

ابن سينا

الشفاء

لمنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقلسة ايران ١٤٠٥ هـ ق



المدخل

الابن سينا

الشفاء

(المنطق)

١- المدخل

تصدير الدكتور طه حسين باشا

مراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأستاذة : الأُب قنواقي - محمود الخضيرى - فؤاد الإهوانى

نشر وزارة المعارف العمومية

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

ابن سینا، حسین بن عبدلله، ۳۷۰-۴۲۸هـ.

{شفاء، برگزیده، منطق}

الشفاء: منطق جلد اول / مؤلف ابن سینا؛ تصدیق طه حسین باشا؛ مراجعة ابراهيم مذكور؛ تحقيق الأب فتوان... {و دیگران} - قم: مکتبه سماحہ
آيتالله العظمى المرعشى النجفى الکبرى - الخزانه العالمیة للمخطوطات الاسلامیة - قم - ايران، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م - ۱۳۹۱

ج ۱

(دوره) 1 - 069 - 161 - 600 - 978 ISBN

8 - 073 - 161 - 600 - 978 ISBN (جلد اول منطق)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات قیفا.

کتابنامه به صورت زیر نویس.

واژه نامه.

نمایه.

عربی.

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. پاشا، طه حسین، مقدمه نویسی ب. مذكور، ابراهيم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ج. فتوانی.
جورج شحاته، ۱۹۰۵-۱۹۹۴. د. خضیری، محمود. هـ. الاهوازی، فزاد. و. کتابخانه بزرگ حضرت آیتالله العظمى مرعشى نجفى.
کتابخانه‌های مخطوطات اسلامی. ز. عنوان. ح. عنوان: شفا، برگزیده. منطق. ط. منطق.

۱۶۰

۷۱ش ۲ الف / ۴۸۹ BBR

۲۴۴۷۸۸۱

۱۳۹۱



الشفاء (المنطق ج ۱)

المؤلف : شیخ الزکری ابن سینا

المحقق : الأب فتوان ؛ عمود الخضرى ؛ فزاد الاهوازی

مراجعة: دكتور ابراهيم مذكور

لتصدير: دكتور طه حسين باشا

الناشر : مکتبه سماحہ آيتالله العظمى المرعشى النجفى الکبرى

-الخزانه العالمیة للمخطوطات الاسلامیة - قم - ايران

الطبعة الثانية: ۱۴۳۳هـ. ق. / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

المطبعة : گلوردی - قم

ليتوغراليا : تزهوش - قم

مشرف الطباعة : على الحامی باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمك (الذروة): ۱- ۶۹ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 073 - 8

ردمك (المجلد): ۸ - ۰۷۳ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

- تصدير للدكتور طه حسين باشا ... (ز)
- مقدمة الشفاء للدكتور ابراهيم مذكور ... (١)
- (١) الكتاب ومزله ... (١)
- ١ - تسيه ونسبه إلى مؤلفه ... (٢)
- ٢ - متى وكيف ألف ؟ ... (٢)
- ٣ - الشفاء في ضوء الضرورية ... (٥)
- ٤ - موضوعه ... (١٠)
- ٥ - أسلوبه ومنهجه ... (١٢)
- ٦ - ملكه بكتب ابن سينا الأخرى ... (١٧)
- ٧ - إلى أي مدى يعبر عن فلسفته ؟ ... (٢٣)
- ٨ - شرحه وترجمته ... (٢٦)
- ٩ - أثره في العالم العربي ... (٢٨)
- ١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني ... (٣١)
- (ب) منهج النشر ... (٣٥)
- ١ - جمع المصادر ... (٣٨)
- ٢ - النص المختار ... (٤٠)
- ٣ - التمرير بما ينشر ... (٤٢)
- مقدمة المدخل للدكتور ابراهيم مذكور ... (٤٤)
- (١) إيساغوجي وأثره في العالم العربي ... (٤٧)
- (ب) مدخل ابن سينا ... (٥١)
- ١ - المنطق والعلوم الأخرى ... (٥٢)
- ٢ - موضوعه ومنهجه ... (٥٥)

صفحة

٣ — الفكر والفن	(٦٠)
٤ — الوجود الثلاثى للكيان	(٦٣)
(ج) المخطوطات التى قام عليها	(٦٧)
٢٦١ — بجيت و بجيت (هاس)	(٦٨)
٣ — دار الكتب	(٦٩)
٤ — دار الكتب (أ)	(٧٠)
٥ — سليمان (داماد)	(٧١)
٦ — عاشر	(٧١)
٧ — على أميرى	(٧٢)
٨ — متحف بريطانى	(٧٢)
٩ — نور عثمانى	(٧٣)
١٠ — مكتب هندى	(٧٤)
١١ — نى جامع	(٧٤)

المدخل

١ — كلام الجوزجاني	...
٥ — فهرس المدخل	...

المقالة الأولى

٩ — الفصل الأول — فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب	...
١٢ — الثانى — » التنبيه على العلوم والمنطق	...
١٦ — الثالث — » منفعة المنطق	...
٢١ — الرابع — » موضوع المنطق	...
٢٤ — الخامس — » تعريف اللفظ المفرد والمؤلف	...
٣٣ — السادس — » تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى	...
٣٧ — السابع — » تعقب ما قاله الناس فى الدال على المسامية	...
٤١ — الثامن — » قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة	...

تصدير

لحضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا

حين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى لأبي العلاء ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا الاحتفال ، إنما تكون بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعزة ، ونشره نشرًا علميًا محققًا . واقترحت ذلك على وزير المعارف في ذلك الوقت ، نجيب الهلالي باشا ، فأقر الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذه . وأمد هذه اللجنة بما احتاجت إليه من عون مادي ، فيسر لها البدء في مهمتها ، على رغم الظروف الحرجة التي كان العالم يعيش فيها في تلك الأوقات . واستطاع وفد مصر في حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدم إلى المحتفلين السفر الأول من هذه المجموعة ، التي ما زال العمل فيها متصلًا إلى اليوم .

و حين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا السبيل ، يجب أن تكون كملك المشاركة التي قدمتها مصر في عيد أبي العلاء ، فتحيي آثار الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين المحبسين . وعرضت

(ح)

هذا الاقتراح على وزير المعارف في ذلك الوقت الأستاذ على بك أيوب ، فأقره ، وصنع صنيع نجيب الهلالى ، فألف لجنة لتنفيذه ، واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تتقدم اللجنة في عملها . وكتب على أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه أن أتم العمل الذى بدأه سلفى على بك أيوب ، وأن أمد اللجنة بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذى لم تتح السياسة لعلى بك أيوب أن يؤدّيه .

وأنا أملى هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدى ، فأقول شكر يجب أن أقدمه ، إنما يساق إلى هذا الوزير الكريم الذى دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يجيب . أما اللجنة التى نهضت بهذا العمل ، والتى ستمضى فى النهوض به حتى تتم موفقة إن شاء الله ، فإنى أعرف أعضائها حق المعرفة : كلهم صديق لى ، وأكثرهم من تلاميذى القدماء . وليس منهم من يحب أن يشكر له الخير حين يحقق الخير ، وإنما هم من الذين يجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير فى أداء الواجب والمشاركة فى تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقاً عليهم للعلم ، ويرون ذلك حقاً عليهم للتعليم . وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون التراث الإسلامى بكل ما يملكون من قوة وجهد ووقت . أنفقوا

في درسه شبابهم ، وهم ينفقون في إحيائه بياض أيامهم وسواد ليلهم . لاتصدهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن ذلك ظروف ، مهما يشتد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ، وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كلفوا عملا مرهقا عسيرا ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ، ولم يبطئوا ولم يترددوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكلفهم من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء . قد كان كل شيء أمامهم عسيرا ، فكاتب " الشفاء " الذي كلفوا أن يبدعوا بنشره ، والذي هو أضخم آثار الشيخ الرئيس في الفلسفة ، وأغناها وأبعدها صوتا في تاريخ الفكر الانساني ، كتاب كان الناس يتحدثون عنه فيكثرون الحديث ، ولكنهم لا يكادون يحققونه ولا يصورونه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة في أقطار الشرق والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتدون إليها . وما نشرته في إيران ليس بذى خطر ، ولا غناء له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا الكتاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا يتهزون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعانهم على ما أقدموا عليه هذا الجهد الخصب الذي بذلته إدارة الثقافة للجامعة العربية في جمع آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتف هؤلاء العلماء بما أتيح لهم من النص العربي في النسخ التي ظفروا بها ، وإنما بحثوا عما بقي من الترجمة اللاتينية

القديمة لهذا الحّاب . واستقدموا إلى مصر الآتسة دلفرنى الفرنسية،
التى منحت إحياء هذه الترجمة شطرا عظيما من جهدها ونشاطها ،
فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطعمهم ذلك ، فأزمعوا
أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربى ، والترجمة اللاتينية
القديمة جميعا . وإذا العناية بهذا الحّاب لا تقتصر على مصر ،
وإنما تتجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم
فى الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافا فى الجنس ،
ولا اختلافا فى اللغة ، ولا اختلافا فى الدين .

وقد مضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام،
وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛
يعملون مقيمين فى مصر ويعملون مسافرين فى الخارج .

يظلون شتى فى البلاد وسرهم إلى حفرة أعيا الرجال انصداءها

وهذه الصخرة هى حفرة العلم التى لا تزيدها الأحداث إلا
صلابة ، ولا يزيدنها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر
الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين فى أقطار الأرض
الثمرة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسبى بها ساعى مصر
إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس فى بغداد وفى طهران ،
معلنا بذلك أن لوطنه مذهباً فى إحياء ذكرى الأدباء والفلاسفة ،

(ك)

هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تذيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحى ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن ينفع الناس بآثارهم ، وأن يعصمها من النسيان . فآثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غناء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدي ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمتع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كآثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

فإلى هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب "الشفاء" أهدى أصدق تحيتي ، وأخلص تهنيتي ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإني لأسعد الناس حين أفكر في أنني قد أُنحت لهم باقتراحي ذلك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم في هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا في إحياء ذكره ، فذكره حي دائماً ، ولكن في إحياء آثاره ، بعد أن كاد يميتها النسيان .

مقدمة الشفاء

للدكتور ابراهيم مذكور

كُشِفَ في النصف الماضي من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامي ، فأحييت معالمها وأخرجت للناس . وبُذِلَ في هذا جهود طائلة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — في حاجة إلى الكشف ، ولا تتردد في أن نعتد من بينها ” كتاب الشفاء “ . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول في شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيرا ما عثر الحصول عليه^(١) وقد آن الأوان لأن ينشر نشرًا كاملا وعلميا محققا .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهدا وزمنا ، ولا بد أن تتداول عليه أيدٍ مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرّف به ، ونرسم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

(١) الكتاب ومنزله

للكتب تاريخ كتاريخ الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتا ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و” كتاب الشفاء “ من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعمائة سنة خلت ، وليس حظه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أسنّ منه ، ولكنها لم تزد عليه في بعض المصور تأثيرا وتوجيها للأفكار . وفي تتبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

(١) ص (٢٨)

١ - تسميته ونسبته إلى مؤلفه :

ليس بغريب أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء"، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفي، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولوعكس لكان الأمر أوضح. اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنا من طب الأجسام، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبه^(١). وقد وضع الكتابان في تاريخ واحد تقريبا^(٢).

وفيا لنعم لم يسم كتاب عربي بهذا الاسم من قبل، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكارا لأول مرة. وقد حاكها فيما يظهر مؤلف إسلامي آخر بعد ذلك بنحو قرن، وأطلقها على كتاب مشهور في السيرة النبوية^(٣). وانتقلت أيضا إلى اللاتينية عن طريق العبرية في الغالب، ولكن في شيء من التحريف، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم «Sufficiencia»^(٤).

ولا أظننا في حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف ابن سينا وإملائه، فتليذه الجوزجاني خير شاهد على ذلك^(٥). والتواتر يؤيده إلى اليوم، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد. وفوق هذا فالكتاب سينيوي في أسلوبه وموضوعه، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذي ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذي

(١) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٦٢ - ١٦٣ وقد أثن أخيرا الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظرات في كتاب القانون لابن سينا"، وهي تؤيد هذا المعنى، ويرى أن تشرقيًا.

(٢) القفطي، تاريخ الحكماء، ليبك، ١٩٠٣، ص ٤٢٠ - ٤٢٢

(٣) فني بذلك كتاب "الشفاء في تعريف حقوق المصطفى" للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ، الموافق ١٤٤٩ م.

(٤) M. Steinschneider, *Die Hebraeischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, p. 279.

من الغريب أن اللاتينين ترجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتي: Liber asschippa: ثم أهمل هذا واستعملت كلمة "Sufficiencia".

(٥) ص (٥).

منعروض له بعد قليل^(١) . وموضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية في أوسع معانيها ، تلك الفلسفة التي عابقتها مؤلفات ابن سينا الأخرى ، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرح باسم ” الشفاء “ نصبا وأحال عليه^(٢) .

٢ - متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب في حجم الشفاء ألف في ظروف شبيهة بتلك الظروف التي ألف فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضروري لتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرج على أدق ما تكون الكتب تنسيقا وترتبا . ولم ينعم بما ينبغي من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يحلل ويعمل ، ويناقش ويفصل ، وإنما كتبه أو أملاه في مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلوها ومرها ، واستوزر فتار عليه الجند ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات^(٣) . أملاه بين السفر والإقامة ، داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص الملوءة والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه — فيما عدا المنطق — وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ، اللهم إلا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتزم الترتيب الذي ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التي تليها ، وهكذا^(٤) . والمنطق

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشركين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤٤ ؛ وانظر هنا ، ص (٢١) .

(٣) الفقهى ، تاريخ الحكام ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .

وحده هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، بلقاء وقد حاكى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى^(١) .

وليتنه استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباعدة ، وفى ترتيب غير ترتيبه النهائى . فبدأ بالطبيعيات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة ألحق بهما المنطق ، ثم الرياضيات ، وختم أخيراً بكتابى النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعيات . بدأه فى همدان ، وأتمه فى أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات^(٢) . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، فى سن النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين^(٣) .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همدان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يرحلها إلى أصبهان إلا فى حدود سنة ٤١٤ هـ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف "الشفاء" . ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى فى همدان زمناً ، بعد توليته الوزارة للمرة الأولى وثورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاهما حين اخفى فى دار أبى غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همدان ، سنة ٤١٢ هـ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالى سنة ٤١٣ هـ^(٤) . ولم يفرغ منه فى أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى (ويوافق ذلك أيضاً العقدين الثانى والثالث من القرن الثانى عشر الميلادى) ، وأن آخر أجزائه لم يتم إلا حوالى سنة ٤١٨ هـ .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢٠ — ٤٢١ .

(٣) تختلف بهذا مع الجوزجاني الذى يذهب إلى أن "الشفاء" قد تم رسن ابن سينا أربون سنة (المدخل ص ٣) ؟ وفى التواريخ والوقائع التى قدمناها ما يكفى لنقض ذلك .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ ؛ البيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف "كتاب الشفاء"، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجاني، فهو الذى دعا إليه ، وتولى ضبطه وقام بكتابة بعض أجزائه ، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بمحاضرة الأستاذ الرئيس ، وتولى حفظه بعد وفاته ، واضطلع بنشره ، ووضع له مقدمة تشرح كثيرا من الظروف التى تم فيها تأليفه ، ولا تزال هذه المقدمة جزءا منه لا ينفصل^(١). وقد كان من محبى الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا ومنزله العالمية حتى سعى إليه . وفى جرجان التقى به سنة ٤٠٣ ، ولم يفارقه بعد ذلك أبدا ، حتى إنه كان يدخل السجن معه . وبذا لازمه فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته ، وشاءت الأقدار أن يلازمه بعد موته ، فدفن معه فى قبره . وقد طلب إلى أستاذه أن يشرح كتب أرسطو ، فاعتذر له عن ذلك بضيق وقته ، واكتفى بأن يضع كتابا يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية ، وعلى هذا الأساس قام "كتاب الشفاء"^(٢) .

٣ — الشفاء فى ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة فى ضوء ما كتب ، وعلى الكتاب مقرونا إلى عصره وبيئته، وقد مكنتنا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحكاما شتى^(٣) . ولا شك فى أن "كتاب الشفاء" يلقى أضواء كثيرة على فلسفته ، بل وعلى حياته ؛ ذلك لأن هذه الحياة — بقدر ما يحكيه هو عن نفسه ويتمه تلميذه الجوزجاني ويضيفه أصحاب التراجم — لا تكشف تماما عن المعين الذى استقى

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١ — ٤ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٧ — ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

منه ، ولا عن بعض العوامل التي أثرت فيه ^(١) . وكل ما يشار إليه أنه نشأة دينية في بيت إسماعيل ، لحفظ القرآن ، وتعلم شيئا من علوم الفقه واللغة في سن مبكرة ، وبعد العاشرة أخذ يتروّد من العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض للطلب إلا في سن السادسة عشرة . وما إن بلغ الحادية والعشرين حتى بدأ يكتب ويؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن أخرج "الشفاء" ^(٢) .

فإن ذلك مما في هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متنوعة ، وإلمام بأكل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لمهده ؟ أيمن أن يستمد هذا من ذلك الإعداد المبدئي الذي أثمرنا إليه ، والذي توفر لكثيرين من معاصري ابن سينا ؟ أم من أساتذة تلمذ لهم في صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمي اللغوي وإسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله الناطلي المتفلسف ^(٣) ؟ لسنا هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

(١) ترجم ابن سينا نفسه كما صنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكرى الإسلام ، ووصل بترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتم البقية تليذه الجوزجاني ؟ وأغلب الظن أن البدء والنهاية إنما جاء ازولا عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسميها هي المنبع الأول الذي استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(٢) ترجم لابن سينا كثيرون قديما وحديثا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهي : القفطى ، تاريخ الحكماء ص ٤١٣ — ٤٢٦ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، كنز جبرج ، ١٨٨٤ ، ج ٢ ، ص ٢ — ٢٠ ؛ ابن خلكان ، وفیات الأعيان ، القاهرة ١٣٩٩ هـ ، ج ١ ، ص ١٩٠ — ١٩٣ ؛ اليعقوبى ، تاريخ الحكماء ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ — ٧٢ ؛ الشهرزورى ، روضة الأفراح ، ولا يزال مخطوطا ، وهو متم ولا شك لكتب تراجم الحكماء العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيرا المسادة : أحدهما عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردى ؛ وزجوا أن ينشر قريبا .

(٣) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٣ — ٤١٤ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون ، ج ٢ ،

ص ٢ — ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناطلي : « وكان أى مسألة قالها أتصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر ^(١) » .

إن "كتاب الشفاء" ، يملئ علينا درسا آخر ، وهو أن ابن سينا قرأ ، وقرأ كثيرا ، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التي عرفت في عصره ، وما أكثرها : بقاء نسيج وحده وصنيع دراسة وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة في العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووقاه مؤنة الكسب وطلب العيش ، فتفرغ للبحث والدرس في ذكاء نادر ، وذاكرة عجيبة ، ولولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أقله ، ولا يشتغل في النهار بغير العلم والقراءة ^(٢) . وما كان يبدأ كتابا إلا أتمه ، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد انتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن في حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضع الصعبة ومسائل المشكلة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم ^(٣) .

ولم تكن الكتب عزيزة المنال حين ذاك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس في اقتنائها عظيمة ^(٤) . وكان ابن سينا من بيت علم يعنى بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بمكتبته الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات في ذلك التاريخ ، ونعني بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى وورثت مجد الدولة الساسانية ، فقد أتيحت له

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣ ؛ القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢٢ .

(٤) ومن أمثلة ذلك ما يحكيه ابن النديم من أن خراسانيا اشترى شرح الإسكندر الأفروديسي "للساغ الطيبي" و "كتاب البرهان" بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بمحاشيته ، والاشتراك في مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحى أنيرا لديه، بحيث مكّنه من زيارة مكتبته والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس^(١) . فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل في علمه^(٢) .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد الهضم والتبيل ”كتاب الشفاء“ ، فبدا فيه جانب التأثر والتأثير ، والأخذ والابتكار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفي الإسلام — ضئينا بذكر مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التي أشار إلى بعضها في المقدمة إشارة مجملة^(٣) . ومن ذا الذي يقرأ أجزاء الفلسفة مثلا ولا يلمح أرسطو وشراحه ماثلين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحيانا بحيث يمكن ردها إلى أصولها ، أو نوقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف في عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجري ، وعدّوه العصر الذهبي في تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محنة خلق القرآن ، واسترد اعتباره على يد الأشعري . وسمّى التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسك والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالاتحاد ونزول اللاهوت في الناسوت كما كان يذهب الحلاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أسسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابي من عمق

(١) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ — ندع جانبا ما أنير حول حريق هذه المكتبة واتهام ابن سينا بذلك .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

وتحديد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دونه أبقراط وجالينوس ، بل شاء الرازي أن ينذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضة خطوات فسيحة ، ويكنى أن يذكر البيروني ومؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون في القرنين الثاني والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وتفهمها ، فإنهم كانوا في القرن الرابع يدرسون بأنفسهم ولأنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصي . وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة أمكننا أن نلاحظ أن العرب ، إلى جانب ما وصلهم من شذرات عن الفلاسفة السابقين لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهي الجمهورية ، والنواميس ، وطياوس ، والسوفسط ، وبوليطي ، وفادن ، ودفاع سقراط^(١) . وكانت العناية بأرسطو بالغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها في عناية تامة ، وتوفر لهم منها عدد غير قليل ، وخطط بها بعض مؤلفات موضوعه نسبت إليه خطأ^(٢) .

ولكى يفهموا المعلم الأول فهما حقا ، كان لابد لهم أن يستعينوا بتراحه من المشائين الأول كثاوفرسطس والإسكندر الأفروديسي ، وقد ترجم لهما أكثر من شرح ، وخاصة للثاني الذي كان له أثر واضح في بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتد بآرائه اعتدادا كبيرا ، ويسميه

(١) مذكور ، المصادر الإغريقية للفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ،

ص ٦٩٤ — ٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان ينطقها العرب .

(٢) المصدر نفسه .

«فاضل المتأخرين»^(١). وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغي أن نضع شراح مدرسة الإسكندرية ، وفي مقدمتهم فرفوريوس ، وثامسطيوس ، وسبليقيوس ، ويحيى النحوى . فترجم كثير من شروحهم ، وكان أثرهم في العالم الإسلامى أشد عمقا أحيانا من أثر المشائين الأول^(٢) .

نقلت هذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداولها مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثرت تداولها ومناقشتها والتعليق عليها في القرن الرابع الهجرى . في هذا الجو وفي قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع في أحرىات القرن الرابع الهجرى ، فأفاد من كل ما يحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف ، بقاء إنتاجه متمشيا مع هذه الحركة المتشعبة الأطراف . وإذا كان كتابٌ يحمل شارة عصره ، فإنَّ «الشفاء» من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية في القرن الرابع الهجرى خصبا وغزارة مادة . وإذا كنا لم نعتبر بعد على كثير من شروح أرسطو التي ترجمت إلى العربية ، فإنه يُثبت بجلاء أنها كانت مقروءة ومتداولة ، وأنها تكونُ لبنة هامة في بناء الفلسفة الإسلامية . وطالما لم تدرس هذه الشروح الدرس الكافى ، فإنَّ من العسير أن نميز في دقة بين ما في هذه الفلسفة من جديد وقديم .

٤ — موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنا منه « أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبينة على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأنهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد

Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, (١)
1934, p. 37 .

(٢) مذكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ٦٩٦ — ٦٩٧ .

فيه زمانا طويلا... ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة^(١) . ثم يضيف :
«ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناء كتابنا هذا ، فإن لم يوجد
في الموضوع الجارى بإثباته فيه العادة ، وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به^(٢) » .

وفي الحق أن الكتاب شامل شمولاً لا نظير له فيما وصلنا من كتب فلسفية ،
فهو ينقسم إلى أربع مجلد رئيسية : المنطق ، والطبيعات ، والرياضيات ،
والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول^(٣) .
هذا هو التقسيم في عمومه ، أما تفاصيله فتشتمل على دراسات متنوعة وعلوم
متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المناطقة
في ذلك العهد ، وإن كانا أُلصق بالأدب والبلاغة^(٤) . وتحت الطبيعات نرى ،
إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباينة جمعت في صعيد واحد ، وأخصها
علم النفس ، والحيوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس
الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع
الفلسفة الأولى شيء من السياسة والأخلاق .

وتمشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدي للعلوم الفلسفية الذي أخذ
به ابن سينا ، والذي يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى
شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضة ، والميتافيزيق .
وتشمل الشعبة العلمية ، الأخلاق ، وتدير المنزل ، والسياسة^(٥) . بيد أن فيلسوفنا

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ — ١٠ .

(٣) الأب قنوقى ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ — ٦٦ .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp. 10-13, (٤)

(٥) مذكور ، في الفاسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد ألزم ابن سينا هذا التقسيم بوجه عام ،
وإن أدخل عليه مرة شيئا من التمييز (منطق المشرقين ، ص ٧ — ٨) .

عنى بالرياضة عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من حمل "الشفاء" الأربع ، وعالجها في رسائل أخرى متفرقة (١) .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة في "الشفاء" الدرس الكافي، وهما جزءان هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما في استقلال ، وسيصنف فيهما كتابا جامعا مفردا (٢). والواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العملية عن الفلسفة السياسية (٣) . ولم يكن حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استوعبت العلوم العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بنحو ستة قرون . وإذا كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه إنتاج رجل واحد ، في حين أن دوائر المعارف منذ "ديدرو" إلى اليوم يتضافر عليها باحثون كثيرون .

٥ — أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية في سن مبكرة ، وأجادها إجادته للفارسية ، شأن كثير من مفكرى الفرس في عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين في يسر وطلاقة ، وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان لتمكنه منهما أثر فيما حاوله

(١) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ — ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane*, Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقارنات وموازنات لغوية لا تخلو من طرافة^(١) . ولو تعلم السريانية واليونانية لكان لها شأن في دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرا ونثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك الشعر التعليمي ، الذي يُحرّص فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر مما يحرص على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثلته عينيته المشهورة في النفس^(٢) . على أنه خلف لنا بعض الأبيات والقصائد في الحكم والأمثال وبكاء الديار ، ولا تخلو من جمال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعها دون الجودة وإلى التوسط أقرب^(٣) .

وأما نثره فسهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحيانا ، فيطيل الجملة ويميد الضمائر إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر في شيء بجانب ما يلحظ في أسلوب الفارابي مثلا ، خصوصا إذا عرفنا أنه كان هناك مذهب خاص في تلك العصور يرمى إلى ستر الأفكار الفلسفية وحجبها عن العامة والدعاء^(٤) . وإذا كان الغزالي يعد من أوضح كبار مفكري الإسلام أسلوبا ، فإنه لا يمتاز في هذا على ابن سينا كثيرا . وكما جر هذا الوضوح على الشيخ الرئيس وعلى الفلاسفة والفلاسفة جميعا فيما بعد من نقد وحملات .

وقد يروى فيلسوفنا أحيانا فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهي إلى أسلوب سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 161.

(٢) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطا ، وقد طبعت غير مرة وترجمت إلى التركية والفرنسية (فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ - ١٥٥) ، وما أخرجها إلى نشر وتعليق جديدين يستعان فيهما بالمخطوطات الموجودة .

(٣) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ١١ - ١٨ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

وخاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، ففيها تنبيهات وخواتيم يجحد المرء لذة في أن يقرأها ويقرأها غير مررة^(١). وقد يتأنق فبسجع ويعنى نوعا بالصناعة اللفظية، على نحو ما يلحظ في "رسالة الطير" و"رسالة القدر"^(٢).

و "كتاب الشفاء" الصق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المؤلف ، ويبدو ذلك باطراد في الكتاب جميعه ، فليس ثمة تباين ولا تفاوت في أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه. وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية، وقدرته على أن يؤدي بها أدق الأفكار وأعقدها . وقل أن يلجأ لبعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أضحت مصطلحات تقرر من قبل في الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل المحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم - كما قدمنا - الفن إلى مقالات ، والمقالة إلى فصول . وفي الفصل الواحد يسير سيرا منطقيا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمة العقلية . فيضع الأحكام والآراء بين طرفين أو أطراف متعابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى ينتهى إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمة ليدخل في أخرى^(٣) .

ولا يشبث مطلقا بالمحركات اللفظية، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوّب إليه رأسا . وها هو ذا يقول : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهوا ، وتنكب التطويل في مناقضة

(٢) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ - ٢٢٢ .

(٣) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ - ١١٩ ؛ رسالة القدر ، ليدن ، ١٨٩٩ .

(١) انظر مثلا المدخل ، ص ١٢ - ١٤ .

مذاهب جلية البطلان أو مكفية الشغل بما تقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين « (١) .

وَجَدَ لَهُ مُلْزَمٌ قَوِيٌّ يَسُدُّ بِهِ عَلَى خَصْمِهِ الْأَبْوَابَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ الْجَدَلَ المدرسى الذى ألف فى القرون الوسطى المسيحية به ، وكل ذلك لتمككه من منطق أرسطو وتمكن هذا المنطق منه . وقد يكون هذا الجدل شاقا وعنيفا أحيانا ، وقد يعز علينا أن نستسيغه ، إلا أنه كان ضرورة من ضرورات البحث العقلى فى ذلك التاريخ . ومن هنا يقول الشهرستانى : «إن طريقة ابن سينا أدق عند الجماعة ، ونظيره فى الحقائق أغوص » (٢) .

وعلى هذا ليس «الشفاء» شرحا لأرسطو — كما كان يظن — على نحو شروح ابن رشد والقديس توماس الأكويني ، وإنما ضمنه ابن سينا ما ارتضاه من مباحث ونظريات فى استيعاب وشمول تام ، مرجحا ما يرى ترجيحه ، أو رافضا ما يرى رفضه . وقد يعرض لآراء الآخرين ويناقشهم دون أن يشير إلى أسمائهم أو إلى المصادر التى أخذ عنها (٣) . وهو بلا نزاع خير من يصف كتابه ، فيقول فى مقدمته : «استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غوامضى الأهواء ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير فى كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحاطها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أئق بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نصوره ، أو ما عُرِبَ عن ذكرى ولم يلح لفكرى » (٤) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الشهرستانى ، الملل والنحل ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر مثلا ، المدخل ، ص ١٥ — ١٦ ، ٢٣ — ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويظهر أن هذه المقدمة لم تكن في متناول رجال القرون الوسطى المسيحية في دير ، ولم يستوعبوا "الشفاء" بحيث يستطيعون أن يدركوا أنه دراسة شخصية لا مجرد شرح وتعليق . ولم ينفوا أيضا في وضوح على مقدمة الجوزجاني التي جاء فيها على لسان ابن سينا : «أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقتي ولا تشغل له نفسي . فإن قنعم بما يتيسر لي من عندي ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذي يتفق لي^(١)» . ذلك لأن هاتين المقدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل "أجزاء الشفاء" المترجمة إلى اللاتينية تداولاً . هذا إلى أن نسخة المتداولة لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيما وصلنا منها إلا اثنتان فقط هما اللتان تشتملان على هاتين المقدمتين .

وروجر بيكون هو الذي استطاع خاصة أن يتبين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طليق لفلسفة ابن سينا ، دون تقيد بنص ثابت أو أصل معين ، ولعله وقف على المقدمتين السابقتين^(٢) . ولم يقف الأمر عند المدرسين ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا "مهرن" في أنحریات القرن الماضي يعود إلى القول بأن "الشفاء" مجرد شرح لأرسطو ، وفي نشر هذا الكتاب ما يقضي على كل ذلك^(٣) .

على أن هذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسطو في كتابه هذا ، بل بالعكس تأثر به كل التأثر ، وعول عليه التمويل كله ، فحكاكه في ترتيبه ، واستمد منه مواد كثيرة ، ولا يتردد في أن يصرح بذلك ، فيقول : «ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحريت أن أحاذي به ترتيب كتب صاحب

(١) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٢) Nallino, *Filosofia "orientale" od "illuminativa" d'Avicenna*, dans *Rivista del. Stud. orie.*, Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467; الدكتور بدوي ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية (حيث توجد ترجمة كاملة لقال السابق) القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

(٣) Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d'hist. doct.*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.

المنطق، وأوردت في ذلك من الأسرار والطوائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعي، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره»^(١). إلا أنه تأثر أيضا بشراح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندريين، واعتنق آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل ومؤثرات. وكثيرا ما تبسوا الفلسفة الأرسطية في "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى، تمشيا مع النزعة التوفيقية التي سادت الفلسفة الإسلامية جميعها، هذا إلى أن القسم الرياضي في هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة^(٢).

٦ - صلته بكتب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائتي مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة^(٣). ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطا. وينصب نحو ثلثها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة، وعلم نفس، وميتافيزيقى، وتصوف، وأخلاق، وسياسة. ولا شك في أن "الشفاء" و"النجاة" و"الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة^(٤).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) بصدد الأب قناتى بمؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفا، إلا أن منها ما هو مكرر الاسم فها يظهر، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا، ص ١٤٩، ١٦٦ - ١٦٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٨). على أن حصره هذا لا يزال مؤقتا، ولن يكون نهائيا إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق.

(٤) تتألف مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى في أغلبها جزءا أو أجزاء من فلسفته، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "الشفاء". لذلك لم نشأ أن ندخلها في المقارنة، واكتفينا بقصرها على الكتب المتداولة الكبرى، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محل أخذ ورد.

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكر فيهما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بنى عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي ، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة" . فهو يحتوي على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الكتابين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصه^(١) . وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفروع ، ويحقق رغبة المتخصصين والمتبحرين ، في حين أن "النجاة" «يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكيمية إحاطة»^(٢) . ولهذا اعتبر الثاني بحق مختصراً للأول . وقد أعدا في جو واحد ، إذ أن اللوحات التي حصرت فيها مسائل "الشفاء" ، والتي أشرنا إليها من قبل ، هي التي استخدمت فيما يظهر لتكوين هيكل "النجاة" ، وما إن فرغ ابن سينا من الأول حتى أخرج الثاني^(٣) .

أما كتاب "الإشارات" فتأخر عنهما ظهوراً ، ولعله آخر ما ألف ابن سينا ، وتبعد المدة التي تفصل بينه وبين أجزاء "الشفاء" الأخيرة إلى نحو ثمانى سنوات . وله أسلوبه وترتيبه وطريقه عرضه الخاصة ، وجانب الابتكار والشخصية فيه أوضح ، ولذا ضم إلى شعبة الفلسفة المشرقية^(٤) . إلا أنه يلتقي مع "الشفاء"

(١) لنا في حاجة أن نشير إلى أن ناشر "النجاة" في القاهرة ، سنة ١٩١٣ ، أهمل عن قصد القسم الرياضي (النجاة ، ص ٣) ، في حين أن طبعة رومة القديمة ، سنة ١٥٩٣ ، اشتملت عليه . وأما الفصول المكررة في "الشفاء" و "النجاة" فكثيرة نذكر من بينها مثلاً : الناية ، والمبدأ والمعاد (الشفاء ، طهران ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٥٩ ، ٢٧٣ ؛ النجاة ، طبعة القاهرة ، ص ٤٦٦ ، ٤٩٠) . وقد عيت الآسة جراشون هذه المقابلة :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢ .

(٣) ص ٣ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī...* p. 64, No. 2.

في معالجته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة ، وميتافيزيق، وإذ كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين في الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية .

وهناك كتابان آخران يضعهما ابن سينا بإزاء "الشفاء" ويقابلهما به ، وهما "اللاواحق" و"الفلسفة المشرقية" أو "الحكمة المشرقية" كما تسمى أحيانا (١) . فاما الأول فيشير إليه ابن سينا في مقدمة "الشفاء" حيث يقول : « ثم رأيت أن أتله هذا الكتاب (يعني الشفاء) بكتاب آخر ، أسميه كتاب "اللاواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتنقيح الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه » . (٢) ويشير إليه في موطن آخر، فيقول : « أعطيتناهم في "كتاب الشفاء" ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنمطيهم في "اللاواحق" ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه » (٣) .

ولكن عبتنا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب في المخطوطات السينية ، فإنه لم يعثر عليه بعد ؛ وأغلب الظن أنه لم يوجد قط (٤) . وإلنما الأمر مجرد عزم اعترمه ابن سينا ومشروع قصد إليه ، وعباراته السابقة تؤيد ذلك ؛ وبين

(١) ندع جانبا كتاب "الإنصاف" الذي حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيا بين المشرقين والمغربيين من خلاف ، والذي تضاربت الروايات حوله : هل ألف في صورة نهائية أوبق على هيئة مسودات ؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أوبقيت منه أجزاء ؟ ونكتفي بأن نحيل على تحقيق الدكتور بدوي لذلك (عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٣ - ٢٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٤ .

(٤) لا نفلتنا في حاجة أن نلاحظ أن كتاب "اللاواحق" الذي تحدث عنه شيء آخر غير كتاب "لواحق الطبيعة" الذي لا يزال مخطوطا ، وهو رسالة صغيرة في العلم الطبيعي ، ولا نتخرج كثيرا عن طبيعيات النجاة (فتاوى مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ - ١٣٨) .

العزم والتنفيذ مراحل^(١) . ولم يكن يسيرا عليه أن يخزما وهدد ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئا من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهيدا ببطش السلطان محمود الغزنوى الذى دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذى لم يكن يقاسمه آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصبهان إلا ليحتمى بأمرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود^(٢) . وفى لحظات الهدوء التى قضها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بفرائب اللغة زمنا ، وبرصد الأفلاك زمنا آخر. على أن علاء الدين ، حاميه وتلميذه ، لم يلبث أن قلب له ظهر المحن ، وغضب عليه غضبا شديدا حتى أمر بقتله^(٣) .

فكيف يتسنى له فى ظروف كهذه أن يخرج لنا كتابا على النحو الذى يصور به "اللاواحق" ؟ وكيفيه أنه أتم فى هذه الفترة "الشفاء" و "القانون" ، وأخرج "النجاة" و "دائشامة علائى" ، ثم "الإشارات والتنبيهات" صفوة تفكيره الفلسفى ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكية وطبية^(٤) . على أنه لم يتم "كتاب النجاة" فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجاني ، فهو الذى وضع قسمه الرياضى ، جامعا إياه من مؤلفات أستاذه السابقة^(٥) .

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 22.

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٥ . وقعت هذه الحادثة قبل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها فى بعثرة كتبه وتنازل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدرى ، أرسطو عند العرب ، ص ٢٤٠ — ٢٤٥) .

(٣) البين ، تاريخ حكماء الإسلام ، ص ٧٠ .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ ؛ ابن أب أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٨ — ٦ .

(٥) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأما "كتاب الفلسفة المشرقية" فقد ورد ذكره أيضا في مقدمة "الشفاء" ، ويقول عنه ابن سينا : «أوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأي الصحيح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتقن فيه من شق عصاهم ما يتقن في غيره» (١) . وقُل أن يثير عنوان كتاب من حب الاستطلاع ما أثار هذا العنوان ، أو أن يوقع في لبس وخطأ بقدر ما أوقع ، وكأنما قدر له أن يكون محل أخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم (٢) . والذي لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقا بذلك الخلط الذي وقع فيه كثيرون من تفسير "المشرقية بالإشراقية" ، إذ أن اللفظين مختلفان ، ومدلولاهما متباينان . وفلسفة ابن سينا ، وإن غذت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها ، تتميز منها كل التميز (٣) .

وبعينا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان ، وهل أبقى الزمن على ذلك الكتاب الذي سماه ابن سينا "الفلسفة المشرقية" . إن رجعنا إلى فهارس المكتبات وجدناها فعلا تشتمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم ، ولكنها ، إن صح الوصف ، ليست شيئا آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربعة من منطق ، وطبيعة ، ورياضة ، وإلهيات ، على نحو ما يلحظ في كتب ابن سينا المعروفة (٤) . وفوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى "منطق المشرقيين" ، وهو قريب كل القرب من هذه المخطوطات ، ولعله جزء منها ، وفيه ما يؤذن بأنه يرمى إلى معالجة مواد الفلسفة الأربعة الآتفة الذكر ، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠

(٢) عرض نظير هذا التاريخ عرضا سهيا في مقال جامع ، يقوم على دراسة متنوعة وبحوث مستفيض وتحقيق شامل ، وقد أشروا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هامش) .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 200.

(٤) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٦ — ٢٨ ، Nallino, *art. citée* . ورغبة في تصفية هذه القطة تصفية نهائية ، بدأنا فعلا في جمع هذه المخطوطات ، وليس فيها مطلقا ما يؤذن بفلسفة مغايرة لفلسفة ابن سينا المألوفة .

أجزاء المنطق ، وبحوثه على قصرها تلتقي بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة^(١) .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن "كتاب الفلسفة المشرقية" يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ، ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو بمباراة أدق على الوجه الذى أراد ابن سينا ، لانتفى كثير من اللبس والخطأ . وما يؤسف له أن مقدمة "الشفاء" لم تكن متداولة فى يسر ، لا فى الشرق ولا فى الغرب ، منذ أثيرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون فى فروض واحتمالات دون أن يبحثوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها^(٢) .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة ، بل يبدو على العكس فى مقدمة "منطق المشرقيين" ، الذى أشرنا إلى منزلته منها ، أشد ما يكون تمسكا بأرسطو وإعجابا بآرائه واعترافا بفضله ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب^(٣) .

غير أن هذا الانحياز وذلك الإعجاب لا يمنعانه من أن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو ما فات ، ويكمل ما قصر فيه^(٤) . وتلك كانت طريقته ، إن فى "الشفاء" أو فى كتبه الأخرى ، وكل ما فى الأمر أن "الشفاء" وهو غزير المادة يسجل آراء السابقين فى إفاضة قد تخفى فيها المعارضة أحيانا ، أما الكتب الصغيرة فروح

(١) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٦ .

(٢) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لائى القرن الثانى عشر ترجعوا "الفلسفة المشرقية" هكذا philosophia orientalis ، فلم يعموا فى ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين .

(٣) ص (١٧) ؛ ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٢ — ٣ . يرجع كل الترجيح أن تكون مقدمة "الشفاء" ومقدمة "منطق المشرقيين" قد وضعتا فى تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعانى فيما مقاربة ، أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة "الشفاء" لم تكتب إلا بعد إتمامه جميعه وفى جو تلك المقارنات التى يملأها "كتاب الإنصاف" ، "ومنطق المشرقيين" ، "والفلسفة المشرقية" .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: "إن الشفاء" أكثر بسطا، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة؛ في حين أن "كتاب الفلسفة المشرقية" لا يتق فيه كثيرا شق عصا الطاعة والخروج عليهم^(١). ومع هذا في "الشفاء" "تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر"^(٢). فابن سينا هو هو في هذا الكتاب أو ذاك، ينقد ما اقتضى الأمر نقده. ويناقش حين يدعو إلى المناقشة داع، ويدلى بما عنده في صراحة أو في شيء من التلويح، ويأخذ بما يطمئن له من الآراء، سواء أكانت لأرسطو أو غيره.

٧ - إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق المثل الأول للفلسفة الإسلامية، وإذا كان الكندي والفارابي قد سبقاه إلى وضع دعائهما وتكوين عناصرها، فإنه هو الذى صورها تصويرا اكتملت به شخصيتها واتضحت معالمها. ولم يبق مجال للشك في أن هناك فلسفة إسلامية، لا هى بالمشائية الخالصة، ولا الأفلوطينية البحتة. وإنما هى ضرب من البحث والدراسة أنتجت ظروف خاصة وبيئة معينة، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها، وأخذت عنها وأضافت إليها، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنسانى لها خصائصها ومميزاتها^(٣).

عرضت للشكالات الفلسفية الكبرى، وعالجتها علاجا خاصا. ودرست نظرية الوجود درسا مستفيضا، ففصلت الواحد من المتعدد، وافتتت في تحديد الصلة بينهما. وبحثت نظرية المعرفة بحثا عميقا، ففرقت بين النفس والعقل، والفطرى والمكتسب، والصواب والخطأ. وفصلت القول في نظرية الفضيلة والسعادة،

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، ص ١٥، ١٨، ١٩.

فقسمت الفضائل وفرعتها ، وانتهت إلى فضيلة الفضائل التي يسمو إليها بعض الناس كالأنبياء ، وهي تأمل دائم ونظر مستمر . واستوعبت أقسام الفلسفة المالوفة ، نظرية كانت أو عملية ، من طبيعة ، ورياضة ، وميتا فيزيق ، وأخلاق ، وتبدير منزل ، وسياسة ، وضمت إليها الطب وعلوم الحياة ، والكيمياء والنبات ، والفلك والموسيقى ، على أساس أنها شعب وتفرعات لأقسام الفلسفة الرئيسية^(١) .

إذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى إذا كانت هذه هي فلسفة ابن سينا ، فإن "الشفاء" من أصدق وأشمل كتبه تعبيرا عنها . يعرض المشكلات السابقة عرضا مسهبا ، ويحللها تحليللا دقيقا ، ويضم إليها ألوانا من الدراسات العلمية التي كانت تعد أجزاء من الفلسفة^(٢) . نلاحظ فيه آراء لأرسطو ، وأخرى لأفلاطون وأفلوطين ، وثالثة لزينون وكريزيب^(٣) . ولكنها جميعا مزجت مزجا تاما ، وكونت وحدة منسقة متصلة الأجزاء ، يبدو فيها تجديد ابن سينا وابتكاره . وأوضح ما يكون هذا الابتكار في نقد بعض نظريات القدامى ورفضها ، أو في تأييدها وإدعائها .

فيناقش ، مثلا ، ماذهب إليه ثاوفرسطس من تطبيق فكرة الكم على المحمول كما طبقت على الموضوع ، مناقشة تنظمه في صف المناطقة المحدثين ، الذين عارضوا نظرية مشابهة قال بها هملتون في القرن التاسع عشر^(٤) . ويعارض ثامسطيوس معارضة صريحة فيما قرره من الاعتداد بالشكل الأول وحده ، منضمها إلى مقسيموس الأزميري^(٥) ، في إثبات أن لا غنية عن الشكلين الثاني والثالث ، وأن هناك

(١) ص (٥٣) .

(٢) ص (١١) .

(٣) ص (١٧) .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(٥) يسميه العرب "ماكيس" ، ويدونه بين شراح أرسطو ، وإن كان لا يبدو أنهم ترجموا له شيئا (ابن التديم ، الفهرست ، ص ٣٥٧) . وقد عني خاصة بأشكال القياس ووظيفة كل منها (Waitz, *Organon*, I, 45) ، وكان له في ذلك نقاش طويلا مع ثامسطيوس استلقت نظرا للمسلمين ، وخاصة ابن سينا .

ضروبا من البرهنة لا تتم في يسر إلا عن طريقهما^(١) ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها^(٢) . ويفتن في البرهنة على وجود النفس ، ويقيم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذي سمى برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربيه من الكوجيتو الديكارتي^(٣) .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا في "الشفاء" ، في حين أنها قد لا تذكر في كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت فهي إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصلية والمبتكرة إلا ولها في هذا الكتاب ذكر . وبقينا أنه يوم أن تتداوله الأيدي ويقرأ في يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على "الشفاء" دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صح أن "الشفاء" يعبر عنها ، فما ذاك إلا في مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة^(٤) . إلا أنه سبق لنا أن بينا أن من الخطأ أن يعد "الشفاء"

(١) بدري ، أرسطو عند العرب ، ص ٦١ — ٦٤ . Ibid. pp. 212-215.

(٢) J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; *Etudes sur le syllogisme*, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٤) عرضت الآتية جواشون لهذا التطور في أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et; *La personnalité d'Ibn Sinā*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تغم عليه أدلة واضحة . والذي لا نزاع فيه أننا لسنا أمام تلسفين متباينين ، يمكن أن تسمى إحداها طففة للشباب أو الكهولة ، والثانية طففة الشيخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المتأنيبة والفلسفة المشرقة .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا في العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان ” كتاب الإشارات “ ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمة الصوفى ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظريتي النبوة والعقل القدسى اللتين عنى بهما ” الشفاء “ (١) . على أن تصوف ابن سينا أقدم من الحكاين معا .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف فى نشاط مستمر ، ولكن ليس بلام أن تؤدى هذه الحركة دائماً إلى انقلاب أو تطور يهدم ما تقرر من قبل . وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم فى سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيما بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكيه فى ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمرى فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معى أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يجهد لى بعده شئ » (٢) .

٨ — شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح ” الشفاء “ كما وعد ، فقد اضطلع بهذا باحثون آخرون (٣) . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتون والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشى من جانب آخر ، كانت المنهج السائد فى الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجرى . وقد تولى شرح ” الشفاء “ كثيرون ، نخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازى المتوفى فى منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذي

(١) ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ . عاد ابن سينا الى الحق نفسه ، أكده فى منطق

المشرقين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع ثمرحه على هامش ما طبع من أجزاء "الشفاء" (١) . ولا يزال معظم هذه الشروح ، أو الحواشي كما تسمى أحيانا ، مخطوطا ، ولم يقد منها بعد الفائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير اللفظي والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية التي تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة "الشفاء" دراسة كاملة تقتضى الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا في "النجاة" أصلق تلخيص له (٢) . وقد عول عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم نر "للشفاء" تلخيصا آخر إلا محاولات متأخرة في القرنين الماضيين ، ولا تزال مخطوطة أيضا (٣) .

وقد ترجم "الشفاء" كله أو بعضه إلى لغات عدة قديما وحديثا . فقديما عرفته الفارسية (٤) ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير (٥) . ويظهر أنه لم يجد سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية (٦) . وفي التاريخ الحديث ترجمت

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص (١٨) .

(٣) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ؛ هـ كتاب الطريحي ، ابن سينا ، النجف ،

١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans (٥) *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition* (University of Cambridge, 1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت من أجزاء إلى السريانية ، محيلا على تاريخ الأدب

السرياني لمشارك : Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذ عنه الأب فتاوى في كتابه : "مؤلفات ابن سينا" (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوروبية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلا كتاب الشعر^(١) ،
وإلى الفرنسية الموسيقى^(٢) ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات
والإلهيات والفلك^(٣) . ولقد أثارت هذه الترجمات بحوثا عدة ، وساعدت
على بسط أثر ” الشفاء “ في ثقافات مختلفة .

٩ - أثره في العالم العربي :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه ، فدخل في جملة ما يرث الناس عنه وما يُقرأ له ،
الهمم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة
ابن سينا هي فلسفة العالم العربي منذ القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن
الرابع عشر ، وعنها أخذ الباحثون على اختلافهم ، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية .
بل إن الدراسات العالمية اللاحقة عوّلت عليه أيضا التعويل كله ، إن في الطب
وعلوم الحياة ، أو في الفلك والرياضة ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام
غير منازع^(٤) .

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن ” بومشترك “ إنما يتحدث عن ” عيون الحكمة “ لا عن ” الشفاء “ .
Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.
وأما العبرية فقد قرر استينشneider أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Übers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغي ألا تؤخذ إحالة الأب فتوان في هذا أيضا على علاقتها (مؤلفات ، ص ٧٨) .

Margoliouth, *Analecta orientalia ad Poeticam Aristotelem*, (١)
London, 1887.

D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques, ch. XII*, in *La Musique arabe*, II, Paris, 1923. (٢)

Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend (٣)
die Metap. und Theologie übers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung
zu dem astrosronomischen Teil des K. al-Shifā*. Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ٦ - ٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١١ - ٢١٢ .

حقاً إن حملة الغزالي على الفلسفة والفلاسفة سدت الطريق في وجهه ، وصرفت عنه كثيرين ، ولكن ما بقي في الإسلام من دراسات فلسفية مدين له . ولم تعد مدرسة الأندلس على شيء من نفوذها في الشرق ، رغم مجيئها بعده ، وتعدد رجالها ، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذي خلف ثروة فلسفية طائلة . ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس جميعه ، لهذا لم يكن غريباً أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتيني منه بالعالم العربي^(١) .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة" و "الإشارات" عظيماً . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء" ، لاسيما وفيه مادة لا ينفى عنها الكتابان الآخران ، وكلما امتد البحث إلى التفاصيل والدقائق بدا لزومه واشتدت الحاجة إليه . فالغزالي مثلاً في "تهافت الفلاسفة" ، والشهرستاني في "نهاية الإقدام" حين يفصلان القول في حدوث العالم واستحالة قدمه يحكيان على لسان ابن سينا آراء استمدت أغلبها من "الشفاء"^(٢) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن ابن رشد كثيراً ما ينقل عن "الشفاء" مؤيداً أو معارضاً ، ويصرح باسمه في بعض كتبه^(٣) . وندع جانباً نصير الدين الطوسي الذي يعد من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وموقفه من نفي الدين الرازي ومعارضته له بسبب الآراء السينوية معروف^(٤) . وقد أدرك ابن خلدون ما "للشفاء" من أهمية ، فتوّه عنه في غير ما موضع من "مقدمته"^(٥) .

(١) Renan, *Averroès et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣ - ٧٨ ، ٧٩ - ١٣٢ ؛ الشهرستاني ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٣٢ - ٣٥ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ . ومما يلفت النظر أن هذين الباحثين تماصرا فتلقيا إلى حد كبير في اتجاهيهما ، دون أن يتقابلا فيا يظهر .

(٣) Nallino, art. cit.

(٤) نصير الدين الطوسي ، شرح الإشارات ، وبهامشه شرح الرازي ، القاهرة ١٣٢٥ هـ ، قلب الدين الرازي ، المحاكمات بين الإمام والنصير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .

(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ .

وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقلية الإسلامية في العصور الأخيرة . ونعني بها " العقائد " للنسفي ، و " المواقف " للإيجي ، و " المقاصد " للتفتازاني ، والمتأمل في شروحها وحواشيتها يتبين مدى تعويلها على " الشفاء " ، وأخذها عنه . ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير مثلا إلى أن صاحب " العقائد " يتيح لشراحه فرصة التحدث عن التصور والتصديق ، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب " الشفاء " في موضوع المنطق ^(١) . ويقف الإيجي في كتابه الآنف الذكر مرصدا طويلا على العلل ، مبيئا أنواعها ، وللازمتها لمعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فتلمس في هذا كله صدى بحث العلة في طبيعيات " الشفاء " ^(٢) . ويتحدث صاحب " المقاصد " حديثا طويلا عن الحركة ، فيحاكي فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع " الطبيعي " لابن سينا ^(٣) . ويخيل إلينا أن نشر " الشفاء " نشرنا صحيحا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة في هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة في اختصار المنطق وتركيزه في هذه العصور ، ومن أمثلة ذلك " إيساغوجي " لابن بهري ، و " الشمسية " للقرظيني ، و " السلم " للاخضري ؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية في القرون الستة الأخيرة ^(٤) . ومع هذا

(١) النسفي ، العقائد ، وبهامشه شرح التفتازاني ، والخيال ، وعبد الحكيم ، والمصام ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠ — ٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩ — ٢٢ .

(٢) الإيجي ، المواقف ، القسطنطينية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثاني ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٠ — ٣٣ .

(٣) سعد الدين التفتازاني ، المقاصد ، طبعة القسطنطينية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ — ٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٣٤ — ٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى في هذه الفترة كتابا آخر اهتدى إليه أخيرا، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذي يصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ونعني به كتاب "البصائر النصيرية" الذي يحرص مؤلفه على أن يعزو بعض الآراء رأسا إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرين" كما نسميه (٢). وفي اختصار بقى "الشفاء" يتدارس في بعض مساجد الشرق إلى اليوم، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر.

١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق، بل امتد إلى الغرب، وكان من الكتب الأولى التي نقلت إلى اللاتينية، بدئ في ترجمته ولما يمض على وفاة ابن سينا قرن واحد. وما إن ترجم قسط منه حتى تلقفته الأيدي في مختلف العواصم الأوروبية، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزاءه نحو الخمسين. وكان لهذا التداول شأنه في إثارة حركة فكرية بلغت مداها في القرن الثالث عشر، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرخي الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينوي لاتيني إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتيني الذي قيل به في أوائل هذا القرن (٣).

(١) اهتدى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ، وقرر تدريسه بالأزهر بعد ذلك بنحو ١٢ سنة. وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٨٩٨ م، ومؤلفه هو عمير مهلان الساوي من رجال القرن الخامس الهجري، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن قويه من أعيان مرو وقتها (البيكي، طبقات الناصية، طبعة القاهرة، ص ٣٠٨)؛ انظر أيضا: Islamic Culture VI (1923), p. 592 ff.

(٢) الساوي، البصائر النصيرية، ٢٨، ٦٨، ولا غرابة فقد كان الساوي يفسح "الشفاء"، ويبيع ما يفسحه بأثمان باهظة يتعش منها.

(٣) نشرها إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وإلى :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مرحلتين : مرحلة مبكرة بدأت في الربع الثالث من القرن الثاني عشر ، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بنحو مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف . فلفت نظرهم طبه ، وترجموا ”القانون“ كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، فغدوا في البحث عن طبيعيات ”الشفاء“^(١) . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذي أخذوا عنه هذا التراث الشرق ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة ”الشفاء“ في طابطة التي كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بنحو ربع قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ؛ خصوصا وفي الكتاب دقة وغوص أحيانا ، ولم تستخدم العبرية وسيطا كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هي القشتالية في ترجمة حرفية ، ومنها إلى اللاتينية^(٢) . وقد اضطلع بهذا خاصة جند ساليونس ، مستعينا بإسرائيل يجيد العبرية ويعرف القشتالية ، فترجم ”كتاب النفس“ ، والجزء الأول من المنطق ”المدخل“ ، و ”ما بعد الطبيعة“ . وترجم في هذه الفترة أيضا الكتابان الأول والثاني من ”الطبيعيات“^(٣) .

وفي المرحلة الثانية آتمت ”الطبيعيات“ كلها تقريبا ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء^(٤) . ويتضح من هذا أن اللاتينية عرفت من جهل ”الشفاء“ الأربع ، الجملة الأخيرة في الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية في الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذي ينصب

Crombie, *art. cit.*; D'Alverny, *art. cit.*

(١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى في المنطق إلا "المدخل" ، وأهملت إهمالا تاما الجملة الثالثة في العلم الرياضي^(١) . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من "الشفاء" كان كافيا لأن يصور جانبي ابن سينا العالمى والفلسفى ، بل وأن يعطى فكرة صادقة عن طريقته ومنهجه ؛ وكان لذلك آثار عميقة في الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء "الشفاء" الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولا شك في النهضة الأوروبية الحديثة ، وفي مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل المعادن الدنيئة إلى معادن نفيسة ، وكان رأيه هذا وزنه عند ألبير الأكبر وروجر بيكون^(٢) . واعتنق الرأى القديم القائل بكروية الأرض ؛ فهد لكوبرنيق وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرحا اعتمدت عليه نظرية البراكين التى ظهرت في القرن السابع عشر^(٣) .

وكل ذلك في ملاحظة صادقة وتجربة منظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب وعالم إلى جانب أنه نظرى وفيلسوف، وفي اختباره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث^(٤) .

(١) ندع جانبا ما ترجمه هرمان الألمانى من كتاب الخطابة (أحد فنون منطق الشفاء) فهو رجز صغير أريد به توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسطو .

(٢) Madkour, *Ibn Sīnā et l'alchimie arabe*, dans *Rev. du Caire*, juin

1951, H Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85

Crombie, art cit

(٣)

Ibid.

(٤)

فالدواء يجب أن يختبر في الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته في حالات عدة ، وأن يختلف كنه ونوعه تبعا لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يحرب في الإنسان ^(١) . وفي تشخيص الداء ينبغي أن يستعان بآماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهري وحقيقي ، وما هو مؤقت ودائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، ولأس والسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير في الكشف عن هذه الأعراض ^(٢) . فمن هذه التجارب الطبية نشأت نزعتة التجريبية العامة التي تبلو واضحة في بحوثه الطبيعية .

وأما فلسفته فيمثلها لدى اللاتينيين خاصة " المدخل " الذي ترجم من قسم المنطق ، و " كتاب النفس " وإن عد من أجزاء الطبيعيات ، و " ما بعد الطبيعة " الذي اشتمل على الإلهيات جميعها . وإذا كان " المدخل " قد غذى مشكلة الكليات التي كان لها شأن في القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابي " النفس " و " ما بعد الطبيعة " كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة في القرن الثالث عشر ^(٣) . ولا نظن أن مؤلفا من مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادف ما صادفه " كتاب النفس " من دراسة وانتشار في هذه الفترة ، ذلك لأنه عاجل أمورا كانت الفلسفة المدرسية في أمس الحاجة إليها . فعرض للنفس في حقيقتها وخلودها ، وشرح جانبي المعرفة الحسي والإشراق ، فالتقى مع آراء كان للمسيحيين بها وثيق الصلة ، وهي آراء القديس أوغسطين وديونسيوس الأريوباغي ^(٤) . ويعرض كتاب " ما بعد

(١) ابن سينا ، القانون في الطب ، رومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٩ .

(٣) I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155. (٣)

(٤) Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* dans *Arch. d'Hist. doctr. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

انظر أيضا :

مدكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ — ٢٤٨ .

الطبيعة “ لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بخلقاته ، ويحاول التوفيق بين العقل والتقل ، فيلمس أدق الموضوعات التي شغلت ” كلية أصول الدين “ بباريس زما (١) .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتيني اللذان كان لهما آثار واضحة في القرن الثالث عشر (٢) . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصريح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفي مقدمتهم روجر بيكون وألير الأكبر . وكان له أيضا معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلاسفة فأخذوا يناقشون آراءه رأيا رأيا ، وينقضون حججه حجة حجة ، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيوم دوورني وتوماس الأكويني (٣) . وفي هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أناره ” الشفاء “ من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلاسفة في أوج الفلسفة المدرسية .

(ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والهيئات إلى المساهمة في ذلك ، كل على النحو الذي

(١) De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30.

(٢) كتب الاستاذ جلزون أربع مقالات عامرة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية وهي : —

1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)

2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).

3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)

4.—Roger Marston: un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933)

F. est, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas* (٢)
d'Aquin, Paris, 1931, pp. 331-360.

يبدو له ^(١) . فمن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعد لها ، ومن إذاعات تطوف في الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون في المجلات العلمية الكبرى ^(٢) . وهما هي ذي الأقطار الشرقية تمد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان في الربيع القادم .

(١) صدر قرار الجامعة العربية في أراقل سنة ١٩٤٩ . وقد ولد ابن سينا على أصح الروايات سنة ٥٣٧٠ هـ ، فامنا الحال (١٣٧٠ هـ) صالح كله لإحياء هذه الذكرى ، ويقتى في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، لذا كان مقررا أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته ، ولكنه أنزل إلى إبريل سنة ١٩٥٢ تقريبا له من مهرجان طهران ، ومراعاة لبعض الاعتبارات الجوية .

(٢) من هذه الحفلات ماظمته جامعة كبرج في فبراير ومارس الماضيين من القاء ست محاضرات تدور حول ابن سينا وهي :

- 1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times*,
- 2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy*.
- 3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings*.
- 4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought*.
- 5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
- 6.— Foster. *Avicenna and western Thought in the 13th century*.

ومنها أسبوع ابن سينا الذي نظمه القسم العربي لراديو باريس في مارس الماضي واشتمل على ما يلي :

- (١) كلمة الافتتاح ، لصاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية .
 - (٢) حياة ابن سينا ، للأستاذ بن يحيى .
 - (٣) Mlle Goichon, *La personnalité d'Avicenne*
 - (٤) ابن سينا والمرأة ، للأستاذ أحمد المختار الوزير .
 - (٥) النفس بين المشائية والصوفية في مذهب ابن سينا ، للسيد جبور عبد النور .
 - (٦) Mlle d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*.
 - (٧) معرفة الله للكليات والجزئيات ، للأستاذ الصواف .
 - (٨) L. Gardet, *La connaissance mystique de Dieu selon Ibn Sīnā*
 - (٩) كلمة الختام ، للأستاذ ماسينيون .
- وأخيرا تلك الحفلة التي أقامتها الجمعية المصرية لتاريخ العلوم بدار الجمعية الجغرافية بالقاهرة في مايو ، وقد أقيمت فيها الكلمات الآتية :
- (١) أثر ابن سينا في النهضة العلمية بأوروبا الأتمة دلفرنى .
 - (٢) مؤلفات ابن سينا قنديل بك .
 - (٣) نظرات في كتاب القانون لابن سينا كامل حسين بك .
 - (٤) المنص الحسى في مبحث المعرفة عند ابن سينا مصطفى ظليف بك .
 - (٥) ابن سينا والكيمياء الدكتور إبراهيم مذكور .
 - (٦) الآراء الجيولوجية لابن سينا الأستاذ سامع الحصرى .
 - (٧) ابن سينا وعلم الحياة الأستاذ بنونة .

ففى كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثر من آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تحقق نصا من نصوصه^(١) .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية فى هذا كله فضل السبق والتوجيه ، والتنظيم والتنسيق . فهى التى تربط هذه الحلقات بعضها ببعض ، وتحول دون تعارض الجهود أو تكرارها . وقد بدأت منذ عامين أو يزيد فى جمع المخطوطات التى تشتمل على مؤلفات ابن سينا والموجودة فى المكتبات الشرقية والغربية . فأرسلت فى طلبها بعثة إلى الأندلس ، وأخرى إلى إيران ، وثالثة إلى الآستانة حيث يوجد منها ما يربو على الألف وخمسمائة مخطوط ، وتوفر لها من ذلك مادة صالحة لتحقيق ودراسة مستفيضة^(٢) . ونرجو أن تتابع جمع هذه المخطوطات المبعثرة فى أنحاء العالم ، كي تيسر أمرها على الباحثين والدارسين .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثرها فى إتمام تلك المحاولة التى عنى بها الأب قنوائى منذ زمن ، والتى كانت ترمى إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها^(٣) . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب "مؤلفات ابن سينا" ، الذى قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يرمى من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

(١) من أمثلة ذلك لجنة سوريا التى عنت بالدراسات النفسية لابن سينا ، ولجنة طهران التى اضطلعت بنشر مؤلفاته الفارسية .

(٢) بلغ عدد هذه المخطوطات اليوم نحو ١٨٠ ، وهى فى زيادة مطردة (قنوائى ، مؤلفات ، ص ٤١٦ — ٤٢٩) .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣ .

ومساهمة في هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نشرًا علميًا، وكانت لذلك لجنة خاصة ترمم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه^(١). وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره نشرًا صحيحًا زمانًا طويلًا وجهودًا متصلة؛ وفي تحديد الخطة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية. وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين: أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء"، والثاني اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها.

١ - جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"^(٢) ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التي ظهرت في أول القرن الهجري الحالي، سنة ١٣٠٣، معيبة وناقصة، وليست من النشر العلمي في شيء. معيبة لأنها لا تعتمد على أى تحقيق علمي، وفيها أخطاء لا حصر لها. وناقصة لأنها أهملت إهمالًا تامًا جملتين من جمل الكتاب الأربع، وهما "المنطق" و"العلم الرياضي" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩، وكانت اللجنة من الأساتذة :

- ١ - الدكتور إبراهيم مذكور .
 - ٢ - الأب جورج شحاته فتواتي .
 - ٣ - الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده .
 - ٤ - الأستاذ محمود الخضيرى .
 - ٥ - الدكتور أحمد فزاد الأهواني — على أن يشرف على توجيه العمل صاحب العزة الدكتور طه حسين بك (صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم) . وضم إلى اللجنة في قرار لاحق .
 - ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى .
 - ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى .
- ثم ضم إليها أخيرًا الأستاذ سعيد زايد، على أن يكون عضواً ماعداً .

(٢) Madkour, *L'Organon*, p. 20

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهما ”الطبيعات“ و”الإلهيات“، وهذان بنورهما لا يخلوان من نقص . وباسم التحقيق العلمى لا تعدو هذه الطبعة أن تمد بمثابة مخطوط فى الجزء الذى تعرضت له ؛ وبين أيدينا مخطوطات أكل منها وأوضح .

ومخطوطات ”الشفاء“ المعروفة كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة ، منها ما يشتمل على الكتاب جميعه وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء^(١) . وهى موزعة بين أركان العالم الأربعة، شرقا وغربا، فى القاهرة وإستانبول وطهران ، أو فى لندن وباريس وليدن وبرلين^(٢) . وكم نود أن تجمع كلها فى صعيد واحد ، بحيث يمكن الحكم عليها عن درس وروية، لا عن مجرد سماع أو وصف .

ولا شك فى أن تحقيق نص يعتمد اعتمادا كبيرا على وضوح المخطوط الذى يؤخذ عنه ومدى صدقه ، ورب مخطوط واحد يفتى عن كثير . إلا أن هذا يتطلب مفاضلة وموازنة لا نظن أنه حان وقتها تماما ، وكان كل همتا فى البدء أن نجعل ما نستطيع الحصول عليه من مخطوطات ”الشفاء“ . ولم يكن هذا بالشئ اليسير ، وقد تطلب زمتا غير قصير ، وسنتابعه حتى النهاية . فليس فى الأمر اختيار إذن ، وإنما هو اجتماد ومصادفة فيما سينشر من الأجزاء الأولى على الأقل . ولعلنا نستطيع مستقبلا أن نصفى مخطوطات ”الشفاء“ العديدة ، فنستبعد أضعفها ، أو ما يثبت أنه مكرر منها ، ونحتفظ بأصحها وأقواها ، ونكتون منها سلسلة نسب واضحة المعالم متصلة الحلقات .

لذلك حرصنا فى مقدمة كل جزء نشره على أن نحدد المخطوطات التى اعتمدنا عليها ، ونصفها وصفا كاشفا ، ونوازن بينها ، ونحاول ما أمكن أن نبين صلة

(١) فتاوى، مؤلفات، ص ٦٩ — ٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

بعضها ببعض . ولم نبدأ في النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عدد يثبت على الثقة ، ويمكن التعويل عليه . ومن بينها ما سيبقى أصلاً مشتركاً في الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزائه . وناسخو "الشفاء" على نحو ما رأينا متعددون ومتباينون : فمنهم هواة أو محترفون ، ومنهم مجرد نساخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويلقون عليه ويناقشون ^(١) . وخطوطهم متفاوتة نوعاً وجودة ، فمنها النسخة والتعليق ، ومنها الجيد والردى ^(٢) . وفي كل ذلك ما يسمح بالموازنة بين ما كتبوا ورده إلى عصوره المختلفة ، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة في النسخ ملتزمة غالباً .

ولم نقف عند الأصول العربية ، بل شئنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة ، وليس من بينها ما يعتد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً . وهي فيما يبدو ترجمة حرفية ، إلا أن حرفيتها هذه ، وإن أذنت بضعف المترجم ، تشعر أيضاً بحرصه وأمانته ^(٣) . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة ، إن لم تكن بخط المؤلف فهي بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمته . وقد عولنا عليها خاصة فيما اقترحت من ألفاظ لاتينية للمصطلحات العربية ، ولعل في هذا بعض العون على ما نعانيه اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعريبها .

٢ - النص المختار :

قد يلجأ أحياناً إلى مخطوط بعينه ، فيتخذ أساساً للنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة . ولكنا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النص

(١) ص (٦٩) .

(٢) ص (٧٠) .

(٣) ص (٧٦) .

المختار ، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمع به من تفضيل وموازنة .
وهى لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففى ضوء ما توفر لدينا
من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف
ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند
الاختلاف والمغايرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم ،
لا سيما إذا كان المعنى واضحاً والتعبير مستقيماً . على أننا عند تعدد الروايات لم
نرجح لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى ، أهمها : استقامة المعنى وسلامته ،
وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة ،
وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب
ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، فاحترمنا
النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا وقارنا كلما ساورنا شك
أو قلق ، إن فى المعنى أو الأسلوب . وعيننا أن نثبت فى الهامش الروايات
المختلفة منسوبة إلى مصادرها . وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات
أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا بمجرد الشرح اللغوى الضرورى كي لا نشغل النص
ورواياته ، وهى كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها :
من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ،
وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق
وننشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا يسر على القارئ مهمته لا يؤدى
الغرض المطلوب منه تمام الأداء . وجل ابن سينا الطويلة التى يكثر فيها اللف
والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب
شولة تزيل غموضاً ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكاً خاصاً . ففى استعمال

علامات الترقيم اجتهد وترجيع قد لا يقل عن ذلك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح المناوين كلها أو بعضها ، لأن منهجه الدقيق هداه إليها ، فأخذ بها والتمها كل الالتزام . وحرص النساخ على أن يميزوها من المعنون له بالأوان مغايرة^(١) . ولم نجد عنه فى شيء يذكر من هذا ، اللهم إلا فى إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل^(٢) .

٣ - التعريف بما ينشر :

عاج الباحثون قديما وحديثا بعض أجزاء "الشفاء" فترجموها وعلقوا عليها ، واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن برغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينل بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح ويبسط ، ويحال ويناقش ، ويربط ما فيه من آراء بجوّه وببئته أولا ، ثم بحلقات التفكير الإنسانى السابقة واللاحقة ثانيا . ولا شك فى أن نشره نشرًا صحيحًا من أعون الوسائل على ذلك . ولنا فى ذلك تجربة شخصية لا نتردد فى أن نسجلها ، فقد سبق لنا أن عاجلنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ، وإنا لنراه اليوم بعد التحقيق والنشر فى سماء أصنى ونهار أوضع^(٣) .

لهذا حرصنا فى مقدمة كل جزء ننشره أن نعرف به فنلخص موضوعه ، ونبين ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزعم أننا فى ذلك نستوعب البحث أو نتعمق فى الدراسة ، فلهذا مقام آخر . وإنما نرمى إلى التوجيه والكشف عن أمور

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣)

يقتضى تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثا مستفيضة . ولا تسمع مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتلخيص بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض . وإنما عتينا بوجه خاص أن نستكمل النقص في بعض نقاط قد تفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إلماما تاما .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ماورد في النص من أسماء الأعلام ، سواء أكانت لأشخاص أم لكاتب وأما كن . وأسماء الأعلام في العربية كثيرة ومتشعبة ، ذلك لأن لكل فرقة رجالها ، ولكل مذهب أئمة ، لافرق في هذا بين الساسة والعلماء ، ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمجتهدين . ولهذا كثيرا ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام ، على الرغم مما اشتملت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال .

وشئنا أيضا أن نشير في هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التي كانت لها قيمة تاريخية خاصة ، فنزّدها إلى أصولها ، ونكشف عن شيء من آثارها . والبحث عن أصل نص في المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدره ، ولا يعلن عن المعين الذي استقى منه ، لهذا قصرنا ملاحظتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف في الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيرا في أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية ، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلها الأجنبية مستعينين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمي لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكّد ، بعد أن قضى نحو قرنين في شيء من الفلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففي إحياء مصطلحاته إحياء لتراث له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمي ، فيساهم بنصيب في بعض ما نعاني من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مذكور

درج مناطق العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعة أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهى : إيساغوجى أو المدخل الذى يبحث فى بعض الألفاظ الدالة على المعانى الكلية . وقاطيغورياس أو المقولات الذى يحصر عدد المعانى الكلية العليا المشتملة على جميع الموجودات . وبارى إرميناس أو العبارة الذى يبين كيفية تركيب المعانى إيجابا أو سلبا ، بحيث تصبح قضية وخبرا محتملا للصدق والكذب . وأناطوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذى يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكون منها قياس يفيد علما مجهول . وأناطوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذى تمتحن فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهانا ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوبيقا أو الجدل الذى يشتمل على الأقيسة النافعة فى مخاطبة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقنع بالمحاورات الجدلية . وسوفطيقا أو السفسطة الذى يحصى جميع المغالطات التى تحدث فى العلوم والأقاويل عامة . وريطوريقا أو الخطابة الذى يوضح الأقيسة البلاغية الصالحة لمخاطبة الجماهير مدحا أو ذما ، اعتذارا أو عتبا . وبويطيقا أو الشعر الذى يشرح القياس الشعرى ، وما يلبنى أن يتوفر فيه ، بحيث يكون أجود وأنغم وألذ وأمتع^(١) . وكلها لأرسطو ما عدا إيساغوجى فإنه لفرفور يوس ، وقد

(١) ابن سينا ، تسع رسائل فى الحكمة والطبيعة ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ١١٦ — ١١٨ ؛

الخوارزمى ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ — ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلا لقاطيغورياس أو للمنطق جميعه^(١). ولم يلبث أن أخذه
وأضيف إلى كتب أرسطو وجعل جزءا منها مسار الشمس^(٢).

”إيساغوجي“ عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة
المنطقية التي تسمى ”الأرجانون“. ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي
العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية، ففيه نجد ترجمة أجزاء المنطق
التسعة العربية مجموعة كلها تحت اسم ”الأرجانون“، وفي مقدمتها ”إيساغوجي“^(٣).
وعلى هذا النحو سار ابن سينا في ”الشفاء“، فعرض لهذه الأقسام قسما قسما
منذ البدء حتى النهاية^(٤). وللغرابي محاولة قوية ودقيقة ترمي إلى حصر أقسام
المنطق وربط بعضها ببعض، وبيان لزوم كل قسم منها، ويقف بها عند
ثمانية فقط مستبعدا ”إيساغوجي“^(٥). ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق،
وعنى بشرحه والتعليق عليه^(٦). وابن رشد الحريص على تعاليم المعلم الأول لم ير
غضاضة في أن يضم ”إيساغوجي“ إلى كتبه المنطقية^(٧).

(١) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار ”إيساغوجي“ مدخلا للمنطق جميعه، لا للفصول وحدها
(ابن النديم، الفهرست، ص ٣٥٤، القفطي، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧). ويذهب بعضهم خطأ
إلى القول بأنه حل محل ”إيساغوجي“ آخر وضعه أرسطو نفسه، وقد فقد (الأنصاري، إرشاد القاصد،
القاهرة، ١٩٠٠، ص ٣٣).

(٢) القفطي، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧.

(٣) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds).

بدأ الدكتور بدوي في نشر هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات، وأخرج منه جزئين: أولهما عام ١٩٤٨،
ويشتمل على المقولات، والعبارة، والتحليلات الأولى؛ والثاني عام ١٩٤٩، ويشتمل على التحليلات
الثانية، وطويقا، وهو يتابع الأجزاء الباقية. ولم تكن موثقة ميسرة، لأنه اعتمد على مخطوط واحد
وفيه خروم كثيرة، ولهذا لم يحل نشره من نقد وملاحظة.

(٤) قنات، مؤلفات ابن سينا، ص ١٤—٤٣.

(٥) الغرابي، إحصاء العلوم، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٦٣—٧٢.

(٦) القفطي، تاريخ الحكماء، ص ٢٧٩.

(٧) Ibn Rochd., *Il Comento medio* 6d. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6;

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.

ولا نزاع أن في المنطق الأرسطي وحدة وانسجاما، ولكن لم يثبت أن أرسطو رتب كتيه المنطقية على النحو الذي أريد بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعا على حسب هذا الترتيب، ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للآخرى بوجه ما^(١) . ولم تنشر في حياة مؤلفها نشرًا التزم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة في الالوقيون بين التلاميذ والأتباع^(٢) .

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسي على صورة مختصرة^(٣) . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمونيوس^(٤) . فهم الذين عدوا الخطابة والشعر جزءا من المنطق الأرسطي ، بينما كان الإسكندر الأفروديسي يعارض في ذلك^(٥) . ولم يتردد أمونيوس في أن يعد "إيساغوجي" جزءا من مجموعة "الأرجانون"^(٦) . فمناطق العرب لم ينشئوا في هذا جديدا ؛ وإنما حاكوا سابقينهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدهم بهم غير بعيد .

وربط "إيساغوجي" بالمنطق الأرسطي مقبول وواضح، أما عد الخطابة والشعر جزءا منه فهذا ما لا يمكن التسليم به في يسر . حقا إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء في البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والمجج الخطابية، والشعر باب من أبواب الخطابة . فهناك أقيسة علمية ، وأخرى جدلية، وثالثة

Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21; (١)
Madkour, *L'Organon* p. 12.

Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57. (٢)

Barthélemy, *De la logique d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130. (٣)

Ibid., t. 1, p. 31. (٤)

Dufour, *Aristote, Rhétorique*, col. Budé, Paris. (٥)

Barthélemy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditionen Geschichte der aristotelische Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11. (٦)

خطابة شعرية^(١) . ولكن الخطابة والمنطق يختلفان عند أرسطو غاية وموضوعا ،
 فبينما الأولى تعتمد على احتمالات وأمور شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ،
 إذا بالثاني يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية^(٢) .
 وإذا كان للخطابة والشعر شعبة تنضمان إليها ، فما أجدرهما أن يرتبطا بعلوم
 اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيلا^(٣) .
 على أن العرب أنفسهم لم يلبثوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت
 كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منهما^(٤) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإننا مضطرون — ونحن نحقق نصا —
 أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتزم الترتيب الذي اصططنه . وسنشر
 كل جزء من أجزاء منطق في مجلد خاص ، تقسيما للعمل وتيسيرا على القارئ .
 ويعتينا هنا أن نبين منزلة ”إيساغوجي“ في العالم العربي ، وإلى أى مدى أثر
 في مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للخطوط التي قام عليها النص الذي حققناه .

(١) إيساغوجي وأثره في العالم العربي

افتتح فرفوريوس في القرن الثالث الميلادي عهد مشائية جديدة عمرت نحو
 ثلاثة قرون ، وتعهدها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء^(٥) .
 إلا أنها كانت مشائية موفقة تجمع بين أنلاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

(١) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٦٣ — ٧٠ .

Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٢)

Zeller, *Die Philos. der Griechen...Zweiter Teil, Zweite Abteilung*,
 Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلا منطق ”الإشارات“ لابن سينا ، أو ”مقيار العلم“ للزالي أو ”البصائر النصيرية“
 للداوي .

Ravaisson, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540; (٥)
 Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية بعضها إلى بعض^(١) . وهي بهذا أقرب إلى مفكرى الإسلام روحا ، فضلا عن أنها ألصق بهم زمنا . وتأكيذا لهذا التوفيق حرص فرفور يوس على أن يشرح أرسطو ، في الوقت الذى شرح فيه بعض المحاورات الأفلاطونية الكبرى^(٢) . ومن الغريب أن العالم العربى لم يقف على أى شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون ، في حين أنه عرف شروحه لأرسطو ، وعده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه^(٣) . وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية ، فإنها كانت موجودة بالسريانية ، وهذه كانت لغة علم وثقافة في الأوساط الإسلامية فترة من الزمن إلى جانب العربية^(٤) .

ولقد عرف العرب أيضا فرفور يوس المؤرخ والمؤلف ، فنقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعا شتى^(٥) . وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور ، ” إيساغوجى “ ، الذى نال في القرون الوسطى عامة حظا كبيرا^(٦) . فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادى ، وفى التاريخ نفسه تقريبا ترجم إلى السريانية ، وعن هذه

(١) Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréher, col. Budé, I, p. 15; (٢) Vacherot, *Hist. crit. de l'école d'Alex.*, Paris, 1946, II, 432.

(٣) Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos.*, Paris., 1928, t. I, p. 432.

(٤) الشهرستانى ، ملل و نحل ، ص ٥٣ — ٥٤ ، ٨٨ — ٩٣ ؛ القفطى تاريخ الحكماء ، ص ٤٢ ، ٣٩ ، ٣٥ .

(٥) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٦) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ٤٢ .

(٦) Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59.

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفور يوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناء على طلب وجه إليه ، ورغبة في تيسير كلام أرسطو (القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛)

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.

نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين^(١) . ولعله من أول المترجمات المنطقية والفلسفية^(٢) . ويظهر أن العرب لم يقتنوا بهذه الترجمة الأولى ، فأعادوا ترجمته مرة أخرى^(٣) . وترجموا معه بعض شروحه السابقة ، كما اضطلموا هم أنفسهم بشرحه وتلخيصه^(٤) .

وإذا كان فرفوريوس قد شاء في كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها في "الأرجانون" ، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ، فإنه رسم بشرحه هذا للمدرسين منها صادف هو من نفوسهم ، قدر له أن يحيا عدة قرون . فصنف هذه الألفاظ وربطها ، ووازن بعضها ببعض مستمدا مادته كلها تقريبا من أرسطو . وعلى هذا درج المدرسون غالبا في بحثهم وتأليفهم ، فمنوا خاصة بالمناقشات اللفظية ، وتفتنوا في التقييم والتبويب ، وبذا وضع "فرفوريوس" الحجر الأول في بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية^(٥) .

Bréhier, Hist. de la philos. t. p. 529; Baumstark, Aristoteles (١)
bei den Syrern von V bis VIII jahrhundert, Leipzig, 1900, p. 130
et suiv.

هنا نجد تاريخ "إيساغوجي" في السريانية مفصلا

Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'*, dans *Riv. d. St. Or.* XIV, 1923 p. 1-20

Madkour, *L'Organon*, p. 31-32. (٢)

(٣) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجي ، حيث قيل : «قل أبي عثمان الدمشقي ، وقول بنسخة ، دورة على يحيى بن عدى ، فكان مواظا» .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٧٩ ، ٤٣٢٣ ، ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ . وقد عرف العرب من شروح إيساغوجي القديمة شرحي أمونيوس ويحيى النحوي ، أما شارحاه منهم قبل ابن سينا فكثيرون ، وأهمهم أبو بشر متى بن يونس ، وأبو نصر الفارابي ، واختصره حنين بن إسحق والكندي .

Renan, *Averr.*, p. 92.

(٥)

ومن الناحية المنهجية استولت فكرة المدخل أيضا على كثيرين من مؤلفي الإسلام ، وخاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، فأروا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة ببحوث مختصرة تقدم لها ، وتيسر أمرها ^(١) . وألفوا مداخل لبعض العلوم كالفلك والرياضة والطب والكيمياء والطبيعة ، أو لبعض الأشخاص والمدارس ، ووصلتنا نماذج منها ^(٢) . امتن هذه السنة جماعة السريان ، من نساطرة وبعاقبة ، الذين اضطلوا بعبء الترجمة العربية الأكبر ، وحاکاهم فيما فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد . وربما كانت هذه المداخل أول ضوء ألقى في أفق الدراسات العقلية في الإسلام . وبذا طفت كلمة "مدخل" العربية على كلمة "إيساغوجي" اليونانية الأصل ، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن . ولكنا رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكن في ثوب آخر ، فقد تخيرها مؤلف عربي في القرن الثالث عشر الميلادي اسما لمختصر في المنطق قدرله أن يتدارس إلى اليوم ^(٣) .

ومن الناحية الموضوعية لم يكن أثر "إيساغوجي" بأقل من أثره المنهجي ، فقد وضع دعائم نظرية الكليات الخمس التي تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربي . حقا إن إخوان الصفاء شاعوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظا سادسا هو الشخص ، ظنوا أنه في حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ "إيساغوجي" ^(٤) . ولكنهم بهذا خرجوا بنظرية المؤلف عن أساسها ، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظي ، مع أن فرفوريوس ، وإن غنى بهذا التوضيح ، كان يرمى أولا وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة . لهذا لم يجاوز

(١) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٩ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) الفارابي ، الفجرة المرضية ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٤٩ وما بعدها ؛
Madkour, *L'Organon*, p. 71.

(٣) الأبهري ، إيساغوجي ، القاهرة ، ١٩١٦ .

(٤) إخوان الصفاء ، رسائل ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

اقترح الإخوان دائرة "مسائلهم". وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات "إيساغوجي" ومقارنته للكليات بعضها ببعض، صريحة في حملتها. و"مدخل" ابن سينا الذي نحن بصدد أكبر شاهد على ذلك. ولقد وصل الأمر بالكندی أن قال: إن "إيساغوجي" هو الكتاب الذي ينبغي أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا، لما فيه من وضوح وجلاء^(١).

(ب) مدخل ابن سينا

تلقى ابن سينا "إيساغوجي" ومعه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعرّبة، فتأثر بها جميعا وأخذ عنها. وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئا آخر سوى "إيساغوجي"، فإنه وإن حاكاه أضاف إليه أبوابا لم يعرض لها فرفوريوس أو توسع فيما اكتفى بالإشارة إليه. فتحدث مثلا عن حقيقة المنطق وصانته بالعلوم الأخرى، وعن موضوعه ومنفعته، وعن الفكر واللغة، وعقد فصلا للوجود الثلاثي للكليات، فقسم الجنس إلى طبيعي، وعقلي، ومنطقي، وهذا ألصق ما يكون بنظرية المعرفة^(٢). وبذا أضفى مدخله مقدمة حقيقية للمنطق جميعه، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط.

وفوق هذا في شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيرا مما نجد في "إيساغوجي"، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطا وثيقا. فيلاحظ أن النظرية الأولى تختم الثانية من ناحيتين، فهي تعد لها وسائل التعريف، إذ أن الحد الحقيقي إنما يتم بالجنس والفصل القريب^(٣). وتعريف الكليات الخمس واحدا واحدا

(١) Périer, *Yahya ben'Adi*, Paris, 1920, p. 96 en bas.

(٢) ص (٦٢) .

(٣) ابن سينا، المدخل، ص ٤٨

فرصة مواتية لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق^(١) . لهذا لم يكن غريبا أن يعيب ابن سينا على فرفوريوس بعض تعريفاته الناقصة ، التي حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أغمض منه ، « وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان »^(٢) . وباختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هذه الكليات بنظرية التعريف التي يذهب أرسطو في التحليلات الثانية^(٣) .

١ - المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشؤه أن أرسطو لم يحتفظ له بمكان في قسمته السداسية المشهورة للعلوم الفلسفية ، في حين أن الرواقين اعتبروه صراحة جزءا من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسي - وهو المشائي المخلص - عن وجهة نظر أستاذه ، ويبين أن المنطق حقيقة ليس جزءا من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت كلمة أرجانون *ἀργαῶν* اليونانية على المنطق جميعه^(٤) . الأمر الذي لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنه كان يعد منطقَه أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية ينبغي تحصيلها قبل البدء في العلوم الأخرى^(٥) .

ومنذ القرن الثالث الميلادي ، وهذه النقطة من مشا كل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا ويتسائل في أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Barthélemy, *De la logique d'Aristote* I., 13.

(٥) Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88;

Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علما أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقيين إلى العالم العربي ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخي فلسفته ، وقد شغل بها مناطق العرب ، وقدموا لها حلولاً متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، وإن كان لا يحدد تحتها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا في مدخله ، ويعالجها في بسط وإسهاب^(١) . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيقي بين المشائين والرواقيين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيقا في إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهني أو الوجود الخارجي ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلما إلهيا ؛ وأن العمالية لا يمكن إلا أن تكون سياسة ، وتدير منزل ، وأخلاقا^(٢) . ومع هذا يمتص إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظري فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعان على فهمهما^(٣) .

وإذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء، من حيث هي موجودة، منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة»^(٤) . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ - ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .

والرواقين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لا يتردد في أن يعلن أن «المشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلا أنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا» (١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضه ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظرى وعملى في آن واحد ، فهو علم لما يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلة توصل إلى استخلاص المجهول من المعلوم (٢) . أو بعبارة أخرى هو علم آلى ، كما يسميه أحيانا (٣) . وهذا ما استقر عليه تقريبا رأى كبار فلاسفة الإسلام . فالفارابي يقول إن القوانين المنطقية تتمحن بها المعقولات ، كما تقاس الأجسام بالموازين والمكاييل (٤) . والغزالي يسمى المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان (٥) . وابن رشد ، على نحو شبيه بابن سينا ، يعده بين الصنائع المعينة والمسددة في الدراسات الفلسفية (٦) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن لفظ « الآلة » العربى وليد لفظ *organon* اليونانى ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى فى اللاتينية واللغات الأوروبية الحديثة (٧) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٨ .

(٤) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالي ، ميار العلم ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفى بأن نشير إلى :

(a) *Novum organum de Bacon.*

(b) *L'art de penser de Port-Royal.*

العلم ضربان : تصور يراد به إدراك المفرد كما يتصور الإنسان أو الحساس ، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتعتقد بينهما أصلة تحتمل الصدق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . وواضح أن كل تصديق يقتضى تصورا ، ولا عكس^(١) . هذان في رأى ابن سينا هما بابا المعرفة العادية الوحيدان ، بعد الفطرة والبديهة التى هى فى الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم فى أغلبه مكتسب لا فطرى^(٢) . وندع جانبا المعرفة ، القائمة على الكشف والإدغام ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله^(٣) .

وما أشبه تصوره بالإدراك الحسى فى علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضى ضربا من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسيبنوزاوتين^(٤) . ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو عبارة أخرى هو حكم منطقي ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث فى أحكامنا الدارجة التى لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنهما سيكلوجيا عمليتان عقليتان متميزتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف فى الدراسات السيكلوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد فى التصور والتصديق الدعامة الأولى للنطق ، فعليهما تعتمد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوراتنا وتصديقاتنا تخطئ وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦ — ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II. p. 146.

وجماع قواعد التصور نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ما هو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية المجعة ، ومن المجع ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك ^(١) .

فموضوع المنطق إذن نظريتان أساسيتان ، تعريف يوصلنا إلى تصورات صحيحة ، وإدراك للعانى على وجهها ، وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفرع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن قاتنيه مترجم منطق ” النجاة “ في القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى باين : التعريف والقياس ^(٢) . ولا شك في أن هذا التقابل هو الذى حمل الغزالي أيضا في أحد كتبه على أن يحصر المنطق في هذين البابين ^(٣) .

ولقد عرض أرسطو في منطقهُ للقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسى بل والوحيد . ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه في ” التحليلات الثانية “ ليميزه من البرهان ، وفي ” طوبيقا “ ليتم به المناقشات الجدلية ^(٤) . أما مناطق العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجى فى البحث العلمى ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيماناً منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها ^(٥) . وفى العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

(٢) Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2.

(٣) الغزالي ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

(٤) Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96.

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال ” رسالة فى الحدود والرسوم “ لإخوان الصفاء (رسائل ج ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ؛ و ” رسالة الحدود “ لابن سينا (تسع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ؛ وتعرفات كثيرة للغزالي فى كتابه ” معيار العلم “ (ص ١٨٢ — ١٩٨) و ” محك النظر “ (ص ١٠٧ — ١٣٣) .

والمصطلحات ، ”كفاتيح العلوم“ لخوازمي ، و ”التعريفات“ للجرجاني ، و ”كشاف اصطلاحات العلوم“ للتهانوي .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصور والتصديق نقطة بدء ثابتة في كتب المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابي ، ثم تمتد من بعده إلى اليوم ^(١) . وقد توسع فيها المناطقة المتأخرون إلى حد الإسراف أحيانا ، فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا في حصر عدد التصورات التي يشتمل عليها تصديق واحد ^(٢) .

ويزعم ”ناليانو“ أن فكرة التصور والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشراقية ، إلا أنهما في تاريخهما وموضوعهما يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق وجودا من الفلسفة الإشراقية الإسلامية ، وهدفهما منطقي وهذا مالا يعني كثيرا فلسفات الإشراق بوجه عام ^(٣) . ولنا أن نعقد صلة بينهما وبين ماذهب إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسية وعقلية ^(٤) . ولكنا نرجح أنهما صدى لصورة من صور ذلك التقابل الذي ولع به الرواقيون ، ونعني بها تقابل الφαντασία وال συγκαταθεσις ^(٥) . وهذا مظهر من مظاهر سريان الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطي ، وتأخيرها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت قطعة منه .

(١) الفارابي ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ، ١٩١٠ ، عيون المسائل ، ص ٢ — ٣ .

(٢) الباجوري ، حاشية على متن السلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

(٣) Nallino, *Riv. d. St. Or.*, X, 1925, 433-467.

(٤) Aristote, *Dern. Anal.* L. I, ch. I, 5; Madkour, *L'Organon*, (٤) p. 54-55.

(٥) Kraus, *Abstracta Islamica*, 1936, p. 220.

ومما يلفت النظر أن الدعامة السيكلوجية التي تخيرها العرب أساسا لنظرياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بويس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهي الإدراك ، والحكم ، والاستدلال (١) . وجاء منطقة بوررويال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهي الترتيب (٢) .

وفي ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعتيه ، فهو الذي يعصمنا من الخطأ في إدراك المعاني وتصورها وتصورها صحيحا ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقي ، والفرقة بين الذاتي والعرضي ، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقومها . ويعصمنا أيضا من الخطأ في التصديق والانتفاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ، ويحذرنا من السفسطة التي تؤدي إلى الغلط أو المغالطة (٣) .

وقد يتفق للإنسان بفطرته أن يهتدى إلى حد حقيقى موجب لتصوير صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدي إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولو قلنا بها وحدها لألغينا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه (٤) .

(١) Jarret et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

(٢) Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner et ordonner.

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يعصم حتما من الخطأ ، فكم من مناطقة يخطئون . ولكن كثيرا ما يرجع خطوهم إلى أنهم لم يستوفوا صباغتهم ، أو لم يلتموها في بعض المواضع وعولوا على الفطرة ، أو لم يحسنوا استخدامها . ومهما يكن نخطأ صاحب العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منهما . ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، أو كنسبة العروض إلى الشعر ^(١) . وقد تغنى الفطرة البدوية عن النحو ، كما تغنى القريحة الشعرية عن العروض ^(٢) . أما صناعة المنطق فلا غنى عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية ^(٣) .

قد لا يستساغ اليوم كثيرا ذلك الإسهاب في بيان فوائد المنطق ومنفعته ، إلا أنه كان طبيعيا وضروريا في عصر ابن سينا . كان طبيعيا لأن البحث في ثمرة كل علم جزء من مقدماته اللازمة ^(٤) . وضروريا لأن الدراسات الفلسفية كانت تقاس بمقياس الحاجة والفائدة ، بل وبمقياس الشرع أيضا ، فلم بعضها وأبيع البعض الآخر . والمنطق خاصة مما أجزى الاشتغال به على الأرجح ، لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفيا وإثباتا ^(٥) . وربما كان لازما وما ينبغي تحصيله ، لأنه يمين على إثبات وجود الله وصفاته ^(٦) .

(١) "النطق الداخلي" و"النطق الخارجي" تعيران لابن سينا يذكرنا بتقابل آثر مشهور

لدى الرواقيين وهو λόγος προφορικός λόγος ἐνδιάθετος

(٢) ليس ابن سينا أول مبتكر تشبيه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابي إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ - ٦٢) ؛ وردده الفزالي (مقياس العلم ، ص ٢٦) ؛ وأخذ به المناطق المتأخرون ، وكلنا يذكر بيت "السم" المشهور :

وبعد فالمنطق للبناء نسبه كالنحو للسان

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 48-49.

(٥) الفزالي ، المقصد من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

٣ - الفكر واللغة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذى يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يضل ويصبح وكأن لاوجود له . فلا يمكن تبادله بين الأفراد ، بل ولا استحضاره فى ذهن الفرد الواحد؛ وقدما قالوا إن التفكير حديث نفسى . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعانى إلى شيء من دراسة الألفاظ

وفى جو البلاغة والحوار اليونانى نشأ منطق أرسطو، وهونفسه يشتمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترادف والمشارك^(١) . و”كتاب العبارة” أو ”اللغة” كما يسمى أحيانا ، يشرح أجزاء الجملة ويبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد ”طوبيقا” دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ^(٢) .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا فى دراستهم المنطقية لبعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لاجزاء وغاية، وما ”إيساغوجى” إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعلوا المنطق جدلا كله ، وخطوا بينه وبين الريطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية.^(٣) وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين - وفى مقدمتهم الإسكندر الأفروديسى - أن يردوا عليهم ، ويثبتوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للنطق^(٤) .

(١) Barthélemy, *Catégories dans Dict. des Sc. philos.*, p. 248.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97

(٣) عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ - ٨٨ ؛

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

Prantl, *Gesch d. Logik*, 436 et suiv. (٤)

وقد انتقلت هذه الخصومة كما انتقل غيرها إلى العالم العربي ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتي : «وأما النظر في الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة. ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلاحظ فيها المعاني وحدها ، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بمحيلة أخرى ، لكان يغني عن اللفظ البتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعاني من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل نكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان لذاته بالألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها في النفس من المعاني ، حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن . فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء ، فلا خير في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق» (١).

فصل في الموضوع صريح وواضح ، فيه تأييد للشائية ولاشك ، ولكنه يحمل في ثناياه ضربا من التجديد ، فابن سينا في رجائه أن تحمل محل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعاني ، يتنبأ باللوجستيقا قبل أن تتكون بنحو ثمانية قرون . ولا غرابة فإنا نراه في «رسائله النيروزية» يحاول أن يؤدي بعض المعاني الفلسفية بواسطة الحروف ، فيكون من ذلك ضربا من الجبر الفلسفي شيئا بالجبر المنطقي الذي انتهى إليه رسل وكوتورا (٢) .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٢) ابن سينا ، تسع رسائل ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .

وفي انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن في وسعه إلا أن يحارى السلف، ويدرس في المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل لحسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب، والمفرد إلى جزئى وكلى^(١). ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعانى، هل هى مشتركة كإطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى الينبوع، أو متواطئة كدلالة الحيوان على الإنسان والفرس والطير؛ أو مترادفة كدلالة الراح والعقار على الخمر، أو متزايلة لاصلة بينها كالنبات والحيوان والجماد^(٢). ويفصل القول في الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة: دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق، ودلالة التزام مثل دلالة المخلوق على الخالق^(٣).

ولا نزاع في أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها في الإسلام من دراسة الألفاظ في اللغة والفقه والتفسير^(٤). ولكنها تصعد أيضا إلى أصلين يونانيين: أحدهما أرسطى، ونعنى به مقدمة "المقولات" التى عاجل فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمترادف^(٥). والآخر رواق، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات، ونظرية الـ "ليكتور" *λεκτόν* إلى حد أن سمى المنطق الرواق علم الدلالات. وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التى نجد لها بنصها لدى ابن سينا ومناطقة العرب، وإن كانوا لم يرتبوا عليها كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج^(٦).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ٢٤ - ٢٦؛

Madkour, *L'Organon*, p. 61-52

(٢) ابن سينا، مقولات (مخطوط الشفاء، المتحف البريطاني).

(٣) ابن سينا، منطق المشرقيين، ص ١٤ - ١٥.

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63.

(٥) Aristote, *Catégories*, ch. I, § 1,5.

(٦) Brochard, *Etudes d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225.

٤ - الوجود الثلاثي للكليات :

بعض حمل عابرة في أول "إيساغوجي" استطاع فرفور يوس أن يثير في القرون الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمشائية^(١) . وهذه الجمل هي : «لن أبحث مطلقا عما إذا كان للأجناس والأنواع وجود في الخارج ، أو هي مجرد تصورات في الذهن ؟ وإن كانت موجودة في الخارج فهل هي جسمية أو لاجسمية ؟ وإن كانت لاجسمية فهل هي مفارقة للحسوسات أو لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق ويقتضى مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا»^(٢) . وضع فرفور يوس المشكلة إذن ، وترك للخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ونلمسها ونحس بها في اختصار ، أما الثانية فسبيلنا إليها تصوّر ذهني محض . فهل نعترف لها بوجود واقعي كوجود الأشخاص ، أو هي ليست إلا ضربا من التجريد الذي كونه الذهن واللغة ، أو ثبتت لها وجودا من نوع خاص غير الوجود الحسي ؟ هذه هي المذاهب الثلاثة التي أثارها مشكلة الكليات ، وهي الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفي مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هي كل الأشياء ، لأنها التماذج الأولى للعالم الحسي جميعه^(٣) . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198. (١)

Porphyre, *Introduction*, ch. 1, §3 (٢)

Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph.*, p. 1462; Gilson, (٣)
La philos. au moyen âge, Paris, 1922, t.I, p. 27 et suiv.

تدل على أفكار عامة ، وبما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المرى وحده^(١) . ورغبة في التوفيق بين هذين الطرفين المتقابلين ينمو التصوريون ، ومنهم أبلار ، منحى وسطا ، فيقولون إن الكليات ليست أشياء ولا ألفاظا ، وإنما هي تصورات ذهنية ؛ وإذن لها وجود ذهني منطقي ، أما خارج الذهن فلا وجود لها بحال^(٢) . ولهذه الاتجاهات الثلاثة أثرها في الفلسفة المسيحية ، وخاصة في القرنين الحادى عشر والثانى عشر^(٣) .

وكان طبيعيا أن تلتفت عبارة فرفوريوس أنظار المسلمين بدورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارت لديهم ما أثارته لدى المسيحيين^(٤) . وأوضح صدى لها ، فيما وصلنا ، ما نلاحظه عند ابن سينا في "المدخل" ، فيمقد لها فصلا من أطول فصوله ، عنوانه : "فى الطبيعى والعقل والمنطق"^(٥) . وفيه يبين أن للعانى أنواعا ثلاثة من الوجود ، فهى موجودة أزلا فى العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية^(٦) . وموجودة أيضا فى الكثرة والأعيان الخارجية وجودا عرضيا وبالقوة ، لأنها أفرادها وما صادقها ، وكل كلى موجود فى أفرادها^(٧) . وموجودة أخيرا فى الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها^(٨) . ومن هنا تنشأت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعى قبل الكثرة ، وعقلى فى الكثرة ، ومنطقى بعد الكثرة .

Charles, *Nominalisme* dans *Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198. (١)

Id., *Abailard, Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3;290. (٢)

Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv. (٣)

(٤) يزعم شميدرز (*Essai*, p.7) وكرادى نو (Aflātūn, dans *Encyc. de l'Islam*).

خطأ أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(٥) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥ — ٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

ويلاحظ ابن سينا — وبحق — أنهم درجوا على أن يقصروا هذا الوجود الثلاثي على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها^(١). ويلاحظ أيضا أن الكلي في نفسه معنى ، سواء أكان موجودا في الأعيان أم متصورا في النفس، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلحقه هذا الوصف من الأفراد التي يصدق عليها^(٢). فالجنس الطبيعي هو تلك الحقيقة الكلية في ذاتها والصالحة لأن تصبح جنسا بتصورها في الذهن أو بتحققها في الأفراد^(٣) . والجنس العقلي هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذي يقوم عليها انطواؤها تحت صنف واحد^(٤) . والجنس المنطقي هو مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع^(٥) .

وعلى هذا فالكلي له نواح ثلاث ، ناحية ميتافيزيقية يلحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثيرين ندركه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصحح بها مجموعة من الخصائص التي تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لا تخلو من غموض وقلق ، وأسماؤها لا تتلاقى مع مسمياتها تمام الملاقاة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها في بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلي مينا ما له من وجود ثلاثي^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلا " الشفاء " (مخطوط المتحف البريطاني) ص ٣٦٠ (١) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال في العالم العربي بهذا الوجود الثلاثي ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليعقوبي والمنطقي المشهور الذي توفي قبل مولده ببضع سنين ^(١) . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « في الموجودات الثلاثة الإلهي والطبيعي والمنطقي » ، وفي العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بنظرية الوجود الثلاثي السابقة ^(٢) . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابي الذي يرضها عرضا يلتقي مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثانويا في الأشخاص ، ولذا سميت بالجواهر الثواني ، وموجودة أيضا في ذاتها من حيث إنها قائمة باقية والأشخاص ذاهبة مضمحلة ^(٣) . ويضيف إلى هذا أنها توجد في الذهن بعد أن تصبح معقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها ^(٤) .

واضح أن هذا الوجود الثلاثي ضرب من التوفيق الذي امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكلّي الأزلي القائم بذاته الموجود في العقل الفعّال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكلّي الملحوظ في أفراد والمستخلص في الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مولك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كارادى أو منهم واقعيون ^(٥) . ذلك لأنهم في الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية ^(٦) . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمدة من الأشخاص والعالم الحسي ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أزلا في العقل الفعّال .

(١) توفي يحيى هذا سنة ٣٦٨ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٣٦٢ ؛ Périer, Yahya b. 'Adi, p. 96.

(٣) الفارابي ، الفهرست المربّعة ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 139-146.

(٥) Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Aflātūn*, art cit. p. 179.

(٦) Vacherot, *Hist. crit. de l'École d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذى مكن لنظرية الوجود الثلاثى الإسلامية فى العالم المسيحى . فالبير الأكبر يعتنقها بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها فى العقل الفعّال^(١) . وزعيا الدومينيكانية هذان يفرقان كما فرق ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعى (genus naturale)، والجنس العقلى (genus mentale)، والجنس المنطقى (genus logicum)^(٢) . ولم تكن المدرسة الفرنسيسكانية أقل تأثرا بهذه النظرية من زميلتها الدومنيكانية ، فدنس اسكوت ممثلها الأول يقول بها ، ويقرر أن الكليات ثلاثة أنواع من الوجود^(٣) . وهناك تعبيرات مشهورة فى اللاتينية ، وهى وحدها تفصح عن أصلها العربى ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (فى الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)^(٤) . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثى بنظريتى العقل والمعرفة الإسلاميتين ، وشاركتهما فيما أحدثته من حركة فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرن الثالث عشر .

(ج) المخطوطات التى قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطانى نقطة البدء لهذا النشر الذى نحن بصددده ، ذلك لأنه أول مخطوط وقعت يدها عليه ، ويرجع عهدنا به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساسا لدراسة تاريخ "الأرجانون" فى العالم العربى^(٥) . ولم نلبث أن ضممنا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

(١) Janet et Séailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, *La philos. de St. Thomas II*, p 373.

(٢) Janet et Séailles, op. cit., p. 511.

(٣) Gilson, *Avicenne et le point de départ de Duns Scot.*, dans *Archives*, 1928, p. 129 et suiv.

(٤) Prantl. *Gesch. d. Logik II*, 347 - 350.

(٥) Madkour, *L'Organon*, p. 20.

وأصدق ، جمعناها من القاهرة واستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا بأس به ، واستخدمناها جميعا ما استطعنا ، وأثبتنا رواياتها في الهامش عند الاختلاف والمغايرة ، ورمزنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ، وها هي ذى مرتبة ترتيبا أبجديا على حساب رموزها :

(١) بنجيت	ورمزه ب	(٧) على أميري	ورمزه عا
(٢) بنجيت (هامش)	» بنج	(٨) متحف بريطاني	» م
(٣) دار الكتب	» د	(٩) نور عثمانية	» ن
(٤) دار الكتب (١)	» دا	(١٠) مكتب هندي	» هـ
(٥) سليمانية (داماد)	» س	(١١) بني جامع	» ي
(٦) عاشر	» ع		

١ و ٢ - بنجيت وبنجيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بنجيت ، ١٢,٥ × ٩,٢٢ × ١٧,٥ ،
٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للفهرس بأكله ، عدا ورقات بيضاء ٤١٤
سطرا × ٢٧ كلمة في المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسي ، وهو : ” كتاب الشفاء لأبي
علي بن سينا مكمل ومتم لا نظيره “ ، وتمليكات آتتها للشيخ بنجيت الذي وقفه
على أهل العلم سنة ١٣٢٨ هـ

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .
الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين ، هذا كتاب ” الشفاء “ للشيخ
أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا رضى الله عنه ، وفي صدره كلام لأبي عبيد
عبد الواحد بن محمد الجوزجاني . قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه . »

آثره : « ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا لإنسانيا ، وكاد أن تحمل عبادته بعد الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه » .

مشملاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخي دقيق مقروء واضح ، منقوط ، مضبوط عند الحاجة ، حبره أسود ، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر ، ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وآثار رطوبة وأكل أرضة وخاصة في السبع ورقات الأولى .

ليس فيه اسم الناسخ ، مما يدل غالبا على أنه غير محترف ، ولا مكان النسخ ولا زمانه ، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع الهجري .

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناسخ نفسه ، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة أخرى يشير إليها الناسخ بحرف (خ) ، وهي التي سميناها بنجيت (هامش) ، ورمزنا لها بحرف (نج) ، واعتبرناها مخطوطا قائما بذاته ، لما اشتملت عليه من روايات ، والتعليقات تدل على أن الناسخ من المشتغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ - دار الكتب :

دار الكتب ، ٨٩٤ فلسفة ؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥ ، ١١,٥ × ١٨,٥ ؛ ٨٧٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتي : « كتاب الشفاء للشيخ أبو علي سينا » ، وعليه اختتام مختلفة ولا تملك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدني علما بالحق - المقالة الأولى في الفن الأول من الجملة الأولى وهي في المنطق . فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو علي » .

آثره : آخر (ب) .

مشمولاته : الكتاب جمعيه عدا ٢٠ ورقة من أول الإلهيات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه بياض للأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية ، ولا هوامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضه .

ذكر اسم ناصحه ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، وزجج أنه يرجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى .

٤ - دار الكتب (١) :

دار الكتب ، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٢٦ ، ٨ × ١٩ ؛ سبع مجلدات متفاوتة الحجم ، أكبرها ٥٥٠ ورقة ، والباقي غير مرقم ، ٢١ سطرا × ١٠ كلمات .
ظاهره : عنوان الكتاب بدون تملك .

أوله : أول (ب) .

آثره : آخر (ب) .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ، فيه أخطاء كثيرة ، وبياض لكلمات لم يعرفها الناسخ ، وهامش واسع بدون تعليق ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نسخ دار الكتب ، وبنساخت مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧ هـ ، وماخوذ من نسخة أخرى تصعد إلى ٩٩٢ هـ .

٥ - سليمانىة (داماد) :

داماد ، ٨٢٤ ، ١٧,٥ × ٢٧ ، ١١ ، ١٩,٥ × ٢٠ ، ورقة ، ٣٠ سطرًا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : " أول فى شفاء ابن سينا فى قسم المتطببات " ، وعليه أختام
وتمليكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آخره : (من كتاب الشعر) " وأما هاهنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكد
غرضنا الاستقصاء فيما ينتفع به من العلوم " .

مشملاته : مقصود على المنطق .

خطه نسخى غير جيد ، قليل النقط خال من الشكل ، عديم الفواصل بين
الفصول ، صعب القراءة ، فيه تصحيحات وهوامش فى الصفحة الأولى فقط
تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف تاريخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ - عاشر :

عاشر ، ٢٠٧ ، ١٨,٥ × ٢٦ ، ١١,٥ × ١٨ ، ٣٤٩ ، ورقة ، ٢٣ سطرًا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسى " الأول من الشفاء لأبى على " ، وعليه تمليكات آخرها
باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آخره : " تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس " .

مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي جميل ، منقوط كثير الضبط ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط الناصح ، وتعليقات بقلم آخر ، به خرم كبير في " المدخل " .

ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٨٠ هـ .

٧ - على أميري :

على أميري ، ١٥٠٤ ؛ ١٣ × ٢٣,٥ ، ١٠ × ٢٠ ؛ ٢٢٤ ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : " كتاب منطق الشفاء لأبي علي بن سينا " ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : « فإذا ن يجب أن تكون الواسطة في الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ - متحف بريطاني :

British Museum ، ٧٥٠٠ ؛ ١٤ × ٢٠ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٣٨٤ ورقة ، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

ظاهره : عنوان الكتاب وتمليك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر ،
وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول (ب) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته " حينئذ ربما تخيلنا منها خبالا طفيفا
وضعيفا ، وخصوصا ... "

مشماتله : المنطق والطبيعات والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .

خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه
اختصارات مثل " بق " (يقال) و " ح " (حينئذ) ؛ فيه أخطاء إملائية
واضحة ؛ والنسخة خزائنية محلاة .

لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن
الحادي عشر الهجري .

٩ - نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠٨ ؛ ١١,٥ × ٢٠ ، ٧ ، ١٤,٥ × ٦٦٦ ورقة ، ٢٩
سطرا × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتمليك .

أوله : أول (د) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشماتله : المنطق والطبيعات والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا
الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عناوينه بالجبر الأحمر .
لم نقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع
إلى القرن العاشر الهجري .

١٠ - مكتب هندی :

India Office ، ٤٧٥٢ ؛ ١٥ × ٢٢ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٤١١ ورقة ؛
٣٠ سطرا × ٢٠ .

ظاهره : تمليك وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشمولاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ،
بهامشه تصحيحات ؛ النسخة خزائنية نفيسة محلاة فى أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ فى كشمير سنة ١١٤٨ هـ ، نقلا عن ناسخ آخر فى سنة ٨٩١ .

١١ - بنى جامع :

بنى جامع ، ٧٧٢ ؛ ٢١ × ٢٨ ، ١٥ × ٢٠،٥ ؛ ٣١٠ ورقات ، ٣١
سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبي : ”كتاب منطق الشفاء“ ،
وترجمة مختصرة لابن سينا ، و تعليقات تصعد الى سنة ٩٠٢ هـ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشمولاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛
الورقات ١٠ - ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ هـ .

..

هذه هي المخطوطات التي عولنا عليها في هذا الجزء ، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر ، إن في الإحالة عليها وذكر رواياتها ، أو في ربط بعضها ببعض . ولكنها وصلتنا تباعا فسويتنا بينها ، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وكانت تجربتنا في هذا طويلة مضنية أحيانا ، إلا أنا نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخا وقيمة . نخمسة منها تصعد إلى القرن السابع الهجري على الأقل ، وهي : ب ، نج ، ع ، عا ، ي ؛ وواحد إلى القرن التاسع ، وهو س ؛ وآخر إلى القرن العاشر ، وهو ن ؛ واثنان إلى القرن الحادى عشر ، وهما د ، م ؛ وواحد إلى القرن الثانى عشر ، وهو هـ ؛ والأخير إلى القرن الرابع عشر ، وهو د ا . والترتبات في إثبات تاريخها النص إن وجد ، وإلا رجعنا اعتمادا على تباين الخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة . ولهذا التاريخ أثره فيما يمكن أن يعقد بينها من صلة ، وما يعين على رد بعضها إلى بعض ، أو رد المتعاصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ "التلازم في الوقوع" أساسا لافتراض نسب بينهما ، أمكن أن نلاحظ أن ب ، س يلتقيان في أكثر من موضع ، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معا يصدران عن أصل واحد . وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن ، د وبين ع ، ي . ولعل هذه الستة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الافتراضات ، فنظرة إلى ما أثبتناه في الهامش من روايات كافية لتوضيحها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأى قاطع ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى ، وعسانا نستكمل هذا فيما يل من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات "الشفاء" المديدة ؛ ولهذا المحاولة أثر آخر ، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يمين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيبا قيميا .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه في "المدخل" من مخطوطات عن أنها متفاوتة في قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف متميزة . ففي قمتها نضع "ب" الذي نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلا عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة وزروع نحو التحقيق العلمي ، هذا إلى أن ناسخه - فيما يبدو - لم يمس ينسخه ومدرك له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما سيحمله دعامة ثابتة للشر "الشفاء" جميعه . وإذا كنا قد التزمنا طريقة "النص المختار" فإننا نستطيع أن نقرر في آخر الأمر أن نصنا الذي اخترناه في "المدخل" أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط في الرتبة ، وهما كما قدمنا متشابهان ومتلاقيان في رواياتهما . وكثيرا ما طابق ترجيحنا ما أثبتاه ، لأنه الأظهر والأسلم .

وفي الطرف الآخر نضع "د" ، فهو أضعفها ولا يعول عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفنا النظر عنه . وبين هذين الطرفين تجمي المخطوطات الأخرى ، إذا ما استثنينا "ج" الذي هو مكمل للمخطوط "ب" . ولانكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت في قيمتها نوعا ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلا تاما ، وفي بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محاسن الصدف أنه في الوقت الذي كنا نحقق فيه نص المدخل العربي كانت الآتية دلفرنى بصدد تحقيق نصه اللاتيني ، وتوفر لها في ذلك عدد من المخطوطات لا بأس به^(١) . وقد اشتركت معنا زمنا ، وحاولنا ما أمكن مقابلة الترجمة اللاتينية بالأصل العربي . ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها فيما ستشره . ووضعت تحت تصرفنا أخيرا نسخة مخطوطة من النص الذي ارتضته . وكم كنا

Mlle Marie Thérèse d'Alverny, conservateur - adjoint des^(١)
manuscrits de la Bibliothèque Nationale.

نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روايات، ونبرز أثره في الجزء الذي نشره اليوم ، ولكنا خشينا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لمحققته كامل الحرية في أن تغير فيه وتبدل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه في الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابها في اللاتينية ، وأن نرجح في ضوئه رواية على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية في هذا فاصلة .



وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتني أن أسجل ذلك المجهود المشكور الذي بذله الأب جورج شحاته قنواي ، والأستاذان محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الأهواني في إخراج هذا الجزء ، ولا يساورني شك في أنهم سيتابعون حلقات سلسلة ” الشفاء “ الطويلة التي نرجو لها أن تتم ، وتم قريبا (١) .

يونيه ١٩٥١

(١) ساهم أيضا سعيد أفندي زايد المحرر بجمع فؤاد الأول للغة العربية في هذا العمل بنصيب نحصر على أن نسجله .

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا —

لقاء الله ما يليق بإحسانه — وفى صدره كلام لأبى عبيد عبد الواحد بن محمد
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصل على

نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت عبتى للعلوم الحكمة ، ورغبتى فى اقتباس المعارف

الحقيقية ، دعتنى إلى الإخلال ببلادى ، والمهاجرة إلى مستقر الشيخ الرئيس

أبى على — أدام الله أيامه — من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلى من خبره ،

وعُرض على من كلامه ، يقتضى الميل إليه عن سائر من يُذكر بهذه الصناعة ،

ويعتزى إلى هذه الجملة . وقد كان بلغنى من خبره أنه مهر فى هذه العلوم ،

وهو حَدَثٌ لم يَسْتَوِبه الشباب ، ولا أرى على العقدين من العمر ، وأنه كثير

التصانيف ، إلا أنه قليل الضنّ بها ، والرغبة فى ضبط نسخها . لحقت

رغبتى فى قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف

وأهتم بالضبط . فبِمَنته وهو بيجرجان ، وسِنه قريب من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد بُلِّى

(٢) وما... أنيب : وبه أعوذ وأستعين ع ؛ رب يروأعن عا ؛ رب زدنى بالحق وعملا بالخير ن ||

أنيب : + رب زدنى علما بالحق د || عليه... أنيب : ساقطة من م (٣) الحمد... أجمعين : ساقطة

من ع ، عا ، ن ، ه || عل : + نبيه م ، ي (٤ — ٦) هذا ... الجوزجاني : ساقطة من عا ||

كلام الجوزجاني كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن (٤) الرئيس : ساقطة من ب || للشيخ

الرئيس أبى : صنفه الشيخ الرئيس أبو ه (٥) لقاء الله ما يليق بإحسانه : رضى الله عنه ب ؛

رحمة الله عليه م ؛ رحمه الله ع ، ه (٧) الله : + سبحانه وتعالى د (٩) الحقيقة : الإلهية ه ||

دعتنى : دعنى عا (١٠) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ي ؛ رحمة الله عليه هاشم م ؛

رحمة الله ع ، عا ؛ أحسن الله إليهم || إذ : إذا م (١٣) يستق : يستق د ، ع || العقدين : عقدين

ب ، م ، ع ، عا ، ه (١٤) نسخها : صحتها د || لحقت : لحقت ب ، ع ، م ، ه (١٥) الإلحاح : الإلحاف ب ، م ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أتهزل إلا الفرس الخفاف ، واستمليته فيها شيئا من المنطق والطبيعات . وإذا دعوته إلى التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من الكتب في بلاده ، وقد كان بلغنى تفرقها وتشتها ، وضئ من يملك نسخة منها بها . وأما هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته أن يخرج من الدستور ، أو يخرج من السواد ، وإنما يمل أو يكتب النسخة ويعطيها لمتمسها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وظالت كتبه الفوائض ، فقبضت معه عدة سنين أنقل فيها من جرجان إلى الرى ، ومن الرى إلى همدان . وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرة علينا ، وضياحا لروزارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا في تحصيل تصانيفه الفائضة ، فالتسنا منه لعادتها ، فقال : أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسهه وقى ، ولا تنشط له نفسى ، فإن قنتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء بالطبيعات ؛ فشرع فى ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واخترم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم فى تلك الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استعجه من ذلك ، أن يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادفت منه خلوة وفراغا اغتمته ، وأخذته بتتبع كتاب الشفاء ، وأقبل هو بنفسه على تصنيفه إقبالا مجيد ، وفرغ من الطبيعات والإلهيات — خلا كتابى الحيوان

(١) وقد : قد ، س ، ع ، أ || أتهز : + منه س (٥) نفسه : لتصنيفه ع ، ع ، م ، ن ، ي (٦) وإنما : وإنما ع (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه س ، ع ؛ + قدس الله روحه ورضى عنه ع ، ه (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : يتيسر ع ، م (١٣) وحرصنا : وحرصنا ه (١٦) الملك : + رحمه الله س ، ع ، ه (١٧) أن : ساقطة من ب ، س .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

ثم إن أعيان تلك الدولة قَمَعُوا عليه استناره ، واستنكروا عزيمته في المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لمألاة جَنَبِيَّةٍ معادية ، وحرص بعض خُلَصَّ خدمه على توريثه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلَّ عليه طلابه — وكانوا • ممن سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاء ، لو كانوا للعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة فردجان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأُفْرِج عنه ، وسِمَ معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل فُعِدَ .

- ١٠ وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ، وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأصهبان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمَلُهَا على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

- ١٥ وصنَّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنه حينئذ أربعين .

(١) وإنما : إنما (٢) يتصل : يتعلق (٤) جنبه : جهة م (٧) فاستوثق : واستوثق د ، م || فردجان : فردجان : ب ، ع ، ي ؛ فردجان : س ، م (١٠) وهناك : وهناك ط || أن حاذاها : أنجازها د ؛ أنجازها م (١٢) بأصهبان : بأصهبان ب ، س ، ع ، ي (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطوطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، هـ (١٧) أربعين : + سنة س ، هـ .

وغرضي في اقتصاص هذه القصص، أن يوقف كل السبب في إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلهيات ، وأن يُتَعَجَّب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يمل عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجمده في جملة كتب السالفين ، والله الموفق لما فيه الخير .

[ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبي علي الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، هـ (٣) تصنيفه : تصنيف س ، هـ || صنفه : صنف هـ
(٤) من كتب : في عا (٥) وإنما : وإنما عا (٧) الخير : الخير س ، هـ ، ي
(٨) ومن هاهنا : وهذا ، هاشم س ، عا ، هـ || وكلام : من كلام س ، م ، ي ||
أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨ — ٩) أحسن الله إليه : رضى
الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : ؛ الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله عا ؛ الشيخ الرئيس
الحق أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا أثار الله برهانه . وخدم يكتبها العبد الضعيف شريف
ابن عبد اللطيف الحسني سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا في الأصل . هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الأولى في المنطق وهي تسعة فنون

- الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .
- المقالة الأولى منها تشتمل على أربعة عشر فصلا .
- ٥ [الأول] (أ) في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .
- [الثاني] (ب) في التنبية على العلوم والمنطق .
- [الثالث] (ج) في منفعة المنطق .
- [الرابع] (د) في موضوع المنطق .
- [الخامس] (هـ) في تعريف اللفظ المفرد، والمؤلف ، والكلى ، والجزئى ،
والعرضى ، والذاتى ، والذي يقال في جواب ما هو ،
١٠ والذي لا يقال .
- [السادس] (و) في تعقب ما قاله الناس في الذاتى والعرضى .
- [السابع] (ز) في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية .
- [الثامن] (ح) في قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة .
- ١٥ [التاسع] (ط) في الجنس .
- [العاشر] (ي) في النوع ووجه انقسام الكلى إليه .
- [الحادى عشر] (يا) في تعقب رسوم النوع .
- [الثانى عشر] (يب) في الطيى ، والعقل ، والمنطق ، وما قبل الكثرة ،
وفي الكثرة ، وبعده الكثرة .
- [الثالث عشر] (يج) في الفصل .
- ٢٠ [الرابع عشر] (يد) في الخاصة والعرض العام .

(١) البسلة ساقة من ع م ؛ + رب أعن ي (٢) هذا الفهرس ساخط كله من د ، ن

(١٤) أقسامه : الأقسام ب ، س (١٩) وجد : ومع ب ، ع ، ط ، م ، هـ ، ي

(٢١) الخاصة : الخاصة م .

المقالة الثانية تشتمل على أربعة فصول

- [الأول] (ا) في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل .
 - [الثاني] (ب) في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع .
 - [الثالث] (ج) في المشاركات والمباينات الباقية .
 - [الرابع] (د) في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .
-

المقالة الأولى

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى

وهي في علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :
- وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ، فإنَّ غَرَضَنَا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُمَهِّلَنَا الزمان إلى ختمه ، ويصحِّبَنَا التوفيق من الله في نَظْمِهِ ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا ، حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .
- وتحررت أن أُودِعَهُ أَكْثَرَ الصَّنَاعَةِ ، وأن أُشِيرَ في كل موضعٍ إلى وقع الشبهة ، وأحلَّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأوردَ الفروعَ مع الأصول إلا ما أتقنا بـانكشافه لمن استبصر بما نُبَصِّرُهُ ، وتَحَقَّقَ ما نُصَوِّرُهُ ، أو ما عَزَبَ عن ذكرى ولم يَلُحْ لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أوسهوا ، وتنكبَّ التَّطْوِيلَ في مناقضة مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ (٥) الشيخ الرئيس أبو علي : ساقطة من ع|| أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، م ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ي (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، ع ، ن ، الحكمة دا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهد ع|| فيه : فيها م ، ي (١١) آخره : أمره هـ (١٢) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن|| وتحقق : وحقق ي (١٥) لفكرى : في فكرى ع|| ومجانبة : تجانب د (١٦) خطأ : ظلما ع ، ن ، هـ ، ي .

في كتب القدماء شيء يند به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضع الجاري بإثباته فيه المادة وُجِدَ في موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركته بفكري ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هي للصناعة الحكيمة ، أعني الفلسفة الأولى ، فتجنبنا إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأثرته إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخُ بما يفرغ منه في كل سنة ؛ يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكفريق الأصول فيه ، وبسط المَوْجِز من معانيه .

ولي كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هي في الطبع ، وعلى ما يوجهه الرأي الصريح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يُتَّقَى فيه مِنْ شَقِّ عصاهم ما يُتَّقَى في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .
وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشدَّ مع الشركاء من المشائين مساعدة .

ومن أراد الحق الذي لا تَجْمَعَة فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه تَرْضَى ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فُطِن له استُغْنِيَ عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) في : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا عا (٣) عا : ما د دا عا
(٤) المنطق : + لمن أحب م ن ، هامش ي (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة :
الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || عل ما : كاي || هي : + طين ه
(١٢) الصريح : الصحيح م عا (١٣) الفلسفة : الحكمة ن عا ، هامش من : الفلسفة
(١٥) مجمعة : مجمعة م ؛ مجمعة ن [مجمع الكتاب خطه وأضده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

- ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحررت أن أحاذى به ترتيب كتب صاحب المنطق ، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تحلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء مماذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأنطوقسات لأوقليدس اختصارا لطيفا ، وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصار كذلك لكتاب المجسطى في الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما ، وألحقته به من الزيادات بعد القوابع منه ماوجب أن يعلم المنظم حتى يتم به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جمل من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنف فيها كتابا جامعا مقفدا .
- ٥
- ١٠

- وهذا الكتاب ، وإن كان صغيرا الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمله ومتدبره أكثر الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب أخرى ، وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .
- ١٥

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبر لكتابنا هذا كالمطلع على جمل من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف ه (٧) وتفهيما : وتفهيما د ؛ وتعليان || يعلم : يعلمه م ، ع ، ن ، ي (٨) بين : من م ، ن ، ه ، ي (١٣) فيها : فيه م (١٤) العلم : + والضع د (١٦) التي : التي ع (١٧) فنحن نشير : نشير ؛ ونحن نشير ؛ فنشير ه

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنعول : إنَّ الفرض في الفلسفة أنَّ يُوقَفَ على حقائق الأشياء كلها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعمَلُ به فَعَمَلٌ . فالنظرية غايته اعتقاد رأي ليس بعمل ، والعملية غايته معرفة رأي هو في عمل ؛ فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي . ١٠

والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسم الأول على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمر الذي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنها إما أن تكون ، ١٥

(٢) والمنطق : وفق المنطق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجودة : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، ن ، هـ ، ي (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) ظفة : حكمة هـ (٧) ظفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، د ا ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا (١٢) والبارى : + تعالى ن || والأمور : وجل الأمور د || ضربين : قسمين نج ، س ، ع ، ع ، هـ ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والقرسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل التربع ، فإنه لا يَحْتَاجُ تصوُّره إلى أن يُخَصَّ بنوع مادة ، أو يُلْتَقَت إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلَّة . فتكون الأمور التي يصح عليها ٥ أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحَّها صحة الوجوب ، وإما ألا تكون صحَّها صحة الوجوب ، بل تكون بحيث لا يتمتع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلة ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه فإما أن يُنظر إليها من حيث هي هي ، فلا يفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي هي ، ١٠ لا في مادة ؛ وإما أن يُنظر إليها من حيث عَرَضٌ لها عَرَضٌ لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو ناراً أو هواءً ، وفي الكثير ، من حيث هو أسطوانات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلاً حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أى مبدأ ١٥ حركة بدن ، وإن كان يجوز مفارقتها بذاته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّم أحواله وتُسْتَبَانُ من غير نظير في المادة المعينة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تَلْحَقُ العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات ٢٠

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أى في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س
(٤) يصح : ر يصح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أى مثل ع || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إمأ ي (١٠) الذي : التي هـ ، ي (١٢) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) . ناراً أو هواءً : ناروها ، ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تسبان : نسبته م || النظر : والنظرون

متحركة منقسمة متفرقة ومجموعة ، ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تتناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً ، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذن الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه .

وأما الفلسفة العملية : فإما أن تتعلق بتعاليم الآراء التي تنظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به حال الشخص الواحد في زكاه نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما يُحقق صحة بطلانه بالبرهان النظري ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيله وتقديره بالشرعية الإلهية .

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

(١) ومجموعة : مجموعة س ، ع ، د ، هـ (٢) تعيين : التبيين ؛ تعيين م (٣) فأصناف : وأصناف م - ن ، ي (٤ - ٣) في ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصوراً : وجوداً ، هامش ع (٤ - ٥) مخصوصة ... هي : ساقطة من م (٥) هي : ساقطة من د (٦) قواماً : قياساً (٩) وإذن : وإذاً ؛ وإذاع ؛ فإذا (١٢) العامة : العامة ع ، ع ، ي (١٣) الخاصة : الخاصة ع ، ي (١٥) صحة : ساقطة من ن || بطلانه : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة ع || الإلهية : الأهلية م

- وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحتم ، ومثل الكلية والجزئية في الحمل ، والذاتية والعرضية في الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حلا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصور ، فتعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ١٠ ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولة بالقياس إلى الذهن لا محالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى ننقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، ١٥ فن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث

(٣) الوجودين : الوجودين م (٣-٤) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجة : الخارجة ن ، ه ، ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا س (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فنعلمها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال د (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + العارض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : العارض ع ، م ، ن ، ي (١٨) الوجودين : الوجودين ي (١٩) الوجودين : الوجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ، فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظرى ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وستزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلائنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعاً .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قابلي المعونة على

- (٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع .
 (٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلائنه : فإنه د ، ن ، ي
 (٨) فإن : فلائنه ع || بأمثال : بمثل م ، ي (٩) تقمّا : شيتا عا (١١ — ١٢) من حيث كذلك : من حيث هى كذلك م ، ع : من حيث هى ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، ع
 (١٥) استكمال : استعمال : دا م || على ما : كما ع
 (١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + الدريزية هـ .

ذلك ، وكان جُلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يتبدى أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفِيدَ العلم بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب ، فقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

وكما أن الشيء يُعَلَّم من وجهين : أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطق به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : أفضل كذا ؛ فإنك إذا وقفت على معنى ما تخاطب به من هؤلاء ، كنت

- تصورته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن ١٠ كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقت أنه كذلك . فاما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكم لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينمكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض ١٥ والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشيء يُجهل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كل واحد منهما

(٢-١) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ي ؛ ما به يكتب هاش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ي (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (١٢) أنه : وأما ع || فاما : وأما س ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكم : لك م (١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : مع ه || مثل : ساقطة من ه (١٥) مع : منها عا (١٧) مطابقة : متابقة ه (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفية تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فها هنا شيء من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوُّره ، وشيء من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقُه . ولم تجرِ العادة بأن يُفرض للشيء الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شيء — اسم جامع ، أو لم يلفظنا ؛ لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسماً ، ومنه مثالاً ، ومنه علامة ، ومنه اسماً ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشيء الذي يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشيء يسمى — كيف كان — حجة ؛ فنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون مُعرِّفاً حقيقة ذات الشيء ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإنَّ لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُخَيِّلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التي بينها ؛ وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقفاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقفاً تصديقاً يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظنُّ به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلٌ بنفس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر في النفس ما يؤثِّره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى ع ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، ط ، م ، ن هـ (٧) الشيء : ساقطة من ع (١٣) مُخَيِّلاً : مخلام (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ي (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به ط ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يقع تصديقا ، بل من حيث يتجمل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنا إذا قلت للمسل إنه مُرَّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبته ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

وقد يتفق للإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ مَوْقعٌ للتصور ، وحجةٌ موقعة للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلظه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كَرَمِيَّةٍ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يفلط ألبته ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع المدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادقة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكالها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) للمسل : في الصلوى (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + التي ع || ولم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك : ساقطة من هـ || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ي (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكه : + قد ع ، عا ، هـ ، ي (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، هـ ؛ والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقرينة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإن صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادتها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعادة فيها ، وإن وقع له سهو في نواظرها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأق إلى أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات عريض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتقول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر ، بل النوق السليم يغني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والروية ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروين نسبة البدوي إلى المتربين .

(٢-٣) على أنه... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد || مرارا : + كثيرا ع ، ي (٨) نواظرها : نواظره د ، د ، ا ، س ، ع ، ع ، ا ، م ، ن ، هـ (٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان ع (١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل في موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء ؛ فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً ، فليس للمعنى مدخلٌ ٥ في إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علةً لشيءٍ في حالتي عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ، لم يكن مؤدياً إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجوداً أو عدماً فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك ١٠ كما سبتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص رديء ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل تأليف قائمٌ يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففي كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطاً ؛ ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته ١٥ مع الجهل ببساطته ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات . والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علماً بها ، من حيث هي مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علماً بها ، من حيث

(٣) شيء : لشيء ما

(٦) موقع : ما يوقعه ، دا ، عا ، م - ن || علة التصديق : علة التصديق ع -

(٧) فإذا : فإذا س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شيء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببساطته : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي

هى طبائع وأمر يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أن البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكن الخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت والتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فاما أن الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية ، وأن طبيعته حارة أو باردة ، أو أن قياسه من الموجودات قياس كذا ، فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ واما أن الخشب صلب ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا في ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكميات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المحاطبة والمحاوره . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطالع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يفتى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) والتأليف : والتأليف ن ، ه ، ي
(٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : ه ، إلى
(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، ه ، ي (٨) فإنها ليست : ليس ه ||
من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : وموضوعات د
(١٥) تُلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

- وَأَمَّا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ ، فَلَا خَيْرَ فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ إِنَّ الْمُنْطِقَ مُوضَعٌ
النَّظَرُ فِي الْأَلْفَاظِ ، مِنْ حَيْثُ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ، وَإِنَّ الْمُنْطِقَ إِنَّمَا صَنَاعَتُهُ
أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى الْأَلْفَاظِ ، مِنْ حَيْثُ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ؛ بَلْ يَجِبُ
أَنْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَإِنَّمَا تَبَدَّلَ فِي هَذَا مَنْ تَبَدَّلَ ،
وَتَشَوُّشٌ مِنْ تَشَوُّشٍ ، بِسَبَبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْصُلُوا بِالْحَقِيقَةِ مُوَضَّعَ الْمُنْطِقِ ،
وَالصَّنْفِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا ، إِذْ وَجَدُوا الْمَوْجُودَ عَلَى نَحْوَيْنِ :
وَجُودَ الْأَشْيَاءِ مِنْ خَارِجٍ ، وَوَجُودَهَا فِي الذَّهْنِ ؛ فَعَمَلُوا النَّظَرَ فِي الْوُجُودِ
الَّذِي مِنْ خَارِجٍ لَصَّنَاعَةِ أَوْ صَنَاعَاتِ فِلَسْفِيَّةٍ ، وَالنَّظَرَ فِي الْوُجُودِ الَّذِي فِي الذَّهْنِ
وَأَنَّهُ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ فِيهِ لَصَّنَاعَةُ أَوْ جُزْءُ صَّنَاعَةٍ ؛ وَلَمْ يَفْصَلُوا فِعْلَهُمَا أَنَّ الْأُمُورَ
الَّتِي فِي الذَّهْنِ إِنَّمَا أُمُورٌ تُصَوِّرُ فِي الذَّهْنِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ خَارِجٍ ، وَإِنَّمَا أُمُورٌ
تَعْرِضُ لَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ فِي الذَّهْنِ لَا يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ مِنْ خَارِجٍ . فَتَكُونُ
مَعْرِفَةُ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ لَصَّنَاعَةً ، ثُمَّ يَصِيرُ أَحَدُ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ مُوَضَّعًا لَصَّنَاعَةِ
الْمُنْطِقِ مِنْ جِهَةِ عَرَضٍ يَعْرِضُ لَهُ . وَأَمَّا أَيُّ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ ذَلِكَ ، فَهُوَ الْقِسْمُ
الثَّانِي ؛ وَأَمَّا أَيُّ عَارِضٍ يَعْرِضُ ، فَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ مُوَصَّلًا إِلَى أَنَّ تَحْصُلَ فِي النَّفْسِ

(١) أحكام : الأحكام من (٢) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها :
ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيا : في ن (٦) وإن : فإن د
(٨) يتصور أن : يتصور د ، ع ، ع ، م ، ن ؛ ه || في هذا : ساقطة من س
(١٠) إذ : إذ ذاب ، م ، ع ، ع ، ن || الوجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء ،
ه || ووجودها : ووجودها م ، ن ، ه (١٢) والنظر... في الذهن : والنظر من حيث هي
في الذهن ع (١٣) وأنها : وأنها ع ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م
(١٥) لها : + أمراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهي
علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعاً في ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلمّا لم يُمَيِّزْ لهُؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعه ، تمتعوا وتبلدوا ؛ وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجهٍ أشدّ شرحاً ، أنَّ لكل صناعة نظرية موضوعاً ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنَّ النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكل والجزئ ، والذاتي والعرضي ،

والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنَّ اللفظ إمّا مفرد وإمّا مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضاً تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصل عا || أو ما يعاوق : أى مانعاً يعوق في هاشب || أو ما : أو ما نفعاً ما م
(٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوع : مصنوعة د
(١٠) الذاتي : ساقطة من س (١٢) وإذ لا بد لنا : إذا بد لنا
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فيُظَنُّ أَنَّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى ، وإما على بعض منه ، لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به
- دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنَّ "الإن" و "السان" لا يدلان على
- جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلتفت فى هذه
- الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه
- على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد
- للسمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود
- فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها
- على شئ . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الزعم ، وأوجب أنه يجب أن
- يزاد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شئ من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء
- الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن
- هذا الاستنصاف من مستنقصه سهو ، وأن هذه الزيادة غير محتاج إليها للتسميم
- بل للتفهيم . وذلك أنَّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، وأولا ذلك لكان لكل لفظ
- حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة اللفظ ، فكما أن اللفظ يطاقيه
- دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالاته ، ثم يطلقه
- دالاً على معنى آخر ، كالعين على الديتار ، فيكون ذلك دلالاته . كذلك إذا
- أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير
- (٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
- (٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ي (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ
- ع ، م ، ي || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) معنى : + أصلا ن
- (١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
- (١٦) يجاوزه : يتجاوزه ع ، ي || أن اللفظ : أن القطع (١٧) كالعين على :
- كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ، فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإن الحرف والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين : لفظا ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبته دالا على شئ — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة إرادة القائل دلالة به . وبالجملته فإنه إن دُلَّ ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظا قائما بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبته .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد عُلِمَ أنَّ النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يتمتع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنَّ له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يتمتع تصوره في الذهن من اشتراك كثرته فيه ، وإن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يتمتع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يتمتع في الذهن بإيقاع الشركة فيه ، أعني

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٧) لا : ساقطة في د

(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها ن || يتمتع : يتمتع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أو : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، ع ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يتمتع في الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد البتة ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا
- القسم ، وإن لم تتمتع الشركة في مسموعه ، فقد يتمتع أن يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كلياً ، والثاني يسمى جزئياً . وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا تتمتع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت
- منطقي — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التي جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجملة وجود مفارق وخارج غير الذي في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون مؤلفاً ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كلياً ، وإما أن يكون جزئياً .
- وقد علمت أنا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضاً أننا لا نستغل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هي جزئية —

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، ع ، ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئياً : جزئياً م

(٨) من : في د ، ع ، م (١٠) تتمتع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٣) وخارج : خارج د ، ع ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم ، س

يفيدنا كمالاً حِكْمياً ، أو يبلغنا غاية حِكْمية ، كما تعلم هذا في موضع العلم به ، بل الذي يهمنا النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلي .

وأنت تعلم أن اللفظ الكلي إنما يصير كلياً ، بأن له نسبةً ما ، إما بالوجود ، وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل . واطاة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإن الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إن الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإن اتفق أن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمل حمل المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطاة .

١٠ فلنذكر أقسام الكلي الذي إنما ينسب إلى جزئيات مواطاة عليها ، ويعطياها الاسم والحمد ، لكنه قد تضطربنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً . فنقول : إن لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهي حقيقته ، بل هي ذاته . وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة . وقبلها تجدد لهذا من الظاهرات مثلاً ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

- (١) يفيدنا : يفيد ن || حِكْمية : ساقطة من عا
 (٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : في د ، هـ
 (٣) إن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
 (٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطاة :
 وبالمواطاة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +
 في مثله ع ، ي || حل : حذب ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله : د ، دا ، ن ، هـ
 (١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هي : ساقطة من ن
 (١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٥) للشيء واحدة : الشيء م ؛ كشيء ع
 || لهذا : لها ع ، ي (١٦) وربما : وإنما س

- بمطلق ، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولًا وعرضًا وعمقًا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفساً يقتضى بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يفهم المعقولات ، ويتعلم صناعات ويعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملة ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، ويميز بها شخصٌ عن شخص ، مثل أن يكون هذا قصيرًا وذاك طويلًا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تتحصل من كيفية وكية وغير ذلك . وقد يكون أيضًا له من الأوصاف أوصاف أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافًا للإنسان العام مثل كونه ناطقًا ، أي ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكًا بالطبع . لكن كونه ناطقًا أمر هو أحد الأمور التي لما التأمت ، اجتمع من جملة الإنسان ، وكونه ضاحكًا بالطبع هو أمر ، لما التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بد من عروضه لازماً ؛ فإن الشيء إذا صار إنساناً
- ١٠
- ١٥

(١) تلتئم : لتئم || إذا : وإذاى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، ع ، م ، ي (٥) ويتعلم : ويعلم ع ، م || ريلها : ويسلمها ؛ أو ريلها ع ، أو ريلهاى ؛ وفي هامش ي : ريلها
(٨) ويميز : يميز د ، م ، ن ، مميزات ع || عن : من ه (٩) وذاك : وذلك م
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية ع ، م (١٤) يشترك . . . الإنسانية : ساقطة
من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه نج ، ن ، م ، ي
(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيئة الضحك ، كما أعرض لأمر أخرى : من الخجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استتبنت الإنسانية لم يكن بدُّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنَّ هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأن له أوصافا بعضها تلثم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكليّة يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإن دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتمام يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكاملها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتى الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هى خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضى ، ولعمّاد معنى عرضى .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتى مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

-
- (١) أعرض : اعترض (٢) أعرض : اعترض
 (٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعده ع ، م ، ن
 (٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما :
 ساقطة من س (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ي (١٤) بكالها : بكالها ع
 (١٦) فإنه : فإنها ع ، م ، ي || له : ابتداء نون في نسخة عن لاية ص ٥٤ سطر ٣
 || للمناه : للمناها م (١٨) هل : ساقطة من م

أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتي إنما الأول به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ، وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التي بها يتشخص ، فيكون ليس هو بأكاله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجري مجراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يجري هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتي مشتملاً على المقول في جواب ماهو ؛ ١٥ لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلي ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا توهت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أي ن || على لفظ : على أن من

(٤) ولا : فلا ، م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من ي

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تندعا (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من من

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصل مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطئ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

- (١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .
 (٨) يسرع : يسوغس || فإنه : + ناد ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ
 (١٠) لا يرتفع ر : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رخصها فلا يرتفع الشخص البتة . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على الدال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على الماهية ، ومنه ذاتى لا يدل على الماهية ، ومنه عرضى .

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

قد قيل فى التمييز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتى مقومٌ والعرضى غير مقومٌ ، ثم لم يُحصَل ، ولم يبين أنه كيف يكون مقوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً : إن الذاتى لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء ، والعرضى يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء . فيجب أن تُحصَل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إن الذاتى هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية ، فإن المقوم مقوم لغيره . وقد علمت ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أن يعنوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ما عيننا بالذاتى ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادف صُرف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، ويكون الخطب فى المقوم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومه ما || ومنها ... الشخص : ساقطة من د || رخصها : رخصاى (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل من (٩) أو غير : وغيرى (١٠ - ١١) الشيء ... الشيء : ساقطة من د (١٤) هـ : مه د ، دا ، عا || عيننا : عينى م ؛ بقيتا د (١٦) المعنى : معنى م || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن نتذكر ما أعطيناك
 سافقا : أن المعنى الكلي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك
 المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتنبه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .
 فأنما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فلن يحصل معقولا
 مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،
 وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة
 في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل
 واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد
 من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك
 الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه
 من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقرة أولا ، ثم تلزمها هي ، فإن
 الاثنيية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية
 لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها
 مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا
 لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذا حصل معقولة ،
 حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛
 فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه
 المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها
 عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني
 بمحصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون
 خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطار ما هي

(٢) سافقا : + من م ، ي (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن
 (٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث
 (١٧) يمكن : يكن (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ي
 (٢٠ - ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ي (٢١) أنها : أنه ما

مقومة له بالبال ، حتى تكون هذه مُحْطَرَّةً بالبال ، وذلك مُحْطَرًّا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعنى تصور الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية لاماني المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي تواج ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أني لست أعنى في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا إليه ، يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم بماهية في الذهن من دون وجود ما يقومه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

١٥

وأما العوارض فلا أضع صحة استنباطك في الذهن معنى الماهية ، ولا يُعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بينما ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استنباط الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

٢٠

(٤) للشيء : الشيء م (٧) بل هي : بل عا (٨) بل ما : بل ما
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهية : ماهية م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة ، فإذا لم تخطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كانت ما تُبين لك بعد من إثبات عارض

- ٥ لازم للنهاية بتوسط شيء حقا . وذلك لأن المتوسط ، إن كان لا يزال يكون لازما للنهاية غير بين الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإن كان من المقومات ، صار اللازم المجهول — كما تعلم — لازما لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقوم ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة . فإكان من الوازم غير بين للشيء صح في الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أما جهة الصحة فن حيث أن تصوّره قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأما جهة الاستحالة فإن يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا ، ولا التدب الذي لزمه في أصل الحلقة ، فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا ، ولا زاويته أقل من قائمتين ؛ فإن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

فقد بان لك من هذا أن من الصفات ما يصح سلبه وجودا ، ومنها ما يصح سلبه توها لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توها مطلقا ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، ع ، م (٦) لها : له ع ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، م || التدب : البدن ع (١٦) وليس... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له ع ، ن || الوجود : + كمواد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الذهن ولا في الوجود ن || ومنها... مطلقا : ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحصَل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

- إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإننا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .
- أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والتي تخص ١٥ أيضا ، فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكأت الحيوانية تحصل الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، ع ، م (٨) فيه : ساقطة من م (١٠) أ ر : أ م ب ، س ، م (١١) بسيل : قيل ي || فإننا إذا : فإذا (١٤) والتي : الذى (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ تحتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو ع (٩)

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة ممن يرى أن الذاتى والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأما تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أننا نجد الحيوان والحساس محولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يعملون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمر يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يعملونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويعملون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يعملون الناطق كذلك ، ويعملون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنسية الذاتية المشتركة ، يعملونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يعملون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنسية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنسية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوم .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا : وهذاى (٦) وما : أو ماد (٧-٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س || يعملونها : يعملونه د ، ن ، هـ (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) الذاتية : ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، هـ (١٤) فيه : فيها ع (١٥-١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتي مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا لينخصص به ما يسوونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية ، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذي لا يدل على إنية أصلا ، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذي بكتبه وكما هو يدل على الإنية . وأما هذا الذي يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزءه منه دون جزء ، كالحيوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما بمحصوله الحيوان حيوان ، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم ، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزءه منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٠ إن هذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلا أنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعاني كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيقى إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ٢٠

(٤) عن : علم (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من س
(١١) ذلك : دال على (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلا أنه : فإنه م
(١٦) المعاني : الأنواع م (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمراره في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا يحصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة دزاقة للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرننا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ، والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أن يميز التميز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا خلف ؛ وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تميز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علة أولى في ذلك التميز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كال : الكال م (٧) ذلك : + كه د ، م
ه ، || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تميز بها : إنما : ساقطة
من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التميز : ساقطة من د ، م ، ن ، ه
(١٩) وللعلة : أول للعلة س

ثم لا أمتنع أن يكون ما هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذي جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ في أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألجا إليها أمثال هذه المقاومات .
وإذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استثناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذي تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم ينظر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأن الذاتى للنشء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شئ واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقلت : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها بجلتها ، ومطلوب

(١) الدال : الدال د ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قدب ، د ، ا ، هـ || ألجا : ألجا هـ (٦) ظاهر : سارس || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة د ، ن ، هـ (١٦) هى : هو د ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ، هى

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنَّ الوجه الأول يكون دالاً على ماهية الجملة ، و ماهية كل واحد ؛ فإنَّ لفظة الإنسان تدل أيضاً على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمر ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفاً .

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أنَّ الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسماً ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسماً ذا نفس . فتقول في جوابه : إنَّ قولنا إنَّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعنى أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أنَّ لفظ المتحرك إذا دلَّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنَّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : الأول : + ، لا ، د (٣) وإنما : إنما (٤) منها به : منها (٦) وحدها : وحده ، م (٧) وحدها : وحده ، ن ، هـ || واحد : + واحد || منها : منها ع (٨) بالعرضيات : بالعارضات || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أو لفظة هـ .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ،
يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد
الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محولا على ما يُثْمَل عليه معنى اللفظ ، كعنى
الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محولا كعنى المحرك مع المتحرك .
والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر
ثانيا ؛ أما أولا ففكرة ولنا الحيوانات ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس
الحساس ، وأما ثانيا فكدلالته على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمَّنٌ فى معنى
الحيوانية ضرورة ، فإدلال على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير
إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة
خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج
يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة
أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛
ودلالة تَضَمَّن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة
السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى مانحن فيه فنقول : إنَّ المفهوم
من الحساس هو أنه شيء له حِسٌّ تَمَّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون
جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان
فإنما نعى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس
حساس ، فتكون دلالاته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شعرد ، م || شعوره : شعوره د (٤) محولا : + على ما يحمل عليه ن ||
مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا :
الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية من
(١٣) أوجه : وجوه ع ، هـ (١٥) فلزجع : + الآن هـ (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النظم من الدلالة ؛ فقد
تقرر أنَّ اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا نزول الشبهة
المذكورة . فأما اللفظ الذاتى للشيء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فانه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،
والا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح تمييز
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية
الشيء فهو دال على الإنية .

- ١٠ فإن قال قائل : إنَّ الذى يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإنَّ
الحساس ، وإن رذلت كونه دالا على ماهية الإنسان والنور والفرس ،
بحال خصوص أو شركة ، فإنك لا تُرذِّل دلالة على ماهية مشتركة للسميع
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتى ينقسم إلى مقول في جواب
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساماً على أن لا يدخل أحدهما
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدالٍ
على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فينحل
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء
أخرى ، بل ربما أوجبت ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلاً دالا
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والنور ، كدلالة الحيوان
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والنور ؛ فإنَّ

٢٠

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكل (٤) ماهو : ما هي ن || وكيف
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : + له د ، ن || فهو : + إذن ن ، هـ
(٨) للإنية : للإنية هـ (٩) الإنية : الإنية ب هـ (١٠) للإنية : للإنية ن ، هـ
(١١) رذلت : أرذلت هـ (١٣) فليس : وليس (١٤) هو : هي ن || أى شيء :
+ هو || على أن : ساقطة من ب ، س ؛ على أنه : (١٥) وذلك : وكذلك هـ || بدال : يدل د
(١٧) أنا : بآنا هـ || دالا : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتى مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتى مشترك لها ، إنما تمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك فى الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأشياء التى هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتى ، عينا ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنحن بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا قلنا عن هذا ٥ فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضيا ، فإن عرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذى هو له ذاتى .

- ١٠ وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إننا نغنى بالدال على الإنسية ما إنما صلوحه للإنسية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالاته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ، فإذا قلنا : الدال على الإنسية عينا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللاس ، هل هو قول فى جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا فى جواب ما هو ، فتكون هذه أنواع الحيوان وأمورا ١٥ مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها فى جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكل محمول على ما نمحله عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه فى حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإنما يخ ، ع ، هـ (٢) فنقول : رقول ع ، هـ (٤-٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشيء : ع (١٠) إنا : + إنما ع ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ ع ، م ، هـ الفقرة المبينة فى أول الصفحة التالية سطر ١-٣ ثم عادت نسخة ي فقط فأوردتها فى موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : رأمورا ع (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا ع ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من ع ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ع ، ي .

فأذا قد تبين هذا فنقول : إنَّ الذاتى الدالَّ على الماهية يقال له : المقول
فى جواب ما هو ، والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء
هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضد
والكاتب للإنسان ، ويسمى خاصة ، وربما كان عارضاً له ولغيره كالأبيض
للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضاً عاماً . فيكون كل لفظ كل ذاتى إما دالاً على
ماهية أعم ، ويسمى جنساً ، وإما دالاً على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،
وإما دالاً على إنية ويسمى فصلاً . وأما الكلى العرضى فيكون إما خاصياً ويسمى
خاصة ، وإما مشتركاً فيه ويسمى عرضاً عاماً .

فكل لفظ كل إما جنس ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما
عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل
شىء ، بل جنساً لملك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعاً
فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم
منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة
أيضاً إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض
إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها
ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذا قد تبين : فإذا تبين (١-٣) هذه الفقرة فى ع ، م ، ي فى الموضع الذى أشرنا
إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من ع || أوأى : وأى : ع ، ن ، ه ، ي
(٤) كان : ساقطة من ع (٦) عرضاً : + ما ن (٧) على : + كال ب
(٨) إنية : الإنية || خاصياً : خاصاً د (٩) ريسى : فيسمى ع ، ن ، ه || عرضاً :
ساقطة من د ، د ، د ، ن (١٢) هو : ساقطة من ع ، ه ، ي (١٣) الأمور التى : الأمر
الذى د ، ع ، م ، ن ، ه ، فى الأمور الذى ي (١٤) منها : مت ع ، ن ، ه (١٥) وحده :
ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه ع ، م ، ه ، ي
(١٨) ومبايناتها : ومقابلتها ع .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل في الجنس

- فنعول : إن اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقلت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنسا ، مثل ولديتهم كالعُلوية ، أو بلديتهم كالمصرية . فإن مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلا عندهم يجعل جنسا للعلويين ، ومصر جنسا للمصريين ؛ وكان هذا القسم أولى عندهم بالجنسية ، لأنَّ عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ، ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أن السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناسا للشركين فيها ، والشركة نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .

(٢) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية هـ (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، عى ؛ فكان ن هـ || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، هـ || جنسا : ساقطة من هـ (٧) العلوية : + مثلا هـ || كانت : كان ب ، م ، ن ، هـ || عندهم : ساقطة من ي || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، هـ (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين هـ (١٠) على : + رضى الله به عا ، هـ (١١) القسم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس هـ (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) قل له : قل د || المتشابهة : المتشابهة د ، عا ، ن ، هـ ، عى || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ي || المنطقيون : ساقطة من م

وقبل أن نُشرع في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارة خفيفة إلى معنى الحدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول : إنَّ الفرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإنَّ كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملثم من معان ، فلن يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ؛ ووربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُنفذ علما بجهول ، احتيج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نسباً وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لاحد له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنَّ كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذي يُؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأنَّ أخص الذاتيات بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتبه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التي تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنَّ كان الجنس لا اسم له ، أتى

(٢) ونؤخر : ونفرض س (٣) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن (٤) الشيء معناه معنى : معنى الشيء ، معنى ع ، هـ || معنى : ساقطة من ن (٥) عل : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحده ويكون هو اسمه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (٦) ولا : فلا ع ، ن ، هـ ، ي || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ي (١٠) الماهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي (١١—١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه ع (١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهم (١٩) نقول : هو م .

أيضا بجمده، كما لو لم يكن للحيوان اسم أتى بجمده فقيل : جسم ذو نفس حساس، ثم ألحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء ، فيدل عليه إما دلالة مطابقة ، فعل المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعل

الأجزاء . وأما الرسم فإنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشيء .

يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره ، حتى يدل عليه دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يُرتَّب فيه أولا جنس ، إما قريب وإما بعيد ،

ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما ، مثال ذلك أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، متصبُّ القامة ، بادی

البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس

هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا ، فمن المقول ما يقال على واحد فقط ، ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما

المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس المذكورة ، إلا أنَّما قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، اختص بالجنس ؛

ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة

كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شيء آخر ، خصوصا إذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لا تشترك فيه

بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن يلتفت إلى شيء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قبل عليها

شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشيء الآخر جنسا .

(١) أيضا : ساقطة من ي (٣) فیدل : ويدل م ، هـ || عليه : عليها نج ، د ا ، هـ ||

فیدل عليه : ساقطة من ع ا ، ن (٤) فعل : مثل م (٥) وأما : فأما ي || به : فيه هـ ||

قول : ساقطة من ع ا || الشيء : للشيء ع ا ، ن (٦) لشيء : الشيء هـ (٧) يرتب : يرتبى

(٨) فإن : وإن ع ا ، هـ - (٩) إن : ساقطة من م (١١) الذى : ساقطة من ن

(١٣) لا : ساقطة من ع ا (١٥) بالحقائق : في الحقائق ع ا ، م ، ن ، هـ ، ي

(١٦) نسبة : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من م س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ،
أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،
من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنَّ
اتفق أنَّ قيل هو بعينه هذا القول ، فقد صار جنسا . فلنا يلزمنا أن نعلم
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاف ، أننا نريد بها كونها لشيء ، من حيث
هي لها معنى الحدود ، كأننا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشرنا في أنفسنا
زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء
الذي يخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،
بل بالعدد .

١٠

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس
موصوفا بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصلنا معنى
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شبهة : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

١٥

(١) فافهم : ع ، م ، ه ، ي (٣) وأما : فاما د ، م ، ن (٥) بيته :
نفسه ع ، م ، ن ، ه (٧) ل : إذا ن (٩) يخص من : يخص م
(١٢) حصانا : خلصنا س ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن ع ، م ، ن ، ه ، ي
(١٥ - ١٦) لانس... وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ي ؛ إن : عا ، م ، ن
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ي ؛ فكان م ، ه || فتقول : فتقول ي
(١٧) كقول الجنس : + نفسه : بخ ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٨) له : عليه م ، ه ، ي

إن كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين تَعْرِضُ له الجنسية عند اعتبار ما ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان البته . ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس ٥ يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشكك ها هنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس . فإنك إذا أردت أن تتحد النوع ، يُشبه أن لا تجد بدا من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يبين لك بعد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما ١٠ للنعم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أورس فهو بيان . وقد أجب عن هذا فليل : إنه لما كان المضافان إنما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنس والنوع مضافين ، وجب أن يؤخذ كل واحد منهما في بيان الآخر ضرورة ، إذ كان كل واحد منهما إنما هو هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو ١٥ زيادة شك في أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكل فيها ما يشكل في الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : وردّ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعرفني أنها إذا كانت مجهولة معا ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضا فإن من شأن الحل أن تقصد فيه مقدمات

(٢) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي || ولا يمنع : لا يمنع م

(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثيرا ، م ، ه (٨) يشكك : يشكل م

(١٠) لك : + من ه || وكلاهما : وكلها ب ، ما (١٢) إله : ساقطة من د ، ن

(١٤) واحد : ساقطة من م || إذ : إذا ي (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ي

(١٦) قيا : فيها ما (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس ع ، ه

(١٨) عرفني : عرض د (١٩) الحد : الحل م || تقصد : تضد ب ، س

الشك فتكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذي أوردته هذا الحال
تعرض لشيء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا
مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كل واحد منهما بالآخر
وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإن هذا لا يمكن إنكاره ؛
ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهي أن تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ،
ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .

وأبضا فقد وقع فيه غلط عظيم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف
مع الشيء ، وبين الذي يعرف به الشيء ؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو
مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء ، إذا أضيف إليه جزء آخر
توصل إلى معرفة الشيء ، ويكون هو قد عرف قبل الشيء . وأما الذي يعرف
مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافي المعارف للشيء معا عُرِّفَ
الشيء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به
الشيء ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء ؛ فإن أجزاء الجملة
التي تعترف الشيء ما لم تجتمع معا ، لم تعترف الشيء ، والواحد منها يكون دالا
على جزء من المعنى الذي للشيء فقط . فإدامت الأجزاء تذكر ولم تستوف
جميعها ، يكون الشيء بعد مجهولا ؛ فإذا توافت عرف الشيء حينئذ ، وعرف
ما يعرف مع الشيء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها
قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لا مع معرفته . وبالجملة ما يُعرف مع الشيء

- (١) جميعها : جميعا عا (٢) المتعلم : للتعلم م ، هـ (٥) وهي : ساقطة من م ، ن ،
هـ || تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || بيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب :
والترتيب عا ، هـ || فإذا : فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحال : الحل هـ
(٨ — ٩) يعرف ... الذي : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من هـ || هو : وهو س
(١٠) بما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بتوافي... المعرفة : ساقطة
من م (١٣) هو : ساقطة من ي (١٤) فذلك : فذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافت : توافقت
س ؛ + المعارف نج ، دا ، هـ (١٩) معرفة : معرفتها ي (٢٠) معرفة : معرفة م

- غير الذى يعرف به الشيء؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو فى المعرفة قبل الشيء .
وكذلك فلنا نقول : إن المتضايقات لا تحدد على هذه المجازفة التى أوما إليها من
ظن أنه يحل هذا الشك ، بل فى تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا
الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأمثاله فى العاجل ، فهو أنك إذا سئلت :
ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبت : إنه الذى له أخ ، بل تقول : إنه الذى
أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه ، فتأتى بأجزاء بيان ليس
واحد منها متحددا بالمضاف الآخر ؛ فإذا فرغت تكون قد دلت على المتضايقين
معاً . وإذا قد تقرر أن هذا الحل غير مغن ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول :
إن تحديد الجنس يتم ، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف إليه ،
بل من حيث هو الذات ؛ فإنك إذا عنت بالنوع الماهية والحقيقة والصورة ،
وقد يعنى به ذلك كثيرا فى عاداتهم ، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس . وإذا
عنت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة ، تم لك تحديد الجنس . فإنك
إذا قلت : إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات
والصور الذاتية فى جواب ما هو ، تم تحديد الجنس ، ولم تنجح إلى أن تأخذ
النوع من حيث هو مضاف فتورده فى حده ، وإن كانت الإضافة تندرج فى ذلك
اندرجا لا يكون معه جزء الحد متحددا بالمحدد بالحد . أما الاندراج فلا أنك إذا
قلت : مقول على المختلف بالماهية ، جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه ، وهذه
إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزء الحد متحددا بالمحدد
بالحد ، فلا أن جزء الحد هو الماهية ، أو كلية تحالف بالماهية ، والماهية من حيث
هى ماهية ، والكلية المخالفة بالماهية ، غير متحدة بالجنس ، فتكون قد حددت
(١) غير : + الشيء م || هو : فهو ه ، ي || قبل : وقبل عا (٢) وكذلك : ولذلك
عا ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إنه : بأنه ه ، ي (٦) هو : هو مو عا || بأجزاء
بيان : بآخر إنسان م (٨) الحل : الحد س ؛ الحال م || فلنرجع : فارجع عا ، م ، ن || نحن :
ساقطة من عا (٩) فيه نوعا : هو نوع ه (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، ه ، ي
(١٣) مختلفين : ساقطة من ي (١٤) إل : ساقطة من ي (١٦) بالحد : ساقطة من ي
(١٧) مقول : مقولا ن || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما ه
(١٩) بالماهية : الماهية ي (٢٠) هى : هو عا || بالماهية : للماهية ي

المقالة الثانية

من الفن الثاني

الفصل الأول

[فصل (١)]

- ٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وإبتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

- إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أهم منها داخله في جوهرها ، فحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين في صناعة أخرى ؛
١٥ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

- والأنواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صالح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة .
١٥ ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها ، وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها ؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فلانه يقوم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأول لما قسم إليه المجلس قسمة أولى ؛ وكل ما قسم جنساً أو نوعاً هو تحت فلانه يقسم ما فوقه .

(٢) الثاني : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأول ع ، هـ ، || (٤) فصولها :
الفصول ع || (٤) المقومة : المتوسطة ع ، || (٦) إليها : سافلة من ن || جنس :
+ واحد ح || (٧) خارج : خارج ج ، هـ ، || (٨) تنفصل : تفصل س ، م ، هـ ، ||
(٩) كانت : كان ع || سان : سان ع || (١٠) فحتاج : تحتاج س || جواهرها :
جواهرها س ، ي || (١١) تبين : يتبين ح ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فانها : فانها هـ ، ||
مقسمة : مقومة ع || (١٥) أنواعها : أنواعها س ، م ، ي || قوم : يقوم ح ، م ، || (١٦) الأول :
الأول ن || قسمة : قسم ن .

ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر ؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه أن يكون نوع الأنواع ، ويختص في إضافاته بالنوعية فقط من غير جنس ، جعل أولى بأهم النوعية ، وسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا . وهذا شيء ليس يمكن تحصيله ، وإن كان أكثر ميل هو إلى أن أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاييف ، لكنه يجب علينا أن نعلم أن النوع الذي هو أحد الخمسة في القسمة الأولى ، هو بأى المعنيين نوع ، فنقول : إنه قد يمكن أن تخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر ، فإنه إذا قيل : إن اللفظ الكلى الذاتى ، إما أن يكون مقولا بالماهية أو لا يكون ، والمقول بالماهية إما أن يكون مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع ، أو لمختلفين بالعدد دون النوع ، كان قسمة المقول بالماهية تتناول الجنس والنوع الملاصق للأشخاص ، فيضيع اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالاضافة إلى الجنس في القسمة الأولى ، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو إلى ما هو كذلك ، ولا يقال عليه مثل ذلك ، فيكون الذى يسمى جنسا فقط ، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين ، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا . لكن هذه القسمة لا تخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا ، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار ، وهو ما كان جنسا وله نوعية ، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص بالمصحيحا . وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم ، فيكون النوع بالمعنى الخاص في القسمة الثانية ، حتى يكون ما هو نوع : إما الذى هو نوع الأنواع الذى يعرض له أن يكون النوع بالمعنى الذى يجعله أخص ، وإما الذى هو نوع يتجسس .

(٢) إضافاته : إضاحه د ع || جنس : تجسس ع ، ن ، هـ (٣) وسمى : نفسى ع ، ن ، هـ (٥) المضاييف : المضاف ن || علينا : ساقطة من ن || نعلم أن : نعلم م || أن النوع : أنه النوع هـ (٧) الخمسة : + القسمة ع (٨) إما أن يكون مقولا بالماهية : ساقطة من د (١٠) فيضيع : ويضيع ع ، ن ، هـ (١٤) هذا : بهذا ع ، ن ، هـ (١٥) قسما : قسم م (١٨) بالمعنى : بمعنى ب ، د ، م (١٨ — ١٩) ما هو ... إن يكون : ساقطة من م (٢٠) يتجسس : يلجس ع ، ع ، ن ، الجنس م ، الجنس هـ

لكلك إذا قسمت الكلى - من حيث هو كلى - فأولى الاعتبار به أن تقسمه
 قسمة تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلى بحسبها ، فهناك يذهب
 النوع الذى بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعد باعتبار ثان ، وهناك يصير النوع
 المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا - بل روى أحوال
 الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى كلية ، مثل الزيادة فى العموم
 والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات - نخرج لك النوع المضاف ،
 على ما نورده عن قريب .

وليس يجب أن يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى تكون إليه
 قسمة الكلى ؛ فإن الشيء قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام
 له أخرى إنما تاتي سليمة بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق
 وأعمى ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .
 وليس يجب أن نتعسر ونقول : إن هذه القسمة الخمسة يجب أن تشتمل على كل
 معنى يكون من أقسام الكلى واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا
 التمر اشتراك قسمين متباينين فى اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن نقول :
 إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال
 الأخص من المقولات فى جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية
 الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت
 إذ لا التفات إليها . فإن آثرنا أن نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف
 الذى هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللفظ الذاتي إما مقول فى جواب ماهو ،
 وإما غير مقول ؛ ونفنى بالمقول فى جواب ماهو ، ما يصلح أن يكون - إذا سئل

(٣) الذى : ساقطة منى (٤) دو : وهو م (٥) هى : هو م

(٨) إليه : إليها ع ، م ، ن ، ي (٩) قسمة : ساقطة منى

(١٠) له : ساقطة من ع ، م (١٤) وهو : هو م (١٥) تحصات : حصلت ي

(١٧) الأخص : للأخص ع ، م ، ن ، هـ || قد : ساقطة من ع (٢٠) يصلح : يصلح م

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كان هذا أحرف. ثم نتقل منه إلى المعنى، وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسماً للكيفية بل اسماً لشيء هو ذوكيفية، وهو الجوهر. لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية؛ فإن الأبيض كريد وككرباس أعرف عند التخيل من البياض الذي هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا في هذه الأمور من العقل. فإذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئاً ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على الاسم والأمر على الأمر. فالمقولة ليست هي الأبيض، بل البياض. وكذلك ليست الكية هي شيئاً ذا ذراعين، بل نفس الذراعين. وكذلك الحال في البواق.

فالألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى. وأما إذا قلت بياض، فإن هذا اللفظ يدل على معنى البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم، يبادر بك ذهنك في أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئاً آخر هو الأبيض. وكذلك الحال في كل واحد من التسعة. فالمقولات التسع هي ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون في المكان، كقولك الإنجاد والإتهام، والكون في الزمان، كقولك العتاقة والحداثة، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضاً ما يدل عليه التسليح، وصدور الفعل كالقطع، وقوله كالاتقطاع مادام ينقطع.

والمباحث في أمر هذه العشرة كثيرة. منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد، كما ظن أن الموجود جنس لها؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها، فهل يمكن أن

(١) على المعنى : ساقطة من م ، ع ، ي || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م ، ع ، ي || إذ : إذا ن ||
 منه : منها ، ع ، د ، ي || (٣) ليس : وليس م || (٤) ككرباس : بمعنى الفطن || (٥) في : من م ||
 (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالاي || (٧) شيئاً : شيء ب || (٨) نفس : طول م ||
 (٩) فالألفاظ : والألفاظ م || الجوهر : الجوهر م ، د ، ع ، ي || ولا : ساقطة من ي || (١٠) هذه : هذا
 د ، ع ، م ، ع || (١٤) في المكان : والمكان م || (١٥) الحداثة : الحدث ع ، الحداثي ||
 والوضع كقولك القيام : ساقطة من ع || الجلوس : القعود ، م || (١٥ - ١٦) والوضع :
 والتسلح : وأيضاً ما يدل عليه القيام والجلوس والتسلح ي || (١٥) يدل : بذلك م ، ع || (١٦) الفعل :
 للفعل ع ، م ، ع || كالقطع : بالقطع ع ، م ، ع || كالاتقطاع : بالاقطاع ع ، م ، ع ، ي ||
 (١٧) أنه : أنها ع ، د ، ي || (١٨) كما : كن ع ، د ، ع ، ي || أن : ساقطة من د ، ع ، ن ،
 م ، ع || جنس : جنس د ، ن || أنه : ساقطة من ن ؛ أنها ع ، ي || يمكن : يمكن ع ، م ، ع .

يفرد الجوهر جلساً ويجعل المرض جلساً واحداً يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا ، فهل يمكن أن تجمع في أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شيء ، أو لا تشمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل في شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف ينشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

- فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيطلوا وجهاً وجهاً منها حتى يبقى ما يؤثرون بقاءه . وليس في تمديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكرر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكرر تكثر المتواطىء في موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للوجود معنى واحداً في هذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ، وخصوصاً إذا قال : إن الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والمرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده إلى وجود آخر ، والمرض موجود يحتاج في وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشئيين في شيء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه يحتاج أو غير يحتاج .

فهذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه المرض والجوهر ثم يفرقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

- (١) هذا : هـ ب ، س || (٢) فهل : ساقطة من ع || تشمل : + طبايع ؛ عليه ه ، ي || (٥) لا كون : كون لا ساء || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثير المقول لا تكرر ، ساء ع ، عاء ه ، ن ، ي || (١٠) وتكثير ، وتكرعا ، ن ، د || (١١) يشمل : يشمل د ، س ، ع || المشكك : المشكك ن || (١٢) ثم : + إن س || أن الوجود : الموجود || (١٤) وأن : قان ع || موجود : ساقطة من ع || (١٥) آخر : ذلك ما || أشرك : اشترك د ، ع ، عاء ن || هذين الشئيين : هذان الشئان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ي || (١٧) يجتمع : جمع ع ، م ، ن ، ي || (١٩) بل لكل واحد ٠٠٠ والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛
مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد
يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين
فى ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا
للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى
الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للملك فهو
بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشعطين
أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك
الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين
بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : ” فى جواب
ما هو “ يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع
أيضا ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق
للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع
بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت
الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر
فى حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أن
يكون حملة على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإن الشخص والنوع والفصل

- (١) يفرق : + به هـ (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من ى
فى ظاهر الأمر : ساقطة من ى (٢-٣) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
(٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، ى (٦) للإنسان : الإنسان س ، م ، هـ
(٧) ولكن : ولكنه نج ، س || المتشعطين : المتشعطين د ، م (٨) الحد : + الحد
عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠-١١) لا تقتضى ... بين الفصل :
ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بين وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة
من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
(١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن س
(١٧) يكون : ساقطة من ن || عا : ما عا ، ن .

- والخاصة تشترك جميعها فيه، وإن عني بذلك ما كان كلياً وحده دون الشخص، فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ؛ ومع ذلك فإن الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه . وإن لم يُعني بالمرتبة هذا، بل عني به ما هو أخص وملاصق لابتسوط شيء بينهما، وهو ما يتلوه في المرتبة، نخرج الشخص ودخل الخاصة والفصل؛ وإن عني بالمرتبة ما كان ملاصقاً ليس في ترتيب العموم فقط، بل في ترتيب المعنى أيضاً، نخرج الخاصة ودخل الفصل؛ وإن عني بالمرتبة ما يكون خاصاً مدخولاً في طبيعته، أعني ما يكون ما فوقه مضمناً في معناه، اختص هذا الرسم بالنوع؛ فإن الجنس ليس داخلاً في طبيعة الفصل ولا الخاصة، بل هو شيء كال موضوع لها ليس داخلاً فيهما، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذي لا بد منه، ليس نسبة الداخل في الجوهر، على ما علمت . لكن لفظة "المرتبة" ليس تدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات، لا بحسب الوضع الأول، ولا بحسب النقل، فليس يذكر في موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتبة تحت كذا، عني هذا المعنى .

- وأما الرسم الثاني، وهو أنه الذي يُقال عليه جنسه من طريق ما هو—إن عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن— فيجب أن يُزاد عليه أنه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة، فيكون هذا خاصاً للنوع؛ فإن الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبتة، وكذلك الخاصة والعرض. وأما الشخص فلا تتم ماهيته بالجنس . وأما إن عني بذلك ما يعنونه، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : ودل م ، فإن هـ ، ي (٤) وهو : وبين هـ || الشخص : + أيضاً هـ
(٥) ملاصقاً : تلاصقاً عا (٦) في : وقع ، عا ، م ، ي || نرج : نرجعت عا ، هـ
(٧) مدخولاً : + أي مقوماً لماهية ن || ما فوقه : عا || اختص : فاختص م
(٨) ليس : وليس ن (٩) المرتبة : المرتبة عا || ليس : ليست عا ، هـ
(١٠) المحدد : المحدد عا ، هـ || بكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١٢) هذه : ساقطة من د ، ع ، ي || قيل : قال عا (١٣—١٢) مرتبة ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى (١٣) عني : أعني م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويموز
أن يكون من شيء خارج يفيد فليس مقوماً للماهية . والجلس إنما يكون من المعاني التي
تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية
تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبأن أنه لو كان يقع عليها
بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجيبس . وقد قيل
في الأجوبة المشهورة : إن من الدلائل على أن الموجود ليس بجيبس أنه لو كان جنساً
لكان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل
مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا
الاحتجاج ليس بمنع في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك
فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا يفنى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من
الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل
أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد
نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر
على الجوهر الأول والجوهر الثاني ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن
نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساطعة من ع ، ي || (٧) في : من سا || إن
من : من أن ه || الموجود : + أنه ي || (٨) ولما غير : وغير سا || (١١) هي : فهو ع ، و ، ي ||
لصناعة : في صناعة م ، ع ، ي ؛ صناعة سا || ما : فانه ما ه || (١٢) يتشكك : + يتشكك بخ ع ،
ه ، ي || الموجود : الوجود ن || فيقال : فقول ع ، ه ، ي || (١٣) كلام : + فانه
يقع ع ، ي ؛ فانه قدع ، ه || (١٤) بل العدد : ساطعة من س .

الفصل الثاني

فصل (ب)

في أن العرض ليس ينحس للتعسمة وتعقب ما قيل في ذلك

وأما العرض فقد قيل في منع جليته لهذه التعسمة أقوال مشهورة منها قولهم : إن حد العرض لا يتناول التعسمة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أول كل واحد منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة على أنه موجود في كل واحد منها ؛ فإذاً ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .

وهذه خرافة ؛ فإنه إن غلب بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن ضي به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذي تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .

وأما تفريق الأشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . نأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين .

(٣) أن العرض : العرض وأنه ي || (٤) في : + قى ما || منها : من ذلك نج ، ع ، هـ ،
 ي || قولهم : إن هـ ، ي || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات ما || هو : ساقطة من هـ ||
 (٧) لن : أن ما ، ن ، هـ || (٩) هذه : هوس ، م ، ي || (١٠) فانه ليس : فليس م ||
 (١٤) متقدما : مقدما ؛ مقدم ما || (١٦) ليس : وليس ما .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِل اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدود مفهوماته مختلفة ؛ فإن جُعِل اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القول الذى لذلك الواحد حدّاً له ، والقول الذى لا تحررهما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أن تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإن كانت ليست بأنواع — مثل الكتاب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يتعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعرضية ، وكأمر يُحمَل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد .

١٠ وأما هذه القسمة التى أوردت للجوهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإن كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أن الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللملك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مَقُومٌ للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كان كذلك ، لم يكن الحى الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

(١) فهى : فهو (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجه
(٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس :
من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م
(١٧) يقسم : يقسم ي .

[الفصل الثاني عشر]

(ب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

- إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ،
 ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل
 الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن
 يُجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان
 ذلك عاما للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إن كل واحد من
 الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس
 أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس
 فنقول : إن الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجودا في الأعيان أو
 متصورا في النفس ، وليس في نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاما
 حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان
 شخصي ، بل كان كل حيوان عاما ؛ ولو كانت الحيوان — لأنه حيوان —
 شخصا أيضا ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصا واحدا ، ذلك الشخص الذي
 تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيوانا ، بل الحيوان
 في نفسه شيء يُتصور في الذهن حيوانا ، وبحسب تصوره حيوانا لا يكون إلا
 حيوانا فقط ؛ فإن تصور معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى
 زائد على أنه حيوان يفرض للحيوانية ؛ فإن الحيوانية لا تصير شخصا مشارا
 (٣) وبعد : ومع عا ، ي || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ - ٥) إن منها ...
 هو عقل : إن منها طبيعيا ، ومنها منطقي ، ومنها عقليا ب ، د ، ع ، م ، ن (٧) والنوع :
 ساقطة من ن (٨) للكليات : في الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س
 (١١) الحيوان : الحيوانات ه || كان : ساقطة من د ، س
 (١٥) شخصا : مخصاع || ذلك : فذلك ه (١٩) مشارا : ساقطة من س

ثم يشك في كبر منها فلا يدري أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلاسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة الغرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في المساهية . وكما أن الموجود ليس مقوماً لماهية هذه العشرة ، كذلك المرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد شيء منها أنه مرض .

الفصل الثالث

فصل (ج)

في تعصب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكبة والمضاف والكيفة ، وجعل المضاف يعم البواقي ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست في جليس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفة شيئا . وطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذي قيل في تباينها : إن الدليل على أن الكية منها تخالف الكيفة أن الجسم ربما زادت كيته وحجمه وضعت كيفيته ؛ وبالعكس ، فالكية عاقلة للكيفة شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفة والكية يقول : إن كية ما زادت فانتقصت كية ما أخرى ؛ أو كيفة ما زادت فانتقصت كيفة ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

- (١) يشك : لا يشك ما || (٢) الأول : ساقطة من ما || وحتى : حتى د ، ن ، هـ ||
 الموجود : الموجود ي || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه ما ، ي || (٨) من : +
 حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا ما || (١٠) جعل : قال ما ||
 أربعا : أربع ما ، عا ، ي || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الست هـ || خاص :
 واحد ع || إذ : إذا ما ، م ، هـ || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها :
 خواص م || فانه : فانها م ، ن ؛ ساقطة من عا ، ي || (١٥) كيفيته : ساقطة من د ||
 (١٦—١٧) فانتقصت كية : فانتقصت كيفة هـ || (١٧) فانتقصت كيفة : فانتقصت كية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخل في مقولة واحدة ؛ فإن الأضداد التي لا تجتمع معا ، بل تتعاقب ، قد تجتمع في مقولة ، بل في جنس قريب واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة . و أنت تعلم أن هذا التنافر الذي بينها أشد من التنافر بين ما ذكر سافا ؛ ولكن المقول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها ، فنعلم أن بعضها غير داخل في بعض .

وأما أن مدة منها هل تدخل في جملة ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواقي ، فسنبين بطلان ذلك من أن نحقق لك في باب المضاف أن المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الأخرى حمل الجنس ؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جنسا له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه في شيء أو مع شيء ، مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أين .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالآين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كاليابض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى للابيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لا ماهيته أنه بياض ، بل ماهية أنه للابيض .

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافهما ب ، س ، ن || (٣) البالغ : البالغ س || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينها د || (٤ - ٣) بين ما ذكر سابقا : سابقة من س ، س ، ع || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : سابقة من د || (٦) جملة : + منها س ، د || (٧) من أن : وهو أن ي || (٩) فيكون له : سابقة من ع ، ما || (١٠) أو مع شيء : سابقة من ن || (١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ي || هو : هو ع ، ما ، ي ؛ وهو ن || نصبه : نسبة س ، س ، م ، ي || أين : ذو أين د || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكرير د ، ما ، ن ، د ، ي || (١٥) مقول : مقولة د || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : حاويه د ، ن || وجدته : وجدته ع ، ما || (١٧) كاليابض : وكاليابض ع ، ي || قاته : سابقة من ع ، م ، ن ، ي || (١٨) مقولة : سابقة من س || لا ماهية : لا ماهية د ، لا في ماهية ن ، لا ماهية م .

- وذلك لأنَّ الإنسان الذى هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛ فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنَّ صار شئٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه ، بل من جهة الأمور التى تحته . وأما الجنس الطبيعى فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعى ، أى معنى يصلح إذا نُصُوِّرَ أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالجملة إذا قالوا :
- ٥ إن الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعى ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيهما الطبيعة الموضوعية لأنَّ يكون جنسا طبيعيا ؛ وهذه الطبيعة بنفسها أيضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا ، اللهم إلا أنَّ لا نغنى بالجنس الطبيعى إلا مجرد الطبيعة الموضوعية للجنسية ، ولا نغنى بالجنس الطبيعى ما عيناه ، فحينئذ يصلح أن يقال :
- ١٥ إن الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا ؟ وأما العقل ففيه أيضا موضوعٌ وجنسبةٌ وتركيبٌ ، وحكم جميع ذلك فى العقل تحكم الطبيعى . والأخرى أن تكون الحيوانية فى نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون فى أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا فى العقل ولا خارجا ،
- ٢٠

(١ — ٣) من جهة أنه... فإنَّ الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جنسا د || الحيوانية : الحيوان ع || عليه : ساقطة من ه (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا ع || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : ح د م ، ن ، ه || جنسا : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذى : ساقطة من عا (٩) هو : هى عا (١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعيا ... كما ليست جنسا : ساقطة من د (١٤) بالجنس : ما يجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عه ع ، ه

بل إنما تصير جنسا إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إما في العقل وإما في الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان ، وحصل في الكثرة الخارجة ، كمن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلًا في الأعيان ثم يصور في العقل ، كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الإنسانية .

وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجهٍ ما للصورة المعقولة ، أى يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان . ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرَك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة معقولة عندنا . وأما أن كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلى أنها معلومة ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا يوافق به ، فإن لذلك نظرا علميا آخر .

(١) في الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع
(٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة ع || حادثا : + أولاع ، م - ن - ه || بصور : يتصور ه
(٦) عرض له أن : ساقطة من ع - عا - ن || واستثبت : فاستثبت عا - م - ه
(٨) بوجه ما : ساقطة من عا (٩) المعقولة : + بوجه من الوجود عا
(١٠) ولأن : ولام (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ما ع || وكل : ويكون كل ع
(١٣) واحد : واحد ع (١٦) جهة : وجهة س || أعلى : على ع (١٧) بحثنا :
ببحثي ع (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك ه

واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،
 يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها
 وبعدها ، واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة
 ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،
 فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها فغير متناهية .
 في القوة ، فإن أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تنهاى ،
 كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فإنها غير
 متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان
 محدود فمتناهية ضرورة ، والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع
 خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن
 تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى
 معنى متشخص فيقوم به الشخص في العقل ؛ فإنك لو قلت : زيد هو الطويل
 الكاتب الوسيم الكذا والكذا ، وكلمات من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك
 في العقل شخصية زيد ، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع
 ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ،
 كما نقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،
 ثم يكون اتفاق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون
 قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحو نحو
 ما يشار إليه من الجنس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك
 تتحقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالا على شخصيته .

(٣) هـ : ساقطة من ع || فهى : هـ ، ع ، م ، ن || فهى فوق واحدة : هـ قول واحد
 (٦) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الآلية والكيفية ع || فإنها : ساقطة من ع
 (٨) المحصور : المحصور د (١٢) متشخص : متشخص ن || فيقوم : فيقوم د ||
 العقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التي م (٢٠) ويكون : فيكون ع

- وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة.
- وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نغنى بالشخص شخصا بعينه، وأما الشخص مطلقا، فهو يدل على معنى واحد عام، فإننا إذا قلنا لزيد إنه شخص، لم نرد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح إيقاع الشركة في مفهومه، وهذا المعنى يشاركه فيه غيره؛ فالشخصية من الأحوال التي تعرض للطبائع الموضوعة للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية.
- والفرق بين الإنسان الذي هو النوع، وبين شخص الإنسان الذي يعم، لا بالاسم فقط، بل بالقول أيضا، أن قولنا: الإنسان، معناه أنه حيوان ناطق، وقولنا: إنسان شخصي، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها للسادة المشار إليها، وهو كقولنا: إنسان واحد، أى حيوان ناطق مخصص، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا، وقد يكون شخصا، أى هذا الواحد المذكور، فإن النوع حيوان ناطق، كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق. والعموم قد يختلف في الأمور العامة: فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذي الحيوان أعم به من الإنسان، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي الحيوان أعم به من الحيوان، وهو مأخوذ جنسا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ نوعا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ شخصا. وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان، بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه؛ وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض من الأعراض كالإنسان الضحاك، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده من الجزئيات الموضوعة، كذلك الإنسان الشخصي؛ وذلك لأن الوحدة

(١) فا : ظا عا (٢) وعمرو : ولمعرو ع (٥) إيقاع : أنواع ع || الأحوال : الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن : ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذي : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من عا ، عا || وقد : قدم (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هي : ساقطة من عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هى من اللوازم التى تلزم الأشياء — وسنبين أنها ليست مقومة لمساهاياتها — فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعاً؛ لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعاً، كما أن الإنسان مع الضحك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحظة وغير ذلك، لا يكون نوعاً آخر، بل الإنسان بيوهره نوعٌ، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليست أموراً توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تحققه فى الفلسفة الأولى.

[الفصل الثالث عشر]

(ي) فصل فى الفصل

وأما الفصل فإن اسمه يدلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثان؛ وليس سيّلهما سبيل ما قبلهما فى الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيهما للجمهور، والنقل للتواص؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل. أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسمّون كل معنى يتميز به شيء عن شيء — شخصياً كان أو كلياً — فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشيء فى ذاته. وإذا فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولاً على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

(١) الأشياء : للأشياء. || مقومة : مقومة س (٥) والساكن : أوالساكن هـ
(٥-٦) لا يكون نوعاً آخر بل : نوعاً بل ع (٧) وليست : ليست عا، م، ن ||
أمورا : ساقطة من ن || الجديدة : ساقطة من ع || فى : ساقطة من س (١٠) وأما
الفصل فإن : إن د، م || وأما : فاما ع || به ساقطة من ع ؛ آخر جزمى المبتدى فى ص ٩٦
(١١) ما قبلهما : مثلها م، ن، هـ، ي || فى : من ي || فيهما : أما هو ع ؛ فى الجنس
إنما هو هـ، ي؛ أما هو ع (١٢) الوضع : الوضع د، م (١٥) وإذا : وإذا عا، هـ ||
قد : وقد عا

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن يفصل به شيء عن غيره ، ثم يعود فيفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن يفصل الشيء به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ؛ فإن زيدا قد يفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرة أخرى يفصل عنه عمرو بأنه قاعد ، وأن زيدا ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما . وكذلك زيد يفصل عن نفسه فى وقتين : بأن يكون مرة قاعدا ، ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

- وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للانفصال به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بآدى البشرة ، فإن هذا الانفصال الواقع به ١٠ خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان ؛ وذلك لأنه لا يتخلو إما أن لا يجوز ألبتة أن تعرض هذه الصفة للفرس ، وإما أن يجوز ؛ فإن لم يجوز أن تعرض له ألبتة ، لم يجوز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائما ؛ وإن جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل ١٥ إلا أحد الشئيين دون الآخر ؛ فنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد الذى يفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ فإن الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا . ٢٠

(١) والفصل : فالقصل ع ، هـ || شئ : الشئ ع ، م ، هـ ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :

اللازم د ، م (١١) خاص : خاصة ي (١٣) وإما : أرى (١٤) لو جاز :

ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٩) بالسواد : السوادس

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ، وتارة يفصل ذاك عن هذا ، فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ، قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمي الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛

إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمتنع أن يعرض مثله لأشخاص أخرى ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ، ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل عن شخص موجود استحالة أن لا يفصل البتة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا مما يقع به الفصل بين أشخاص النوع .

وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذي إذا اقترنت بطبيعة الجنس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل ١٥
ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يلقي أولا طبيعة الجنس فيحصله ويفرزها ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعدما لقيها هذا وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحق ما يلحقها ، فهي إنما تلزمها وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، ع ، ن ، هـ ؛ فلم يكن فصلا هكذا (٢) فالفصل : والفصل ي (٣) بهما : به ، ع ، م ، هـ (٤) أنر : أخرى ، ع ، هـ ، ي (٥) لما يعرض له : ساقطة من م (٦) في : من ، ع ، م (٧) ذلك : ساقطة من ن ، هـ (٨) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالنطق م (٩) بأنه : أنه ، ع ، ن (١٠) ويفرزها : ويفردها ، ع ، ن || هذا : ساقطة من هـ (١١) فاستعدت : فاستخدم ، ع ، ن ، هـ ؛ واستعدنا || فهي إنما : فإنما هـ || تلزمها : تلزمه ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) تلحقها : تلحقه ، ع ، ن ، هـ ، ي || التخصص : التخصص م (١٣)

- نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقا، استمد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستمد أيضا لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأن يبكى ويحجل ، ويفعل غير ذلك من الأمور التي للإنسان ، ليس أن واحدا من هذه الأمور اقترنت بالحيوانية عند الذهن أولا ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقا ، بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقا، وهذه رواضع لها وتوابع. وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل، وتحقق أنه لولا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية، وأن تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقا، وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفرده شيئا عرض له ولحقه أن كان إنسانا .

- فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي . ولك أن تقول : إن من الفصول ما يحدث غيرية ، ومنها ما يحدث أخرىة ، والآخر هو الذي جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر ، إذا عنت بالآخر المخالف في جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقا كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحك وعريض الأظفار ؛ فإن الضحك أيضا — وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفا لما ليس بضحك — فليس كونه سخاكا هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحك لحق ثانيا ،

(١) بالمادة : + اقتراناها || حينئذ : + متلاح ، ي (٤) عند الذهن أولا : ساطعة من عا (٦) رواضع : عوارض || لها : ساطعة من عا (٧) تتحقق : تتحقق م (١١) فأفرده : + وصبرته ي (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والغير : فالنير || وكل : فكل ي || وكل ما : ساطعة من ع (١٧) فهو : هو ع (١٨) قبله : ساطعة من ه (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف بالضحاك ، وبين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخريه ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين ؛ ورسمه الحقيقي هو أنه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذي اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إن الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ؛ وأيضا : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس ؛ وأيضا : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو .

فلتأمل هذه الرسوم ، ولتحققها ، ولتنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول : إنه إذا ألحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أو لذاته أو ذاتي أو الذاتي ، فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة - وإن فصلت - فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أي شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة - وإن ساوت الفصل - فليست تتضمن

(١) الأول : الأول ع (٥ - ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م
(٧) هو أحد : أحدن ، هـ (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخرع ، م ، ن ||
المقول : والمقول هـ (١٠) أيما : أي شيء ما هـ (١١) وأيضا : + مثل قولهم هـ ، ي (١٤) ولتنقض : وتنقض ي (١٥) واحد واحد : واحدن
(١٦) في ذاته أو لذاته أو : ساقطة من ع ، ي || أو الذاتي : ساقطة من ع ، ي
(١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + في ذاتها ي
(٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال ي

الشيء الذى يحل من الفصل محل الجنس ، وبذلك الشيء يتم التحديد ، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية ، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق مائت ، دل على طبيعة الإنسانية وساواها ، ولكن إنما يتم بأن يذكر الشيء الذى هو الجنس ، وهو الحيوان ؛ فأما لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك فى موضعه . وهذا الشيء الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى ، فيجب أن يلحق هذا به .

- وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلى ، إذ قيل : "مقول على كثيرين" والمقول على كثيرين هو رسم الكلى ؛ فقد أُتى فيه برسم ما هو كالجنس ، وإن لم يؤت فيه باسمه . لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات : أحدها مما لا يفتن له من قصد تقديم هذا الكتاب ؛ وسنوضحه فى موضعه ، ومفهومان أقرب من الظاهر ، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالحلل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هى التى توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقول على الأنواع فى جواب أى شيء هو ، لا جملتها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذى يضرب به الناس ، ليس أنه يضرب به الناس معا ، بل واحد واحد من الناس ؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم . فإن أمكن أن يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل ، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، وإنما يفهم منه الوجه الأول ؛ فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه مختل ؛ وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما علمت أن لا تختص بالنوع الواحد . بل هذا عارض ربما عارض لبعض الفصول ، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل ، لا فصلا للفصل ؛ ومع ذلك فليس بعارض يعم جميع الفصول حتى يقوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود ، فهذا مختل .

(١) وبذلك الشيء : وبذلك م ، ن (٢) مساوية : + وبذلك لم يتم التحديد (٤) وكيف هذا ؛ وكيف هوع ، ع ، م ، ن (٥) وهذا : وهو || يلحق هذا : يلحق م (٦) الآخر : الأخير ، ي (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن (١٠) من : إل ه (١٤) ليس : ساقطة من ه || ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه : + الذى ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختل : مختل م (٢٠) هذا : + هذا ما (٢١) هذا : وهذا ما || مختل : مختل ما

وها هنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك : إنه مقول في جواب أى شئ هو ، تركا كشفه إلى وقت ما نتكلم في المباينات . على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسما ؛ لكنا إنما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه . وأيضاً يجب أن نعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعاً واحداً فقط . ثم إن الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقسم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مقسماً للجنس ، مقوماً للنوع . فإن كان الجنس جنساً عالياً ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإن كان دون العالى ، كانت له فصول مقسمة ومقومة . فاما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعاً ؛ إذ الفصل يُحدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهي التي تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخص منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقومة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة في ظاهر الأمر ما لا يقوم ، ولا يكون ذلك ألينة إلا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولاً ؛ فإننا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعاً محصلاً بلإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعاً واحداً ، كالذى ليس بمنقسم بمنسولين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأما

(٣) رعل : + حسب ع || لكنا : لكنه ع ، م (٤) في : ساقطة من م
(٧) تقسم إليه : يقومه ع (١٠) جنسه : جنسها ع ، م (١١) ولا تقوم :
وتقوم ع ، ه ، ي (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، ه ، ي (١٣) الأعلى :
الأول ع (١٦) للفصول : الفصول ع ، ه || فإننا إذا : وإذا ع

- بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للحجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعلٌ عَرَفناه بأن غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإن السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها ؛ فإن غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذي له ، أسرا في ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشيء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلولم يكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهل ، وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، فقبل غير الناطق وعن به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛ فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحد واحد من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معاني مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه الحجم مقوما لها . فإن أحب محب ١٥ أن يجعل ذلك فصلا ، وينتج الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسم مقوما ؛ وإن أثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولا وليست مقومات للأشياء ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عندما تقسم ؟ ٢٠

(١) نوعا من الحيوان : الحيوان م (٢) عرفناه : عرفانا || بأن : أن ه
(٣) فإن السلوب : سائلة من م || للأشياء : سائلة من ع (٤) لها : له ع ، م ||
النوع : النوع ع ، ه (٧) اسمه : اسم ع (٨) الاسم : اسم م (١١) وغير : غيرى
(١٤) بل : + من حيث م (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معتدلة م
(١٩ - ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، ع ، م ، ه

والذى يظنه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر
يرد حتى يقوموا معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف في تقويم
النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب ؛ وذلك أنه ليس من شرط الفصل
إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق
بين أن تقول يقوم نوعا ، وبين أن تقول يُقَوِّم نوعا أخيرا . والناطق ، وإن كان
لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوع
للحى وجنس للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،
وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع
اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو
أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،
فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا
صاحب إيساغوجى نفسه في موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوِّم نوعا هو جنس ،
فحين قَسَم قَوِّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع
واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة في جواب أى شيء هو قولاً ثانياً بتوسط .
ونقول الآن : إنك تعلم أنَّ ذات كل شيء واحد ، فيجب أن يكون
ذات الشيء لا يزداد ولا ينقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشيء ، وذاته هو
الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير
ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما
المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحداً بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو
ذات الشيء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون ع ، م ، هـ (٣) أنه : لأنه ع ، هـ ، ي (٤) الأخير :
الآخر يخ (٥) يقوم : قوم يخ (٦—٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م
(٧) لحي : الحى || للإنسان : الإنسان ب ، م (٨) لا : ساقطة من ج
(١٠) ولا : لا هوى || خاصة : خاصة ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م
(١٦) ينقص : تنقص ع || ماهية الشيء ، وذاته : ذات الشيء الواحد م || هو : ساقطة من ع

- والوسط تشترك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذن ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إن كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد ، وإن كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم في إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص ، اللهم إلا بالمعنى العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعاني لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إنَّ الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهي النقصان . فقد تبين أن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان .

- وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان — كانت مفارقة كحمة الخجل وصفرة الوجل ، أو غير مفارقة كسواد الحبشى — وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كانت واحدة من الناس لا يفهم البتة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا في فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أن له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، ففعل الأفاعيل النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارة

(١) تشترك : مشترك ب ، س ، ع (٢) زيادة : زيادة م (٣) زيادة : زيادة م (٤) زيادة : زيادة م (٥) أن : ساقطة من ع (٦) القوم : + كان ع ، ع ، هـ ، || ارف بطلانه بطلان المتقوم : ساقطة من ع ، || المتقوم : + كان ع ، هـ (١٥) لا : ساقطة من س (١٨) عوزة عزم

بالطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، تكثر واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، بهما يتم أول فعلهما من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ٥ ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فأما الذي للفاعل نفسه ١٠ فغير مختلف .

واعلم أنّ الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلي . وصورة اللفظ الكلي في جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشارك فيه بأن يعطى اسمها وحدّها ، والنطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولاحدّه ؛ وهذا — إن قيل له فصل — فهو فصل ١٥ بمعنى غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

-
- (١) بالطول : بالطبع || ثابت : + وذلك ه ، ي (٢) اختلاف : ساقطة من عا
 (٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، ه (٤) آلتان : اللتان عا ، ه (٥) بهما : بها
 ب ، س || مزاجيهما : مزاجهما ع ، مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع
 (٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعل : القابل ع (١١) أحد : + هذه د
 (١٣) وصورة ... الكلي : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدّها : اسمه وحده د ، ع ، ن
 (١٥) وهذا : فهذا عا ، ه ، ي (١٦) غير : + المعنى س .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل في الخاصة والعرض العام

- فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثاني أنها تقال على ما يخص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نغني بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضى إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

(٣) فأما : وأما ع ، م ، ي || فإنها : ساقطة من ع (٥) على : + معنى ع
 (٦) قد يخص : يخص م (٨) المكان : + فإنها هـ (٩) جواب : باب م
 (٩ — ١٠) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ي
 (١١) سواء كان ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى
 (١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة هـ (١٤) نغني : + أحد
 هـ ، ي || بالخاصة : بالخاصية م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع ||
 جدا : أخيرا هـ ش ع (١٦) خاصا : خاصا ع .

أو نوعاً أخيراً ؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ،
وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص
نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً
أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوع أخيراً .

وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كل ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض
العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد
لكله بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو
العرض العام ، حتى يكون العرضي إما موجوداً لنوع واحد ولكله دائماً ، فيكون
خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإما موجوداً
لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضاً عاماً . وهذا القول
مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومته وخصوصه وكليته ، بل من جهة
أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذرا ، فإن العرض العام موضوع بإزاء
الخاص . وإذا انحصار إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه لنوع واحد ، فإذا
ليس يحسن أن يجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً
على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص
مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس
إلى الفرس ، وأحراه بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا
إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة الإنسان ؛ والذي لكله إما دائماً
في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاً كما أو ذا رجلين في طبيعه ،
وإما لادئماً كالشباب الإنسان . فالخاصة — من حيث هي أولى أن تكون إحدى
الخمس — هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي اللازمة
المداومة التي لجميع النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إن كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هي : ساقطة من ن (٨) دائماً ؛
ودائماً د ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م
(١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذا ع : وإذا ع م ||
واحد : + فالعام إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي
(١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٦) بذلك : + المكان عا
(١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، هـ (٢٠) أن : بأن ي (٢١-٢٠) تكون
إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ،
وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ،
ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أن الخاصة
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاح لا الملاح ،
وعلى ما قيل في الفصل ، وإن كنا نتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو
أيضا كالأبيض كالأبيض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر
كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق
له منه الاسم .

١٠

وهذه الخمسة حملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام
الذى ها هنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،
أى زيد شئ ، ذو بياض ، والشئ ذو البياض محمولٌ حملا صادقا على زيد ؛ والشئ
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من
المحولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا
بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض ها هنا
العرضى ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فن العرضى ما هو خاص
ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضى بإزاء الذاتى والجوهرى ، والعرض بإزاء

٢٠

(١) حقيقة : حقيقة م (٢) حقيقة : حقيقة م (٣-٢) بحسب ... بالنوع : ساقطة
من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على
(٨) هو العرض : ساقطة ه

الجوهر . والذاتي قد يكون عرضاً بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهرًا ، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهرًا ، وفي هذا الموضع إنما نفي بالعرض العرضي .

ولم تعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر ، وهذا شيء لم يلتفت إليه أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدوداً مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله » ، ومثل هذا قولهم : « هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم في موضوع » .

فلتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوهاً من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك في بعض حدود الفصل . والخلل الثاني أنه إن عني بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مُقَرَّون أنَّ من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو غير مفارق . وإن عني ما يكون في الوجود والوهم جميعاً ، فقد استعمل لفظاً مشتركاً عنده ، فإن لفظة « يكون » وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ، وسيتضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التي ليست بذاتية ما إذا رفع بالوهم استحالة أن يكون الشيء قد بقى موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

(١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضي : فالعرضي ن (٣) وفي : في د ؛ وفي (٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن ط ع ، ي (٧) الموضوع أى : ساقطة من ع ، عا || أى : أو ه || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || قولهم : + إن العرض س (٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م (١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، ه || العام : العام ع (١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ي || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) عا : + قد ع ، ي

نعم ربما لم يستحل أن يتوهم الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور
 في هذا الرسم . وتجد هذه المغاير كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا
 من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛
 ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السليبي الثالث ،
 فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبايع ، من حيث هي طبائع ،
 لا من حيث هي كلية ، فإن الحق به أنه كلي بهذه الصفة ، خص العرض العام .
 لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ،
 وإنما الحق هذا إذ ظن أن هذا العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض
 الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا
 بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيبان ، وهذه خرافة ؛
 وذلك لأنه إنما يعني بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظ الدال على معنى كلي ،
 ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة
 في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحدد في لفظ العرض هذا
 المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ،
 شاركه في هذا اللفظ . لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين
 ذلك . ولو كان إنما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه
 في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هي دالة .
 تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل
 أكل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : بمجلاى (٤) وفي اشتراط الوهم :
 ساقطة من ن (٥ - ٦) والطبايع ... كلية : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي (٧) الحق :
 ساقطة من ع || أنه : أبدا ع ، م (٩) هي : هو ع ، ن (١٠) شيبان : شيطان دا ||
 وهذه : وهذا س || خرافة + وخلطها (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشركه
 ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحدد : في حدس ؛ يحدد ع ، م ، ي || العرض : + في
 (١٥) شاركه : يشاركهم || لفظ : ساقطة من ع ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق
 وانه أعلم ي (١٨ - ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكل ...
 أهله : الحمد بـ لا نهاية ن || أهله : أهل م

المقالة الثانية

المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

٥

إِنَّ في الوقوف على ما فصلناه من أمر هذه الخمسة غنى للحاصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلة بإيراد ذلك ، فلنحتذ في ذلك حدّوهم ، ولتقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إن المشاركة التي تم الخمسة هي أنها كلية أي مقولة على كثيرين . وإذا اعترف بهذا مُصنّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض ، إذ أغفل فيها ذكر الكلية .

١٠

وتشارك جميعها في شيء آخر ، وهو أن كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإن الملون الذي هو جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذ يحمل على صرضه العام ؛ وكذلك المرئي ، الذي هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذ يقال لزيد والأبيض مرئي ؛ وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحك ، فإن جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أي تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعهما .

١٥

- (٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأول : من هذا الفن أربعة فصول ه
 (٣) أضافت نسخة فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة عا
 (٦) فصلناه : فصلنا ب ، د ، م || غنى : غنام ، ي || عن : من ع (٨) حدّوهم : حدودهم ع
 (١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع (١٢) جميعها : جميعا عا ، ه ، ي
 (١٤) محمولة : محمول ي || ما يحمل : الحمل ه || وكذلك : وكذلك عا ، ي (١٦) إذ يحمل ...
 العام : ساقطة من ع (١٧) زيد الأبيض : إذ يحمل على عرضه العام ع (١٩) أسماءها :
 أسماءها ه || أسماءها وحدودها : اسمه وحده عا ، ي || يعهما : يعها ي

في المشهور أنَّ طبيعة الجنس يجب فيها أن يقال على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتنا ما . وكذلك ليس يمنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفًا . وقد مثّلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوى أنواعا ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ لأنّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ؛ وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنّ من الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع .

والمشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أن هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يقال إن ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شيء لم ينطق به مُصرّحا ، ولو نُطق به لصحّ ، إذا عني بالحل من طريق ما هو غير ما يعنى بالحل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علّة رفع ماتحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما .

(٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على (٣) يمنع : بمنع عا ، ن ، ه || عن : من ع
(٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || مت : عنه ي
(٩) الأنواع : النوع ي (١١) هى : هو نا (١٥) إذا : إذا عا
(١٧) المشهورة : + مشهورة (١٩) وهى : وهو عا ، ه || وهى : وهو ي
(٢٠) وذلك : + هو عا ، عا ، د ، ي

وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أنَّ الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أنَّ الجنس أكثر حُويًا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ؛ فإنَّ الخاصة تخص النوع ؛ وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشترطه ، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصلٍ تحته وخاصةٍ تحته . وأما العرض فليس بيِّنًا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أنَّ خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أنَّ كون الجوهر ثابتًا على حدٍّ واحد فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإنَّ قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد والوجود ، بل ١٠ كالحديث ، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق ، وهو جنس عنده للإنسان .

والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أنَّ الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعية للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكانا لا يستوفى طبيعة الجنس ، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل . وهذا معنى الحوى ، ١٥ فإن الحاوى هو الذى يطابق كل شئ . ويفضل عليه .

والمباينة الثالثة هي أنَّ الجنس أقدم من الفصل ؛ وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده في الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

(٣) والخاصة : + والعرض (٤ - ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من عا
 (٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التي : الذى ع
 (٨) أعم : + منها (١٠) مقولة : ساقطة من س ١٠ م (١١) بل ... الإنسان :
 ساقطة من عا ، ي (١٢) فهي : هي م ، ه ، ي (١٤) ولا يمتنع ... لها : ساقطة من ع ||
 فكان : وكان عا ، ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ، م ، ي (١٥) لمقابله : لمقابلها عا ، م ، ن ، ي
 (١٦) عليه : عنده د ، س ، ع ، ه ، ي (١٨) له الفصل : للفصل ع ، م
 (١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفي هاتين المباينتين موضعُ شك ، فإنَّ من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هي أنَّ الفصل يُحمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو ؛ وهذا القول بافتراده لا يكون دالا على المباينة ؛ فإنَّ شيئين إذا وصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنَّ قائلا لو قال :

إنَّ المباينة بين زيد وبين عمرو هي أنَّ هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنَّ هذا ملاح وذلك صانع ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإنَّ الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يتَّعد أنَّ يكون كونُ زيد حساسا — وإنَّ كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يباين به

زيدُ عمرا ، فلا يستحيل أن يكونَ كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأنَّ الأوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك السلاح والصانع ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .

ثمَّ كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمتنع أنَّ يكون ما يقسم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفتقر به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشَّيْئَانِ ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صانع : صانع م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لا ع ، هـ ، ي (١٢) وكذلك : + في ع || والصانع : والصانع م (١٣) مقولا : مقولام (١٤) يمتنع : يمنع ع (١٥) يفتقر به : يفرزه ع

- الشي هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المباني المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء ألبنة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسمع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإن قال قائل : إن الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإن اعتبار أنه جنسٌ غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفصلية ، لم نخالفه ، ولم نبكته ، ولم ننازعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا ١٠ بكلا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذي ذهبنا نحن إليه في تفهم المقول في جواب ما هو ، والمقول في جواب أي شيء هو ، يعلمك أن المقول في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أي شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المباني على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم قد أطلقتم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إن الشيء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "المساهية" وبين قولنا "الداخل في المساهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في المساهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : في ذلك ن (٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ي (٥ - ٦) فإنه ... واحد : ساقطة من ع (٦) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلي ه (١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهم ب (١٥) ذلك : هذا س ، ع || أن يقول : ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ، ن ، ه (٢٠) في : + جواب ع

المباهية؛ والمقول في جواب ماهو، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سُئِلَ عما هو .
فالفصل يدخل في المباية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزء الشيء
الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إن الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو أيضا

- ٥ في بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دأل على ما هو ؛ ذلك لأن
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فذلك يجعل الجنس أولى
منه بما هو . وفي هذا الكلام خللان : أحدهما أن ما كان من الفصول يجرى
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر
أن الشيء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون
١٠ الوصف الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على
الثبات ، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثرية الوصف وأخلفيته ؛
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو آخرى بأن يكون مقولا في جواب ماهو ،
والفصل هو الذى ليس هو آخرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا
الوصف ، بل من جهة القيم ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإن قيل
١٥ ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافي عرضي ؛ وإن لم يفعل
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد ، وبين الجنس وبعضها
مباينة في الحد .

- والمباينة التى بعد هذه هي أن الجنس لا يكون للأشياء إلا واحدا ،
والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفي إطلاق
٢٠ هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إن أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا
ملاصقا فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس في العموم قد

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ - ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :
وذلك ما (٧) يجعل : جعل ما ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا :
ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من ع
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعضى || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط :
فقدس ، ع ، ما ، م ، هـ

- يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مُثل به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا في مثاله واحد ، بل كما أنَّ الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإنَّ هاهنا وجهًا آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة يخصص بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعةٍ أخرى .

- والمباينة التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة . وأما أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأنَّ المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تنسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد . وهاهنا فروق أخرى تُذكر في غير هذا الموضع . وإذا الجنس ليس مادة ، فليس الفصل صورة . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولك عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، هـ (١١) فإن هاهنا : هاهنا ، هـ || فإن هاهنا وجهها : منها هاهنا وجه م ؛ هاهنا وجه ع ؛ هاهنا وجه آخرى (١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : + له عا ، ي (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، هـ ، ي (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئا مقوما بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة . وإذا اجلس للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهي أنهما يتقدمان ما يملان عليه ، أى ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منهما كلى . وقد نسي موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة ؛ فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجها خارجا عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلى غير الكلى على الإطلاق ، بل كلى هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فثل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع يحوى للجنس ، والجنس ليس يحوى للنوع .

وأخرى في قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أى إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رفعت ارتفعت هى ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حلا كليا ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حلا كليا ، وهذا فى ضمن المباينة التى قيلت

(١) قابل : قابلة د ، ن . ى (٣) فالفصل : والفصل ع ، م (٨) نى : يسرم ؛ يشير (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلى : + ما س (١٢) الفصل : الفصول ه (١٤) وهى : وهو ه (١٥) رفعت : ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك نج || وهى : وهو ه (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

من جهة الحوى و غير الحوى ؛ وهذه المبانيه ليست من المبانيات التى فى قوة السلب والإيجاب فى أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لو قيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع فى هذه المبانيه صفة أخرى ، وهى أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملاً كلياً ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المبانيه أن النوع لا يكافئ الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

ومبانيه أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوى أموراً وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائداً عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو النطق .

ومبانيه أخرى متكلفة ، وهى أنه ليس فى النوع جنس أجناس ، ولا فى الجنس نوع أنواع ، وإن كان فى كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان فى أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛ أى إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضاً . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هى مع الخاصة العامة .

(١) وغير : والذير م (٢) أن : ساقطة من س ، ع ، ن ، هـ
(٣) بالتواطؤ : + حلاى (٥) صورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ — ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عا ، ي (٨) عل : عن ع (٩) عليه : عه ع (١٢) الإنسانية كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك عا ، هـ (١٤) وهى : وهو عا ، هـ (١٧) والجنس أيضاً : ساقطة من عا ، م || وهذه : فهذه ع (١٨) هى : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛
 إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك
 الخاصة كالضحاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات
 الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أخرى ؛ فليس هناك وأورد فى هذا الموضع ؛
 على أنه ليس هذا موافقا للخواص كلها ؛ فإن النجمل بالفعل من خواص الناس
 وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمر أخرى . وبالجملة أى برهان
 قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء يبينه له ؟ وإنما أورد له
 مثالا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشيء الذى ليس بيئا بنفسه .
 وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من
 الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة
 التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسب هذا الاعتبار
 عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه
 المبينة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتها بالتواطؤ ،
 وهو أن يكون حملهما حملا بالاسم والحد . وهذا أيضا قد كان يطبق به أن
 يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقر به أن لا ينسب حكمه
 فى كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول
 بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المبينات ، فالأولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة
 متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذا نوع م || ولا : لا ع
 (٨) العلمى للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ||
 ودائما : دائما ع (١٣) المبينة : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى :
 ساقطة من ن || كلاهما : كليهما ع ، م ، ه (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه :
 ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ي (١٩) متقدم : مقدم م .

المادة كعرض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما منهما جيمًا كالضحك .

والثانية أن الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

- ومباينة أخرى أن الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حملا كليًا ، ولا ينعكس ؛ إذ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسان حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل مستعد للضحك إنسان . وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة العامة ، أو بين طبعي الجنس والخاصة مطلقا ؛ إذ تلك لا تتحمل وهذه تتحمل ، أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مباينة هي في ضمن تلك ، وهي أن الخاصة ، وإن كانت لكل النوع ودائما كالجنس ، فإنها لا تكون لغير النوع ، والجنس يكون .

- ومباينة أخرى متبعة من المباينة الأولى ، وهي أن الجنس يرفع الخاصة برفعه ، من غير عكس . ومن شاء أن يجعل هذه مباينة غير المباينة المعللة بالتقدم والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن في التكلف . وأما الجنس والعرض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛ وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس ، خصوصا ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المباينة الأولى فإن الجنس قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل ما يعرض له ، لأنه إن كان ما يعرض له متبعًا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه مالحقه ،
- (٢) كالضحك : كالحناك م (٣) نوعا : نوع د ، ع ، ح ، م ، ن ، هـ ، ي (٥) إذ لا : إذ هـ (٧) وهذه المباينة : ساقطة من س (٨-٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع (٨) وهذه : + قد ع ، ي (٩) مباينة : + أخرى د ، ن ، هـ || هي : ساقطة من ع || وهي : وهو ع (١٣) يرفعه : رفته ن || المعلقة : المتعلقة ع ، ح (١٣-١٤) بالتقدم والتأخر : بالتقدم والتأخر (١٥) وهو : وهي هـ ، ي (١٦) خاصة : ساقطة من ن (١٩) متبعًا : متبعًا || تقررت : تقررت || بفصله : بفصل ع || لحقه : ألحقه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تعرض من خارج ،
فيكون النوع أولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج ؛
لكن هذه المبانيّة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة .

والمبانيّة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك
فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة
معرفة ردية ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانيا فيستدل
بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل
على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعا
في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حلت
لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمربع والمثلث
وأمر آخر . ولفظ الرجل يؤهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل
من هذا أنه إذا جاز في الأعراض أن يكون فيها محمول لا بالسوية ، فما المانع
أن يكون كذلك في الخواص ؟ فمضى أن يكون كون هذا أعم وذلك مساويا ،
مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

والمبانيّة التي هي بعد هذه أن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد
الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المبانيّة عجبية
التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد
في الأشخاص على القصد الأول ، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول .
أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست
أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم وموجودا على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فَيَا م || والتي ... بالسوية : ساطعة من د (٧) يقول : يقال
(٩ - ١٠) ربما حلت لا : إنما حلت (١٠) إلا : لا ع ، ط ، ن ، هـ (١٣) أن : +
لا ع || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه ط ، هـ || لذلك : تلك ع ؛ ذلك ط
(١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن هـ ؛ بعد هذه فهي أن ع ، ط ، م
(١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس فعساه أن لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سها في إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .

والمباينة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية .
والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ؛ وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المباينة فإن حمل النوع من طريق ما هو ، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو ، وإن الإنسان ، وإن صلح أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب الباطق . وقد بحث عن هذا قبل .

والمباينة الأخرى هي أن النوع لا يوجد ألبة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٣) بتوسط... الشخص : ساقطة من م (٤) قدمها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع
(٧) أغفلها : أغفلها نى (١٠) بأنهما : فى أنها نج ، ع (١١) ذاتيتان :
دائمتان ع ، نى (١٤) وإن : فإن ع ، نى ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات نج
(١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهم ع (١٧) أو... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هي أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأورد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إنَّ الناطق يرفع برضه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصل جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا : إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَرَّف للحق بدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهى أنَّ فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والماسئ ، وقد علم أنهما غير متساويين التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يجعل الفصلان من جنس فصل الحساس والمنحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفين الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما يجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان المختلفان الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما ، بل هو شيء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان أبنة . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطق والماسئ فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإن لم يكونا نوعين للناس ، وقد اجتماعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) برضه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكأى || بدوله : بدوله ع ، ي (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيقوم ع ، ن || وقد : فقدى (١١) التركيب : الترتيب ع ، م ، ن ، ه ، ي || تستمر : تستمر ع ، ي ؛ + مباينة م ، ي (١٢) الحساس : الحساس ع (١٧) شئى : شيئا ع ، ي (١٨) لا : فلا ع ، ه

- فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاثنيية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهي نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذي ذهب إليه في ذكر هذه المباني غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل في ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا في ماهية الناطق والمائت ؛ فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس إليهما ، وإن كانا محمولين عليها ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذي هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان ١٠ لافصلين قاسمين ؛ فقد وُجد في الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ، ولا يوجد ذلك في الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل باجتماعها نوعا — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسة فإنها غير موضوعات الاثنيية والثلاثية .
- وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يمحلان على ما تحتهما بالسوية . ويجب ١٥ أن تعلم أن هذا إنما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الصاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان في أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة . وأما المبانيات فلأن الخاصة الحقيقية هي لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما في هذا .

(١) كالاثنيية : كالاثنيية (٢) فإن الجواب : فالجواب ع ، والجواب ع
 (٣) متوجه : متجه (٧) الناطق : الناطق والمائت (١١) وجد : وجد
 (١٣) موضوع : موضوع م (١٤) مثل ... الاثنيية : حافظة من د ، ع ، ح ، م ، ن ، ي
 (١٦) تعلم أن : تعلم م (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س
 (١٩) فلان : فإن ي .

وأُتبع ذلك مبيّنة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فدوام وجودهما لموضوعاتهما .

- وأما المبيّنات فالأولى منها أنّ الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يُحَوَّى البتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحَوَّى أيضاً من غيرها من قِبَل أنّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره .
- وقد نسي الرجل ما قاله : « إنّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمي ، لا ينبغي أن يستعمل ؛ فإنّ مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مبيّن للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يحوى ويُحَوَّى ، إذ هو من جهة أعم ومن جهة أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبيّنة مع بعض الأعراض . فنأمل أنه كيف جعل العارض للشيء ولا يعمه خارجاً من جملة العرض ؛ وكان توهم فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلا أنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم إلا أن يكون أراد أن هذه مبيّنة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحويه : يحوى سر ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ (١٢) شكك : شكل ع || على : عمل م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما : + قد ع ، ي (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أن لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة
الفصلية تمنع أن تقبل الزيادة والنقصان ، وكون الشيء عَرَضًا لا يمنع ذلك ؛
لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

- ومباينة أخرى هي أن الفصلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه ،
فيكون هو ناطقا وغير ناطق ، والعرضية لا تمنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة •
قد يكون لتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ،
فكل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما
دائما .

- ١٠ أما المباينات فأولها أن الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ،
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر ؛ وهذه المباينة متشوشة ردية جدا .
أما أولا فلا أنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضاييف
للجنس وبين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ،
واشتغل بالنوع المضاييف للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال :
إن النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة
١٥ لشيء آخر ، لكانت مباينة حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال :
إن النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر ، والخاصة لا تصير جنسا لشيء آخر ، لكان
هذا أيضا صحيحا ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أن النوع الذي ليس
بسافل يصير جنسا ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا ، فتكون خاصة

(١) بل طبيعة : وطبيعة عا (٢) الفصلية : الفصل ي || تمنع : تمنع م
(٤) لمقابلاتها : لمقابلاتها ي (٥) فيكون : حتى يكون ع ، ي (٧) منها : منها عا
(٨) فكل : فإن كل ع ، ي (١٠) جنسا لشيء : + آخر ع (١١) متشوشة : متشوشة ع
(١٣) يشتغل : يشتغل م (١٥) إن النوع : + جنسا هاشوع (١٦) لكانت : كانت ع
(١٧) يصير... لشيء : ساطعة مزد (١٨) فكا : كاع (١٩) كذلك : فيكون ن ||
كذلك ... جنسا : ساطعة مزد .

لنوع طال ، وجنسا لأنواع لها ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال :
إن النوع للشيء ، قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر
لكان مستقيما .

ومبينة أخرى وهى أن النوع متقدمٌ في الوجود ، والخاصة متأخرةٌ ؛ وهذا
مسلم معقول ، كما قد سلف .

ثم أورد مبينة أخرى وهى أن النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة
فتوجد فى بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إن عني بالخاصة
مثل الضحك الذى بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه إلى
الآن ؛ وإن عني بالخاصة الاستعداد الطبيعى ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإن
كون الإنسان ضحكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المبينة — إن صححت —
فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومبينة أخرى هى أن حديهما مختلفان ، وهذه المبينة موجودة بين الجميع
ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأما النوع والعرض فيعمهما
أنهما كليان . قال : ولا يوجد لها أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعدهما بينهما ؛
وأما المبينة فلائن هذه للماهية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ،
وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المبينة توجد أيضا بين الجنس
والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع
قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ،
والعرض قد لا يستوى ، وإن كان غير مفارق كسواد الزوج . وأما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان فى أنهما دائماً لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب
أن لا ينسب هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

(٢) للشيء : النوع . لا يصير : لا تكون عا (٣) لكان : كان ع (٤) وهى :
ساقطة من ع (٦) ثم : + أنه (٨) الضحك : الضحاك ع || خرج : جرى م
(١٣) ليست : ليس ي (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن
(٢٠) دائماً : دائماً ع ن (٢١) بأن : فى أن ع ، ي .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب . ويجب أن تذكر هذا إذا رجعت إلى ماسلف في المقالة الأولى . ومباينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفت ما فيه .

- فهذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي أوردها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التي ليست مباينة عامة ، فيمكن أن يعبر عنه فيقال مثلا : الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا ، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا» . ولو أنه وفق لكان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة ، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملا ، ويذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيها أهماء أوقع وأحسن .

١٥

[الفصل الرابع]

(د) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

- وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فجنسه ، وإما من حيث هو مقوم فنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا

٢٠

(٢) ويجب : فيجب ، ي (٣) الخاصة : الخاصين ع (٤) وقد ... فيه : ساقطة من عا

(٥) هي : ساقطة من ع م || المشهورة : ساقطة من ع || أفرد : أورد بخ ، م ، ي

(٦) وجميع : جميع ع (١٠) بين : ساقطة من م || الخمسة : الخمس ي (١١) يورد : يذكر ي

(١٢) أربعة : الأربع ي || ثلاثة : ثلاث ي || واحدة : ساقطة من م || وواحدة : + وأخرى د

(١٣) فيكون : يكون ي .

أو بجنس ، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإن الحساس كالنوع من المدرك ، وجنسٌ للسامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والمساكن جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ للثقل ، وخاصةٌ للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة في واحد .

والبجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإن الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شيء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ، فإن ذا النطق والناطق شيء واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله في إنيته ، ككثير من العلل كالصورة للمادة ، هذا إن كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة ، فإن قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تحصل لك في الفلسفة الأولى .

والبجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما المعارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

(١) بجنس : بجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) في : ساقطة من م (١٤) لإنه كثير : لأنه كثير || اللل : الملل ع || والصورة : والصورة م (١٦) التحصيل : + إنما ، ي (١٨) عارض : عرض ع || المعارض : العرض ع || السام : ساقطة من ه .

- وربما كان خاصةً لجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره ، وليس خاصةً لجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أن ذلك قد يقع في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان - من حيث هو حيوان ألحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق - نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول التسوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالتنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر إنسانا ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالتنوع له .
- والعرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض ، لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

- واعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركيب ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلا ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان فصل الجنس ، لأن ذا النفس فصلٌ بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان .
- وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أن الملوّن جنسٌ عرض الإنسان الذي هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنسان (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ،
 ي (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولأشخاص : وأشخاص عا (١٥) والعرض :
 لا كالعرض عا (١٧) تركبا : تركيبا عا ، ي || تركب : تركيب عا ، ي (١٨) جنس
 فصل : بكنس لفصل ه ، ي || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بكنس ه || لناطق :
 الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ي || الإنسان : للإنسان عا ، ه ، ي .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، و جنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فتل أن المتعجب بالفعل جنس للضحاك بالفعل الذى هو خاصة ، والصباح جنس للصاهل الذى هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصل خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المشى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق فى كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أهم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المتقسم بتساويين الذى هو فصل الزوج ، فإن ذا النصف خاصة لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإن المبصر خاصة الملون ، والملون عرض عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لها ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

٢٠ تم كتاب إيساغوجى . والحمد لمولى النعم
ومرادف الآلاء والقسم

(١) و جنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ع . ي
(٢) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ي | جنس : بجنس ع ،
(٧) ويتركب : وقد يتركب هـ (٨) وقد يتركب : ويتركب ع ، ن (١٣) فإن ذا :
وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من هـ (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم
ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثانى هـ ؛
آتم الفن الأول من الجلة الأولى من علم المنطق عا

(١) فهرس الأعلام^(١)

الاسم	المراجع
أرسطوطاليس ...	ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا : صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٢/٥٩ ، والمؤتم به ٤/١١ .
الأسطقسات	٥/١١ - كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية في القرن الثالث ، وعلى أيدي مترجمين مختلفين أهمهم الحجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحیح ثابت بن قرة . [القفطى ٦٢] .
أصبهان	١٢/٣ مدينة في فارس ، خرج إليها ابن سينا متكررا من همدان ومعه أخوه والجلوزجاني وغلمايان في زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتّم فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩-٤٢١] .

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التي وردت في مقدمة الجلوزجاني أوفى المدخل ومقدمته ، سواء
أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبينين موطنها في النص ، وموضحين ما يحتاج منها إلى توضيح .
وهي جد قليلة ، لأن ابن سينا ضيق بذكر أسماء من يحكي أراهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكفى في هذا
باللوح دون التصريح ، فيقول : بعض المشتغلين (ص ٦٠) ، ذهب قوم (ص ٨٤) ، قال
بعض الفضلاء (ص ٩٦) . وكل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أُقْلِيدِس	٥/١١ - الفيلسوف الرياضي المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطقسات أى الأصول أو الأركان. [القفطى ٦٢]
جُرَّيَّان	١٦/١ - مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكما نغرا الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجاني ابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ [المدخل ١٦/١ - ياقوت ٤٨/٢]
البرهان	١٧/٩٥ - جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجاني	٥/١ - صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ ، وظل ملازما له حتى توفى الشيخ سنة ٤٢٨هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقي ١٠١/١٠٠ - انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥] .
الرجل	١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجي .
الرَّيُّ	٨/٢ - كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهي أقرب إلى خراسان [البكري ٦٩٠/٢] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤هـ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [القفطى ٤١٩] . وهي طهران العاصمة الحالية لإيران .

الاسم	المراجع
شمس الدولة	<p>٩/٢ - كان نخر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهذان فلما توفى ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همدان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته في تدبير الملك [ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندمائه ، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجند وحبسوه . ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة ثانياً وبقى في خدمته حتى توفى سنة ٤١٢ هـ .</p>
صاحب إيساغوجي ...	<p>١٢/٨٠ هو فرفريوس الصوري المشهور [٢٣٣-٣٠٥م] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجي ١٢/٨٠ - الرجل ١٢/١٠٠-٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ - أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦ - من قصد تقديم هذا الحجاب ٩/٧٧ - مصنف المدخل ١٠/٩١</p>
صاحب المنطق ...	<p>٢/١١ - انظر أرسطوطاليس .</p>
فردجان	<p>٧/٣ - قلعة مشهورة من نواحي همدان ، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣] . رسمتها بعض المخطوطات فردوجان ، وبعضها الآخر فروزجان ، وفي الفارسية فروزكان هي الصفات أو الخصائص لا القلعة [قاموس استينجاس Steingass] . الأرجح أن ابن سينا حبس بها</p>

الاسم	المراجع
	سنة ٤١٤ هجرية ، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همذان على صاحبها سماء الدولة بن شمس الدولة ، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان ، فخف إليه وأحمد الفتنة . وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبة علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٧/٢١٣ - القفطى ٤٢٠/٤٢١٠] .
الفلسفة المشرقية ...	١٣/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ١٩
قاطيفورياس ...	١٧/١٠٠ - أول كتاب في المجموعة المنطقية بعد إيساغوجي ، سماء العرب المقولات .
اللواحق	٨/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ٢١
المجسطى	٦/١١ - كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس في القرن الثاني بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة في القرن الثالث الهجري ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تناول جميع فروع علم الفلك القديم [ناليوتاريخ علم الفلك ٢١٦ - ٢٢٩] .
المدخل في الحساب	للكتندي كتاب يعرف بالمدخل إلى الأرثمطيق لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]
المشامون	١٤/١٠ - انظر أرسطوطاليس .
المعلم الأول ...	٢/٥٩ - انظر أرسطوطاليس .

الاسم	المراجع
مصنف المدخل ...	١٠/٩١ — انظر صاحب إيساغوجي .
المؤتم به	٤/١١ — انظر أرسطوطاليس .
هَمْدَان	٨/٢ — بالذال المعجمة مدينة وإقليم في فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت نجر الدولة ٣٨٧ هـ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ياقوت ٨٢١/٤] .

(ب) فهرس النصوص ^(١)

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٩ - ١٨/٤٧	المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .	المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .
١٠/٥٤	النوع ... كان مستعملا... على معنى صورة كل شيء .	فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .
١٦/٥٤	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	وقد يقال نوع أيضا للرتب تحت الجنس .
٥/٥٥	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب .	النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .
١٥/٦٠	إنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	الذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ٥١) إلى أن ابن سينا في "مدخله" حاكى إيساغوجي والزم ترتيبه ، بل وبعض تعبيراته بنسخها . ومن المفيد أن نشير هنا إلى أشلة لهذه المحاكاة ، موردين بعض جمل المدخل وما يقابلها في "إيساغوجي" ، وذلك أخذاً عن الترجمة العربية لأبي عثمان الدمشقي ، وهي نسخة مأخوذة عن مخطوط "الأورجانون" بكتبة باريس الأهلية ، وقد نشرها الدكتور أحمد توفيق الأهواني ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٢ ، ١١٦ صفحة .

تريجة أبي عثمان الدمشقي إيساغوجي لفرغوريوس	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
إن الجوهر هو أيضا جنس ، وتحت الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ؛ وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطن .	فإن الجوهر جنس لاجنس فوقه ، وتحت الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمر .	١٦/٦٢ ١٨٠١٧
فأما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاص الخاص .	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	١٦/٧٢ ١/٧٣
ويقال فى شىء إنه بخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان بخالفيه بفصل محدث للنوع .	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا .	١٢٠١١/٧٤
إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية .	١٥/٧٥
إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .	وأيضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	١١/٧٦

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيماءوجى لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٣٦١٢/٧٦	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شئ هو .	الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شئ هو .
١٢/٧٦	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس .	الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس .
١٧٦١٦/٨٤	الخواص مقسومة إلى أقسام	وقد يقسمون الخاصة
٢٠٦١٩٦١٨	أربعة : خاصة للنوع ولغيره	على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...
٦/٨٦	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .
١٤/٨٦	من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو غير مفارق .	وذلك أن منه مفارقا ومنه غير مفارق .
٧/٨٦	هو الذى يمكن أن يوجد لشئ واحد بعينه وأن لا يوجد	العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشئ واحد بعينه وألا يوجد .
٨/٨٦	أنه الذى ليس يجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم فى موضوع .	هو الذى ليس يجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم فى موضوع .

الصفحة والسطر	المدخل لابن مينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٩/٩١	المشاركة التي تم الخمسة هي	فالدام لها كلها هو أنها
	أنها كاية أى مقولة على كثيرين.	تحمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق	وذلك أن الفصل يحوى
	فإنه يحوى أنواعا	أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان	وأىضا فكل ما يحمل على الجنس
	في أن كل ما يحمل عليهما من	من طريق ما هو جنس فإنه يحمل
	طريق ما هو ، فإنه يحمل على	على ما تحته في الأنواع .
	ما تحتهما من الأنواع .	
١٧/٩٢	أن رفعهما علة رفع ما تحتهما	ويعم الجنس والفصل أنهما
	من الأنواع .	أىضا إذا ارتنعا ارتفع
		ما تحتهما .
٢٦١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر ما يحمل	الجنس أنه يحمل على أكثر
	عليه الفصل والنوع والخاصة	مما يحمل عليه الفصل والنوع
	والعرض	والخاصة والعرض .
١٣٦١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل	فإن الجنس يحوى الفصل
	بالقوة .	بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل .	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس	وأما الفصول فليست ترتفع
	برفع طبيعة الفصل .	الجنس

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٥٦٤/١٤	الفصل يحمل من طريق أى شئ هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	الجنس يحمل من طريق ما الشئ والفصل يحمل من طريق أى شئ هو .
٢٠٦١٩/٩٦	أن الجنس لا يكون للأشياء إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحدا ، أما الفصول فأكثر من واحد .
١٥/٩٧	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الخلقة .
١٨/٩٨	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حلا كليا .	الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .
٨/٩٩	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ...
١٤/٩٩	ليس فى النوع جنس أجناس ولا فى الجنس نوع أنواع .	لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع
٣٦٢٠١/١٠٠	طبيعة الجنس تحمل على ماتحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٣/١٠٣	وأما المباينة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شئ هو .	ونخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شئ؛ ونخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشئ .
١/١٠٤	الفصل أقدم من النوع .	الفصل أقدم من نوعه .
١٠٤/١٠٤	أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعاً والنوطان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	فإن الفصول تألف مع فصل آخر، فإن الناطق والمائت قد اتلفا لقوام الإنسان، فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .
١٥/١٠٥	وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .	ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية .
١٨/١٠٥	ويشتركان في أنهما للكل ودائماً .	ويعمهما أيضاً أنهما يوجدان للشئ دائماً وجميعه .
٦/١٠٦	الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى ألبته .	الفصل يحوى ولا يحوى .
٢٤/١٠٧	لا شئ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشئ عرضاً لا يمنع ذلك .	والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

المسألة ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .	الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر .	١١٤١٠/١٠٧
النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .	النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة .	٤/١٠٨
النوع يوجد للوضوع دائما بالفعل والخاصة إنما توجد في بعض الأوقات .	النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد في بعض الأوقات .	٧٦٦/١٠٨

فهرس المصطلحات^(١)

(١)

posterioritas	التأخر ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	معلق بالتقدم والتأخر ١٠١، ١٣
secundum prius et posterius	التأخير — بحسب التقديم والتأخير ٧٢، ١٦
aliud	آخر — أخرى ٧٥، ١٦، ١٧
complexum	مؤلف (لفظ أو معنى) ٢٧، ١٥
compositum	» ٢١، ١٦، ٤٨، ١٣
componitur	» ٢١، ١٥، ٤٨، ١٧
compositum	تأليف ١٧، ١٥، ٢١، ١٣، ١٤، ١٨

(١) لم نثبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب "المدخل" من "الشفاء".
ورتبنا ما تزييا أبجديا ، وبتنا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها . وذكرنا
مقابلته اللاتينية ، أخذا عن ترجمة المصور الوسطى ، معتمدين على النص الذي تقوم الآتية دلفوق
بتحقيقه ونشره — فباعد المصطلحات الواردة بين ص ٣١ من ١٧ ص ٤١ من ٩ ؛ فؤنا عرفنا
فها على النسخة المطبوعة في البندقيّة سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولنا بعدد مناقشة المقابلات اللاتينية في نشأتها وتطورها ومدى صدقها في أداء اللفظ العربي ،
فإن ذلك يقتضى دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يثبت بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا القوم مع ما ورد في فهرس الآتية جواشون :
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn*
— *Sinā*, Paris, 1938,

إلا أننا ننظر للوضع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعنا نجمة صغيرة * على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتيني للكلمة .

constructio	تأليف (البيت) ٣٤ ، ٢٢
	انظر أيضا : بسيط ، مركب ، مفرد
instrumentum	آلة ١٦ ، ٣٤ ، ٤٤ ، ٨١ ، ١٩
centrum	» ٨٢ ، ٤ (القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية)
	إنية ٣٩ ، ٨٠ — ١٣ ، ٤٤ ، ٨٠ — ١٦ ، ٤٥ ، ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١٦
quale quid	١٣ ، ٤٦ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ١٢
quale esse	إنية ٣٨ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٨٠ ، ١١٠ ، ١٤
quid	» ٤٤ ، ١٧
esse speciale	إنية شخصية ٢٩ ، ١٢
quale quid substantiale commune	الإنية الذاتية المشتركة ٣٨ ، ١١
principaliter	أولا ٤٣ ، ٥
principalis	» ٤٣ ، ٦
principaliter	الأول (على القصد —) ١٠٢ ، ١٨
	أولى : انظر : نظرة ، فلسفة

(ب)

inchoatio	البديهة ١٦ ، ١٧
sylogismus demonstrativus	البرهان ٤٨ ، ٣
ratio	» ١٠٠ ، ٦
probatio speculativa	البرهان النظرى ١٤ ، ١٥
simplex	بسيط ٢١ ، ١٥
simplicia	بساط ٢١ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٠

frustrum	باطل ٧٠٦٠١٦
falsum	» ١٨٠١٨
falsitas	بطلان ١٧٠٩
destructio	» ٨٠٨١

differentia, differentiae مبانة — مبانات

١٠٩٤٠١٧٠١٢٠٩٣٠٧٠٤٠٩١٤٢٠٧٨٠١٨٠٤٦
 ٠١٢٠٩٨٠١٥٠٩٧٠٢١٠١٩٠٩٦٠١٠٩٥٠٧ — ٤
 ٠١٠١٠١٠١٨٠١٣٠١٠٠٠١٤٠٨٠٦٠٤٠١٠٩٩٠١٩
 ٠٩٠٧٠٦٠١٠٣٠١٥٠٤٠٣٠١٠٢٠١٧٠١٣٠١٢٠٧٠٤
 ٠١٠٠١٠٦٠١٩٠١٠٥٠١١٠٩٠١٠٠١٠٤٠١٨٠١٦٠١٣
 ٠١٢٠١٠٠٦٠٤٠١٠٨٠١٦٠١٢٠١١٠١٠٠٠١٠٧٠٠٦
 ١٣٠١١٠٧٠٥٠٣٠١٠٩٠١٦٠١٥

distinctio مبانة ١٥٠٩٥

discrepantia مبانة

٤٠١٠٠١٠٧٠٢١٠١٧٠١٠٦٠٣٠١٠٥٠١١٠١٠٠١٠٤

(ت)

consequentia توابع ٦٠٧٥

(ج)

particulare جزئي ١٨٠١٥٠٧٠٢٧٠١٠٠٢٤

singulare » ١١٠٩٨٠٨٠٧٥

particularia جزئيات

٢١٠٧١٠١٠٥٥٠١٩٠٣١٠١٠٠٢٨٠١١٠٢٢

singularia	جزيئات ٣١، ١٨، ٥٧، ٦٦، ٨٢، ١٤، ١٥
particularitas	الجزئية ١٥، ٦
individualitas	» ٥٧، ١٧

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

genus جنس

٣٨، ٨، ٩، ١٦ — ١٨، ٣٩، ٢، ٥، ١٨، ٤٦، ٧،
 ١٠ — ١٢، ٤٧، ٢، ٣، ٥ — ٨، ١٠ — ١٢، ١٤ — ١٦،
 ١٨، ٤٨، ١٥، ١٧، ١٩، ٤٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤،
 ١٨، ٢٠، ٥٠، ٥٠، ٧، ١١ — ١٨، ٥١، ١، ٢،
 ٥٠، ٦، ٨ — ١١، ١٣، ١٨، ٢، ٥٣، ٩، ١١، ١٢، ١٣،
 ١٤، ٢٠، ٥٤، ١١، ١٣، ١٥، ٣٠، ٥٥ — ٧، ١٢، ١٥،
 ٥٦، ١٠، ١١، ١٣، ١٦، ٥٨، ٣، ٥، ١٤، ٥٩، ١٠، ١١،
 ١٩، ٦٢، ٦٢، ٦ — ١٦، ٦٣، ١، ٣ — ٦، ١١، ١٣، ١٧،
 ٦٤، ٧، ١٣، ١٥، ١٦، ٦٥، ٧، ٩، ٦٧، ٤، ٥، ١٧، ١٨،
 ٦٨، ٣، ٥، ٧، ٨، ٦٩، ١، ٢، ٧٠، ٧٠، ٧٢، ١١، ٧٤،
 ١٣، ١٤، ١٦، ٧٥، ١١، ٧٦، ٩، ١١، ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠،
 ٧٧، ١، ٤، ٥، ٧، ٧٨، ٦، ٨، ١٠ — ١٢، ٧٩، ١، ١٦،
 ١٧، ٨٠، ٧، ١١، ١٢، ٨١، ١٧، ٨٢، ١٧، ٨٥، ١٦،
 ٨٦، ٨٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ٩١، ٥، ١٤، ١٦،
 ١٨، ١٩، ٩٢، ٩، ١١ — ١٣، ٢٠، ٩٣، ١، ٢، ٦، ١١،
 ١٢، ١٥، ١٧ — ١٩، ٩٤، ١، ٢، ١٥، ١٩، ٩٥، ٢، ٩٦ —
 ٩٦، ٥، ٦، ١٣، ٧، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٩٧، ٨، ١٢،
 ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٩٨، ٢، ٣، ٥ — ٧، ١٢، ١٣،
 ١٤ — ١٦، ١٨، ١٩، ٩٩، ٢، ٤، ٦، ٨ — ١٠، ١٥، ١٦، ١٧،

١٤٠١٢ — ١٠٠ ٨٠٧٠٤٠٣٠ ١٠١٤١٩٠٤٠١٠٠
 ٠٦٥٠٢٠ ١٠٣٤١٩٠١٨٠ ١٦٠٧٠٤٠٣٠ ١٠٢٤١٧
 ٠١٠٧٤١٣٠ ١٠٦٤١٠٠ ١٠٥٤١٢٠٤٠ ١٠٤٤١١٠٧
 ٠١٠٩٤١٦٠ ١١٠١٠ ١٠٨٤١٩٠ ١٧٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٠
 ٠١٠ ١١١٤١٩٠ ١٨٠ ١٥٠ ٦٠٥٠٢٠ ١٠ ١١٠ ٤٢١—١٩
 ١٧—١٥٠ ١٠٠ ٦ — ٤٠ ١٠ ١١٢٤٠ ٢١—١٩٠ ٩٠ ٦٠٥٠ ٣

genus longinquum جنس بعيد ٧٠ ٤٩

genus propinquum جنس قريب ١٠٠ ٩٧٤١٩٠ ٤٨

genus proximum ١٢٠ ٧٠ ٤٩ » »

genus supremum جنس عال ١٣٠ ١٠٠ ٦٣٤١١٠ ٦٢

genus generalissimum جنس عال ١٦٠ ٦٧

genus medium جنس متوسط ١٣٠ ٨٠ ٢٠ ٦٣٤٠ ١١٠ ٦٢

genus subalternum ١٧٠ ٨٣ » »

genus infimum جنس سافل ٧٠ ٦٣٤١٢٠ ٦٢

genus subalternum ١٦٠ ٦٧ »

genus generis جنس الجنس

١٤٠ ٩٩٤٧٠ ٢٠ ٩٧٤١٤٠ ٩١٤٣٠ ٧٠٤١٦٠ ٤٨

genus generalissimum أعلى الأجناس ٢٠ ١١١

جنس الأجناس ٤٥ ١٩٠ ٦٢٤١٤٠ ٦٣٤١٠ ١٠ ٦٤٤٠ ٦٠ ٨٠ ٧٠

genus speciei جنس النوع ٣٠ ٢٠ ١١٢

genus differentiae جنس الفصل

٢٠ ١٠ ١١٢٤١٩٠ ١٨٠ ١١١٤١٤٠ ٩١

genus accidentis	جلس العرض ١١١ ، ٢١ ، ١١٢ ، ٣
genus substantiale	جنس ذاتي ٣٨ ، ٧
genus logicum	جنس منطقي
	٦٦ ، ١٢ ، ١٦ ، ٦٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٦٨ ، ١٢ ، ١٤
genus naturale	جنس طبيعي
	٦٧ ، ٣٧ ، ٦٨ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦
genus abstracte (absolute)	الجنس المطلق ٦٧ ، ١٦
generalitas	جنس ٥٦ ، ٢ ، ٦٦ ، ١١ ، ٦٨ ، ٥
»	معنى الجنس ٦٦ ، ١١
»	الجنسية
	٤٧ ، ١١ ، ٥١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٦ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٣ ، ٧ ، ٨
	٩ ، ٦٨ ، ٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٧١ ، ٦ ، ١٧ ، ٩٣ ، ١٣ ، ٩٥ ، ٧
substantia	جوهر
	٢٢ ، ٤٤ ، ٢٩ ، ٢ ، ٦١ ، ١٠ ، ٦٣ ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ٦٤ ، ٢٢
	١٠ ، ٣٩ ، ١٦ — ١٩ ، ٧٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧٦ ، ١ ، ٨٥ ، ١٠
	١٤ ، ٨٦ ، ١ — ٣ ، ٨٧ ، ٩ ، ٩٣ ، ٨ ، ١٠٨ ، ١٥ ، ١٠
	٤ ، ١١١
substantia intelligibilis	الجوهر العقل ١٣ ، ١٥

(ح)

ratio	حجة ١٨ ، ٨ ، ١٩ ، ٨
diffinitio	حد
	٢٨ ، ٨ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ — ١٩ ، ٣٠ ، ١٨ — ٢٠ ، ٢٨
	٩٩ ، ١٠ ، ٣ ، ٥٠ ، ٦ ، ٧ ، ٥١ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٩

٤٣٠٢٠٦٤٤٨٠٦٠٤١٠٠٥٩٤٣٠٢٠٥٤٤١٩٠١٨ ٤١٢٠٠١٠٠٨٦٤٢١٠٧٧٤١٦٠١٠٠٤٠٦٨٤١٨٠٦٧ ١٣٠١١٠٤١٧٠٩٦٤١٩٠٩١	
descriptio	حد ٥٠٨٦٤١٧٠٧٧٤٩٠٥٩
differentia	حد ١٧٠٦٧
descriptio	التحديد ١٠٤٨
diffinitio	التحديد
١٠٧٧٤١٥٠٥٥٤١٤٠٠١٢٠٩٠٣٠٥٣٤١١٠٥١	
in diffiniendo	في التحديد ٣٠٤٨
verbum	حرف ١٠٢٦
praedicatio, praedicatur	حل
٠٧٧٤١٦٠٦٠٤١٧٠٤٩٤١٨٠٤٥٤٥٠٢٨٤٦٠١٥ ١٠٠٢٠١٠٦٤١٨٠١٧٠٨٢٤١٠	
p. nomine et diffinitione	حلا بالاسم والحد ١٥٠١٠٠
univoce	بالتواطؤ ١٨٠١٤٠١٠٠٤٥٠٩٩
univoce	على التواطؤ ٣٠٩٩٤١٨٠٩٨
univoce	حل مواطاة ١٨٠٩١٤١٠٠٩٠٥٠٢٨
vere et univoce	بالحقيقة والمواطاة ٦٠٢٨
p.universaliter	حلا كليا ٤٠١٠١٤٥٠٣٠٩٩٤١٩٠١٨٠٩٨
p. absolute	حلا مطلقا ١١٠٨٢
denominative	حل اشتقاق ١٢٠٨٢٤٦٠٢٨

praedicatum	محول
۱۳، ۱۲، ۹۱، ۱۷، ۴۵، ۴۴، ۳، ۴۳، ۱۰، ۲۲	
praedicatur	محول ۱۳، ۸۵، ۱۵، ۱۴، ۶۳، ۶، ۲۸
de quo praedicatur	» ۴، ۴۶
praedicatio	» ۸، ۲۸
praedicabile comitans	المحمول اللازم
praedicabilia	محمولات ۱۷، ۸۵، ۷، ۶، ۶

(خ)

proprium	خاص
۶، ۱، ۵، ۶، ۱۸، ۵، ۴، ۴، ۲، ۳۸، ۱۸، ۳، ۱۰، ۸۰، ۲، ۷، ۲، ۲۰، ۱۱، ۷۳، ۱۶، ۷۲، ۱۷، ۶، ۱۹، ۸۵، ۱۳، ۸، ۱۰، ۱۶، ۸۳	
singularis	خاص ۱۸، ۱۲، ۶۵
magis propria	خاص الخاص
۱۰، ۸۱، ۵، ۷، ۱۲، ۷۵، ۱۲، ۷، ۱۰، ۷۳	
proprium	خاصة
۶، ۱، ۸، ۱۴، ۱۳، ۸۳، ۱۰، ۶۵، ۲، ۶، ۵، ۴، ۱۵، ۱۱، ۹، ۱۷، ۱۴، ۱۲، ۸۷، ۸، ۸۶، ۱۶، ۱۴، ۱۹، ۱۲، ۷، ۳، ۱۰، ۱۸، ۱۷، ۱۶، ۹۹، ۳، ۲، ۹۳، ۱۰، ۵، ۷، ۱۰، ۳، ۳، ۱۰، ۲، ۹، ۸، ۶، ۳، ۱۰، ۱، ۲، ۱۹، ۱۸، ۱۵، ۱۱، ۷، ۱۰، ۷، ۳، ۱۰، ۶، ۱۹، ۱۵، ۳، ۱۰، ۹، ۲، ۱۹، ۱۷، ۱۳، ۱۱، ۹، ۷، ۶، ۱۰، ۸، ۱۶، ۵، ۱۱، ۲، ۱۳، ۱۱، ۱، ۱۲، ۱، ۱۱، ۱۰	

proprietas خاصة

٦١٢٦١٦٠٤٥٤٤٣٥٩٤١٥٦١٤٦١٠٤٨٤٤٦
 ٤١٧٦٧٦٤١٧٦٧٣٤١٦٦٢٤١٨٤٨٦٦٦١٦٦١
 ٤١٦٦٩٦٢٦٨٤٤١٢٦٧٦٦٦٣٦٢٦٨٣٤١٦٦٨٢
 ٤١٠٧٤٣٦٩٣٤٥٦٣٦٢٦٨٥٤٢٢٦٢١٦٢٠٦١٧
 ٤٣٦١٦١١١٤١٩٦٣٦١١٠٤٥٤٤٢٦١٠٨٤١٩
 ١٠٦١١٢٤١٧٦١٤٦١٣٦١٠٦٧٦٤٦١١٢

proprietas خاصة ٨٤٤٩٤١٣٦٢٠

proprietates خواص

٤٩٥٥٦١٠٤٦٦١٦٩٣٤١٥٦٨٤٤٧٦٨٢٤١١٦٧٠
 ٢٦١٦١١١٤٢٠٦١١٠٤١٦٦١٠٥٤١٣٦١٠٢

proprietates extraneae خواص عرضية ١٠٦٧٠

proprium أخص الخواص ٥٦٨٤

proprium commune الخاصة العامة ١٦٦١٠٥٤١٨٦٩٩

proprium commune semper inhaerens الخاصة العامة الدائمة ١٨٦١٠٥

proprietas generis خاصة الجنس ١٠٦١١٢

proprietas speciei خاصة النوع ١٢٦١١٦١١٢

propria aptantia الخواص الاستعدادية ١٠٦١٠٠

propria substantiales الخواص الدائمة ١٠٦١٠٠

خاصة : انظر مشاركة

impossibile خُلف ١٦٦٤٠

(د)

significatio دلالة

٤ ٣٩ ٤ ٦ ٤ ٢ ٤ ٢٦ ٤ ١٩ ٤ ١٨ ٤ ١٧ ٤ ٢٥ ٤ ١٧ ٤ ١٤ ٤ ٢٤
٤ ١٩ ٤ ١٧ ٤ ١٣ ٤ ٤٣ ٤ ١٩ ٤ ١٠ ٤ ٤٢ ٤ ١٨ ٤ ٤١ ٤ ٩ ٤ ٧
١٥ ٤ ٩ ٤ ٧ ٤ ٤٨ ٤ ١٧ ٤ ١١ ٤ ٤٥ ٤ ٣ ٤ ١ ٤ ٤٤

significare دلالة

٤ ١٢ ٤ ٤٤ ٤ ٧ ٤ ٥ ٤ ٤٣ ٤ ١٨ ٤ ١٢ ٤ ٤٢ ٤ ١٥ ٤ ١٣ ٤ ٤١
٣ ٤ ٤٨

significatio vera دلالة بالحقيقة ٩ ٤ ٤٣

significatio extrinseca » خارجية ٩ ٤ ٤٣

significatio continentiae » تضمن ٤٠ ٤ ٩ ٤ ١٠ ٤ ٤٤ ٤ ١٤ ٤ ٤٣

significatio comitantis » لزوم ١٧ ٤ ١٤ ٤ ٤٣

significatio principalis » مطابقة ١٩ ٤ ٣ ٤ ٤٩

significatio paritatis » » ١ ٤ ٤٤ ٤ ١٣ ٤ ٤٣

significatio signi » العلامة ٧ ٤ ٤٩

significatio essentialis » بالذات ٥ ٤ ٢٥ ٤ ١٤ ٤ ٢٤

significatio substantialis aequalis » ذاتية مساوية ٢ ٤ ٧٧

(ذ)

essentia ذات

٤ ١٠ ٤ ٨ ٤ ٧ ٤ ٣٠ ٤ ١٥ ٤ ٢٨ ٤ ٦ ٤ ٢٤ ٤ ١٤ ٤ ١٢ ٤ ١٨
٤ ٦٩ ٤ ٣ ٤ ٦٦ ٤ ١٠ ٤ ٥٣ ٤ ٣ ٤ ٤٦ ٤ ١٠ ٤ ٣٩ ٤ ٢ ٤ ٣٣ ٤ ١٣
٤ ٨١ ٤ ٢٠ ٤ ١٦ ٤ ١٥ ٤ ٨٠ ٤ ٦ ٤ ٥٠ ٤ ٧٩ ٤ ١٩ ٤ ١٧ ٤ ٧٦ ٤ ١٧
١٣ ٤ ٤٤ ٤ ٣ ٤ ٢ ٤ ١

esse ذات ۱۴، ۱۳، ۳۰

substantia (essentia) ذات

۱۹، ۲، ۳۱، ۷، ۲۹، ۱۴، ۱۳، ۲۸، ۵، ۴، ۲۷

substantia ذات

۱۶، ۷۶، ۱۴، ۱۳، ۹، ۸، ۵، ۴، ۸

ذاتی ۱۸، ۱، ۸۶، ۲۰، ۸۵، ۵، ۷۶، ۱۰، ۲۴

substantiale ذاتی

۳، ۳۲، ۱۶، ۱۳، ۳۱، ۱۵، ۱۴، ۱۱، ۶، ۵، ۳۱
۳۷، ۲۰، ۳۶، ۳، ۳۵، ۱۷، ۱۵، ۱۲، ۱۰، ۸، ۷، ۴، ۳۳
۱۲، ۴۱، ۱۰، ۹، ۶، ۴، ۳۹، ۳، ۲، ۳۸، ۱۸، ۸، ۴، ۲، ۱
۶، ۴، ۳، ۱، ۴، ۵، ۱۳، ۸، ۴، ۴، ۳، ۴، ۲، ۱۶، ۱۵، ۱۳
۱۶، ۷۵، ۱۲، ۵۸، ۲۱، ۱۱، ۵۵، ۲، ۱، ۴، ۶، ۹، ۷
۱۱، ۱، ۳، ۱۸، ۱۰، ۳، ۱۸، ۱۶، ۷۶

essentialitas الذاتية ۸، ۲۱، ۷، ۶، ۱۵

substantiale الذاتية

۱۸، ۸۲، ۲، ۴، ۵، ۶، ۴، ۴، ۱۴، ۳۷، ۷، ۳۱

animus ذهن

۱۸، ۶۶، ۳، ۲۱، ۱۰، ۱، ۱۸، ۱۶، ۱۵، ۸، ۶، ۵، ۱۷

intellectus ذهن

۲۷، ۱۸، ۱۱، ۲۶، ۱۵، ۱۴، ۱۲، ۱۲، ۲۳، ۹، ۲۲
۹، ۳۶، ۱۶، ۱۴، ۱۲، ۶، ۵، ۳، ۳۵، ۱۹، ۳۴، ۱۳، ۴
۱۷، ۴۹، ۹، ۴، ۸، ۱۰، ۲، ۴، ۳، ۳، ۱، ۳۷، ۱۶، ۱۱
۴، ۷۵، ۴، ۶۷، ۹، ۵۵

<i>mens</i>	ذهن ٦٥ ، ١٧ ، ٦٦ ، ٤
<i>cogitatum</i>	ذهن ٢٢ ، ١٩
<i>ratio</i>	ذهن ٨٢ ، ٦

(ر)

<i>sententia</i>	رأى ١٢ ، ٩٦ ، ١٠
<i>ratio</i>	روية ٢٢ ، ١٨
<i>cogitatio</i>	» ٢٢ ، ١٩
<i>cogitando</i>	بالروية ٢٠ ، ١٨
<i>intelleotus interior</i>	الروية الباطنة ٢٠ ، ١٤ مرادف : انظر : اسم

<i>descriptio</i>	رسم
١٨ ، ٥٤ ، ٢٥ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ٩ ، ٤٨٥ ، ٦٠ ، ١٢ ، ١٣* ، ١٤ ، ٦١ ، ٧ ، ١٤ ، ٦٤ ، ٤ ، ٧٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٧٧ ، ١٦ ، ٢١ ، ٧٨ ، ٢ — ٤٤ ، ٨٦ ، ١٠ ، ٧٨ ، ٢ ، ١٠ ، ٩١*	

<i>descriptio per negationem</i>	رسم سلبى ٨٧ ، ٤
<i>accidentia</i>	رواضع ٧٥ ، ٦
<i>complexum</i>	مركب (لفظ) ٢٧ ، ١٦
<i>compositum</i>	مركب ٢١ ، ١٤

(س)

nomen	اسم
۷۶.۵۶ ۴۸ ۱۷ ۱۳ ۴۷ ۱۱ ۲۸ ۵۰ ۱۸ ۷ ۱۷	
۵۹ ۱۴ ۵۷ ۹ ۵۱ ۱۳ ۹ ۵۰ ۱۰ ۱ ۴۹ ۱۹	
۴ — ۲ ۶۸ ۱۸ ۱۷ ۶ ۶۷ ۴ ۳ ۱ ۶۴ ۱۷	
۱۴ ۸۲ ۸ ۷ ۷۹ ۸ ۷۷ ۱۰ ۷۲ ۱۶ ۱۰ ۶	
۹ ۷ ۹۵ ۱۹ ۹۱ ۱۰ ۸۵ ۶ ۸۳ ۱۵	
nomen equivocum	اسم بالاشتراك ۲ ۷۱
communione nominis	باشترك الاسم ۸ ۸۰
nomen commune	اسم جامع ۴ ۱۸
nomen commune	اسم عام جامع ۶ ۱۸
nomen multiplicatum	اسم مرادف ۶ ۴۸ ۱۵ ۳۳

(ش)

individuum	شخص
۱۷ ۱۲ ۷ ۴ — ۲ ۷۱ ۱۲ ۹ ۷ ۷۰ ۱۸ ۶۱	
۳ ۲ ۱۰ ۳ ۱۹ ۱۶ ۱۵ ۱۰ ۲ ۸ ۸۳ ۳ ۷۲	
۱۳ ۸ ۷ ۱۱ ۱ ۸ ۷ ۱۰ ۵	
singulare	شخص
۱۹ ۳۲ ۱۴ ۱۱ ۸ ۷ ۳۱ ۱۲ ۱۰ ۸ ۲۹	
۱ ۶۲ ۴ ۱ ۶۱ ۱۷ ۶۰ ۱۴ ۳۶ ۲ ۱ ۳۳	
۵ ۸۷ ۹ ۷ ۴ ۱۴ ۷۲ ۱۹ ۱۶ ۱۴ ۶۵	
singularia	الأشخاص
۶۳ ۱۰ ۳ ۵ ۶ ۸ ۷ ۴۷ ۹ ۳۸ ۱۷ ۳۲	
۱۱ ۹ ۱۱ ۱ ۳ ۸ ۴ ۱۰ ۶ — ۳ ۷ ۴ ۱	

ad modum credendi	على سبيل التصديق ١٨ ، ٧
ad credendum	إلى تصديق ٢١ ، ٣
fides necessariae veritatis	تصديق يقين بالحقيقة ١٨ ، ١٥
fides verisimilitudinis	تصديق يقارب اليقين ١٨ ، ١٦
fides certissima	تصديق جزم ١٨ ، ١٩
ars	صناعة
١١ ، ٩ ، ١٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ١١ ، ٤ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٩ ، ٥ ، ٤٧ ، ١٤ ، ٦١ ، ١٢ ، ٧٥ ، ٢٠	
artificium (quadriviale)	صناعة (الرياضيين) ١١ ، ٩٠
doctrina	صناعة
١٩ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ — ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٦ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٥٠ — ٧ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ١٤ ، ٦٦ ، ٧ ، ٩٧ ، ١٤	
ars sapientialis	الصناعة الحكيمة ١٠ ، ١٦
auctores artis	أهل الصناعة ٣٨ ، ٧
doctrina logica	صناعة المنطق ٢٠ ، ٩ ، ٢٣ ، ١٠
secundum placitum	بحسب اصطلاح ... ٤٣ ، ١٨ ، ٧٦ ، ٦
vox	صوت ٢٦ ، ١٠
forma	صورة
١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٥٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ١٠ ، ٤٠ ، ٩ ، ٥٣ ، ١٠ ، ٥٥ ، ١١ ، ٦٦ ، ٤ ، ٦٨ ، ١٩ ، ٦٩ ، ٦ ، ٧ ، ٨٢ ، ١٣ ، ٩٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٩٨ ، ٢ ، ٩٩ ، ٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠١ ، ٤ ، ١٠ ، ٨ ، ١١٠ ، ١٤	

relativa	المتضائقات ٤٠٣٠٥٤٠٢٠٥٣
quae est sub	المضاييف ل ١٢٠١٠٧
referri ad	مضاييف ل ١٦٠٥٤
referatur ad	مضاف إلى ١٦٠٥٠٤٠٥٥

(ط)

coequale	مطابق ١١٠٤٣
	مطابقة : انظر : دلالة

(ع)

d'icere	تعريف ١٠٠٩٠٢٤
ostendere	» ١٤٠١٠٠٥٢٠١١٠٥١
docere (dicere)	» ٥٠٤٠٥٣
demonstratio	» ١٦٠٩٦
asecundum placitum	بحسب التعارف ١٠٢١
	التعارف العامي : انظر عامي

accideus عرض

٠ ٣٧٠ ١٨٠ ١٧٠ ٢٣٠ ١٦٠ ١١٠ ١٧٠ ١٦٠ ١١٠ ١٣
 ٠ ١٠٧٠ ١٠٦٢ ١٨٠ ٦١ ١٨٠ ٥٠ ١٦٠ ١٥٠ ٤٦٠ ٢
 ٠ ٢٠٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٤٠ ٩٠ ٨٠ ٨٥ ١٧٠ ٨٢ ٢٠٠ ١٩٠ ٧١
 ٠ ١٥٠ ١١٠ ٩١ ١٣٠ ٨٠ ٨٧ ٠ ٦٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٨٦
 ٠ ١٠٣٠ ١١٠ ٥٠ ١٠٢٠ ١٦٠ ١٥٠ ١٠١٠ ٥٠ ٢٠ ٩٣٠ ١٧
 ٠ ١٩٠ ١٧٠ ١٣٠ ١٠٨٠ ٢٠ ١٠٧٠ ٢١٠ ١٩٠ ١٤٠ ٩٠ ١٠ ٦٠ ٥٠
 ١٦٠ ٨٠ ١١٢٠ ٢٢٠ ١١١٠ ٣١٠ ١١٠ ٨٠ ١٠ ٦

accidens commune	عارض عام ٣٠ ١١١ ٤ ٢٠ ٥ ١٨٠ ١١٠
accidens proprium	عارض خاص ١٤٠ ٨٣
accidens inseparabile	عارض لازم ١١٠ ١١٠
accidens comitans	عارض لازم ١٢٠ ٥٥
accidens inseparabile	عارض غير مفارق
	٣١٠ ٧٣ ٩٠ ١٠٦ ٤ ٥٠ ١٠٧ ٥ ١٠٨ ٥ ٢١٠ ٢٠ ٥ ١٠٩
accidentia separabilia	الموارض المفارقة ٣٠ ٧٣
accidens consequens	عارض لاحق ٣٠ ٢٠ ١١٢
accidens speciei	عارض النوع ١٦٠ ١٥٠ ١١٢
accidens differentiae	عارض الفصل ١٧٠ ١١٢
accidens proprietatis	عارض الخاصة ١٨٠ ١١٢
accidentale proprium	عرضي خاص ١٩٠ ٨٥
accidentale commune	عرضي عام ٢٠٠ ٨٥
assensus	اعتقاد ٩٠ ١٢
conceptiones	معتقدات ٨٠ ٢٠
signum	علامة ٤٠ ٦٤ ٤ ١٠٠ ٤ ٨
	» : انظر : دلالة
convertitur	ينعكس ١٤٠ ١٧
communis	عام
	١٤٠ ٧١ ٤ ٣٠ ٦٥ ٤ ١٨٠ ٥٥ ٤ ١٨٠ ٣٠ ٤ ١٥٠ ٢٩
	٤ ٨٠ ١٠٦ ٤ ٥٠ ٤ ٩١ ٤ ١٠٠ ٨٣ ٤ ١٧٠ ١٠ ٤ ٧٤ ٤ ١٦٠ ٧٢
	٧٠ ١٠٩

universalis

عام ١٢٠٦٥ — ٢٠٦٦ ١٨٠١٤

sensus vulgaris

التعارف العام ١٢٠٣٧

philosophia practica

فلسفة عملية ٧٠١٢ — ١٠٠١٤ ١٧٠

intentio

معنى

٠٨٠٢٦ ٠٦٠٢٥ ٠١٠٠١١ ٠٩٠٨٠ ١٧٠ ٠١٠٠١٠
 ٠٧٠١٠٢٩ ٠١٤٠٢٨ ٠١٧٠٠٩٠٦٠٣٠٢٠٢٧ ٠١٨
 ٠١٦٠٣٣ ٠٩٠٣٢ ٠١٨٠١٧٠٤٠١٠٣١ ٠١٨٠١٧٠٣٠
 ٠٤٠ ٠١٦٠٣٩ ٠١٣٠١٠ ٠٤٠٣٧ ٠١٦٠١٦٠٣٥ ٠٣٠٣٤
 ٠١٣—١١٠٤٥ ٠٥—٣٠٠٢٠١٠٤٣ ٠١٩٠١٤٠٤٢ ٠١٢
 ٠٤٠٤٩ ٠١٤٠١٣٠٩٠٤٠٤٨ ٠١٥٠٥٠٣٠٤٧
 ٠٥٥ ٠١٧٠١٥٠١٠٠٩٠٨٠٥٤ ٠٥٠٥١ ٠٧٠٥٠
 ٠٣٠٥٧ ٠١٩٠١٨٠١٧٠١٥٠١١٠١٠٥٦ ٠٢٤٠٧٠٥—٢
 ٠٦١ ٠١٤٠١٣٠٩٠٧٠٦٠ ٠١٨٠٦٠٥٨ ٠١٨٠١٣٠٨٠٤
 ٠١١٠٦٥ ٠٧٠١٠٦٤ ٠١٦٠١٥٠٦٣ ٠١٣٠١١٠٦
 ٠١٤٠١٢٠٧٠ ٠١٣٠٦٩ ٠١٣٠١٢٠٦٠٥٠٦٧ ٠١٨
 ٠٦٠١٠٨١ ٠٦٠٤٠٧٩ ٠١٣٠١٠٠٧٢ ٠٨٠٥٠٧١
 ٠١٩٠١٧٠١٥٠٨٥ ٠١٥٠٨٤ ٠١٤٠٤٠٨٣ ٠١٦٠١٠٨٢
 ٠١٠١٠٣ ٠١٣٠١٢٠١٠٠٩٩ ٠١٢٠٨٧ ٠١١٠٨٦
 ١١٠١١١ ٠٨٠٦٠١١٠

intellectus

معنى

٠٢٣ ٠١٧٠١٥٠١١٠١٠٢٢ ٠١٠٠٩٠٥٠٤٠٣٠٢١
 ٠١٢٠٨٠٤٠٢٥ ٠١٦٠١٥٠١٤٠١٣٠٢٤ ٠٧٠٦٠٤٠١
 ٠٢٨ ٠١١٠٩٠٨٠٢٧ ٠١٥٠١٣٠١٠٠٣٠٢٦ ٠١٧٠١٣
 ٢٠٦٦ ٠٩٠٤٨٠٨٠٤٣ ٠١٤

significatio

معنى ٧٠٦١ ٠١٣٠٤٧ ٠١٦٠٢٥

sensus

معنى ٢٠٤٨ ٠١٩٠٤٢

intentio vulgaris	المعنى العامى ١٣٠٥٤
intentio communis	معنى عام ٥٠٨١؛ ٣٠٧١؛ ٩٠٨٠؛ ٤٠
intentio communis	المعنى المشترك ١٩٠٨٠
intentio universalis	المعنى الكلى ١١٠٨٧؛ ٢٠٣٤
intentio individualis	معنى شخصى ١٥٠٧٠
intentio propria	معنى خاص ٤٠٥٧؛ ٨٠٤٠
intentio accidentalis	معنى عرضى ١٧٠٣٠
intentiones substantiales	المعاني الذاتية ٣٠٤٩
intentio comparabilis	المعنى النسبى ١٦٠٣١
intentio continens	المعنى الجامع ٤٠١٨
intentiones constitutivae	معان مقومة ١٣٠٧٩
generalitas	معنى الجنس ١١٠٦٦
univoce	[وقوع اللفظ] بمعنى واحد ٩٠٨٠
eo quod	معنى ١٣٠٦٧
aliquid quod	» ٨٠٦٨
secundum quod	بالمعنى ٩٠٥٩
eo modo (quo)	» ١٤٠٨٥؛ ١٨٠٦٣
quoddam	معنى ١٠٠٩٠٩٦
in ipsis rebus	فى أعيان الأشياء ١٠١٥
in singularibus	فى الأعيان ٤٠١٥
in visibilibus	» » ٣٠٦٦؛ ٦٠٣٤

res quae sunt	في الأعيان ١٢ ، ١١
sensibile	» » ٦٥ ، ١١
in sensibilibus	» »
٩٨ ، ٥ ، ٣ ، ٦٩ ؛ ١٦ ، ٦٧ ؛ ١١ ، ٦٥ ؛ ١٢ ، ٣٦ ؛ ٩ ، ٢٢	
in sensibilibus forensecis	في خارج الأعيان ٦٩ ، ١٤
in sensibilibus	عيننا ٣٤ ، ١٥

(غ)

alteratum	غير، غيرة ٧٥ ، ١٥ — ١٨
-----------	------------------------

(ف)

differentia	فصل
-------------	-----

٠ ٣٩ ؛ ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ٧ ، ٣ ، ٣٨ ؛ ٥ ، ١٩ ؛ ٤ ، ١٨
 ٠ ٤٩ ؛ ١٨ ، ١٧ ، ١٥ ، ٤٨ ؛ ١٤ ، ١٠ ، ٨ ، ٤٦ ؛ ١٩ ، ٤٥ ؛ ١
 ٠ ٦٠ ؛ ٣ ، ٥٩ ؛ ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ٥٨ ؛ ١٠ ، ٥٥ ؛ ٣٠ ، ٥٠ ، ٢
 ؛ ١٩ ، ١٧ ، ٨ ، ٦ ، ٥ ، ٢ ، ٦١ ؛ ١٧ ، ١١ ، ١٠ ، ٨ ، ٥ ، ٢ ، ١
 ؛ ١٠ ، ٩ ، ٧٢ ؛ ١ ، ٧٠ ؛ ١٠ ، ٦٥ ؛ ١٧ ، ١٤ ، ٦٤ ؛ ٢ ، ٦٢
 ٠ ١٢ ، ١٠ ، ٨ ، ٧٤ ؛ ٢٠ ، ١٧ ، ١٥ ، ٧٣ ؛ ١٦ ، ١٥ ، ١٤
 ؛ ١٧ ، ١٥ ، ١٠ ، ٧ ، ٤ ، ٧٦ ؛ ١٨ ، ١٥ ، ١٣ ، ١٢ ، ٧٥ ؛ ١٥
 ؛ ٧٨ ؛ ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٦ ، ١١ ، ١٠ ، ٥٥ ؛ ١ ، ٧٧ ؛ ٢١
 ؛ ١ ، ٨٠ ؛ ٢٠ ، ١٦ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٥ ، ٢ ، ٧٩ ؛ ١٦ ، ٦ ، ٥
 ، ٧ ، ٨٢ ؛ ١٧ ، ١٦ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨١ ؛ ١٣ ، ١٠ ، ٣
 ؛ ١٤ ، ١٢ ، ٨٧ ؛ ١٢ ، ٨ ، ٨٦ ؛ ١٦ ، ٨٥ ؛ ٢ ، ٨٤ ؛ ١٥ ، ١١
 ، ٩٣ ؛ ٢٠ ، ١٣ ، ١١ ، ٣ ، ٩٢ ؛ ١٩ ، ١١ ، ٥٥ ، ٩١ ؛ ١٧ ، ١٥
 ، ٩٥ ؛ ٤ ، ٢ ، ١ ، ٩٤ ؛ ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٥ — ١٢ ، ٤ ، ٣ ، ٢

١٧٠١٤٠٩٠٨٠٦٠٤٠٢٠٩٦٠١٦٠٩٠٦٠٥٠٤٠٢٠١
 ٠٢٠١٠٩٨٠٢١٠٢٠٠١٥٠١٣٠٣٠٢٠٩٧٠٩٢٠
 ٠١٠٣٠١٩٠١٠١٠٤٠١٠٠٠١١٠٩٩٠١٢٠٦٠٩٨٠٣
 ٠٩٠٧٠٦٠٥٠٣٠١٠٠١٠٤٠١٩٠١٨٠١٧٠١٣٠١١٠١٠
 ٠٦٠٤٠١٠٠١٠٦٠١٩٠١٥٠١١٠٤٠١٠٥٠١٣٠١٢٠١٠
 ٠١٠١١٠٠٢٠٠١٩٠١٠٩٠١١٠١٠٨٠١٠١٠٧٠١١
 ٠١١٢٠٢٠٠١٨٠١١٠٠١١١٠١٤٠١٣٠١٢٠١٠٠٦٠٥
 ١٣٠١٢٠١١٠٦

differentia generis

فصل جنسي

٦٠١١٢٠٢٠٠١١١٠٧٠٥٠٣٠٩٧

differentia differentiae

فصل الفصل ١٥٠٩١٠١٦٠٤٨

differentia proprietatis

فصل خاصة ٨٠١١٢

differentia accidentis

فصل عرض ٩٠١١٢

differentia propinqua

فصل قريب ١٠٠٩٠٧٠٦٠٤٠٩٧

differentia propinqua

فصل ملاصق ٥٠٩٧

differentia communis

الفصل العام ٢٠٧٤٠٧٠١٠٧٣

differentia particularis

الفصل الخاص ٤٠٧٤٠٨٠٧٣

differentia constitutiva

فصل مقوم

٢٠١١٢٠١٩٠١٨٠١٤٠١٣٠١٠٠٧٨

diff. constitutiva substantialis

الفصل المقوم الذاتي ٩٠٧٥

differentia divisiva

فصل مقسم

١٩٠١٨٠١٥٠١٤٠١٣٠٩٠٧٨

differentia designata

الفصل المعين ١٥٠٩٣

differentia negativa (vel privatoria)	فصل سلبى ١٦٠٧٨
differentialitas	الفصلية ٤٠٢٠١٠٧٤٨٠٩٥
incomplexum	مفرد (لفظ) ١٥٠١٤٠٢٧
natura prima hominis	الفطرة الأولى من الإنسان ١٧٠١٦
intelligentia	فكر ١٥٠٩
meo ... ingenio	بفكرى ٣٠١٠
opiniones	أفكار ١٥٠٣١
cogitando	بالفكرة ١١٠١٥
considerare	تفكر (فى الأشياء) ٩٠١٥
solo intellectu	بفكرة ساذجة ١٥٠٢٢
philosophia prima	الفلسفة الأولى ٦٠١٠
philosophia practica	الفلسفة العمالية ١٧٠١٤٠١٠ — ٧٠١٢
philosophia speculativa	الفلسفة النظرية ١٧٠١٤٠١٠ — ٦٠١٢
philosophia orientalis	الفلسفة المشرقية ١٣٠١٠

(ق)

oppositum	متقابل ٤٠١٠٧٤٢٠٠٩٧
(materia subjecta duabus formis) diversis	(مادة موضوعة لصورتين) متقابلتين ١٩٠٩٧
propositio	مقدمة ٨٠١٥
propositiones	مقدمات ٧٠٦٠٢٠٥٢٤١٩٠٥١٤٦٠١٩

prioritas	التقدم ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	بحسب التقديم والتأخير ١٦٠٧٢
inductio	استقراء ٧٠١٠٠ ؛ ٨٠١٨
constitutivum	مقوم
	٣٣ ٨٠٩٠٨٠ — ١٢٠١٤ ؛ ١٦٠٣٤ ؛ ١٤٠٣٥ ؛ ١١٠٣٥ ؛ ١١٠٣٦ ؛ ١٣٠٣٦ ؛ ١٣٠٣٦
	مقوم انظر أيضا : فصل
argumentatio	قياس ٨٠١٥
sylogismus	٨٠١٨
sylogismus quæstionis	قياس الشك ٧٠٥٢

(ك)

multitudo	الكثرة ١٠٧١ ؛ ٨٠٥٠ ؛ ١٣
multa, multi	الكثرة ١٥٠٤٧ ؛ ١١٠٢٦
ante multitudinem	قبل الكثرة ١٦٠١٢٠ ؛ ٦٩ ؛ ٤٠٣٠ ؛ ٦٥
in multitudine	في الكثرة
	٢٠٧٠ ؛ ١٥ — ١٣٠٤٠ ؛ ٦٩ ؛ ٥٠٣٠ ؛ ٦٥
post multitudinem	بعد الكثرة ٢٠٧٠ ؛ ٥٠٣٠ ؛ ٦٥
acquirendo	بالكسب (لا يحصل معلوما إلا بالكسب) ١٩٠١٧
omne	كل ١٨٠٨٤
omnia	الكل ١٨٠١٠٥
totum	الكل ٢٠٤٤ ؛ ٣٠٢٦ ؛ ١٢٠٤٠ ؛ ٢٥

universale

كلى

٦٥٥٦٥٤٦١٠٢٢٨٦١٥٧٢٧٦١٠٢٤
٦٥٦٥٦٤٢٦٢٦١٦١٣٩٥٥٦١٥٧٦٩
٦٨٧٦١٥٦٨٣٦٧—٥٦٧٧٦٦٥٦٧٥٦١٤٦٧٢٦٣
١٤٦١٠٨٦٨٦٩٨٦١١٦٩٦٩١٦٦

universale accidentale

الكلى العرضى ١٦٦٨٣٦٨٦٤٦

totalitas

الكلىة ٨٠٣٩

universalitas

الكلىة ١١٦٨٤٦٢٠٦٥٣٦٦٠١٥

universalia

كليات ٥٠٥٧٦١١٦٢٢

quantitas

كلىة ٧٦٧٠٦١٣٦٢٩

qualitas

كلىة ٧٦٧٠٦٩٦٤٠٦١٣٦٢٩

(ل)

dictio

لفظ

١٦٦٨٧٦٤٦٣٦٤٤٦١٣٠١١٦١٠٥٥٦٤٣٦١٣٠٢٢

locutio

لفظ ١١٠١٠٢

nomen

لفظ

٦٦١٦١٠٥٦٣٦٤٨٦٢٦٤٣٦١٩٦١٥٠٤٢٦١٤٦٣٣
٤٦١٠٣٦١٧٦١٥٦١١٦١٠٠٨٧٦٦٠٧٩٦١٠٢

verbum

لفظ

٦٧٦٦٥٠٤٦٢٦١٦٢٣٦٢٠٠١٩٠١٧٦١٤٦٢٢
٦١٥٦٩٦٨٦٢٦١٦٢٦٦١٥٠٢٥٦١٧٦١٥٦١٢٦٢٤
٦١٦٣١٦١٨٦١٣٠٣٠٦١٢٦٢٠٢٨٦١٤٦٨٦١٦٢٧
٨٦٨٧٦١٧٦١٦٦٧٧٦٦٦٤٦٤١٦٤

sermoneſ	الألفاظ ١٥٠٩
verbum incomplexum	اللفظ المفرد
١٠٠٩٠٧٠٣٠٢٦:١٣٠١٠٠٩٠٤٠٢٥:١٢٠٩٠٢٤	
	٩٠٥٨:١٤٠٢٧
verbum incomplexum	اللفظ المفرد الكلى ١١٠٤١
v. incomplexum universale	اللفظ المفرد الكلى ١٢٠٤١:٤٠٣٣
verbum complexum	اللفظ المؤلف ٩٠٢٥:٩٠٢٤
verbum complexum	اللفظ المركب
	١٦٠٢٧:١٠٠٩٠٢٦:١٣٠٢٤
verbum universale	اللفظ الكلى
١٨٠١٠٩٠:١٣٠٨٢:١٧٠٣١:١٠٠٣٠:٣٠٢٠٢٨	
nomen universale	لفظ كلى ١٠٠٤٦
dictio substantialis	اللفظ الذاتى ٥٠٤٤
verbum substantiale	اللفظ الذاتى ٣٠٣١:١٧٠١٥٠٣٠
nomen substantiale	» ٤٠٤٥
verbum assentiale	» ١٠٣١
verbum accidentale	اللفظ العرضى ١٦٠٣٠
nomen singulare	اللفظ الشخصى ١٥٠٥٨
verbum singulare	اللفظ الجزئى ١٨٠١٧٠١٥٠٢٧
nomen ambiguum	لفظ مشكك ١٢٠١٠٦
nomen universale substantiale	لفظ كلى ذاتى ٦٠٤٦
nomen commune substantiale	» ٧٠٥٦

nomem لفظة

١٧٠ ١٦٠ ١٤٠ ١٠٠ ٩٠ ٢٠ ٤٢ : ١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٦٠ ٤١
١٦٠ ٨٦ : ٨٠ ٥١ : ١٣٠ ٤٣ : ١٩٠ ١٨

verbum لفظة

٣ : ٤٧ : ١٩٠ ١٨٠ ١٦٠ ٤١ : ٥٠ ٤٠ ٤٠ : ٩٠ ٣٧

(م)

similitudo تمثيل (حجة) ٧٠ ١٨

descriptio مثال ٥٠ ١٨

similitudines مثل (بالمعنى الأفلاطوني) ١٧٠ ٦٩

(ن)

rationalitas نطق

٧٠ ١١٦ : ١٣٠ ٩٩ : ١٨٠ ٩٢ : ١٢٠ ٨٢ : ١٩٠ ١٥٠ ٧٤

ratio نطق ١٠ — ٧٠ ١١٠

locutio interior النطق الداخلي ١٤ : ٢٠

locutio exterior النطق الخارجي ١٥٠ ٢٠

logica المنطق

٥٦٠ ٢٣ : ١٥٠ ٢٢ : ٧٠ ١٩ : ١٠ ١١ : ١١٠ ٣ : ٢٠ ٢
٥٠ ٨٦ : ٧٠ ٢٤ : ٩

negotium logicum المنطق ٢٠ ٣

scientia logices علم المنطق ١٦٠ ١١٦ : ٤٠ ١٠

logica صناعة المنطق ٣ : ٢٤

doctrina logica	صناعة المنطق ١٦٠٧٠١٠٢٣٠٨٠٢٢٠٩٠٢٠
principia logices	مبادئ المنطق ٥٠١٠
speculatio	نظر ١٠٠١٦
consideratio	نظر ١٢٠١١٠٢٣٠١٣٠٢٢
speculativus	نظري (بحث) ٣٠١٦
	نظري : انمار : برهان ، فلسفة

oppositio	تناقض ٧٠١٦ (نلأنه لا تناقض بين القولين)
contradictio	تناقض ١٠١٩
species	نوع

٠١٠٣٩٠١٧٠١٦٠٣٨٠١٠٠١٦٠٤٠١٤٠٣٠١٣	
٠١٤٠٤٩٠١٩٠١٣٠١٠٠٧٠٤٦٠١٥٠٤٥٠١٧٠٦٠٢	
٠١٨٠١٧٠١٦٠١٣٠١٠٠٩٠٨٠٥١٠٩٠٤٠٣٠٥٠٠١٥	
٠٨٠٧٠١٠٠٥٤٠١٥٠١٢٠١١٠١٠٠٩٠٥٣٠٢٠٥٢	
١٢—٩٠٦٠٥٠٣٠٥٦٠١٧—١٤٠٩—٧٠٣٠٢٠٥٥٠١٢	
٠٥٨٠٨٠١٤٠٦٠٤٠٣٠٥٧٠٢٠٠١٩—١٧٠١٦٠١٤	
٠١٢٠٩٠٨٠٥—٣٠٥٩٠١٩٠١٨٠١٦٠١٤٠١١٠٦—٣	
٠٢٠٦١٠١٧٠١٣٠١١٠٩٠٨٠٥٠١٠٦٠١٨٠١٦٠١٥	
٠١٧٠١٥٠١٣٠١١٠٦—٢٠٦٣٠١٤—٧٠٤٠٣٠٦٢٠٨	
٠٦٨٠١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٧٠١٠٠٧٠٦٥٠٥٠١٠٦٤	
٠٣٠٧٢٠١٧٠١٢٠٧٠١٠٧١٠١١٠٩٠١٠٧٠٠٥٠١	
٠٧٥٠١٥٠١٣—١١٠٥٠٤٠٣٠٧٤٠١١٠٧٠٦٠٤	
٠٥٠٧٨٠١٩٠١٣—١٠٠٧٧٠١٩٠١٣٠١١٠١٠٠٧٦٠٩	
٠٨٠٠١٩٠١٧٠١٦٠٤٠١٠٧٩٠١٨٠١٧٠١١٠٨٠٠٧	
٠٨٤٠١٣٠٩٠٧٠٥٠٨٣٠١٢٠٨٢٠١٤٠١٢٠١١٠٦—٣	
٠٧٠٣٠١٠٨٥٠٢٢٠١٧٠١٦٠١٢٠١٠٠٩٠٨٠٦٠٣٠١	
٠٥٠٤٠٣٠١٠٩٢٠١٧٠١٤٠١٢٠٨٧٠٨٠٨٦٠١٦	
٠٩٧٠١٩٠٩٦٠٧٠٤٠٣٠٢٠٩٣٠١٩٠١٧٠١٢٠١٠٠٩	

٦٣٩٩ ١٩١٨١٦١٥١٤١٣٧٥٥٩٨١٨
 ١٠٩ ٢٠٤٢١٠٠ ١٧١٦١٤١٠٨٦٤٤
 ١٠٣ ١٩١٨١٦٢ ١٠٢ ١٨١٦١٠٤٤٣
 ١٠٩٧٥٣١٠٤ ١٨١٦١٣١٠٤٤٣
 ١٣١٢١٠٧٦٢ ١٠٥ ٢٠١٩١٧١٥١٤
 ١٧١٦١٥١٢١٠٧ ١٠٧ ٢٠١٠٦ ٢٠١٩
 ١٩١٠٩ ٢١١٨١٧١٥١٣٦٠٤٢١٠٨
 ١٢١١٨٧ ١١١ ١٩١٦٥٣١٠١١٠ ٢١
 ٣٢٢١٠١١٢ ١٤

species specialissima نوع أخير

٤٣١٠٨٤ ١١٨٣ ٦٨٠ ١٣٦٢

species infima نوع سافل ١٢٩٦٣ ١٣٦٢

species specialissima »

١٩١٨١٣١٠٧ ١٨١٠٣

species suprema نوع عال ٩٦٣ ١٤٦٢

species superiora ١١٠٨ »

species media نوع متوسط

٣٨٤ ١١٨٣ ١٠٢ ٦٣ ١٤٦٢

species specialissima : نوع الأنواع

٦٣ ١٣٦٠ ١٩٣٢٠٥٦ ١٥٨٠١٠٥٥
 ٥٦٤ ١٨١٧١٢٢

species logica النوع المنطق ١٤٩٨٠٥٤

species absolute النوع المطلق ١٩١٠٣

species specierum نوع أنواع ١٥٩٩

species specierum	أنواع الأنواع ٧٠٠٤٠٧٠
„ propinquae	الأنواع القريبة ٨٠٦٠٩٢
„ de speciebus quas continent	» » ٥٠٧٨
speciales	نوعية ١٣٠١٤٠٣٠١٤
species	النوعية ٧٠٧٢
specialitas	النوعية
	٥٥٠١٩٠٥٦٠٢٠١٦٠١٦٠٥٧٠١٦٠٦٣٠١٥٠٧١٠١٧٠١٠١٩٠١٧٠٦
materia specialis	مادة نوعية ١٣٠١٣٠٣٠١٤٠٢٠

(ه)

quid	ماهو
	٢٤٠١١٠٤٤٠١٤٠١٥٠٤٥٠١٤٠١٥٠١٦٠٤٦٠٢٠٠٠٩٦٥
praedicatur in quid	في جواب ماهو
	٥٠٠١١٠٥٥٠١٤٠٦٠٥٦٠١٢٠٥٧٠١٦٠١٩٠٢٠٠٠٠٥٨٠١٣٠١٤٠١٦٠٥٩٠١١٠٦٠٠١٢٠١٠٠٠٩٤٠١٥٠١٨٠١٣٠٩٥٠١٣٠١٤٠١٨٠٩٦٠١٠٠٣٠٤٠١٣٠٠٠
in quod quid	في جواب ماهو ٣٠٥٠
per quid	» » ١٤٠٥٣٠١٠٥٠
in eo quod quid	» » ٩٠٤٧
in eo quod est	» » ٩٠٤٩
quasi in quid	في طريق ماهو ١٣٠٩٥
quasi in quid	من طريق ماهو ١٩٠٩٥٠٢٠٩٦٠

in quid من طريق ماهو

٦١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٩٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٩٤ ، ٩٤

٥ ، ٩٥ ، ١٦ ، ١٠٣ ، ١٣

ad quid est من طريق ماهو ١٠٣ ، ٦

ad interrogationem factam pes quid ١١ ، ٦٦ » » »

ad interrogationem per quid ١٦ ، ٩٢ » » »

in quale quid من طريق أى شىء هو ١٠٣ ، ١٤

quale quid أى شىء ٤٤ ، ١٤ ، ٥٨ ، ١٣ ، ١٥

quale est ٢ ، ٤٦ » »

quale quid est أى ماهو ٤٦ ، ٣

praedicatur in quale quid فى جواب أى شىء هو

٥٨ ، ١٦ ، ٦٧ ، ٩٠ ، ١٣ ، ٧٦ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ١٣ ، ٧٨ ، ١

٨٠ ، ١٤ ، ٨٣ ، ٩

p.in quale quid فى جواب أى ماهو

٧٦ ، ١٠ ، ٩٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٩٥ ، ١٣

quidditas ماهية ١١ ، ١٧

essentia ١٥ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ٧٢ ، ١ »

substantia(essentia) ٢٨ ، ١٣ »

substantia ٣١ ، ٧ »

esse ماهية

٣٣ ، ٤ ، ١٣ ، ٥ ، ٣٤ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١

١٩٠١٨٠١٧٠١٦٠١٤٠٩٠٨٠٧٠٤٠٣٥٠١٩٠١٥٠١٤
 ٠١٤٠١٣٠٨٠٤٠٢٠١٠٣٨٠٨٠٧٠٣٧٠٦٠٥٠٣٦
 ٠١٥٠١٤٠١٣٠٢٠٤١٠٢٠٤٠٠١٧٠٦٠٥٠٢٠٣٩
 ٠١٠٠٤٦٠٥٠٤٥٠١١٠٨٠٥٠٤٠٤٤٠٩٠٦٠٢٠٤٢
 ٠١٠٠٥٣٠١٣٠٥١٠١٦٠٤٩٠١٤٠١٠٠٦٠٣٠٤٨٠٧
 ٠٨٠٠١٠٠٨٠٥٦٠١٠٠٥٥٠٢٠٠١٩٠١٧٠١٣٠١٢
 ٠١٠٠٠١١٠٩٨٠٢٠١٠٩٦٠٢٠٠١٩٠٩٥٠١٧٠٩٤٠١٦
 ١٣٠١١٠١١٠٠٠١٥٠١٠٨٠٨

esse rei ماهية ٣٠٣٣٠٤٠٤٠٣٩

quid est esse rei ١٨٠٣٠ »

quid ١١٠٤٥٠١٧٠١٠٠٤٤٠١٥٠١٠٠٣٠ »

id quod est ١٢٠٢٩ »

esse in substantiale ٤٠٤٥ »

esse substantiale commune ١٢٠٣٨ الماهية الذاتية المشتركة

essentialiter ١٠٠٣٨ بالماهية

esse speciale ١٢٠٤٥٠١٩٠٤٤ ماهية خاصة

esse commune ١٢٠٣٠٤٥٠١٢٠٧٠٤٤ ماهية مشتركة

(٥)

identitas هوية ٧٠٥٠١٣

(و)

unitas الوحدة ١٣ ، ٧٦٥ ، ٧١ ، ٢١ ، ٧٢ ، ٢٠

subjectum موضوع

٢١ ، ٢٢ ، ١١ ، ٢٣ ، ٩٠ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٦٥ ، ٢٨ ،
 ٩٠ ، ٥٧ ، ٢٠ ، ٦١ ، ٩٠ ، ٦٤ ، ٥٠ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ٩٠ ،
 ٨٧ ، ٧٠ ، ٩١ ، ١٣ ، ٩٥ ، ١٠ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٧ ،
 ١٠٢ ، ٢٠ ، ٦٠ ، ١٠٥ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٦٠ ، ١٠٦ ، ٨٠ ،
 ١٠ ، ١١ ، ١٠٧ ، ٤٠ ، ٦٠ ، ٨٠ ، ١٠٨ ، ٢٠ ، ١١١ ، ١٥

substantia موضوع ٦٧ ، ١٥

situs وضع (مقولة) ٧٠ ، ٧٠

suppositio وضع (مقابل للحمل) ١٥ ، ٥

impositio وضع (بمعنى الدلالة المعينة) ٤٧ ، ٤٠ ، ٦١ ، ١١
 مواطاة
 انظر : حل
 تواطؤ

opinio وهم ٨٧ ، ١٠ ، ٣

in intellectu توها ٣٦ ، ١٩

in intellectu absolute توها مطلقا ٣٦ ، ١٩

in intellectu hominum في أوهام الناس ١٣ ، ٢٠

in intelligibilibus في الأوهام ٣٤ ، ٧

in opinione في الوهم ٨٦ ، ١٥ ، ٨٧ ، ٤

in opinione في التوهم ٣٣ ، ٤٠ ، ٣٤ ، ١٠ ، ٥٥ ، ٨٠ ، ١١

in opinione بالتوهم ٨٦ ، ١٨

in vera opinione	صححة التوهم ٤٠٢٨
in esse intellecto	وجودا وتوهما ١٨٠١٠٨
intelligatur	توهم ١٧٠١٣
putabitur	توهم ١٠٣٢؛ ١٨٠٣١
opinari	توهم ١٢٠٩٠٣٦

(ى)

يقين } انظر : تصديق
يقارب اليقين

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١

الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية

حسن علي خليل

ابن سينا

الشفاء

(لِمَنْطِقٍ رَّصَدٍ)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأستاذة

محمود محمد الحضيبي

الأب قنواقي

سعيد زايد

أحمد فؤاد الإهواني

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

إدارة نشر التراث العربي

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

الطبعة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

٥١٣٧٨ - ١٩٥٩ م

مستورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ

الفهرس

صفحة

(١) مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور
(٢) (١) المقولات الأرسطية
(٢) (ب) نقلها إل العربية
(٣) (ج) مقولات ابن سينا
(٤) ١ - توبها
(٥) ٢ - واضع كتاب المقولات
(٦) ٣ - غرض المقولات
(٩) ٤ - مددها
(١٤) ٥ - خصائصها وميزاتها
(١٩) ٦ - الحل
(٢٠) ٧ - التنايل
(٢٧) رموز المخطوطات

المقولات

المقالة الأولى

٣ الفصل الأول — فصل في غرض المقولات
٩ » الثاني — » في الألفاظ المتفقة والمتواضعة والمشتقة وما يجري مجراها
١٨ » الثالث — » في بيان معنى ما يقال على موضوع أو الابقال و يوجد في موضوع أو لا يوجد
٢٨ » الرابع — » في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع ...
٣٨ » الخامس — » في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أي شيء تنأدى
٤٥ » السادس — » في إفساد قول من قال: إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين

المقالة الثانية

٥٥ » الأول — » في حال مناسبة الأجناس وضوابطها المقسمة والمقومة ، وتفهيم هذه الأجناس الشرة العالية ، وحال قسمة الوجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها
٦٣ » الثاني — فصل في أن العرض ليس بمجنس لقسمة وتغيب ما قيل في ذلك

صفحة

- الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها قصاصاً أو مداخلتة ٦٦
- » الرابع — » في ذكر أمور أرممت أنها إماماعة من العشرة عموم الجففس أو خارفة
عن العشرة وتقيم القول في ذلك ٧٠
- » الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ٨٢

المقالة الثالثة

- الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية
والجزئية في الجوهرية ٩١
- » الثاني — فصل في الجواهر الأول والثاني والثالث ٩٥
- » الثالث — » في رسوم الجواهر وخواصه ١٠٢
- » الرابع — » في ابتداء القول في الكبة ١١٢

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في بيان النسبة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ١٢٧
- » الثاني — » في خواص الكم ١٣٤
- » الثالث — » في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد
والإشارة المجلطة إلى أقسام المضاف ١٤٣
- » الرابع — فصل في خواص المضاف ١٥٠
- » الخامس — » في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات
وما هو ماض له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ١٥٥

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ١٦٧
- » الثاني — » في تعقب الوجوه التي قد قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ١٧٤
- » الثالث — » في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة
والقوة واللافة ١٨١
- » الرابع — » في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة ١٨٦
- » الخامس — » في الكيفيات الاتمالة والاتمالات ١٩١
- » السادس — » في حل باقي الشكوك ١٩٧

المقالة السادسة

- الفصل الأول — فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ... ٢٠٥
- » الثاني — » في تعريف حال الزارية وكيفية وقوعها في الكية أو في الكيفية أو الوضع
غير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً وبقاً
التكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ... ٢١٣
- » الثالث — فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجري بينهما
وفي عوارض الكيفية وخواصها ... ٢١٨
- » الرابع — فصل في حل شك يتعلق بمداخلة أنواع من الكيف وغيره لأنواع المضاف ... ٢٢٣
- » الخامس — » في "الآن" وفي "متى" ... ٢٢٨
- » السادس — » في باق المقولات العشرة ... ٢٣٣

المقالة السابعة

- الفصل الأول — فصل في المقابلات ... ٢٤١
- » الثاني — » في شكوك تلحق بما قيل في التقابل ... ٢٤٩
- » الثالث — » في التمييز عن أحكام وخواص في المتضادات ... ٢٦٠
- » الرابع — » في المتقدم والمتأخر ... ٢٦٥
- فهرس المصطلحات ... ٢٧٤

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر ويصنف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلتم في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائما ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصنيف العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفي أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهي ترمى إلى ضرب من الحصر ، للوجودات أو للأنقضاء أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأي فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل " كتاب المقولات " ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعيننا أن نتبعها في العالم الإسلامي .

(ب) نقلها إلى العربية

" المقولات " رابع أربعة من الكتب المنطقية التي اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معا وترجمت معا ، وهي المدخل لفرفور يوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ما ترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن " المقولات " خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعزبه في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية^(١) ، وترجم

F. Kraus, *En Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Revue*, XIV (1933), p. 1-20. (١)

فما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية ^(١) ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبي إلا أن ينقله رأسا عن اليونانية ^(٢) . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفوريوس الصوري ^(٣) . وما إن عُرِب حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندي والفارابي ^(٤) ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عول فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في "مقولاته" أو في الجزء الرابع من كتاب "ماوراء الطبيعة" ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعاقبا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, (١) 1948, p. 43.

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ليك ، ١٣٢٠ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضا :

Zenker, *Kifā al-Maqālāt dans Aristotélis Categoriae*,..., Lipsiae, 1846.

(٣) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، ونحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للوضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمبنى ، وهو تحليل غير متعادل تبعاً لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقات للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهوداً له بدقة التبويب ^(١) ، لم يوفق له هنا تماماً ، فيوزع في غير ماداع الكلام في المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلاً عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمي " ما قبل المقولات " (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى " ما بعدها " (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره لحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبلو وثيق الصلة بصلب الموضوع ^(١) . وقد تزامن هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " ^(٢) المشهور ، نجد مثلاً تعليقا طويلا للحسن بن سوار المنطقي وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقين وشراح مدرسة الاسكندرية ، ومفتندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه ^(٣) .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شراح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس - على ما فيها

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لنا في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي والموجود في المكتبة الأدبية بباريس ، ويعد وحيدا في إياه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جاسة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيرا .

(٣) Manuscrit arabe No. 2346, fol. 167;: Madkour, op.cit., p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 303-04.

من ضعف — عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة ^(١) . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمي الحديث من أن ” المقولات “ يعد بين الكتب التي وضعها أرسطو في شبابه ، ويقول صراحة : ” ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي ^(٢) “ .

٣ — غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهي في آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لخصر الأجناس العليا ، وفي ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا ، وتديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : فقريق يرى أنها بحث ميتافيزيقي خالص ، وآخر يؤكد أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقي في هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين .

وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة في للذهن أو في الخارج ، وبذا تدخل في نطاق الميتافيزيقي الذي يدرس الوجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وقاها حقها في الجزء الرابع من كتاب ” ما وراء الطبيعة “ . ولا يضير المنطق في شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التي جمعها فرفوريوس في ” مدخله “ ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطر ، تاريخ الحكام ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعنى بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفرد لها بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها ^(١) .

وأئى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق، ودرسها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شئ ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى . أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش ^(٢) .

ولا يغير الموقف فى شئ أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم اتفظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقى تكلف بحث أدى إلى كثير من التبدل والتعير ^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) د د ، ص ٦ - ٧

(٣) د د ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر :
 ” وأما نحن فنقول ماقلناه ، ثم نتبع منهج القوم وعاداتهم ، شئنا أو أبينا “^(١) .
 ويحرص على أن يختم ” كتاب المقولات “ بهذه العبارة : ” فليكننا ماقلناه
 فى أمر قاطيغوريوس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر
 الذى أوردناه أيضا فضلا “^(٢) .

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا فى ” كتاب الشفاء “ ، أما فى كتبه
 الأخرى فقد أخذ يتخلل منه شيئا فشيئا ، فى منطق ” النجاة “ لا يعرض
 للمقولات إلا فى ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل ^(٣)
 وفى منطق ” الإشارات “ يغفلها إغفالا تاما . وقد تأثر به من جاءوا بعده ،
 وعلى رأسهم الغزالي الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها فى معظم كتبه المنطقية .
 ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى فى المقولات جزءا متما لانطق ،^(٤)
 ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول . وانهى الأمر بالباحثين المتأخرين
 أن وقفوا عليها دراسات مستقلة ، كقولات السجاعي والبيدي ^(٥) ، على نحو
 ما صنع بوتز وأبلى من المحدثين ^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٨

(٢) د ، د ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، (١٣٢١ هـ) ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بروج ، ص ٩ — ١٠

(٥) الطائر ، حواشى على المقولات ، القاهرة - ١٩٣٠

(٦) Bouitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des*

Aristoteles, dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

وإنا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميتافيزيق. ولكننا نختلف معه في أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا، تدور حول الكلّي الذي يعد عماد البحث المنطقي. هذا إلى أن المقولة، في مدلولها اللفظي، ما يحمل على غيره، فهي معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمي إلى حل مشكلة الحمل التي كانت مثار جدل بين الميغارين^(١). ولا شك في أن المحمول جزء أساسي في القضية والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطيّمي قبل "كتاب العبارة"، وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل^(٢). ومن المسلم به أننا لانعرف لدى أرسطو الميتافيزيقى التخالص، ولا المنطق التخالص، بل تختلط المادة بالصورة، والحسي بالعقلي.

٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها في مناصبات مختلفة ذاكر بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا في كتابي "المقولات" و"الجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدما: وذاذوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apoll. Bairnaga, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ - ٢٦، ٣٨ - ٤٥.

أربع فقط . وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يعرئ هذه القداسة ويدافع عنها .
ولصحة هذا العدد لا بد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل
واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعاها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن
الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف
والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي ^(١) . ذلك لأن المضاف الحقيقي
لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفرادها ، بل إن وجد فيها فإنما يوجد
على أنه مجرد علاقة ونسبة ^(٢) . ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال
تدخلان في مقولة الكيفية ، وهو مردود لأن التكيف والتكيف غير الكيفية ^(٣) ؛
أو أنهما يجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا
أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل ^(٤) .

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها ، فنأخصها الحركة التي لا تقف عند
مقولة واحدة ، بل تتناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛
والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها ^(٥) .
وقد أجهد المشائيون أنفسهم في ردها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن
يعيد ما قالوه ، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) د ، د ، ص ٦٧

(٣) د ، د ، ص ٦٩

(٤) د ، د

(٥) د ، د ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضيق المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها؛ وإنما الذى يضيقها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك ، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء .^(١) على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة^(٢) .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكم والكيف — وهما من دعائهما — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية، أو "الصفات الكمية"، كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى؛ أليس الكم من مكونات الجوهر؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، في خطأ جوهرى واضح، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ - ٧١

(٢) د د د ، ص ٧٢ - ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أخشى تمسكهم به ضرباً من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ماغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور^(١) !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، ونحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألم بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة^(٢) . ويعتق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة^(٣) . ولا بن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها^(٤) . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 - 1870, T. I, p. 206 - cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(٢) إنخرا الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تكميل المقولات ، ص ١٢

(٤) Mohron, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1870, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعني به أنصار نظرية الجواهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، في رفضهم للصورة والهبولى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهى منفصلة دائما ولا تكون في تلاقيها أى مركب .^(١) واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار^(٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجواهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الزمن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الزمن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية^(٣) . وفى هذا ما يكفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

(١) Madhoun, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49—50.

(٢) الطار ، حواش على مقولات السجاس ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢ .

(٣) Schmoelders, *Kaṭṭī sur les écoles philoe. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا بيرادلى بين المعاصرين .^(١) حقا
إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم
يتعمقوا تعمقهم^(٢) .

هـ - خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكم- على المضاف
والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على
النحو الآتى : الجوهر ، والكم- ، والمضاف ، والكيف ، والآخر ، ومتى ،
والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل .^(٣) ثم أخذ يشرحها شرحا غير
متعادل ، فلم يقف طويلا عند السنة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية
خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها .
والجوهر فى رأيه هو دعائمها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ،
أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك
سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء
الاستعمال الشائع^(٤) .

Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25. (١)

Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V. (٢)

Aristote, *Catégories*, Ch. IV. (٣)

Apelt, *Heitroeps*, p. 134. (٤)

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تحليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعزف الجواهر بأنه مالا يوجد في موضوع^(١). وذكر من خواصه أنه المقصود بالاشارة^(٢)، وأنه لا ضده^(٣)، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجواهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع^(٤).

وعلى عكس الجواهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.^(٥) وهنا يقف ابن سينا طويلا، ليبين ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.^(٦) ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوها من وجهين^(٧). ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فإن كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كليًّا مأمولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا للوجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا، المقولات: ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) د ، د ، ص ١٠٥

(٤) د ، د ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) د ، د ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) د ، د ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) د ، د ، ص ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيقى .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ” ولكننا لا تؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط ^(١) “ . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد ^(٢) . وأما الزمان والقول فلا يعلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع فى هذا غير مرة فى ” كتاب المقولات “ ، كما فعل فى تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف ^(٣) . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءا ، وأنها تحتل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف ^(٤) .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشرح فى ذلك تخریجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية ^(٥) . والمضاف هو المقول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) » » ، ص ١١٦

(٣) » » ، ص ١٢٤

(٤) » » ، ص ١٢٤ — ١٤٣

(٥) » » ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر^(١) . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر^(٢) . ويكاد يعرض للقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان^(٣) . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس^(٤) . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميثافريق^(٥) ، والواقع أنها ليست هيئة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضوع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال^(٦) ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء لأنها شبيهة وغير شبيهة^(٧) ، ولا أنها

-
- (١) المصدر السابق ، ص ١٤٤
(٢) » » ، ص ١٤٥ - ١٤٦
(٣) » » ، ص ١٤٨
(٤) » » ، ص ١٥٠ - ١٥٢
(٥) » » ، ص ١٤٣
(٦) » » ، ص ١٦٧
(٧) » » ، ص ١٦٨ - ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.^(١) ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل^(٢) . ويبل بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مينا تداخلها وعدم دقتها^(٣) ، ثم ينتهي به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما^(٤) . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في ”كتاب المقولات“ ، فيبدأ ناقدا ويحتم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات الراقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل^(٥) ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا^(٦) .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفوق ونحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية^(٧) . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا^(٨) . ويشير الإسكندر الأفروديسي ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) > > ، ص ١٧٢

(٣) > > ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) > > ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Ariote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) > > ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى " المتى الخاص " الذي ينصب على زمن محدد ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص ^(١) . والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء ^(٢) . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشملها وينتقل بانتقاله كالتمسك والتزين ^(٣) . وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال ^(٤) ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى ^(٥) .

٦ - الحمل :

لم يقف الجدل الأثنيني في أنحرىات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفسطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاورته " السوفسطائي " ، وأرسطو في " المقولات " حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٢٣٢

(٢) > > ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤

(٣) > > ، ص ٢٣٥

(٤) > > ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، النجاء ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومتميزة دائماً ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول ^(١) .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما ردهه المشائيون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً ^(٢) ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع ^(٣) ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما ^(٤) ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين ^(٥) .

٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristote, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) د ، د ، ص ٢٨

(٥) د ، د ، ص ٤٢

تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيليه في جملتها تتلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قوته في محاوره " بار ميندس " حيث يدعو النقي للإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

(١) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب " ما وراء الطبيعة " .

(٢) آخر كتاب "المقولات" .

وتتخصر في أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايقان ، والضدان ، والعدم والملكة ، والنقي والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من "مقولاته" ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

”والمقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد^(١)“. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس^(٢) . وقد سبق له أن شرح الإضافة^(٣) ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يَن لآنه أساس ماهيتها^(٤) . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما^(٥) . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل^(٦) . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجحد المشائيون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهياً لذلك^(٧) . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة ؟ لا غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى^(١) . ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يشتمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة ، ملاحظا أن الأولين يدخلان في التناقض^(٢) ، ولم يجب عن الأخيرين ، ويمكن ردهما إلى المتضايفين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة ، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل^(٣) . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالة الذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وغنها نشأ فكرة التضاييف . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايفة على نحو ما ، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة^(٤) . وهنا يردد ابن سينا اعتراض قديما لنيقوسترات ، ويجب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايقان ، ومن حيث المادة غير متضايفين^(٥) . والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) د ، د ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .

(٣) د ، د ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٤) د ، د ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤ .

(٥) *Simplicius, Categoriae*, I, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكية ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحي ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترافة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عني عليها الدهر ، واتتهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكية لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغى في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون^(١) وكينز^(٢) . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلو بحق : " ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة^(٣) " .

(١) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866, t. I, p. 213-214.

(٢) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(٣) Goblou, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ”كتاب المقولات“ . ونحاذي هذه المناطق الآخرون ، فيما عدا صاحب ”البصائر النصيرية“ الذي شاء أن يلخص منطق ”الشفاء“ تلخيصا كاملا .^(١) ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ”التقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان“ ، و”الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان“ .



ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، أللهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله ؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانت على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعاً بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكليات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ”بارميندس“ و”السوفسطائي“ .

(١) السامري ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن ” مقولاته “ تشهد بنقد جرىء وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار في كتاب ” المقولات “ الذى نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوئا جديدا على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .



وقد تولى تحقيق أربعة من عاشوا مع ابن سينا ” وكتاب الشفاء “ زمنا طويلا ، فآلفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته قناتى ، والأساتذة محمود الحضيرى ، وأحمد قواد الإهوانى ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهودا مضنية . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ، ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتتبعون دائما انتاجهم وينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧	(١) ب = بجيت ٣٣١ خصوصية ،
(٨) عا = حل أميري رقم ١٥٠٤	٣٤١٥ بجيت بالأزهر
(٩) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠٠	(٢) بج = بجيت (هامش)
(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨	(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤
(١١) هـ = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢	(٤) د١ = دار الكتب رقم ٣٦٢ ح
(١٢) ي = بني جامع رقم ٧٧٢	(٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤
	(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢

المقولات

المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني

من الحملة الأولى من المنطق في المقولات وهي سبع مقالات

المقالة الأولى

سنة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، متقسمةٌ خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعَيَّنَةٌ على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن نعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها في معرفة أحوال

(٣ — ٥) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو في المقولات

وهي أربعة فصول ما || (٣) هي : هو ، م ، هـ ، سا || (٥) سنة : سبعة س ؛ أربعة ع ؛

أوردت ه عايرين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سات : صبي س || مائة : مائة ع ||

(١١ — ١٢) من حيث . . . بها : ساقطة من سا || (١٣) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س ||

(١٣) إليها : إليه ي || بها : هـ ، ع ، ي .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه فلما يُنتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأنَّ الألفاظ المركبة إنما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحملاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والنسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والنسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظة فيها الترتيب ، لئلا تقع طرفة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر ؛ فإنَّ الحدود من الأجناس والفصول ؛ والرسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمر للأنواع .

فتقديم تعريف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين يتناهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالاتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يكن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأجناس العالية ، التي جرت المادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٣) وأن : وإذا سا ، ع ، د ، هـ ، ي || تركيب : تركيب ع ، د ، هـ || (٥) ومحملاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة د ا || (٨) لئلا : ولئلا د || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ما ، م ، د ، هـ || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، هـ || (١٣) تقديم : تقديم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، د ، هـ ، ي || (١٦-١٧) ولا ضرورة : ... المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من عا || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإنَّ المتعلم للنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يحظر بهاله أن ههنا مقولات عشرة ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

•

ولا يعرض من إغفال ذلك خال يُعَدُّ به ؛ ولا إن ظنَّ أحدٌ أنَّ هذه المقولات أكثر عدداً أو أقل عدداً دخله من ذلك وَهْنٌ في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أو جُبَّ عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالتنوع ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفةً من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق الألفاظ توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

١٠

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن يعرف المنطق ، من حيث هو منطق ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطق ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعاً من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطةٌ بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

١٥

(١) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفناه ع ، ما ، ه ، ي || عرف : عرفنا ع || (٢) وأجناسها : أجناسها ه ، ي || (٤) عشرا : عشرة ع || عليها . . . فيها : ساقطة من عا || (٦) من : ساقطة من د || (٧) أو أقل عدداً : ساقطة من عا || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد : جزء د ، ع ، ن ، ي || (١٣) في القوة : بالقوة د ا || (١٤) معرفة : معرفة ما ، م ، ن ، ع ، ي || (١٦) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ي || أن يعرف : الرفع ب || هي : هو سا ، ما ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ي .

وإذا كانت الحدود قد يمرض فيها اختلاف باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ، كحلال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلا ، فإنه يمرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تمرض لما يقع في مقولة الجوهر . وربما خص أنواع الكمية في التحديد خواص هي لها دون أنواع الكيفية .

وإذا كانت هذه الأشياء مفهومة على حياها ، كان تعلم ذلك سهلا . بعد أن الحاجة إلى أفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكالما نن غير أن يحتاج إلى أفراد هذا الفن . وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف لحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات لحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمك في هذا الفن ، وأن تبين أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئا آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق .

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التفسير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى .

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما ، وأن تعلم أن واحدا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا .

(١) وإذا : وإن هـ || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع في : يقع من سـ || (٤) تعلم : تعلم ساء ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من عـ || (٥) بطمك : بطمك سا (٦) دخیل : دخل سـ ، م ، هـ || هذا : ساقطة من بـ ، ساء ، ع ، عا ، نـ || (٧) مايجز : ساقطة من دـ || (٨) يجب : ساقطة من دـ ، ساء || (٩-١٠) وأنه لا تداخل : وأن لا تدخل سـ ؛ لا تداخل ساء ، م ، نـ || (١١) مجتلبة : مختلفة من عـ ، عا ، هـ || ساعات : صناعة نـ ، هـ ، يـ || (١٢) بالاستقصاء : باستقصاء سـ || (١٣) أن تعلم : ساقطة من ساء || (١٤) يبرهن : يبرهن بـ || (١٥) بل يجب : فيجب سـ .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكميات أعراض من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولا ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقوم لماهية ما تحتها ، وكذلك الكية . ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفنى به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركزت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضا فقد اشتهر كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة . وليست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ، ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشتياز الذي يعتقده معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جميع فيه وجهها النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُسَمَّر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولاً عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

(١) من : ومن م ، ن ، هـ ، ي || (٢) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، ي || ومن غير : من غير سا || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه ما || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة دا || مقوم : ليس مقوما هـ ، ي ؛ مقوم (فتح الواو المشددة) سا || (٦) المنطقيين : ساقطة من هـ || (٧) فإذا : وإذا ن || (٨) فيها : ساقطة من سا || (٩) فيه : فيها م ، ع ، ن ، هـ ، ي || وجهها : وجه س || (١٠) هو موجود : هي موجود ما || (١١) وكان : فكان ما م ، ن .

ومعترفا إليها، لكان بالحري أن يظن أن هذا الذي عرفوه من أصل غرض من هذه الكتاب، حتى جردوه نظرا متطليا، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية، أمر دقيق وإخراج لطيف وفصل فاض.

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التي عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها توالفت الألفاظ المركبة؛ بل هي الأمور التي معانيها في النفس هي مواد أجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به إلى إدراك المجهرلات، وإن لم يكن هناك لفظ البتة، لكانوا يقولون أيضا شيئا. وأما إصرارهم على أن هذا بحث مطلق، وأن هذا متعلق بأن الألفاظ لا محالة، فتكلف بحث، فلذلك تبلدوا وتحيروا.

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم، شئنا أم أبينا، وهول: إن هذا الكتاب وقديمه، مع أنه ليس بكثير النفع؛ فإنه ربما ضر في بادئ الأمر؛ لنا أكثر من شاهدته قد تسوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أمورا لا سبيل إلى تحقيقها على كنهها في هذا الكتاب، فاقطعت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، وانبتت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه، وانسطر في لوح عقله ما لا ينبغي بانسطار غيره، وإذا خالطه شوشه.

(١) مصرفا : مصروفا ع || بالحري : ما حرسا || (٤) التسليم : التخليع ع ||
(٧) لكانوا : ما كانوا ع || (٨) بأن ألقاها : بأن لها ألقاها ع ، ي : بأن
الألفاظ نج : وجاء أيضا في نج هذا التعليق : " أي بأن هنا بالضرورة ألقاها لا يستثنى عنها " بتوقيع ||
فتكلف بحث : فتكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٠) رعايتهم : ساقطة من ن ||
أر : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قراءته ع ، ه ||
هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب قاطي نور باس ع ، ه ، ي || (١٣) عل : عن س || له : ساقطة من سا ||
(١٤) دنست : نسبت د || بذلك : في د || (١٥) بانسطار : لانسطار ع ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواظفة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكررة ما يشترك في اسم واحد، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواظف ، وإما أن يكون على غير طريق التواظف .

- وطبق التواظف أن يكون الاسم لمسا واحدا وقول الجواهر، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحدا من كل وجه ؛ منسب قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمر و هذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيوانا . وإذا أراد أحد أن يحدد أو يرسم ، وبالجملية أن يأتي بقول للجواهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان ربما واحدا ، فلا القول أعم من كل واحد منهما ، وحدّه واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحدا بالمعنى ، وواحدا بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تتكون هذه المواظفة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يحدد فيه ويتشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصرف له الاسم مقولا بالتواظف .

(٣) : في : حلقه من م || التواظف : + والتشابه || (٤) من : ساقه من د ||
إما : ساقه من م || (٥) وإذا : فإذا د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || أحد :
واحد م ، ي || (٦) فيها كلها : ساقه من ع || (٧) منها + كان هـ || واحد فيها :
واحد فيها م ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || وجه : وجه ع || يكون واحدا : يكون واحد م ||
وواحدا : وواحد م || (٨) والأخرى : الأخرى م || (٩) المواظف : المواظف م ، ي ||
القى : ساقه من م || وجد : + فيه م || (١٠) فيه : ساقه من ع || له : +
هذا ج ، ع ، هـ || بقولا : مقولا م .

ونحن نمنى ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان ما يُخصَّص باسم الاسم، أو كان ما يخص باسم الكلمة، أو الثالث الذى لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتى بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة.

والذى يكون المعنى فيها واحداً، ولكن يختلف بعد ذلك، فذل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجوداً فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجواهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضاً فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقدم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والمورد بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه مما؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذى يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فذلك ما ليس يقال البياض على الذى في الثلج والذى في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن: أعلم أناد، سا، ع، م، ن، هـ، عى || نمنى: لا نمنى هـ || يخص (مكررة):
 يخص ع، عى || ما يخص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكلمة د || ما: عما د ||
 يقال: قول هـ || (٤) فأما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة
 من س || (٦) بينهما: بينهما م || ما: ساقطة من ب، س، ن، هـ؛ ما فيه ع، عى ||
 (٧) أيضاً: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، هـ || (٨) فمثل: فهو مثل هـ، عى ||
 (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، هـ، عى || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع ||
 (١٤) بذاته: + قد يظن هـ؛ + قد يظن فهو عى || كل: إن كل ع، هـ، عى ||
 (١٦) فيه: هـ سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، هـ || التى: ساقطة من ن ||
 (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك عى || في العاج: يقال في العاج م.

ولا يقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق. وإنما تأتيك بمثله مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهة في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا ، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد ، كقولنا طبي الكتاب وللبيض وللدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللنفس ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم ، لكن يكون اتفاق في معنى ينشأ به ، فنقل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للصور ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسلمات ١٠ بمثله وإنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أثبت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجدد هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإني تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه ١٥ عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ؛ ولا تجدد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مستندٌ مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنيك تجدد بين الأمرين

(١) التي : القى ب ، س ، ه ، ي || (٢) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه د ، س ، سا || (٣) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساقطة من س || سمي : ساقطة من س || (٤) البضع : البضع ع || للدواء : الدواء ع ، ع ، م ، ي || أو إلى : وإلى سا || (٥) النسبة : النسب ع || (٦) يكون : + فيه ه ، ي || (٧) يشابه : يشابه ع ، ع || فنقل : فنقل ه ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، ه ، ي || القائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان : الإنسان س || لها : القائمة لها سا ، ع ، ح ، م ، ن ، ه ، ي || (٨) فإنه : فإنها ه ، ي || (٩) يسمى : سمي ع ، م || (١٠) أنك : لأنك ي || (١١) الجوهر : الحيوان ع || نفس : ساقطة من سا || (١٢) تقول : + إنه ه || ظاهر : ساقطة من سا || (١٣) بالإرادة : بإرادة ه || (١٤) فإنيك : فإنيك ه .

شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقررا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيقى إلا في أمر مستعار ؛ وذلك لأن النجم رأى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فإكان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصرومين للدينار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بتريد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والمادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل له لموح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأن غير المتناهى إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

- (١) شكل : الشكل د ، م || (٢) فإذا : وإذا ع || (٣) بالاسم : بالاول د || (٤) وربما : وربما س || نسبة : شبه م || (٥) رأى : رأى س ، م ؛ روى د || ثم : ثم ع || (٦) نفسى : نفسى م || (٧) القسم : الاسم س || اشتراك : اشتراك م || حقيقيا : حقيقى د ، ن ، م ، ي || (٨) البصر : البصر م || الدينار : الدينار ع || (٩) تركيبها من : تركيبها من ب ، س ، م || (١٠) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١١) تلزمه : ساقطة من ع || (١٢) تتركب : تتركب ي || (١٣) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، م ، ي || (١٤) وجب : ووجب ب ، ي || يركب : يتركب م || (١٥) الأشخاص : الأشخاص ي .

الاشتراك في الاسم إنما يوجه غير المتناهي ، لكن يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان غلط ؛ لأن الأنواع قد لا تنهى من وجهه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التي لا تنهى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الافتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعابيل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون في أن يسوا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر ببالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يبرهن عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

والتحمل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما تريد أن تعطيه من السبب في ذلك فتقول : إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعانية ، وكانت المعانية تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو للدينار ، سمي الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أو لأنه عزيز عَزَّ العَيْن ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

(١) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || (٢) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || غشيل : غشيل م || علمت : + لا عا || (٤) غير : ساقطة من س || وفيها : وفي م || (٥) حيث هي : جهة ما ع ، عا ، م || (٦) هذا : + القول بخ ، ع ، ه ، ع || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ هي ع ، ه ، ع || (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ع || (١٠) قصد : قصدوا ع || تسمية : للتسمية له ه ، ع || (١٢) يلج : الجميع م || جميع : الجميع م || (١٤) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || (١٥) والتحمل : فالتحمل د || (١٦) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هي : وقع ه ، ع || (١٧) تدل : ساقطة من سا || (١٨) يدل : ساقطة من م ، ع || للدينار : الدينار ع ، عا ، ه ، ع .

وربما كان ذلك على سبيل التذكّر والتبرك، أو على سبيل الرجاء، وأكثر هذه في الجزئيات كن يرضى في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكره به. وأما الاتفاقات البخية الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على شيء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين.

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ما عدته هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛ وينشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع؛ فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا القول اسم آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على أنه بحسب هذا الاسم الذي هو القائمة.

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالمين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء.

- (١) سبيل : ساقطة من سا ، م || التذكر : الذكر م || (٢) في التسمية : تسمية عا || باسم : في اسم عا || نبي : شيء سا || ابنه : اسمه ع ، عا || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف : لاختلاف ن ، ه ، ي || المسمين : المسمين م || (٥) مسمين : مسمين عا ، ه || لاختلاف : اختلاف ع || مسم : مسمي : ع ، ن || كشخصين : شخصين د || (٨) بل : أن سا ، ع ، عا ، ه ، ن || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب ، س ، ن || (١٢) هذا : + القول ع ، عا ، ه ، ي || اسم : لفظ سا ، ع ، عا ، ه || اسم القائمة : ساقطة من م ، ي || لا يمنع : + ذلك ع || لهذا : هذا سا ، م ، ي || (١٣) آخر : ساقطة من عا || (١٦) الذ : المقبره || (١٧) بالاتفاق : بالتواطؤ .

وقد يكون مقولا على أشياء باعيناها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري .

والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المتقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ؛ وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي ، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

وكما إنَّ للأشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكثرت بالأساس لم يتحمل إما أن يكون تكثرها مقارناً لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

(١) كا : + لوج ، ع ، ه ، ي || (٢) قد : ساقطة من ع ، م ، ه ، || (٣) من جهتين : ساقطة من ن || بالأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، ه ، || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (٥) معان : + كثيرة ه ، ي || (٦) نير : الفير ه ، ي || (٧) إذا : إذ ب || استقرت : استقرت ع || حكمها : حكمه م || المشتركة : المشتركات ع ، ي || (٨) عند : + فهم ه || (٩) كذلك : وكذلك ع || مشتركة : مشتركاي ؛ + فيها ج ، ه ، ي || (١٠) جزئياتها : الجزئيات ه || (١١) وكما : كما س || للأشياء : الأشياء ب ، س || (١٢) إما : ساقطة من س || (١٣) لتكثر : لتكثر د || قسى : قسى د || كقولهم : كقولاي .

وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإما أن يكون التكثر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأرى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبار؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حديثها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على حديثه والمهند على نسبه. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاركة ما لا تبلغ أن تجعلها اسماً واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة. وإيس هذا قسمًا خامساً يُحَوِّج إلى أن يُسْتَرْطَف في المتباينات من أنها هي التي تباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكافؤ ويحَوِّج إلى زيادة أقسام؛ بل المشتقة من جملة المتباينة.

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالقصاص، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالخديد، فأريد أن يُدَلَّ على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أنوال هـ، ي || (٢) وإما: إما ي || (٣) فسمى: وتسمى || (٤) والتباين: التباين || فيقع: فيقع م؛ ويقع م || (٥) والآخر: والآخرة || (٦) ومن ذلك: وإما هـ || (٧ — ٨) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من هـ || (٩) والمهند: + يدل هـ، ي || ومن ذلك: وإما هـ || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، هـ || كقولك: ع || (١١) واحداً: واحد هـ، ي || هي: ساقطة من ب، سا، ع، عا، م || لكن: ولكن سا || مشاركة: حاشر هـ، ي || (١٢) أر: وعا || (١٣) يترط في: يترط فيه م || تباين: تباين هـ || جميع: ساقطة من ع || (١٤) لفظ: اللفظ د || (١٥) أعماله: أعمال م.

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبايناً له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما ، فقبل : نصيح أو متمول أو حداد ؛ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقبل : نحوى وقرئى ؛ أو قيل به ففعل آخر يوجب اصطلاح لفظ دون لفظ . ومن شأن هذا اللفظ الذى لثانى أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقبل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسم من فيه المدل عادلاً بل سُمى عادلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال بالاشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثانى لا مشتقاً .

والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شئ آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولمفرق أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بإلحاق لفظه النسبة بلفظ الشئ ، كالمندى ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغيير إلحاق اللفظ كالمهند . واليونانية في الأمرين اصطلاح آخر .

(١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولاى || من : عل ، ه ، ي || فلا : ولا صا || اللفظين : لفظين عا ؛ لفظين ه || (٣) تدل : ساقطة من س || (٤) زيدت : يزاد د ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) بوجه : بوجه صا || (٦) إنه : ساقطة من صا || منقول : منقول ، ه ، ي ؛ مقوله د || (٧) من : الوجود س ، ع ، ه ، ي || سى : يسىب || لم : فزه ، ي || (٨) شئ : اسم د ، ن || (٩) لام : الاسم م || تغير : تغير د || (١٠) يدل : يدخل ي || نقطة : لفظ د ، ن ، ي || (١١) بلفظ : بلفظ م ، ه ، ي || المشتق : المشتق ه || تغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين ه ، ن ؛ بتعين م .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد

أقول أولاً إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور ؛ فإذا فرغ سمعت ذلك فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يعيد عن المشهور ما وجد عنه محيصاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق طارئ أو لازم ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه لالتفكك ذاته ، بل لحوق لازم لما يقرره أو طارئ له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن الحيوان جزء من ماهيته .

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أو لا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولاً يوجد : ولا يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويوجب الوضع أو لا يوجب ي || (٤) عن : على م || (٥) تألفه عليك : يآلفه تلك م ، ي || (٦) الموصوف : ساقطة من م || (٧) قد : + أخذ بحيث د || (٨) أخذ : واحد م || (٩) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ي || (١٠ - ١١) والصفة . . . بعد : ساقطة من ما || (١١) هو : + ف ع || (١٢) الإنسان : الإنسان م ، ي || (١٣) الإنسان حيوان : حيوان م ، ي || طبيعة : طبيعة ع .

ومثال الثالث الميولى والصورة؛ فإن الصورة صفة للميولى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لاعلى أن الصورة لازمة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الميولى. وقد قُهِمَت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده إلا العوارض واللاواق الخارجة، بل يحتاج إلى أمور خارجة تفصيلية تلحقه وتقومه، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته، أى جزء حده.

ومثال الخامس الميولى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وُصف بأنه مستعد للحركة والسكون في الآن وغير ذلك؛ فإن الميولى غير متقرر الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه. وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرر أو تبعه وتلحقه. فإما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه، بل كان الموصوف متقوما في ذاته أو غير متقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الميولى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة للميولى شيئا بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجوده؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا فليس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

- (١) للميولى : الميولى سا || (٢) بالفعل : بالفعل ه || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة : مثبتة د ، ع || قُهِمَت : عُلِت ه || (٤) الجسم : المحمول على الجسم والجسم د ، ن || (٥) الخارجية : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع ، عا ، م ، ي || (٦) أو التحيز : والتحيز د || (٨) وصف : وصف ب ، ه || في الآن : والآن ه || الميولى : الأول دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه || (١٠) من : ساقطة من ب ، س || كل : ساقطة من ع ، عا ، ي || (١٢) متقوم : مقدم م ، ي || (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب ، عا ، ه || يقوم : يقدم م ، ي .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .
فيجب أن تفهم من الموضوع هنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع
المستعمل في نسبيتي " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة
إليهما، أعني إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق،
وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا ؛ وهذه أشياء ستعرفها
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذي أعطيناك من الخلل .

فقول : إن الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين : فإنه إما
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحويان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشيء والمحمول على
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض
الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوبا أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو
بياض ، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه ، أو مؤلفا من لفظه
ولفظ النسبة ، أو يكون حمله بالاشتراك في الاسم لاق المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن
لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجودا فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه
إذا اعتبر مأخوذا بنفسه ، من غير إلحاق سوربه ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كيا أو جزئيا

(٤) أحدها : إحداهما || والثاني : والثانية || الموضوع : الموضوع عا || نسبي : نسبة ما ||
(٥) المذكورين : المذكورين د ، ن || (٦) أعني : ساقطة من عا ، م || يكون :
ساقطة من ما || (٨) ما : ساقطة من د || (١١) الإنسان : + هو د ، ي || هو :
هو م || (١٢) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٣) أو خشبة :
وخشبة ، سا ، ن || (١٤) ولأنه : وأنه ه || (١٥) أبيض : أسود ن || (١٦) لفظا مشتقا : هو
لفظ مشتق ي ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || (١٧) بالاشتراك ...
المعنى : في الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || (١٧) في الاسم : ساقطة من ن .

- فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئى غيره ، فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو ، اللهم إلا أن تنبئ بآبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا ، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فإلتفاتي إلى موضوع واحد ؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر ، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعني المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان . وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بلزائه كذلك أيضا ، لم يحمل أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعني من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لا تلتفت إلى شئ آخر . ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر ؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه ، أى بالإيجاب .
- وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليا ؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

- وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جُعل

(٢) وإذا : فإذا ما || (٣) نقول : يقال ما || (٤) ابن : ساقطة من ما
(٨) المطلقين : المطلقين د ، ما || وأما : فأما ما || الكاتب : ساقطة من ما || الإنسان : + الكاتب ما
(١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من م ، م (١١-١٢) الاعتباران
المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + فوجهه م || إذا : وإذا ما || اعتباره
الواحد : اعتبار واحد د ، ع ، ه ، ي || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا
الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينها دا || محولا : محولا ي || بالإيجاب :
بإيجاب ي || (١٧) سور : السور ع ، م ، ن ه || الجزئى : + به ه || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ي ||
(١٩) وإذا : وإذا ما || فيكون : فكل ع ، ي || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان نصير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوع لها على قسمين : أمور يقال على موضوعاتها، وأمر توجد في موضوعاتها شكلا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين. وهذا شطط وفضل ؛ بل الأخرى أن نلصق السيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السيلين ضرورة ؛ ولو قيل بكل واحد لكان فيه كفاية .

فإذا قد تكلف هذا التكلف ، فبالجهد أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كل ، وكل كل فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكل هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الأخرى التي للكل ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للمرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذي في إيراد غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للمرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكل فإنا يشرح اسمه فقولك : "المقول على كثيرين"؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي أوامنا إليها . وأما الموجود في موضوع

- (٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكل م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || في : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س || (٨) فإذا له : فإذا ح ، ه ، ي || أوردناه : + لك ه ، ي || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المقروطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣-١٥) وذلك .. تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول ... كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم المرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما تقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو بالزنى، وبالعكس، وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه الجوهر.

ثم إن قوماً اشتروا في القول على الموضوع أن يكون ذاتياً مقوماً للماهية، وفي الموجود

- في الموضوع أن يكون عرضياً، إذ كان المرض عندهم والعرضي شيئاً واحداً، وإن كان كثيراً ما يختلفان؛ فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

فهؤلاء حكوا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولاً على موضوع،

بل موجوداً في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلي هو المقوم لمهية الشيء؛ فكان غيره

- ليس بكلي. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولنلندل على الفضيحة التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلي هو الذي يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذي يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول: إن زيدا يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلي وزيد جزئي؛ لأنه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذباً؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه إن الكلي هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى بفعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كلياً؛ وهذا عكس النقيض للطلب. ولو كان بيتاً أو مسلماً لكان الأول لازماً عن كتب. ثم نص المسألة في جزئ، وهو أنه يمشى وترك الماشي، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي أكثر، إذ كان الماشي اسماً، وكان يمشى فعلاً.

- (٢) الموجود: الوجود ن || بعد: من بعدى || وإذا: وإذا ب، س || ما ليس: ساطعة من ما
(٣) هو: ضروع || وما: ما ساء، عاءم || (٤) في: ساطعة من د || (٧) هذا: ساطعة من س
(٨) موجود: الأبيض: ساطعة من ي || (٩) فكان: وكان ساء، عاء، عاء، عاء، عاء، عاء ||
(١٠) مقدميهم: + يعني متى عاء || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا عاء || هو الذي: ساطعة من س ||
(١٤) جزئي: جزئى || (١٧) زيد: قاطعة من ن || المنطقي: + كيف هاء ||
(٢٠) من كتب: ساطعة من ي || (٢١) تظهر: نظردا || ويجب: بل يجب هاء، عاء.

ويجب أن لا نضابق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن ” يمشى “ ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن ” يمشى “ لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي اعترف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بيينة ، أو تبين أولا ثم تبين منها المطلوب . فإن كانت بيينة بنفسها . فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء ، لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بيينة وأبين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بيينة عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كما ، ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ؛ وإن كان يحتاج إلى أن تبين هي لبيان منها المطلوب ، فلم أخذت نفسها جزء القياس الذى يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال ” يمشى “ ههنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التى ليست كلية ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أوما في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن ” يمشى “ ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى ” يمشى “ . فإن قوله : لأن زيدا

(٢) كليا : + أن يمشى م || (٣) مقولا في : مقولا على ع || فلا : رلا ساع || (٦) أن : بأن م || ملزومات : ملزومات ب ، دا ، م ؛ ملزومات د ، ن || إذ : إذا ساع ، م ، ن || (٨) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ || هذا : هذه عا ، م ، د ، ع || (٩) مقول : ساقطة من ع (١١) المقول : القول ع || ما هو يقول : . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا في سا || ليس كل : وليس كل م || (١٢) من : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || (١٤) التى : الذى سا || (١٥) يكون : يبين د ، ع ، عا ، م ؛ يكون يبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن || (١٧) أرما : أرما سا ، عا ، ن ، م || فيما يخيل : بما يخيل عا ، م ، د ، م .

ليس جزئى "يمنى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا شخص من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئيا لغيره ، كأن الشئ لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحداً ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمنى" "ويمنى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و "يمنى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها "يمنى" . وإنما نعى بالجزئى هذا .

- وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحك بالقياس إلى هذا الضحك ، من حيث هو هذا الضحك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهية كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحك ، من حيث هو خاصة ، هى أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تتقوم بالضحك ؛ فإنه غير داخل في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

٢٠

- (١) ما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق س ، ن || (٢) كان : فإن ي ||
 (٤) يجب : + عليها ج || فنقول إن : + معنى ه || قولنا : + إن ع || (٥) معناه : ساقطة من ه ||
 (٦ - ٧) إذا كان ... ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) ما : + لا د ، ع ، ي ||
 (٨) سبيل : ساقطة من س || (٩) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ي || (١١) يكون : ويكون س ، ط ، م ، ن || (١٤) للصفة : الصفة ع || (١٥) من حيث : لا من حيث د ؛ إلا من حيث م ||
 غريبة عنها : عرضة ع || (١٦) يقوم ويقوم : نوعاً ومقوماً د ، ع || (١٩) ماهيتها : ماهيتها د ||
 ماهية : ماهيتها ن || (٢٠) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و”يمشى“ يزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يحل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلّى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لم فى هذا الباب ؛ أعنى قد اشتمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدل على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحل عليه حده . ثم إذا قلنا يزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد ”يمشى“ وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتقاد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مُفرّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتقاد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريعا ما يفسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحث م || (٥) حينئذ : ساقطة من ع ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ي || (١٠) الاسم : الرمز سا || (١٠) يشاركه : شاركه ع ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، ع ، ن ، ه || (١٢—١١) وطلبنا . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ي || (١٤) له : لانه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) عل : وعلى ه || تسليمها : + من ي || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إما دا .

- حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضاً فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حداً للآخر أو جزء حد للآخر ، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تحلان على ما تحتكما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد ؛ وقد أفروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحداً أو رسم له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حداً له .

- ١٠ فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيراً . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن المرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ، والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن المرض الذي يقابل الجوهر هو الذي مستحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلا تنها كليات ، فهي تقال ” على “ ، ولأنها جواهر ، فلا توجد ” في “ ؛ وإما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض ، فإنها ، لأنها أعراض ، موجودة ” في “ ، ولأنها جزئية ، ليست ” على “ ؛ وإما مقولة على موضوع ، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض ، فإنها ، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة ” على “ ولا موجودة ” في “ ، وهي جزئيات الجواهر ، كزبد وعمر وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر ، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية ، ليست مقولة على موضوع .

(١) قط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن ، || (٢) ليست حدودا : ساقطة من سا || (٣) هـ : موب || (٤) حد للآخر : ساقطة من م || (٥) في أن : في م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧ - ٨) وحد أو رسم : وحدا ورسماب ؛ حدا ورسم هـ || (١٠) فهذه : هذه دا || (١٠) ويتبين : وبين سا ، م ، || (١٣) وأن : وأما س ، ي || (١٥) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ي || فهمي : وهي م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فإنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهي : فهي عا ، هـ ، || (٢١) ولأنها : فلا تنها سا ، م ، ن ، هـ ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود في شيء لا يكزه منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقومه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها، ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدى ولا رسم حقيق، بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم باسم أشهر وأعرف.

وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء، فيريد الآتي بهذا البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم، فيبقى معنى واحد يلته عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم، والثاني أن تنفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقلوه: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

- (٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٥) لا يكزه... شيء: ساقطة من د ||
 (٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع:
 في جميع سا، عا، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د،
 دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) إنها:
 + هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن... الاسم: ساقطة
 من ب رس || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به بخ || (١٥) تنفى:
 تنفى د، تنقاه || (١٦) بسلب: بسبب بخ، د، س، عا، م || ليس: + هو ي ||
 ٤: + هوع .

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تمامية لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن في أجزائها بجمتها ، لا في واحد واحد منها ، فإن العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد ، بل في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافقت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل "الموجود في شيء" فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول : إن الإضافات كالتسمية وكالمؤاخذة وغير ذلك إنما توجد في شيئين لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

هولقائل أن يقول : إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء ، فيكون جوابه : إنه في شيء ؛ وبيانه في العلم الطبيعي .

١٠. ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في المتمكن ، فيكون جوابه : إنه في شيء آخر ؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطق لا يفي ببيان ذلك ؛ بل يجب أن يبينه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي أن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

١٥. ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل العشرية وغيرها ، لا تعد عندكم جواهرًا ، بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفًا من أشياء كثيرة تكون بجمتها قد صارت موضوعًا للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هي جملة ، شيئًا واحدًا . فإن كنت الكلية عرضًا ولمّا موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

(١) لكل : الكل ما ، ع ، ع ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ماضية من عا || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد عا || (٣) توافقت : توافق دا || (٤) قيل : مثل س || (٥) كالتواضع : التواضع عا || (٦) تعريف ع : تعريف ع || (٧) فيكون : جوابه : جواب ب ، س || (٨) فيكون : مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (٩) قد : أن ع || (١٠) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ي || (١١) موضوعا : ماضية من س || (١٢) هي : هو ه || هو : هي ع ، ن || (١٣) جملة : جملة . . . جملة : ماضية من د || (١٤) يحملها : يحملها ع ، ع ، م ، ه .

ليس موضوعها لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك المرض . بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون المرض في أشياء كل أن يكون الواحد منه عرضاً في كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجاجكم أن تفضلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئاً دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل "إن الكل في الأجزاء" قول مجازي ، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ؛ فيكون بالمرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء ، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحري أن لا تحتاج أن تستغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضاً بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختصره المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، وإنما يقال إنه في أشياء ؛ وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

(١) منها : منه ع ؛ منها م || (٤) ظم : ظود || (٦) منها : منها ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساقطة من ع || هو في : ه || (١٠ - ١١) كان الأجزاء : كالأجزاء م || (١١ - ١٢) وتلك الهيئة عرض : وتلك عرض م || (١٢) للكل : ساقطة من ع || (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ي ؛ + في دا || (١٥) قد : وقد ؛ قد ن ، د || (١٦) ربما : إنما م || ويشبه : بل يشبه ، م || حاجة : + ضرورية ه || (١٨) الراسم : الرسم ن || في : من ، ه ، ي || (١٩) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه لتكلف ه || هو أنه : وهو م ؛ ساقطة من ع || (٢٠) هو : ساقطة من م ، س || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، ع ، ن ، ه .

وأما العرضُ فإنما هو عرضٌ ، لأنه في شيء ؛ فإن اتفق أن كان بوجهٍ ما في أشياء ،
فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجموعها أو غير ذلك
وأما الكل فإن كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال مجازاً لأنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتج إلى ذلك ، كان فرقا
أيضاً بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ،
ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجملته بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات ، من حيث
هو كلي .

وإذا عتبنا بقولنا "الموجود في شيء" ، أي في شيء متحصل القوام بنفسه . قد تمت
شئنيته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحمله ، كان فرقاً بين حال العرض
في الموضوع وحال الصورة في المسادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً
بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لا يخرجه منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس
في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية
الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملته يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال
الجزئ في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئ إنه في الكلي ؛ وكذلك يفرق بينه وبين
وجود المسادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقاً له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء
في الزمان ؛ لأن الشيء في أي زمان قرّضته يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر .
ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

(١) فإنما : وإنما ، ن ، ي : ساقطة من س || من أجل : لأجل ، ه ، ي || (٤) إليه وإن
احتج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض . . . وجود : ساقطة من ن || في الموضوع :
ساقطة من ي || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، ه ، ن || (٨) بقولنا : بقوله ي ||
قد : قد ع ، ن ؛ وقد ه || (٩) دون . . . دونها : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها :
ساقطة من د ، ه ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامان : عامتان ع ||
(١٦) مفارقاً له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فليسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسياس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في المرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً

لبس يفنى به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولنذكرها ولنحياها حلاً . من ذلك أن الشيء يقال إنه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ، ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وإست أعراضاً ، كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كجادة الفلك ، وليست أعراضاً . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولاً : إن معنى

قولنا : ولا يمكن مفارقه لما هو فيه ، أن أي موضوع معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ، ع ا ؛ ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || (٥) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء الذي في الغاية سا ، ع ا ، م ، ن ، د ، ع ي || (٨) حيث : + ه ر ع || (١) ليس : لا س || (١١) لكن : ولكن ي || ولنذكرها : لنذكرها ع || لنحلها : لنحلها ع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لا ع || ولا . . . المطلق : ساقطة من (١٣) ولا : كذلك || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || (١٤) الذي : التي ي || هي : ه ر سا ، ع ا || (١٦) شيء : شوع || (١٧) موضوع : موضع م || (١٨) ولا : لان || قه هو : فيه م || معين : متعين هاشر د || أخذته : أخذته د .

هو فيه موجود لم يميز مفارقتها لذلك المميز، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمرا لزمه بعد تقوّمه بالفعل . ولأجل هذا ما خُصَّ العرض باسم الموجود في الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ؛ وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكلّي إنما يكون موجودا في اللفظ أو في التصوّر ؛ وكلاهما قول . فهذا غرضنا فيما نقوله ؛ فتقول شبهة المكان والزمان والمرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين .

- ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزهم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيانٌ موجودة في أعيانٍ كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم . ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيرا من الأعراض مفارقةً للوضوحات في التوهم . وأما القمر في فلكه فذلك أمرٌ لزمه من خارج لزوما ، لا أن علة وجود القمر ، من حيث هي طبيعة القمرية ، كونه في مكانه . ولذلك يصح ١٠ أن يُفرض للقمر جزءٌ بوجه ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجه ما ، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة . تعلم هذا في علم الطبيعة ؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان .

وأما العرض فلأنما ذلك له لأنه في موضوع .

وأما الصورة التي في المادة، فلأنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هو أيضا علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجودا بالفعل .

(١) أنه فيه : أنه فيان || ذلك : ساطعة من ع || (٢) لزمه : + لزما ع ، ه ، ي || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، عا ، ه ، ي || فتقول : + به ع ، ي || (٥) من التمين : ساطعة من م || (٦) جهة : + يدي || التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس د ؛ فليس ن || (١٠) لأن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ي || هي : هي || القمرية : + هي علة ع ، عا ، ي || (١١) لأن كل . . . بوجه ما : ساطعة من ما || له جزء بوجه : له جزء لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه في ه ، ي || (١٣) مع هذا : مع ذلك ي || (١٥) أما العرض : أما في المرض س ، ه || (١٦) المحصلين : المحصلة ي || (١٧) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون في المحل والحامل هيئة له سرا . كان ذلك الخن مادة أو موضوعا ؛ فان أمم المرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه ي [وهذا وأردنا بعد في ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وصاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تفس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ؛ وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشوش . وذلك لأن الرسم المتقدم لم يشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ؛ بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا بجزء منه ، أى من الموضوع ، أى من الذى هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ؛ بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذى هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا بجزء من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ؛ ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ؛ ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا بجزء منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذى هو موجود فيه وجود الشيء في محله ؛ وإذا ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذيان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ؛ لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ؛ فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسى من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ؛ وكالتقعر فإنه يحدث منه ومن الأذن شيء وهو الأفطس . فإذا هذا الاعتبار رديء فاسد .

(٢) ولا من المركب : ولا من المتكثر ع || (٣) بل : بله ن || (٤) كانت : كان سا ، ع ، م ، ه ، ي ||
كان : كانت ع ، ي || (٥) يشترط : بشرط ع || (٦) أن لا : أنه لا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
(٨) فليكن : ومع ذلك فليكن ه || وبين وجود : ووجود ع || (٩) وليس : فليس م || المطلوب :
الموضوع ه || ووجود : وبين وجود دا ، ه ، ي || (١٠) لا بجزء من شيء : ساقطة من م ||
(١٢) يقولونه : فتولوه ع ، ع ، م || جزءا من شيء : جزئى ، سا ، م ، ن || (١٣) وإذا : فإذا ع ، ه ، ي ؛ إذ ع || إليه ساقطة من ع || (١٤) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، ع ، م ، ن || (١٥) له : ساقطة من م ، ن .

- وهنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذي
رسم به العرض لم يكن فيه بعبء ما ، إذا تنقل الإنسان في الفلسفة ، شعربه وبالفارق
بينه وبين الصورة ، بل غنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذي يعبر هذا
العرض والصورة ، وهو الكون في المحل ، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة
أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفي مفهومه
وجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمرا لا يحيد عنه ولا يغيص . وأما أمر المادة الكائنة
في صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم
وينقصه ، إذ يجعله عاما لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه
الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التي يحجب بها عن هذا ،
ويكون جوابا عن أشياء أخرى أيضا ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن
المبتدئ يعد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله
بحسب اللفظ .

- ثم التعارف المشهور في استعمال لفظه "في" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا
المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ؛
ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض في جسم ، مع أمور أخرى جرى
التعارف بها ، كالشيء في الزمان والمكان والإتاء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجرى .
وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شيء يقال إنه
في شيء غير العرض ، حتى يسبق إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ،
ولا يكون .

- فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاما
ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الخاطم ، هـ ، ع ، ي || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) نور :
في س || كأنه يبيح : ساقطة من ن || (٨) ويتنعمه إذ يجعله : ساقطة من عا || يتنعمه : ينقصه د || إذ : أن ع ||
(٩) بها : عنها هـ || (١٠) به : ساقطة من د ، هـ || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، هـ ||
تفسر : بمنبر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : التعارف د || (١٤) بل : وإن كانت ع ، هـ ||
(١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باشتباه : باشتباه ع ، عا ؛ ما اشتبهناها || (١٨) يسبق : سبق ع ||
(٢٠) قد أخبرنا : قد أخبرنا عا ؛ هذا سراج || (٢٠) جامع : خارج هـ || (٢١) أخبرنا : أخبرنا ع .

أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإمعان في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيتاع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكأن المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لها ، لم يطبق الجمهور اللفظ بأن إحداها في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مرئياً أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلاً إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكاً بل اتفاقاً من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعنى المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تتعتها وتصفها .

فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أن تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسراً عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ما هو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفاً على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعة ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضاً ؛ وهذا أيضاً مقنع .

(٣) بالاشتراك : اشتراكاً || الاشتباه : اشتباهاً || (٤) أو يحد ما : ويحد ما ع || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداها : أحدهما س || (٦) تجددت : تحدث ، مع الصحيح في الماشر على نحو ما أتينا || (٨) الشيء : شيء س || (٩) ساقطة من س || (١٠) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، د ، ع || (١١) هذه الصورة : لكن الصورة م || (١٢) فيها الشك : ساقطة من س || يحصل : يحصل ع ، م ، بلا : بدون ن || (١٣) الصورة : الصفة ع ، م ، ع || (١٤) جمة : جمة ع || (١٥) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٦) كانت : كان س || (١٧) لأعم معانيه : الأعم .

ومما يشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما المرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- وأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين المرض ؛ فإن المرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن المرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعني بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل المرض ، فذلك مما لا نكره ، إلا ترى أنا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ما هو فيه ؟

١٠

ومما يشكك به على هذا أن يقال : إن الراحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للراحة ، وزى الراحة تقوم مفارقة للراحة في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك : إن الراحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوث حرارة أخرى وراحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها في الهواء .

١٥

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كقيتهما ، فوجدتا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّا من النار والتفاح عندما بلا انتقال ؛ وما وجدتا

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أروما || يقومها : + بالقلى || (٤) مفارقة : مفارقة ما ||
(٥) وبين : ساطعة من ب ، ن || (٧) يشكك : + به ساءن || هو : ساطعة من م || ما يفارق الجوهر :
ساطعة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساطعة من ن || (١٢) موضوع : موضع ه ||
(١٣) التفاح : التفاحة ه || (١٧) أروح : تروح سا ، هاش ه || (١٨) التفاح : التفاحة ه ،
+ قدح .

في الهواء ابتداءً ؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه ، من غير غَدَمِهِ ولا حدوث مثله ؛ لكان هذا حقا . لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الضورة . فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة ، لم تلزم هذه المناقضة . وقه ارى أمر المنطقي أن يعرف أن هذا لا يلزم . وأما أن هذا كيف يكون ، فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه ، على ما عبرت به العادة ، خروج عن صناعته من غير وفاء يمكن أن يقع منه بما يرومه .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أى شئ تنادى

فتقول الآن: إنه إذا حِيلَ شئٌ على شئٍ حَمَلَ المقول على موضوع ، ثم حِيلَ ذلك الشئُ على شئٍ آخر حمل المقول على موضوع ، حتى يكون طرفان ووسط ، فإن هذا الذي قيل على المقول على الموضوع ، يقال على الشئ الذي حِيلَ عليه المقول الأول . مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع ، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه . فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه ؛ إذ زيد حيوان ، ويشترك مع الحيوان في حده ؛ أى حد الحيوان يحمل عليه ، لأن الحيوان يقال على الطبيعة الإنسان ، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان ، وزيد قيل له إنسان .

وقد يُشَكَّك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان ، والحيوان يحمل على الإنسان ، والجنس لا يحمل على الإنسان ، فتقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على" ؛

(١) الضاح : الهواء ، م ، ي || قد : قد د ، ن ؛ فلام || انتقل : ينقل م || (٢) المنطقي : + في ذلك س || (٣) بما : بما ه || (٤) وأنها : فأنها ن || (٥) موضوع : الموضوع س || (٦ — ١٠) حمل ذلك الشئ على شئ آخر: حمل على ذلك الشئ شئ آخر || (١١) فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه : ساقطة من م ، ن ، ه || (١٢) حمل "على" : ساقطة من د .

فإن طبيعة الحيوان ليس بجنس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حل الكلي ،
 لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما كانت طبيعة الحيوان يحمل
 عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذي تحمل
 عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها
 في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص
 من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذي هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما
 هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريد أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار
 شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرن به شرط التجريد ،
 فيفرض حيوانا قد يُزج عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يُقرن به شرط
 الخلط ، فيقرن بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ،
 لم يصلح أن يقرن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله
 وقرنه من ذي قبل ؛ وأما الثاني ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ،
 لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ،
 اعتبار أخص . وإنما يقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لاخليط بالفعل وقبول
 خلط بالقوة ، لعدم مقارن عائق عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص .
 وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لاخليط ، فلما كان
 الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لاخليط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط
 لاخليط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس
 مقولا على الشيء الذي هو مقول على الإنسان .

ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس
 فقولته على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعني على ما يخصه به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة مزد || ليس : ليست هـ || ولو : ولا م || عليه : عليها هـ || (٢) ويكون : ولكان
 ع ، هـ ، ي || كما : + أنه ي || (٦) بما : معا || (٦ - ٧) قط : هو حيوان : ساقطة من
 س ، ي || (٧) فهو : هو هـ || (٩) حيوانا : حيوان هـ || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع ||
 (١١) حصل : حصل هـ ؛ فعل م || (١٣) خلط : + له م ، ي ؛ + لما ع || (١٥) وعوارض :
 ذوعوارض هـ || (١٦) الحيوان : حيوان ما ، ع ، م || (١٩) مقول : مقولان ||
 (٢٠) موجود : موجودة ما ، ع ، م ، ن ، هـ || (٢١) قولته : قول م ، ي .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ،
أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى
يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن
يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن
الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر "المقول على" و "الموجود فى" فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا
جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الوسطة ، لم يجب فى اتفاق
القولين يدل أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان
يدل ، والحيوان يحمل على كل فريس يدل ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفريس يدل ؛
ولو اتفق أن كان بدل الجنس شيئا آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ،
وكان يحمل على كل الوسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ماتحت الوسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، وللمسه الطرف الأكبر ، إلى
الوسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الوسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان
زيد ، وللمسه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا
فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل
على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون يحمل على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ،
والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنس حمل المحمول فى موضوع . قالوا :
واللون لا يحمل على ققنس حمل "على" ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل
"فى" لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول
فى الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنس . فهذا التشويش سبق إلى وهبه

(٣) ما : بما ، ع : ع (٤) ما : فيان (٦) ويجب : فيجب (٧) فى هذه : هذه ، م : م
(٧) الوسطة : الوسط (٨) القولين : القولين سا (٩) يدل [الأخيرة] : ساقطة
من (١١) الوسطة : الوسط (١٢) يمنع : منع (١٣) الوسطة : الوسط (١٤) اختلفت :
اختلفت ، م : م (١٥) لنسبه : ليس ، سا ، ع ، م ، ن (١٦) الوسطة : الوسط (١٧) كالإنسان :
مكان الإنسان ، م : م (١٨) لنسبه : ليس ، سا ، ع ، م ، ن (١٩) فكان سا ، ع ، م ، ن ، م :
(٢٠) عن : عند (٢١) المسمى : الذى يسمى ب ، م : م (٢٢) يقولون : هو لون س ، م : م
(٢٣) التشويش : المتشوش ، م : م

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحده ، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه ، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أنت معناه أنه ربما اتفق أن شاركة الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرض من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفة ، أو عرض آخر لجوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابه ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها ، أمورا أخرى ؛ أولاً يجرى ذلك في العادة ؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو ما رام راثم أن يوضح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قلت هذا ؛ وفي بعض المواضع قد يُحمل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه يرى أنه يعني بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن عني به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضاً في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضاً في البيضاني ؛ وإن عني بالأبيض شيئاً ذا بياض كان الأبيض موجوداً في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فإورد على أصله مثلاً مخالفاً لمقتضى ما أورده من يشكك على كلامه . فإما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجوداً في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي يقال

- (١) عل : ساطعة من ن || (٢ - ١) أنه يجب : ساطعة من ما ، + عليه ه || (٢) شاركة :
 يشاركة س ، ع ، م ، ن || (٣) موجوداً : موجود ه || (٤) بلجورم : في جوهر ه ||
 (٥) أركان : ركان ه || (٦) إذا : أنه إذ ه || "في" : ساطعة من ه || عل : ساطعة من ع ،
 ع ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض ع || يقال : لقره ه || (١٢) ذا
 البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساطعة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن ||
 موجود أيضاً : أيضاً ع || اللون : + أيضاً ه . (١٦) فإ : فإ ن || أورد : أورد ه ||
 مخالفاً : يخالف ع ، م || لمقتضى ما : لمقتضى ما ، م ، ن ، ه || أورد : أورد ع ، م ||
 (١٧) يشكك : يشكك ما .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاماً ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أى شئ وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يتمتع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فاذا البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحد ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يتمتع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشئ آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لانفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلنا النسبة ، بفعلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان : لكانه | وكان : فكانه | (٢) اللون : القول ع ، م | (٣) وعرضاً : وعرض د ، ع ، م ، ن ، هـ | (٤) بل الذي من جهة العرض : ساطعة من د ، س ، م ، ع ، ي | عليه : + بل يقال إنه فيه دا | (٥) يتمتع : يتمتع سا ، ع ، م | (٦) البياض : البياض سا ، م (١٤) بل : ساطعة من ع ، + هو هـ | (٧) هو موجود : موجود سا | (٨) فين : فين ي ؛ فيتن ع | آخر : + موجود دا ، ع ، ي | (٩) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساطعة من س | فاته : كان ن | (١٠) قلنا : قلنا ع ، م | النسبة : التسمية ن .

”في“ والطرف الأول ”وسط مقولا“ على ”فالجواب المشهور أنه تارة يحمل حل ”في“ كانياض في القفنس ، والقفنس على قفنس ما ، واليباض في قفنس ما ، وتارة لا يحمل : كالبفس في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

- ويجب أن تذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الإنسان ؛ فلا تكون الواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة . فإن الموجود في الواسطة ، إذا كان وجوده فيها كايما ، كان هو موجودا في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها ، افرقت الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران إلا كليين في هذه الأمثلة ؛ فإليك إذا اعتبرت الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيّرت المسائل كلها .

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر . ولم يكن القول على شيء منهما على معنى الذاتى ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل الضحاك على كل إنسان ، والماشى على كل ضحاك ، فالماشى على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجودا في الواسطة ، والواسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممّنع ؛ وذلك لأنّ العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضا لم يُمْز أن يكون الطرف الأكبر عرضا في الواسطة ، فيكون عرضا في عرض .

- (١) ”في“ [الأول] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||
 (٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || واليباض : فالياض د ، ع ، ن || القفنس : باليونانية Kykno باللاتينية Cygnus وبالفرنسية Cygne والقفنس ضم القاف الأول وسكين الثانية وضم النون طائرماتى شبه بالأوز ولكنه أطول منه عقا والكبير منه أضخم جدا والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب به المثل في الصفاء والطهارة ويدكر لونه الأبيض مثلا للعرض اللازم في المطلق كأيذ كرايون الأسود مثلا للعرض اللازم للزنجي ||
 (٣ - ٥) والجنس لا يحمل . . بقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فأن ب ، س ||
 (٥ - ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن سا . . الوجود : وجود س ||
 (٧) فيما : فيه م ، ن ، ه ، ع || بعضها : بعضه م ، ن ، ه ، ع || (٨) ههنا : بما ههنا م || (٩) من جملة : ساقطة من س || بما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ع || هو : ساقطة من ن || بعض : ساقطة من م ||
 (١٠) كليين : + أى نج ، ع ، ع ، ع || (١٢) كان : + مقولاد || (١٣) مثل : مثال ع ، مثال ذلك ه ||
 (١٤) الضحاك : كالضحاك ه || والماشى . . ضحاك : ساقطة من ن || فالماشى : والماشى ع ، ع ||
 (١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهذا الذى يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ؛ فإن الحق قبيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا يبين نفسه .

فأما أن الحق قبيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئيا يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجودا فى السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ؛ بل ما يعرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه فى شيء ، لا بجزء منه ، ولا يصح قوامه مفارقا له ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضوع الثانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

(١-٢) ولا قام . . . حد العرض : ساطعة من ما || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين :
 يبين د ، ن || (٤) ولا : + هو س . || هو : ساطعة من س ، ما || (٥) الحق : + هو س ||
 بنفسه : فى قه ن || (٧) تبين : يبين د ، ن || (٨) لأنه : + يوجد د ، س ||
 (٩) إلا : + أنه ن || (١٠) كونه : ساطعة من د ، س ، م ، ن ، ع || (١٤) أولا : ساطعة
 من ع || تبين : تبين ب ، د ، ع ، م ، ن || (١٥) موضوع : موضع د || (١٦) الموجود
 فى : الموجود فى فى م || ن : + لا م ، ع || (١٧) موجودا : موجود م || الموضوع "على" :
 موضوع ل "على" م || (١٩) أعراض : اعتراض م .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلّ ذاتين يَحْصُلُ أحدهما في الآخر حصولاً أولياً لا يتميز
منه شيء عن الآخر ، لا كالوحد في الحائط ، إذ باطن الوحد متبرئ عن الحائط ، ويكون
لو وقت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعاً ، فأيهما جعل صاحبه بصفةٍ وهيئةٍ
ونعتٍ ، فإنه إما عَرَضٌ في صاحبه وإما صورة ؛ وذلك لأنه إن كان صاحبه المنصف به
متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عَرَضٌ ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم به إلا به
وله حق في تقويم صاحبه فهو صورة ؛ ويشتركان في أنهما في مثل ؛ لكنّ كل أحدهما
يسمى مادةً ، وكل الآخر يسمى موضوعاً ؛

[الفصل السادس -]

فصل (و)

١٠ في إفساد قول من قال : إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهرًا من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر المرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق
بين المرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضاً في موضوع ، إذ كان الموضوع
يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ،
الذي بالحرى أن نسميه حاملاً ، بل والموضوع الذي بالحرى أن نسميه مبتدأ في الخبر .
وسموا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حالٍ جوهرًا ، ومن جهة أن اسم
الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفاسفة الأولى . ثم إنهم قد سموا أن فصول الجواهر
جواهر . وسموا أن فصول الجواهر كصفات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا
الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقولة التي سندكرها بعد ، تكون مشتملة
على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضاً ، صارت فصول الجواهر أعرافاً

(١) الرأس : الرأس || فقول : + إنه || (٢) من الآخر غير الآخر || نبى :
متبرئ م ؛ يرى دا || (٣) جميعاً فأيهما : فأيهما جميعاً || جعل : فعل فاعله هـ || (٤) ونعت :
وقعت || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : هذا || (٦) فهو : هذه ||
(١٠) إفساد : فادد ، ن || (١١) إليها : إليه ب ، س || (١٢) ظن أربابها : الظن س ،
ع ، ن . || إذ : إذا س || كان : + ف م ، ن ، ي || باشتراك : بالاشتراك م ، ن ||
(١٤) بل والموضوع : والموضوع س || (١٥) جوهرًا : جواهر م ، ي || (١٦ - ١٧) سموا :
جواهر م ؛ ساقطة من د ، ع ، ن || (١٧) تسمى : سميت || (١٨) بعد : + أن س ||
(١٩) صارت : ساقطة من م ؛ صارت ع ، د ، ي .

عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛
وأيضا كانت للظورة في حامل الصورة ، لا بجزء منه ، فكانت عرضا ؛ وكانت في الجوهر المركب
جزئا منه ، فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجوهر جوهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا .
والبياض أيضا جزء من الأبيض ، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض ، فالبياض موجود
في الأبيض الذي هو جوهر وجود الجزء ، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛
فهو فيه إذن جوهر ؛ وهو بعينه في موضوعه عرض ، إذ هو فيه لا بجزء منه ، وسائر
ذلك . فتهومت طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول
أولا إنا نعني بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة
أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن
مفارقته إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون
في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء
يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من
الأشياء ، كوجود الشيء في موضوعه ، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه
الصفة . فكل شيء إما جوهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته
مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ، وتكون
مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء
في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر .

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها
إما أن تكون في المادة ، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ، فليست فيه

(١) وكانت : فكانت ما || عدم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت :
فكان م ؛ وكان ما || (٤) فالبياض : ساقطة من ن || (٥) جوهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة :
طبيته م || ظلت : ظلت م || (٨) فان : وأن م ؛ ن ؛ م ؛ ي || (١٠) لا بجزء : بجزء ما م ؛ م ||
(١٢) في شيء : شيء ما || (١٤) وإذا : وإذا م || (١٥) له : + من ب م ؛ م || (١٦) فكل :
وكل ما || وإما : أو ن || (١٨ — ١٩) البتة : الأشياء : مكررة في م || (٢١) بجزء : بجزء م ؛
ظلت : فليس ب ، س ، ما ، ع ، ما ، م ؛ ي .

كاشيء في الموضوع . وأما في المادة فقد بينا أنها ليست فيها كاشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم أنها فيه كاشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كاشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كاشيء في الموضوع .

- ٥ فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

- وفصول الجواهر ، أعني القصور البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ١٠ ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متفردة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التي كنت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ، فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحل شيئا ويخصه كيفية ، ولو كان ١٥ كية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

(١) فيها : فيه ع || (٢) وإذا : وإذا ع ، ي || في هذين : هذان ع ، ع || (٣ — ٢) وتعلم . . . غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || (٣ — ٤) لا تحتاج . . . في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : ليست د ، ع || (٨) الجواهر : الجواهر (في المرتين) ي || (١٠) فاتها : فاته م || موضوعة : موضوعا ي || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم لم وكان د || كان : كانت ه || الجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ي || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل س ، ي || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ي || (١٧) التي : التي س ، ع ، ن ، ه ، ي || سنوضح : سنوضح ع ، ه ، ي ؛ + وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه وليس عرضا فيه ، إن عني به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرها وهو فيه . وإن لم يكن هذا ، بل عني أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا مدان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرها ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كجزء ، يجب أن يصير جوهرها فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

- (١) ليس ساقطة من م || لا لا : لاس ، ع || (٣) مركبان : + قد جملا دا || ثلاث : + أي ه ، ي ||
 (٥) لا لا : لاع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لاع || في نفسه : ساقطة من سا ||
 فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ي || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||
 (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩ - ١٠) وإن لم يكن . . .
 موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ي || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه هو ي || فهذا :
 وهذا ه || (١١ - ١٤) في موضوع . . . وهو فيه : متكررة في س ، ع ، م ، ي ||
 (١٤) فهذا مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلمة ه ، ي || دو في شيء : ساقطة من س ||
 (١٥) بالقياس : القياس م ، ي || فهذا : فهذه م ، ي || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كجزء :
 + فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصيرم ، يكون د ، ه .

بل ما لم يكن مَرَضاً في نفسه ، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع ،
هو ذلك المركب أو شئ آخر معين ، بل ما كان ليس في موضوع البتة . وكونه ليس
في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شئ من الأشياء كائناً في موضوع . فلو كان ،
إذا كان الشئ ليس في شئ هو فيه كائناً على معنى كون الشئ في موضوع . كان ذلك
يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشئ ، لكان هذا القدر يحمله جوهر فيه ، بل إنما
كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شئ من الأشياء البتة كائناً في موضوع ، لا أنه
ليس في شئ كذا كائناً في موضوع .

فحين أنه إذا لم يكن الشئ في كذا كائناً في موضوع ، كان من الواجب أن ينظر
بعد ذلك : فإن كان ليس في شئ من الأشياء غيره كائناً في موضوع ، فهو جوهر ؛
وإن كان هناك شئ آخر هو فيه كالشئ في موضوع ، ثم لم يكن في هذا الشئ ، ولا
في ألف شئ آخر على أنه في موضوع ، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك ،
فالشئ عرض .

وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشئ بالقياس إلى شئ ما هو لا في موضوع ،
بل لأنه في نفسه كذلك ، فذلك العرضية ليست لأن الشئ بالقياس إلى شئ بعينه هو
في موضوع أو ليس في موضوع ، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان
وأي شئ كان ؛ فلماذا كان له ذلك فهو عرض ، وإن لم يكن ذلك الشئ هو هذا الشئ
وكان هو في هذا الشئ ، لا على أنه في موضوع ، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع .
وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعم العرضية والجوهرية ، أعني كون الشئ
عرضياً للشئ أو جوهرياً له ، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار ؛ فإنه إذا أضيف إلى
شئ فكان فيه ، وكان كالشئ في الموضوع فهو عرض وعرضي . أما عرض فلا

(١) هو : هوأ || جوهر في نفسه : جوهر في نفسه ب || (٥) فيه : ساقطة من ه
(٦) معنى الجوهرية : الجوهر ما || (٧) ليس في : ليس إلى د || (٨) الشئ في : + شئ دا ، ع ،
د ، || (١٠) وإن : فإن سا || (١٣) الجوهرية : الجوهر || لم تكن : ليست ن || ما هو
لا في موضوع : بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ - ١٥) كذلك فكذاك ... في نفسه :
ساقطة من د || (١٥) موضوع ما : بعض موضوع مام ؛ موضوع د || (١٦) هو هذا : هو ذلك ن ||
(١٨) وإنما : قائم || (١٩) عرضياً : عرضاً ع ، ع || (١٩) عما : ساقطة من عا .

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدلّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرًا كالحيوان للإنسان أو عرضًا كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فإذا كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرًا .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضاً أو جوهرًا ، فقد يسمى جوهرًا ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرًا بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرًا بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

- (١) لأنه موجود : لأنها موجودة هاش ه || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذا م ||
 أمر له : أمر ن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق : عرض فيه :
 ساقطة من ع ، ي || الموضوع هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : العرضي
 س ، ع ، م ، ي || فالجوهرى : فالجوهر ن ؛ الجومرد || (١٠) بجزء بل : بجزء منه بل ب ||
 بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرًا : جوهرى عا ||
 الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ي || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر :
 ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ي || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهر ن ||
 واحدًا : واحد ه || (١٦) جوهرًا : جوهر س ، ع .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس ع ؛ رأس م || (٢) أمى : أوس || كان : + كك د ا ع ، ه ، ي ||
 (٣) لكان : فكان ه ؛ وكان ي || (٥) أر : + فرس || (٦) أمى : رأس س ||
 هذا الموضوع كان : ساطعة من س ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإصاف : ربة الإصاف
 وتردى بمز الإصاف ع || (٩) تحت القالة الأول : ساطعة من س ، ع ؛ + وقف الهدم ، ن ؛
 + من الفن الثاني والحادثة رب العالمين وإنه أعلى ؛ + من الفن الثاني والحادثة اول الحد ه .

المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

الجنس حدا نهت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذى يضافه، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاف — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التى للتضايقات ، وأنه لم ينبغى أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل في النوع ووجه انقسام الكلى إليه

والنوع أيضا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطوق ؛ فإن اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون بفعله لمعنى النوع المنطوق ، كان مستعملا في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التى له دون شيء آخر ، فوجدوا صورا وماهيات للأشياء التى تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها ، فسموها ، من حيث هى كذلك ، أنواعا . وكما أن لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطوق ، ولفظة النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطوق ، فكذلك لفظة النوع المنطوق تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذى يرويه مضايقا للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذى يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يجرى هذا المجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذى

(٣) التى : آخرهم وأوله في ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايقات : في المتضايقات ص
(٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ى (٥) فترى : فيردب ،
س ؛ فيرد ه || آخر : + إن شاء الله تعالى ه (٨) على معنى : على ع ، ى || غير معنى : غيرع
(١٠) مستملا : يستملع (١١) له : لهاع ، ى ؛ + ذلك ع ، عا ، م ، ن ،
ى || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ى (١٤) فكذلك : وكذلك
(١٥) المعنى : معنى عا ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو ذا ، ى

ربما سموه باعتبار ما، نوع الأنواع، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة للجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثانى .

وبين المفهومين فرقٌ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس ،

وبالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصويره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، إلى أن يكون شيء آخر أيضا أعم منه مقولا عليه .

ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثانى ، وذلك لأنه ليس مقوما له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشيء الذى هو نوع بهذه الصفة -

نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يتمتع في الذهن أن نتصور كلياً هو رأس ليس تحت كل

آخر ، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول ، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله

هكذا وعلى هذه الصورة ، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتياً ،

وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً ، بل إن كان لابد فهو عارض لازم له . وقد يقال

لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه

نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، وكيف

ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده ،

وهو به مضاف إلى أنواع فوقه . ثم لست أحقق أن أى الوجهين هو في اصطلاح

المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع ، إن ما هو إلى هذا

المطلق على الأفراد ، ثم لما عارض له أن كان عليه عام آخر ، سمي كونه تحت العام

بهذه الصفة نوعية .

(٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإنه م (٦) بمعنى : للمعنى م
 (٨) قد : ساقطة من م (٩) إذ : أو د (١٠) حمله : حكمه د ا ، س ،
 وهما شى (١١) وعلى : أو على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ي (١٣) نوع : + من م
 (١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من م (١٦) به : أنه د ، ن || أحقق : اتحقق
 عا ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطلب ، د ، عا ، م ، ن ، ه
 || إليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أول ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة أولية ويقسم الجسم قسمة لكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالمُعْجَمَة ، وإن لم تكن المعجمة بالحقيقة فصلا مقوماً ، وإذا أقيمت المعجمة مقامه ، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فأنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذى تقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوق قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لا تقسم ماتحت ، بل تقوّمه . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشى والساجح والطائر ، فإذا ابتدئ تقسم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ تقسم بالماشى والساجح والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

- (١) له : ساقطة من ن || يقسم : بم ه || (٢) لكنه ليس بنفسه قسمة : لكنها ليست قسمة د ن ؛ لكنه ليس قسمة م || (٣) الاتصال : الاتصال ع || (٤) وإذا : فإذا ع || (٥) كل حيوان : لكل حيوان ع || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له ع ، ي || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمرج ، ع ، ع ، ه ، ي ، + قاتها م || (١٢) ماتحت : ماتحته س || (١٤) ما فوق وما تحت : ماتحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) تقسم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) تقسم : تقسم د || بالماشى : ساقطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن تواف الجنس أول شيء قبل القسمة بالمئات وغير المئات ؛ والقسمة بالمئات وغير المئات كان يجوز أن تواف الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فإكان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المئات وغير المئات ، ثم يقسم المئات إلى الناطق وغير الناطق .

- ٥ وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المئات وغير المئات من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشي ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المئات وغير المئات والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

- ١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالى واحد ؛ ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فليبدأ أولا ولنضع هذه الأجناس وضما ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فتقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جواهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفع ، كقولنا : ينقطع
- ٢٥

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المئات : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ه || (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل : ساقطة من ي || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فعل : فصول من || (١٣) بما عا ، عا ، ي . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عامام ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي || يفعل : أن بفعل ع ، عا ، ي .

عن أشياء كثيرة ما هي - جواباً . ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنساً لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهي إلى الخمسة انتهاءً ظاهراً ، وتكون طبيعة النوع متحصلةً فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتياً ، وإما أن يكون عرضياً ؛ فإن كان ذاتياً ، فإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنساً ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلاً . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

- ٢٠ (١) والمقول : والمقولات ع ، م ، ن ، ي (٢) المقولين : مقولين ع ، م ، ن ، هـ (٣) للأخص : ساقطة من ع || أخصها : أخصها م || للأعم : الأعم م || هناك : هناك م (٤) الآخر : الآخر ع (٥) ساقطة من ع || من : من ن (٦) كثيرين : الكثيرين س (٧) وإما : + أن يكون هـ (٨ - ٢٠) فصل ... هو فصل : ساقطة من س (٩ - ٢٠) كذلك : ساقطة من ي

- لك ، إلا أن يراعى شيء متعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفظنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ، بل بما هى خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا أخيرا .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

- فلتتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فتقول : أما النوع بالمعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، نخرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شيء : تراعى شيئا ن ، هـ (٥) خاصة : ساطعة من ن

(٩) فلتتحقق : فلتحقق ع ، ن ، هـ || التى : ساطعة من هـ || هى : ساطعة من هـ

(١١) وذلك : ساطعة من م || يشاركه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساطعة من ن

(١٤) أنه : وأنه هـ || تفهم : تعلم س (١٦) قد : ساطعة من هـ || أيضا : ساطعة من م

(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به هـ

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته بغيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر في هذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود في الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشتبك في الثبوت والوجود بمفهوم متصل عند الذهن .

وهذا بين نفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يفلط نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما سمع أن الشيء لا يخرج عن طرفي التقيض ؛ فإن كل واحد من طرفي التقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود في هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ وبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، وبعضها أضعف ؛ فإن وجود القارز منها ، كالكيفية والكيفية أحكم من وجود

(٣) بغيره : لنبره ما || (٥) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه
 ما ، ه || (٦) يحصلوا : يحصلوا || (٧) يعودوا : يعودن || فيضيفوا : وضيفوا ؛ ثم يضيفوا ع ||
 (٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، ما ؛
 يمكن أن يبين : م || (١٠) ولولا : فلولا ع || صح : + قولنا ه || (١١) بل الوجود :
 إلى الموجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال
 الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ع ||
 (١٦-١٥) الوجود لبعضها : الوجود لأخصها م ، ي || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القارز :
 القوارم ، ن ، ع ، ي ؛ القارود .

- مالا استقراره ، كالزمان وأن يفعل ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوما على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى دأخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث ودأخل في قوامه ؛ فلذلك يقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوقليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلينه ؛ فإكان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتي للشيء لا يكون له بعلّة خارجية عن ذاته ؛ وما يكون بعلّة خارجية فليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلّة خارجية عن الماهية ،

- (١) يفعل : يفعل ع ، م || رغوفا : وقوع ن || (٣) أيضا : ساقطة من ن ||
غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل نج || دال على معنى : ساقطة من عا ||
(٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، ه ، ي || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا ...
تصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) في : ساقطة من م ||
تصورك : تصور ه ؛ تصورك م || موجود ... أن تصور : ساقطة من ع ||
(٩) فذلك : ولذلك ن || وفي : في سا || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك : ساقطة من ب ، س ، ع ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ||
فا : عام || (١٣) فهو : نفس عا - || (١٥ و ١٦) جعل : يجعل ي || (١٧) له : ساقطة من عا ||
(١٧ - ١٨) ذاته ... خارجية من : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه .
(٧)

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى هذه الصفة ، وأيضاً فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين في جواب ما هو ، فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول في جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدبّرت بالأصول والمواضع المقررة للحدود . فتقول الآن : الجنس منه ما يكون جنساً ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعاً ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعاً باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعاً ولا يصلح أن ينقلب جنساً ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنساً باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترتب للجنس مراتب ثلاثاً : جنس عال ليس بنوع ألبته ، وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون في باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبته ، فليس بجنس ألبته ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبته ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجواهر ؛ فإن الجواهر جنس لا جنس فوقه ، وتحت الجنس ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضاً : ساقطة من ن || وأيضاً... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده ع (٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحددة د || للحدود : المحددة عا || الآن : + إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا (٨-٧) ومنه... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من م || لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دونه عا وهما م ، هـ ، ي (١١) قريب : قريب ع ؛ قريب د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثاً : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ي (١٢) وتحت : تحت ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا (١٦) فإن الجواهر : ساقطة من م .

- وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛
والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛
فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم
نوع الجوهر وجنس للجسم ذي النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس الحى ؛
لأنه يم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذي النفس وجنس للحى الناطق ٥
لأنه يم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى وجنس الإنسان ؛
لأنه يم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر
هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو
النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس
وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ١٠
والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون
الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه
إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس
إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار
أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير ١٥
المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار
الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ،
ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هذه الثلاثة — وإن تلازمت —

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) الجسم : الجسم ع ، م ||
نوع الجسم : نوع الجسم ع || الحى : هم ع ، ه ، ي (٥) الحى : ساقطة من ع ||
وجنس هم : جنس الحى م || هم : + الحى ع (٦) الناطق : + نوع || الإنسان :
للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من ع (١١) يقاس : يقاس ن ؛ يقاس له ع ، م ، ه
(١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) يقاس : يقاس م (١٦) ذكره وأما : ذكره
ما ع ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فإمام (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ، وإما أن تجعله بحيث يُحدَّد بحدِّ العرض ، فهذا القول لا يستدبه . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ، فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعًا له ، ولا الجملة ، وإلا لما وصفت به إلا الجملة . نكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ، فإن السوق ، وإن كان واحدًا للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتستع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ، إذ ليس السوق أينا ، بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ، ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالتنوع وتخالفه بالعدد ، واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالتنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجودا في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضا : إن التسلسل معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ، فنقول : أما المضاف فليس على ما نحنوا فيه . أما أولا فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ، فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ، كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ، وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ، فهناك لا يكون الموجود في أشياء موجودا في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا نج || قسه : بينه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ي || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) المكان : بالمكان ع ، ي ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠ - ١١) ونعالفه . . . بالتنوع : ساقطة من سا || (١٢) ههنا : إنما هو ي || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أورد ، م ، ن || (١٤) فقول : وقولي || (١٥) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل : ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهبا صحيحا . وأما الحق فبينكشف
عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

يفرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معونة لمثل هذه الهدايات في أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

وهذا قول شديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع ، فتكون دلالاته على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضا معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تتحمل مدركة مفهومة .

(٢) واحد : ساطعة من ماء ، ع ، م ، || (٣) فليس : فلاح || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إجابة واحدة : أنه واحد ع || (٥) مشتركة : مشترك ع ، + فيه بخ ، ع ، ع ، ع ، ي || صحبا : صحيفام || (٦) عز : عل سر || (٧) عنه : فيه ي || (٨) فيقال : قال ب || إنه : + هوس || يتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، ماء ، م || (١٠) وبين : أرين د ، م || (١١) بجنس : + أي على سبيل الفرض والتقدير أي إن فرضنا وسلام || (١٢) شيئا آخر : أشياء أنواع || (١٢-١٣) آخر ... له نسبة : ساطعة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ، أنه ع || (١٤) في أنفسها : ساطعة من د || ماياتها : مايتها د || (١٦) فنكون : فكيف تكون ي || (١٧) نسبة هذا : نسبتة لهذا ي || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ع .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك فى العقل لا يكون كذلك إلا بأن يلحق به العقل معنى يخصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هى حيوان ، وقد عرض له فى الأعيان الخارجة أن كان هو بعينه موجوداً فى كثيرين ؛ وأما فى الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة إلى حدة تشا كل فيه ، بأن يحمله العقل على واحد واحد منها — فأتى كيف ذلك فلصناعة أخرى — فيكون هذا العارض هو العموم الذى يعرض للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالتشب مثلاً لعارض يعرض له من شكل أو غيره ، وكالتوب الأبيض ، فيكون التوب فى نفسه معنى ، والأبيض معنى ، و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو فى العقل معنى ، وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسى معنى . فيسبون معنى الجنس جنساً مطلقاً ، ومفهوماً أنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو ، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض فى نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه توب وأنه خشب ، فإذا عَقل معه ذلك عَقل شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد فى نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقى هو هذا .

وأما الطبيعى فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذى يصلح أن يجعل للمعقول منه النسبة التى للجنسية ، فإنه إذا حصل فى الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض متصوراً من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

- (٣) وقد : قدى || عرض : يعرض ه (٤) الصورة : الصورة
(٥) المعقولة : المقولة || نسب : نسبة م (٧) فاما : وأما
(٨) مثلاً لعارض : مثل العارض نا (٩) وكالتوب الأبيض : من هنا إلى
صفحة ٧٢ نرى فى (١٠) هناك : مثلاً ع (١١) حيوان : + هو
فى العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م (١٤) منه : + إلى د ، ن ||
منه أن يعقل : أن يعقل معه ع (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة :
مضرة د ، ع ، ط ، م ، ن ، ه (١٧) للمقول : لقول ه (١٨) الجنسية :
+ المطلقة ه (١٩) لتصور : المتصورس || إنسان : الإنسان ن ، ه

- فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تصوّر صلح أن يلحقه عموم هذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن ينحصر لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء يبحث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود إلا في العقل، يجب أن يكون المفهوم من أنه عقل هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقل، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقل لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو، إذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحته شيان:
- أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛
- أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس طال وجنس سافل، فهو يعطى كل واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حده واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويحدد بحد الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطيا اسمه ولا حده؛

- (١) طبيعة الحيوانية: طبيعتها بالحيوانية ع || الحيوانية: الحيوان د، ه || بهذا: لهذا د
- (٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو ه (٣) بحال: + بحالهم ه؛ + أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيًا ليس هو في الطبيعات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعات توجد في أشخاص فيكون جنسا لها بل لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س
- (٨) طبيعي: طبيعة ع || هي: هو ه (١١) يجب: ساقطة من ع
- (١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقل: ساقطة من د، ن، ه
- (١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومقارن ع || من أنه منطقي: أنه منطقي ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س.

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهية مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصوير النسبة شاملة للطرفين ، للمأوى والمهوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الانضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتبليه غير محصل .

وَأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبه أن يكون معنى هذا مقولة بفعل وينفعل ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضا أن يكون معنى مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وَأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جدا ؛ فإن لفظة الأطراف لا تدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا تجد تحته معنى مترابطا فيه ؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعاني النسبية التي لا تتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصا في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها في تلك المقولة بالعرض . ومادخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها اجتناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشيء ، ع ، ه ، ي || نسبة : نسبته ع || (٢) والمهوى : والمهوى م ، ع ، ه ، ي ؛ ساقطة من د || (٣) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٤) هي : هو ، ع ، ي || (٥) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان ع ، ي || اللتين : ساقطة من سا || إليها : إليها ن || أن يكون معنى : ساقطة من سر ، أن معنى ن || (٦) والأخذ : والأخذ ؛ وإلا حدس ع ، م ، ي || (٧) وإن كان يخيل شيئا : ساقطة من ي || النسبة : النسبة ه || (٨) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (٩) ومادخل بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكبة أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكبة ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكبة . على أن لمطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكيات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لا تنهاى ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التى هى نسبة ، نسبة .

وإن فوما آخرين قالوا : إن الانفعال هى الكيفية لا غير ؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة . وبالجمله فإن التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالب ١٠ لما هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيضح لك في السلم الطبيعي . فإن كان التكيف ليس كيفية ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كيفية . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك ، وليست فيه حركة .

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن ينفل تجتمان في جلس واحد هو الحركة . وستعلم في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن ينفل هى جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هى جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصنف إليهم .

(١-٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ي || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : لمطالب ع ؛ لمطالب ي || الكيات : الكيفيات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها ، ي (٥) فإنه : بل ورائه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ي || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونة د || (٧) قالوه : قالوا ي || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ي || (٩) كل : وكل د || (١٣) وكان : وكان ع ، د (١٤) يحرك يحرك : يحرك ع ؛ ساقطة من سا || (١٤ - ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس د || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولتي ع ، د ، ي || هو : وهو سا || (١٧) يفعل : أن يفعل ي || يفعل هى : يفعل هو د || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أر أن يفعل د || يفعل هى : يفعل هو د ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن يصنف إليهم : أول بهم ما || إليهم : إليه ب ، د .

الفصل الرابع

فصل (د)

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم المجلس
أو خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك

وهنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها
أمورا هي أهم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بخوما ؛
ومنها أمور مباينة لها : كالوحدة ، التي هي مبدأ العدد ؛ والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه
للقادير ؛ وأيضا مثل الهيولى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجهل ، وما أشبه
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فتقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها
بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المانع من أن يحمل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة يفعل هي بعينها الحركة .
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فاما هذه الأخرى فتقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فتقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل
في إحدى المقولات العشر ولها أجناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

(٣) أوهمت : + التامد ، م ، ه ، ي || إما : حافظة من سا || (٤) أر : وإما ه ، ي ||
خارجة : خارج ع || (٥) فيها : تحتها سا || (٥ - ٦) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمورا سا || (٦) عدة منها :
هذه سا || الكيف : حافظة من م || (٧) بوجه : + ما ي || (٨) مثل : فتل ب (واردة
كذلك في المرتين) || (١٠) أن يفعل : يتفعل ع || وإن : وأما إن ي || (١١) مقولة : + أن سا ،
ن ، ه ، ي || (١١) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || (١٢) هي : حافظة من س ||
(١٣) وإلا إن : حافظة من س ، ع || (١٥) يقضى : يقضى ه || (١٧) عشر : عشرة ب ، ه ||
(١٨) أخرى : حافظة من ع .

- في بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشترك في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل.
- ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشترك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشترك لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناس فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لا أجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخل في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛
- ١٠ إذا أخرج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل:
- إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بلدة لا يمتدون، لم يصرف قوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارجاً عن المقولات، لم يكن ذلك موجباً أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن تلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

- وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشر؛ ولا تتكلف نوماً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشاركس || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||
 (٢) كثيرين: + مختلفين ي || (٤) نوع آخر: آخرن || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، هـ ||
 ولا: فلاح، م، ي || (٦) العقل: القولنج، هاشم س || (٧) كانت: كان ع ||
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من هـ ||
 (١١) إنه لا: لا س || قوماً: قوم ع، عا، ي || (١٢) سلطنة: سلطنة د || خارج: خارجاً دا، هـ ||
 (١٣) المقولات: المقولات ما || عشرة: عشرة هـ || قط إلا: قط لان || (١٥ - ١٦) خارجة
 من: خارجة من هـ || (١٦) العشر: العشرة ب، هـ || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ هي
 مبادئ: المبادئ، مبادئ، عا || (١٩) لكانت: كانت ع.

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في المدد ، والمدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأعدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالمنى من الكيف ، والسكون من مقولة أن يفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن يفعل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن يفعل ؛ ومن حيث هو مخصص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتندى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتندى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى .

فعلينا أن نتأمل ما تقول طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للمقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم بجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكية بأسرها بل للقدر . على أنه سيتبين لك في استقصائك للعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للمدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة حلة للقدر ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة حلة

- (١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||
 (٤) أن يفعل : يفعل ي || إن كانت . . . يفعل : ساطعة من ي || المتخلفين : المتخلفين ي ||
 (٥) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا عا ، م ، ن ||
 (٦) الخط : خط ه ، ساطعة من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع
 (٧) جسم فهو : ساطعة من م ، ي || فهو من مقولة : فن مقولة س ، ع || (٧ - ٨) متحرك . . . من حيث
 هو : متحركة د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة
 متى : . . . د ، ع ، عا ، م ، ن ، ع ، ي || (١٢) يجازفون : يجازفون س ، عا ، م ، ن ، ه || قد يجازفون ج ، دا ،
 ع ، ي || (١٣) أولا : ساطعة من سا || (١٤) وهو : ساطعة من عا || لها : عليها ، ي ؛
 هناك ع || فليست مبدأ للكية : ساطعة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ،
 ي ، متين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : لا ي .

- لنقط قوم متفاعدون عن الحقائق ، أزالهم التنبيلات والتخيلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدئين ، لم يكن نفس كونهما مبدئين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أهم من المتصل والمفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدئين طيين للتصل والمفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدئين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكييتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذا يتشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكية جنس لهما ، كانا مبدئين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدئين لم يكونا حينئذ مبدئين لجميع الكيات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولاً غير ذاتي ، فليست الكية جنسا لهما .

- ١٥ فإذا فطنت هذا ، فإنك تجد رسم الكية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة . وسيايتك رسم الكية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولاً ذاتياً ، فتجد الهيولى والصورة داخليتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

(١) أزالهم : بإزالهم د || (٢) مبدئين : مثين د ، سا ، ن ؛ مبدئين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكان ه || مبدئين : ساقطة من ي || (٥) يجعل : جعل م || (٦) مبدآن : مبدئين ي || يجعل : جعل م || (٦ — ٧) مقتصر الحمل : مقتضراً يحتمل سا || (٧) قط : قط ه || (٩) وإذا : إذ م ؛ وإن ي || (١٠) طريق : الطريق ع || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د (١٢) فالكية : والكية ما || (١٤) لها : ساقطة من ع || (١٥) فطنت : جعلت ع ؛ جعلنا ي || (١٧) لاف : لا سا || (١٩) وهو الأجسام : وهي الأجسام ي ؛ والأجسام سا || الطبيعة : ساقطة من ن || كون : يكون كون من ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، سا ، ع ، ن ه ه

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ، بل المتعدد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير في الجنس الأعلى ، الذي هو الكم ، بسبب المبدئية لكان أخطأ أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم في الجنس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة في الجنس الأقرب ، الذي هو العدد ، فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، وهنا شك واحد في حله قانون مفيد يفرق من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ، لأن وقعه على ما تحته من المقولات بتقديم وتأخير واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جلسا للهوى والصورة والجسم ، فإن الهوى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ، فليس قول الجوهر عليها بالسوية ، بل هو بتقديم وتأخير .

وقد يعرض هذا التشكيك أيضا في غير ذلك ، فإنه قد يمرض بسبب أن بعض الكميات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ، وكذلك عصى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهوى والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية أولا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بنير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر في جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانع || من أن : أنى || هو له : هو ع || (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب ||
(٥) ولذلك : وكذلك ، ه || تشارك المائة : المائة ن || (٧) في حله : وفي حله ع ، ما ||
(٨) وليس : ليس س || يحتاج إليه : يحتاج ما || (٩) بتقديم : مقدم ما || واختلاف :
اختلاف ع || (١٠) والجسم : . . . والصورة : ساقطة من ع || (١١) عليها : عليها س ||
السوية ، + ه د || وتأخر : واختلاف ما || (١٢) التشكيك : التشكيك د ، ما ، ما ، م ||
بسبب : لبب د ، ما ، ما ، م || بسبب أن : + في ما ، م || (١٥) الجسم : + مبدئية
وعنه ه || (١٦) وعليه : + الجوهر ب ، على الجسم س ، ساقطة من ع || (١٧) يشلها : يشلها د ||
يخلوان : يخلوس ، ما ، م ، م ، م || لها : لها د ، ما ، م ، م ، م .

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، حلة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فمثل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان مما؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللاستبعاد، لاف أنها إنسانية بل في أنها موجودة. وأما بحسب النظر في الإنسانية، فليس أحدهما في أنه إنسان قبل الآخر في أنه إنسان وطلة له، لست أقول في أنه موجود إنسانا. وبالجملة فلا شيء جعل زيدا، الذى هو ابن عمى، إنسانا؛ فإنه لمسايبته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا حلة له في أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا؛ فذلك له حلة في أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنسا. ولذلك لا يجب أن يبين الأب الابن في مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وبست إنسانيته أقدم من إنسانيته في أنها إنسانية ولا حلة لها.

- وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسبيين لكون الجسم جوهرًا؛ فإن الجسم لذاته، لا لعلته من العلة ولا لسبب من

(١) تلك : من تلك ع ، هـ || آتيز : الآخر ما || (٢) إذا : وإذا سا ، هـ ، ي ؛ إذس ||
 (٣) فإن الأب : + فيساع ؛ منها هـ || (٤) فيها : فيساع || (٥) إنسانية : ساقطة من م ، ي ||
 وأما وإنسان || (٦) فلا : فانه ليس هـ ، ي ؛ فأى ما || (٧) لمسايبته : مايبته د ، م ، ن ||
 ولذلك : وكذلك ن || (٨) لا أبوه : ولا أبوه ما || (٩) لون : لوانى || (١٠) هذا المعنى :
 المعنى د ، م ، ن ، ي || (١١) ذلك : ساقطة من م || مانع : + أن ما || (١٢) مفهوم : ساقطة
 م ، ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن ما || (١٣) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهر ، لست أقول جوهرها موجودا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المتالين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ؛ فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون المرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنساً ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وتوسطه للمرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود ، وما يجري مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الموجود ؛ أو ما يجري مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تمصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في العدد ،

(١) ومقول : ومقولا || محتاج : يحتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ع ، ي || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، ي ؛ في وجوده لوجوده || تكون علة : تكون في علة ع || (٦-٧) لأن هذه ماهية إنسانيته : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ي || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذام || (١٠) كاتا : كان د ، سا ، عا ، ه ، ي || (١١-١٢) وهو غير معنى . . في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق بين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، ص || اربا : إباد .

والعدد من الكم فالوحدة من الكم، فهو قول المجازين أيضا. فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس. ثم كان العدد نوما من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد؛ ثم حمل على العدد شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ولو كان ما قالوه واجبا؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث عنه من حال العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد؛ فأما الأعدام التي يعني بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما سترفه. فهي تشارك المقولة. فأما الأعدام الحقيقية، فلأنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هي مقولات ذوات وأمور وجودية؛ والأعدام لاحصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالمرض كما يتبين. فإن دخلت في مقولة دخلت بالمرض؛ والدخول في المقولة بالمرض ليس دخول النوع في المقولة، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنسا له؛ وإذا لم تكن جنسا له، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشملته شمول المقولة لما تحتها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات.

وأما ما قيل في المثال والجنوب وفي التغذي، فينبغي أن تعلم أولا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتا واحدة؛ وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

- (٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||
 (٤) فأما : أما د ، ع ، ع ، م ، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وإن سا ||
 ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د ، ع || عنه : عنه ع ،
 ي || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، م ، ي ، مكشفه م ، ن || (٩ — ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما :
 الأعدام قد تسمى أعداما س || (١٠) كما : ساقطة من ع || تشارك : + ف ب ، س || فأما :
 وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ي || (١٣) يتبين : + لك ي
 (١٥) وإذا لم . . . له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فأما سا :
 أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وفي ع || التغذي : التغذي سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، م ، ن ||
 ماهية : ماهية ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ن ، ي .

من حيث هي تلك الذات والماهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقومت في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس ؛ لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنس له ؛ وما لا يكون جنس للشيء لا يكون مقولة تشملها .

وقد ينط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن الجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتفاير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقتد بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تحمل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لخصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

وبما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلانة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كاية ، ويجب لها أن تكون نوعا يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ || (٢) ظم : لم س || (٣) لا يكون .. جنسا للشيء : ساطعة من س || (٤) شيء : لشيء ع || (٥) هو أبيض : أبيض ي || (٦) فان : وان ن ، هـ ؛ إن د ، م ، ي || (٧) أو كان : وكان هـ || (٨) جزء منه : + فتياء ي || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساطعة من ع || (١٠) شيئا هو : شيئا وهو س ، م ، ي || (١١) ذات : ساطعة من س || (١٢) إذن : ساطعة من ن || (١٣) للأبيض : الأبيض ما || تخصه : + وتكون ع ، هـ ، ي || (١٤) الشك : الشك س || (١٥) اقترن : يقترن هـ || أحدية : أخرى س ، م ، ي || (١٦) لخصوله : يخص له ب || (١٧) اقترن من وجهين : وجهان هـ ، ي || (١٨-١٧) ويجب لها : ووجهان ؛ ساطعة من ع .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بمجدها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بمجدها ، وإن كان يكون فاعلا ، فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، لما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جسمية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن ضمنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذو بياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن عني به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن عني بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا يحد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لما اتحاد حقيقي ، فإنها من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفا د || (٣) لا يحدث : لا يصاح م || (٤) ماهيات : ساقطة من م ||
 (٦) الأربعة : الوجوه ه || (٧-٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به ه || (١٠) المكيف : مكيف سا ، لكيف د ||
 (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : انطالقة م || يصلح : يصح د ، م ن ه || (١٥) يمنع : ساقطة من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ه || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ه ||
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ج || فلا يمنع : ولا يمنع س ع ، عا ، م ، ه || (١٨) المقولة : مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر سا || جواهر : ساقطة من د م || المتيقن : + به سا ، م ، ه .

كالمشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جسمها على ملزومها حمل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شيء ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لا فى موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لهايته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يمرض للمريض . وقد اتفقتا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ، بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن فى ذكره ليس مقوما للشيء ، بل هو لازم لهايته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشيء ذى البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شيء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شيء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذا بياض ليس يؤدى إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فجد الشيء إنما يتحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فيثبت يلزمه أو يمرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضمام الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن المشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضمام خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فتقول :

(٣) للأبيض : ساطعة من ساء || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به ه || أنه : لأنه ي ||
لا فى : إلا فى ساء || (٦) الشيء : ساطعة من ع || (٨) وإذا : فإذا ؛ وإذا ه || مانحن :
الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب م || (١١) بل ما : بل لسان ه ، ي || (١٢) وإذا :
ران ما || (١٣) باللون : ساطعة من م || (١٤) يحصل : يحصل م || شيئا : شيء ه || (١٥) أو يمرض :
أن يمرض ع || (١٧) ذلك ه + اتحاد ، ن || العشرية : المشرة د ، م ، ه ، ي .

إن كلامنا في اجتماع ما يجري مجرى الجنس إلى ما يجري مجرى الفصل ؛ وبالمجمل في جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة . ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة نعمتان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض ، وحكنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

١٠

ومما يجب أن يقال في هذا الموضع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفردا كالكيفية ؛ ويقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجزهر ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير مدعي الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو درعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

١٥

(١-٢) جميع المحمولات : ساقطة من ي || (٢) طبيعة : الطبيعة || العشرة : العشرة سا ، م ، ي ، ي || لها : له ي || (٣) حصول : حصول ي || بأن : أن ع || هذا : لهذا ي || وان : فان ع || وإن ... اجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٥) لذلك : كذلك سا ه || (٦) والخمسة : ساقطة من ي || (٧) هو : وهو س ؛ هي د ، ما ، سا ، م ، ن ، م ، ي || الموجب : الموجبة د ، ع ، سا ، م ، ن ، م ، ي || (٨) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعها : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (٩) ذلك : هذا س || (١٠) يقال : نقول ي || واحد : واحدة ع ، ي || مقولات : مقولة سا ، ع ، م ، ي || (١١) تأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٢) س : ساقطة من ب ، س || أمر : أنه م ، ي || أم : أورد ، م ، ي .

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في تعريف حال عدد المقولات

- قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات
- ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراهم أفي به حقّ الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضاً على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعاً لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعاً له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعاً له نسبة المرض إلى السعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى واجدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجمولة أنواعاً لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية واقعالات ؛ والجنس الآخر مثلاً الممتلكات والحالات
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

(٥) وأنه : + كيف إذ ه || (٦) يحاوله : يحاولونه ما || وما : وأما ب ، س ||
 (٧) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || (٩) حل : ساقطة من ما ، ن ||
 (٩) التأخر : تأخرس || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم
 س || أو الأمور : أو من الأمور ع ، والأموذج ، ي || (١٢) بينوا : نبوا ما || لها : ساقطة من د ||
 (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل اللازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد من سلف .

والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تقتهى القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيقى ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندى أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من انحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكاف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

فأما القسمة المشهورة فنما ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غير من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثة ونوّه بذكرها جارية على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان ع ، ه ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(٤) خارجاً : خارج ه || (٥) ما : ماد ، م ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||

(٩) لتأمل : وتأمل ه || (١٠) موافاة : موافاة ع || (١٢) عشرة : العشرة ه ، ي ||

(١٣) قال : وقال ع || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاج ي || نسبة إلى : نسبة س ||

وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل

والانفعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير الثلاثية : إن الثلاثية عدد تام . ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتسايع مثثة ، والحركات ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ؛ وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قايلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور شيء خارج عن الموضوع له ، أولاً يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام ثلاثة : إما أن يكون ؛ وإن لم يحوج إلى ذلك . فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء هي فيه ليست خارجة عنه ؛ وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجاً ، فهذه الحاجة تجعل الموضوع متقسماً بوجه ما حتى تكون له أجزاء بعضها عند بعض حال متغيرة في النسبة ؛ وذلك هو مقولة الوضع . إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من حيث هي أجزاء متقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كاللون وروائح ، فإنها لا تكون إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون ذلك الاختلاف بنيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير للكل بها هيئة واحدة يمتد بها ، وليس عرضياً إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء بعضها إلى بعض في أمر ما يكون ذلك حالاً واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبة تقع فيها ، فلما إن يكون أثراً لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عدداً متصلاً

(١) تقرير الثلاثية : تقرير الثلاثية من ع ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، م ، ع ||
ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن ||
لكنه : لكن ع || (٥) له : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ع ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ع ، ن || الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٦) وإن لم : وإما أن م || (٧) فإن : وإن ع ، ع ||
(٨) أن كل : إذ كل هامشي || (٩) هذه هي : هذه س || (١٠) متقسم : متقسم ع ، ع ||
تنقسم س ، ع ، م ، ع ، ن || (١١) بينها : ساقطة من ع ، ع || (١٢) بها : ساقطة من ع ، ع || مخالفاً : متخالفاً ؛ مغايراً || (١٣ — ١٤) بها هيئة : بها ماهية بخ ، س ؛ نهاية ع ، ع || (١٥) حالاً : حالة ن || للكل : في الكل ه || هذا هو : هو س || (١٦) بواحد : بواحدة س ، م .

أو منفصلاً ؛ وهذا هو الكية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلةً في الجسم لا يمحوج تصورهما إلى أن تجعل للجسم نسبة إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعني الوضع والكية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورهما . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية . فيبين إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذي يوجب نسبة إلى خارج ، فلما أن يوجب نسبة تجعل الماهية ممثلة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ، فيثبت إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فلأنها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموار وأحوال فيها تختص بها . فلذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فكل الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهي من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذي إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهرًا ذا كم مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما (٢) لا يمحوج : لما يمحوج د (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ،
ما ، م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهو ع || (٩) إلى خارج : ساطعة من د ، ع ، م ||
(١٠) الإضافة : المضاف ما || (١٢) تجعل : فعل ي || (١٣) فاذ : فاذن د ، ع ، م ||
(١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساطعة من ع || (١٦) إلى نسبة : نسبة ما || الأخير :
الآخر د ، ما ، ع ، م ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً :
مقدار م ، ن ، م || آخر : ساطعة من م ، ع ، ي .

ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار ، فيكون الحالة غير قارة . وكل حالة غير قارة تسمى حركة . فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير وجوده في جسم جسم آخر بحال ، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه ، وهذا هو الحاوى ؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا ، وهذا هو الزمان .

فإذن النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند الثقل ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالبين أن أنواع المقولات التى تنبعث من النسبة إلى الكم هى إما أين وإما متى وإما الجدة . وأما النسبة إلى الكيفية فينبى أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر ، بل كيفية تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا . فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر ، فحال الذى تتكون فيه الكيفية من هذين دو مقولة أن يفعل ؛ وحال الذى تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكلف لا أضن صحته ومجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتكلف ، ولورأتى في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغا الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفينا في تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هى التى تكون أجزاء ما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

- (١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إما س || (٤) وصفنا : وصف د ، ساء م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو اله || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي || نسبة إلى حاو : إلى حاو ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تبث : ساقطة من ن || (٩) هى : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + الدس ؛ + تكون ساء || أو من : ومن عاء || (١١) الكيفية : كيفة ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || من الكيفية : + هذين ساء ، هاء || يفعل : يفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضرني في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عاء || (١٨) هذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال بخ ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ي .

وعبد الرحمن وتابط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تمد في المؤلفات بحسب نظير المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت القاباً وأسماء شخصية ، على معنى أصلاً ، وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- و ربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتعيش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تعيش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعني الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتعيش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيوضح القول في هذا بعد .

١٠

وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص

١٥

للعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ وكالتركيب الذي

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ - ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || (٧) معنى مفرد : معنى محصل || فانه ليس : فليس ب ، م || (٨) غائب : فانت م || (٩) أعيش وتعيش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعيين د ، ع ، م ، ي || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه ع || (١٤) الكاتب : الاسكان د ، م ، ن ، ي || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || الناطق الذي هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذي : + هو ي .

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وأشياء أخرى قد علمت في مواضع أخرى . فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو أحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصديق والكاذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن . إن طبقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

تمت المقالة الثانية

(١) أخرى : أنرد ، ع ، م ، || (٢) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ي أ (٣) أو أحادها : رآحادها د ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقاً ولا كاذباً ي || (٤) إن لم خطاباً : ساقطة من م ، ن : ثم هذه : فهذه د || (٥) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ي + من الفن الثاني من اجلة الأول في المنطق ، ولواحق العقل الحد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين .

المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الحملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر
الكلية والجزئية في الجوهرية

فلتكن الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أريد إطلاقها
على الأجسام وحدها ، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسي . وأما على معنى
أعم من الجسم ، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى
والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارقة الذي هو سبب وجودهما ؛
وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات
المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافي موضوع أمر
تشارك فيه جميعها ؛ وإن كان الموجود لافي موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا :
إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلهو " لافي موضوع " به من
بعد ، وهو معنى سلبى ، ليس يجعل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنساً لما
هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من الفن الثاني د ، ن ؛ + من الفن الثاني من الجملة الأول في المنطق هـ ||
(٢) رمى : ساقطة من هـ || فصل : + عشرين الفصول الأربعة بالتفصيل هـ || (٥) الأول :
الأول د ، س ، م ، هـ ، ع ، ي ؛ الأول ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، هـ ، ع ، ي || (٩) الجسم :
الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ع ، ي || لأن : أن ما || (١١) وسبب : ساقطة من عـ || وأن :
فان ما ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ع ، ي || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ع ، ي || (١٤) الوجود :
الموجود د ، ع ، م || (١٥) فيها : فيها ساءن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأسوال بلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فامر قد سلف لك منّا بيانه ؛ ومع ذلك ، فإن
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ في ريميم الجوهر وأنه لا محالة واقع على بعضها قبل
بعض ، فهو شكّ وحقّه أن يحل فنقول : إنّ قولنا إنّ الجوهر هو الموجود لافي موضوع ،
لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .
بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجمل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو عني بالموجود
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان
دمعها قبل بعض ؛ بل يعنون بالموجود لا في الموضوع المعنى ؛ والماهية التي تلزمها
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لافي موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،
أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،
وأن أحدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كريد ، إذا غاب عنك ،
أو نوعاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،
كانت لافي موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) هنا : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يحل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا :
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود س || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما :
وأما ي || كوجود : فكوجود ي || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س ||
(١٠) بعض : + فيه نج ، س ، ع ، م ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ي ||
(١٢) التعجب : التعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعاً
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر مما نج ، س || (١٥-١٦) تعلم : في موضوع :
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ، الحقيقته م || جوهر : جواهر .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جلساً ، بل الأول .

- ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان متزهاً عن الموضوع ، لم يكن في جلوس . ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقومٌ لذلك الشيء ولتنوعيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه التنوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقولٍ على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

- ١٠ . فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لا في موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا يهدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هنا الاعتبار مقيس إليه ، واقعاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا يهدم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تنتج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد فان : قد إن أن ع ، ي || الوجود : الموجود || ماهية : بالماهية ه ||
 لشيء : شيء م || (٢) ماهية : لمايات م (٤) فذلك : كذلك ي || (٥) ولا :
 فلا ، ما ، ع ، م ، ن || إنما : ساطعة من م || إذا : وإذا د ، م || (٦) وتنوعيات : أو
 كتنوعيات ما ، م || بالشركة : المشتركة د ، ما ، ع ، م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحق ه ؛ يلحق د ، ما ، ع ، م ||
 الوجود : الموجود د ، ما ، ع ، م ، ن || (١٢) هذا : هو س || للإنسان : الإنسان ب ، د ، ع ، م ، ما ،
 م ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || (١٤) أول : أول ع ي || (١٦) وأما : أما ب ، ع ، م ||
 فيها : فيها ب ، ع ، م ، ع || (١٨) هو : ساطعة من ما || أو إن : وإن ما ، ع ، م ، ه || في المركب :
 لركب ع ، ي (١٩) كون : ساطعة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة بكون الصورة ع .

الصورة على ما هي عليه من كونها لافى موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافى موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ؛ إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لآداب الواحق ؛ بل نقول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعنى من الأشياء التى منها تركب الجوهر ، أعنى المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل فى تقويم المركب بل هو برى مفارق ؛ وإما أن يكون داخلياً فى تقويمه ؛ والداخل فى تقويمه إما دخول الخشب فى وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي فى الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هى ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجوداً بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كلياً وإما أن يوجد جزئياً . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بماهية التى يلزمها وجود فى الأعيان أو فى الأوهام ، ليس من حيث هو موجود فى الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككاً لا متواطئاً ، كما قالوا ، بل إنما نمنى بالجوهر الشيء الذى حق وجود الماهية الخاصة له فى الأعيان أن يكون لافى موضوع ، وجب أن تكون هذه الماهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرية . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود فى الأعيان نحوه من الوجود ؛ وإذا كان جوهرية لأنه إنسان ، فالحق من الواحق ، أعنى مثل الشخصية والعموم وأيضاً مثل الحصول فى الأعيان أو التقرر فى الذهن ، فهى أمور تلحق جوهرية ؛ وأواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهرية ، فبطل ذاته ، فكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

(١ - ٢) بل وجود ٠٠٠ فى موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س ||
(٣) وذلك ؛ وكذلك س || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجوهر د ، س || (٧) الخشب : الخشب د ، م || (٨) وإما : أوع || فى الكرسي : فى وجود الكرسي ع || (٩) والمادة : المادة دى || هى : هوى || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ، ما إنما س ، م || بمصولها : بمصوله دى || (١٣) لفظة : لفظة س ، دى || (١٤) الخاصة : الخاصة ع || له : به س || أن يكون : أن لا يكون د || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ، دى || (١٥ - ١٦) لأنه إنسان : ساقطة من ع || (١٧) الحصول : حصوله د || (١٧ - ١٨) أو التقرر : والتقرر د || (١٨) هى : هو د ، م || أمور : أموره دى || الجوهر : الجوهر د ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهر دى .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمعمول الكلي أيضا جودر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر بما شكك في أمره فظن أنه علم وعرض؛ بل كونه علما أمر عرض لمماهيته؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بمماهيته جودر.

- وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يترك فيها أنها جواهر؛ فشاركها في حدها فهو جودر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتشفة بالأعراض؛ لكانت جوهرية الأمور عارضة لمماهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تحمل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرأ؛ فيكون شيء عرض له أن كان جوهرأ؛ فتكون الجوهرية عارضة لشيء. وإذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر ١٥ في ماهياتها.

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة ١٥ قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولا في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولا ولا أخيرا، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جوهر إذ : + موع ؛ جوهر أوم || (٢) فإن معقول الجوهر : ساقطة من ع || شكك : تشكك سا || ظن : وظن ي || أنه : به ، د ، ع ، ي || عرض : عارض م || (٤) جوهر : الجوهرى || (٥) وكذلك : لذلك ساءى || (٦) التي : ساقطة من ساء ، م ، ي || لا يشك : ولا يشك ساءى || (٧) فهو جوهر : جواهرى || (٨) لكانت : لكانى || لمماهيتها : لمماهياتهاى || صح : يصح م || الوجود : الوجود ، م ، ي || في هذه : هذه ع || (١٠) جواهر : ساقطة من د || (١٥) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجواهر م || الأول : الأول ب ، م ، ن || (١٦) فإنه إما : فإما د || أول : أقلى || أخيرا : آخراد ، ساء ، ع ، م ، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أول ، وفرن بين
الأول والأول ؛ فليس كل ما هو أول بشيء فهو قبل به ، بل قد يكون أول به إذا كانت
واحد الشيء وكالاته تكون له أكثرهما لغيره أو أقدم له في الوجود ، مما لغيره . والجزيئات
ليست أول في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة السامية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهة الوجود ، ومن
جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرأ ، وهو الحصول في الأعيان
لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية .
أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة
بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون
مقولة بوجه مما على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص
في أن يكون شخصاً . أي غير مقول معناه قولاً وجودياً أو وهماً على كثرة ، إلى أن يكون
شيء آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان بين شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون
مع غيره . وإذ كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرير وجوده ، فهو مستغن عن الكل .

فإن سأل سائل وقال : إن الكل ؛ كما إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي ، كذلك
الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكل . وكما أن ماهية الجزئي ، من حيث هي ماهية
لا تتعلق بالكل ، بل من حيث هو جزئي ؛ كذلك ماهية الكل ، من حيث هي ماهية ،
لا تتعلق بالجزئي ، بل تتعلق ، من حيث هو كلي ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا
ها هنا في الكل والجزئي ، من حيث هما متضايقان ، بل نفي بالكل ما هو مقول على

(٢) بشيء : الشيء . سا || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أول : يكون أولاس ||
إذا : إذا د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان هـ || (٤) أول : أول عا || الجوهرية : الجوهر هـ ||
(٥) أول : أول س || (٦) وهو : وفي ع (٧) ومن : من ع || (٩) وجودها : بل
وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أي : إلى ب ، د ، م ؛ أره || معناه : في معناه ||
أي غير ... على كثرة : ساقطة د ؛ وفي إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " في نسخة من خط جيل فاضل
وأظنها حاشية " || (١٢) شيء : شيئاس || مقول : مقول د ، ع ، ن ، هـ || وعلى : وعلى ع ||
(١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ي || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، هـ ، ي ||
(١١ - ١٥) كذلك الجزئي : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهية : ماهية
د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئى ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو .
وهذا المعنى لا يتعلق بالكل . ولما ننظر فى زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى كليته ،
بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى بمقابلة غير مقابلة المضلف . وهذا
لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ،
فالكلى أيضاً لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولما أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل
نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها فى الوجود بوجود الطبيعة الكلية ،
من حيث هى كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهى متعلقة
بشخص ما لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إننا لم نأخذ ماهية
الجوهر ، من حيث هى ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هى ماهية كلية ؛ ثم حكنا هذا
الحكم ؛ فهذا نحو تقديم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث
ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم نقضى عليه
بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكنا عليه
بكاذب ، فيثبت له أن ينازع .

وبعد ذلك ، القائمة فى ذلك هى أن المنطق إنما ينظر فى هذه الأشياء من حيث
هى كلية ؛ فلذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هى موجودة ؛ فيجب أن يأخذ
المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو فى الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

-
- (١) بالجزئى : بالشخص الجزئى س ؛ بالجزئى الشخصى ه || بل مر : + هو د ||
(٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلىة || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع ||
لا يتعلق : يتفق عا || (٦) فالكلى : والكل د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا ||
الطبيعة الكلية : طبيعة الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + لها ع ، د ، ي ||
أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م ||
(١٤) فإنا : فإنا عا ، عا م || نقضى : نحكم س || (١٧) القائمة : القائمة ي || ذلك :
ساحطة من سا || (١٨) كلية : متولدة ج || قايسها : قايسنا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجات س .

نحو تقدمه بحسب استقرار الأمر الذي هو المعبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي المساهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قيست إليه المساهية ، والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمّال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزائي ؛ فإنه غير بين فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الحيولى . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيبة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبقي إلى التسمية ، فلا يذ أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية ، وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل " على " وموضوعات للأعراض على سبيل " في " ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فإنها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيما بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهرية من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركة للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ قلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت المساهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركة للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهرية .

(١) فهو : وهو د ، س ، م ، ع ؛ وهو ع || (٢) الجواهر : الجوهر ع ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ع ؛ الذي : ساقطة من ه || قيس : تنب ع ؛ نيسى || إليه المساهية : إليه ن || (٤) إذ : إن ع ؛ إذا س ، س ، ع ، ن ، ع || (٥) فهي أفضل : ساقطة من س ، ع ، م ؛ وهذا د ، س ، ع ، م ، ع ؛ كلام : الكلام ع || فإنه : إن ت ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٦) فضيلة : فضلى || كان : ساقطة من س ، م ، ع ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الحيولى : + وأكمل س || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ع || فإن ما : فإن ت ب ، م || ولما : ساقطة من ن || (١٠) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ع ؛ فكان : وكان ع || (١١) بينها : يليها ع || (١٢) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٣) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٤) بأنه : أنه ع || المساهية : + حتى ع || (١٥) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : فيتأخر س ، م ، ع ، ن .

وعلى أن حال الجنس : من حيث هو كلى ، ين النوع الذى دونه كمال النوع
من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع
للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع
للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشي
وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

- فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص
إلى النوع وسائر الأمور ؛ ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه في الشك الذى
ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم :
إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد
إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقبول
بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يصنوا
بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً
بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يقتضون المقايضة التى بين نوع متوسط وجنس
أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ؛ فإنكم ،
لأنتم ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إننا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقبول بالقياس إلى
الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقايضة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى
في المساهبة ، والكلى يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلى الذى هو جنس من
الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : + هو س ، ع || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||
(٤) كثيرة : ساطعة من ع || (٥) للأسود : الأسود ، س ، ع ، ع ، م || (٧) ولكن :
لكن د ، س ، م ، ع ، م || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، س || (١٠) إذا أورد : إذا ورد س ، م ||
(١٢) بالنوع النوع : بالنوع ع ، م || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى
س : أعلى ن || وصفه : وضعه س ، ع ، ع ، م ، د ، م || (١٥) لا محالة : ساطعة من س || (١٨) أن
الكلى : الكلى م || (١٩) الكليين : الكليتين ب || المشاركين : المشاركين د ، س ، ع ، م ، م ، المشاركين ب ||
المتن في السوم والخصوص : ساطعة من ع || المختلفين : المختلفين ب .

منه الذى ليس بجنس ، فنحن تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فى أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شئ . هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شئ ، بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فى أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا يتمكس ، وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلما ننظر الآن فى طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

واقابل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه . متأخرين عن الأشخاص المحسوسة . فنقول فى جواب ذلك : أولاً أما البارى تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلياً فى جليس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هى أنواع وأجناس ، بل فى العقليات مفردات قائمة فى ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه أو فيه ، وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شئ . أما من المفردات الجسمانية ، فلأن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلائها مفردات على النحو الذى أومأنا إليه . وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلائها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعنى المفردات الجسمانية .

ولما بالمقايضة التى تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان فى الجواهر العقلية كثرة شخصية متممها نوعية ، وفوجية

- (١) بجنس : ساطعة من سا || فنحن : فنجدها بـ ، د ، م ، ن ، فنجدهى || (٢) إنساناً : ساطعة منى || تحته : تحت بـ ، م ، ن || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ح ، م ، ن || (٤) الآن : ساطعة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث بـ ، م ، ن ، د || (٦) من حيث هو كلى : . . . طبيعة النوع : ساطعة من م || (٩) العقل : ساطعة من ح || سبحانه : ساطعة من سا || (١٠) تعلم : تكون تعلم || الجواهر : الجواهر م ، د || (١١) النوع : النوع سا ، م || ليس : ليست د ، هى || (١٤) تلك : ساطعة من ن || للعقليات : العقلية ما ، د ، هى || كان : كانت ما || لها : وجود (١٤ - ١٥) على النحر : وعلى النحر ما ، هى || (١٥) الحسية : الحيات سا || (١٦) أخص : من بـ ، م ، ن ، هى .

نعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لاجسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية ؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق .

وإذ قد فرغنا من المقاييس التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنتبر المقاييس التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية ، وإن تفاضلت في أمور ، فإنها ، من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها ، فإنه ليس زيد أولى بأن يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛ وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حل الجفيس عليه أولى من الفريس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع ؛ وقد علمت من هذا ما تعميده ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق ، وهذه غير محولة على زيد وعمره ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايضة بينها وبين الأشخاص والأنواع في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها فيما ين جزئياتها وكمياتها هذه المقايضة بينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي بساطتها ، كانت أقدم قدمة المبدأ على ذى المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصولاً .

وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) الحوسة : الحوساتى || (٣) مثلاً : مثلاً ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذاك الماء : ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتهاى || (٧) بل : ساقطة من ي || (٨) أعلم : أعلم ساقطة من ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول في الحقيقة : ساقطة من ن || (١٣) الصورة : الصورة ساقطة من ع ، ن || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || رمى : رمى ب || (١٩) مثلاً : مثلاً ب ، د ، ع ، ن ، ن ، ن || (٢٠) مثلاً : مثلاً ب ، د ، ع ، ن ، ن ، ن

وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهرًا ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحققت فيه سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هي أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها في عداد أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل ..

فالفصول المجردة ، التى هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولًا بالجوهريّة بسبيل القِدْمة ، ولم تكن أولى بالجوهريّة بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة في الجوهريّة من وجه آخر ؛ لأن الجوهريّة لازمة لها لا داخلية في مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق ، بل شيئًا ذا نطق .

[الفصل الثالث]

[فصل (ج)]

في رسوم الجواهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك في خاصية مساوية لها وهي أنها موجودة لافى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لافى موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بحدودها . والتي تقال في موضوع فربما وافقت في الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر في موضوع ؛ ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجواهر

- (١) وليكن : ولكن ع ، م ، ن ، ي || أنه : لأنه نج ؛ هو أنه ع ، ه ، ي || شيء ذو نطق : ساقطة من س ||
 (٥) فالفصول : والفصول سا ، ع ، ي || الصور : الصورة ه ؛ التى الصور عا || منها : عنها ع ، ه ، ي ||
 (٦) بالجوهريّة : ساقطة من سا || القدمة : القدمة ي || أول : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها سا ، م ، ن ، ي ؛ مقوماتها ع || إذ : وإذ ع || (٨ - ٩) بل شيئا ذا نطق : ساقطة من سا ||
 (١٣) الجواهر : والجواهر ي || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضا : ساقطة من عا || إذ : إذاس ، سا ، ن ، ه ، ي || (١٥) إذ : إذى || أسماء : أسماء س ، ع ، ه ، أسماء ن || (١٦) قط : ساقطة من د ||
 (١٦ - ١٧) قط . . . جوهر : ساقطة من ما || (١٧) وليس : وابتد .

في الكلايات التي هي المركبات ، وجزئياتها في الكليات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكلايات والجزئيات في الكليات .

فلا تثبت إني ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضاً ليست بالقياس إلى موادها بأعراض؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجذس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضاً جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعني الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطابق ، لخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعني .

وهنا خواص أثير منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهي من الخواص التي تخص الخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشترك فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تميز لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متميلاً لتمييز موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتمييز .

- (٢) الوجود : الموجود || (٣) والجزئيات في الكليات : ساقطة من ه || (٤) فلا : ولاى || قال : + من نج ، د ، سا ، م || غير : الوجود ، سا ، ع ، ط ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع || (٧) الكيفية : الكيف م ، ي ؛ + قدى || (٨) تشترك ... المنطقة : ساقطة من ع ، ط ، ع || (٩ - ١٠) إلى أشخاص ... أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصية : الخامة د ، م || الموضوع : موضوع م ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي || (١١) نظامية : نظام م || (١٣) أثير : أثير ه || في المشهور : ساقطة من م || خاصة : خاصة ه || (١٤) المخصوص : المخصوص هاشمى || وهذه : ومى م || (١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هي دلالة : ومى دلالة م || (١٦) فيها : فيه ي || لو : ولو سا ، ن ، ي || (١٨) لوضع : لوضع هاشمى .

وأما الإشارة المشجورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميناهم لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي بتكررة بذواتها قبل بتكرر تلك الأعراض ؛ أو بتكررة لأسباب كثرتها قبل بتكرر تلك الأعراض ، كمعاد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولاً بالقصد الأول . فالقصد إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسية ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها تستعمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تبين فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد قد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولا على زيد . ولولا الفرق لكانا أبدا محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ ففها ، أى من الجواهر الثانية ، ما يعطيه معنى أنية تنفريز به ، كالتواحيات ؛ ومنها ما لا يعطيه أنية تنفريز بها ، كالجواهر التى هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفراد ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) ومى : وهو ع || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة . . . الأعراض : ساقطة من ما || كواد : لموادس || (٦) متطرفة : متطرفة ع ، م ، ن || (٧) إن كانت : وإن كانت سا || (٨) أى بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) ولا : أولاب ، س || (١٠) هذه : هذا ، س ، ع ، ن ، د ، هـ || خاصة : خاصة ع || (١١) فانه لا إشارة : فان الإشارة م || تبين : تبين س || (١٢) إذا : اذا د ، س ، ع ، م ، ن || (١٣) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار || (١٤ - ١٥) بل على أى واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ن || معنى : مع ذلك ن ، د ، ع ، م || تنفريز : تنفريز م ، ن ، د ، هـ || به : بها ن ، د ، ع || (١٧) أنية تنفريز بها : ساقطة من ب ، س ، ع ، م || كالجواهر : عن الجواهر م ، ن || (١٨) بل بالقياس : بل بالقياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

•

بمعينه ، بل على اى واحد كان ، والثانى انها تفرز افرازاً جوهرياً .

1.

١٥

والضد الذي الكلام فيه ههنا فهو أمر مشترك لما هو ضده في الموضوع ، وهما
ذاتان يتماقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشترك في محل ،

(١) أَقَابَتْنِي : سَاطَفَتْ مِنْ س، م || وهو : وهى س ؛ هـ د ؛ وهذائى || بالقات : القات ||
 (٢) أُولَيْسَ : أُولَيْتْ د، س، م ؛ هـ ش || تِلْكَ الْأُنْبِيَاءُ أَنْبِيَاءُ الْقُرْآنِ : (٣) إِفْرَازَتْحَتْ :
 إِفْرَازَتْحَتْ ب، م || (٤) فَدَعَلْتُ : دَعَلْتُ م || اللَّئِي : اللَّئِي : ع ؛ هـ ؛ لَع ؛ ع ؛ م ||
 (٥) لَمَّا : لَمَّا : إِنْ س || فَيَدُ : فَيَذَلْكَ د، ن || (٨) أَنَا : أَنَع || (٩) لَوهر : الجواهر س ||
 الإاق : فَيَغِيرُ ع، هـ ، ي || فَيَ الجواهر : فَيَ الجواهر د، س || (١٠) يَجْعِ الجواهر : يَجْعِ الجواهر د، ع ،
 ع ، م ، ن || بَأَنْ : أَنْ ع || (١١) هِيَ الْقَوْلَةُ : هِيَ الْقَوْلَةُ س، ن ، هـ ، ي || يَحَال :
 + إِنْ يَجْعِ س || (١٢) خَاصَةٌ : خَاصِي ي || لَمَكَةٌ : لَمَكَةٌ د، س، ن ، ي || الْكِبَى خَاصَةٌ لَمَكَةٍ :
 بَدَلْ مَكَةٍ خَاصَةٌ الْكِبَى ع || أَجْزَائُهَا : أَجْزَائُهَا م || بَعْضُ أَجْزَائِهَا : بَعْضُهَا ن || بَلْ . . . الْكِبَى :
 سَاطَفَتْ مِنْ س .

كان مَادَّةً أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطقي أن يحاول إثبات هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفي بها وسعه ، بل أكثر ما يحتمله ، هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقراة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقى إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفريس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكبة . فإن تشكك تشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فإلى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، إلا وهناك ما هو أبعد وأشد مخالفة منه . فإذا علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركا في أنه لا ضد له من الكبة ، وهو أنواع ذكرناها ، وإن كان مثلاً من الكبة ما له ضد ، وهو الكثرة والفلة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلة والكبر والصغر ليست كيات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكبة ، وإن شاركت الجواهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ، فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضد له .

(٢) بها : بهي || (٤) هو : + في عا || أربحجج : ربحجج عا ، عا ، ن ، ه ، ي ||
(٨) فيها : منها عا || (٩) فاته : فانها || (١٣) للأربعة : الأربعة عا ، عا || بهذا :
في هذا عا || لومر : الجومر عا ، لومر عا ، م || (١٥) الاعتراض : الرض عا ، م ، ي ||
يرتفع : لا يرتفع || (١٦) بيان : ساقطة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :
ساقطة من س || (١٩) للكيفية : الكيفيات ي || بعضها : لبعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهى أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هى ضد الحالة التى يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج من حالة الضعف يسيراً يسيراً متوجهاً إلى حالة القوة ؛ أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف فى الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان فى الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فإذا وضعت الخاصة التى قبل هذه وضعا مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضاً ، فإن الاشتداد والتقص يفتى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذى لم يشتد فى رفعه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التقص ١٠ والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجبه ولا يضمه .

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتقص قد يكونان لافيا بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذى ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والتقصان غير الذى ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعنى بالمقايضة التى تجري بالأولى والأخرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قبل إن بعضها أولى بالجوهرية من وجه ؛ ولكن أعنى بحسب المقايضة التى تخصه من طبيعة واحدة وحادٍ واحد ؛ فليس شئ من أشخاص الناس فإنه إنسان ،

- (١) الخاصة : الخاصة ع ، عا || خاصة : خاصة ع ، عا || الجوهر : الجواهر عا || لا يقبل : ساقطة من عا ||
 (٢) هى ضد : وهى ضد س || (٣) متقابلتان : ساقطة من ع || (٤) فى الجوهر : +
 أضعف ، عى || (٥) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٦) التقص : التقص س ع
 الضعف م || (٧) قيا ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل نج ، د || (٨) سبيل : ساقطة من ع ||
 الضعف : الضعف س ، الضعف ع || (٩) هذا : هذه عى ؛ ساقطة من د || التقص :
 التقص د ، م || (١٠) لا يوجبه ولا يضمه : لا يوجبه ولا يضمه م || يوجبه : +
 ولا يرفعه عى || يضمه : يضمه عا || (١١) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د ، عا ، م ، ن ||
 (١٢) فإن الذى : فالذى م || اللتان : الظن م || (١٣) وما : ومنه ن || (١٤) وجه : بعض س ||
 ولكن ، ولست عا || أعنى : + ذلك ع ، ه ، عى .

الذي هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسان بأشد من شخص فرس في أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد في بياضه من سواد في سواده وحرارة في حرارتها أشد من برودة في برودتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجوهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهرية من الثواني ، فليست أشد في الجوهرية .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية . والكَم أيضا يشارك الجوهر في هذا كما نُبَيِّن بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلي منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلي فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلي يتضمن على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن المرض الكلي يقبل الضدين أيضا كاللون يكون بياضا وسوادا ؛ فليطل ظنه بأنه ليس اللون الذي هو الأسود قابلا للون الأبيض بأن ينتلخ السواد عن اللون وينشاء البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أي الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلي يقبلها ، لكان كل لون سوادا وكان كل لون بياضا . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهرية ب ؛ جوهره : أشد : ساقطة من ب || من شخص : عن بعض من ||
 كأنه : كاد ، ع ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس ه || (٣) بياضه : + أشد ب ، ع ||
 سواد : السواد م || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر :
 الجوهرية م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ع ، م || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد :
 ساقطة من ن || قد : ضد ، م || (١١-١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا م || (١٣) وأن :
 ولا أن ه ، م || (١٣) فإن : فإذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س ||
 (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ي || مثل : ساقطة من س ||
 (١٦) الذي : القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلها : يقبلها ي || لو كانت :
 لو كان ن ، م ، ع ، ي .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سوداء وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لوناً ما سوداء ولون ما بياضاً ، ولكنا على التعاقب لا معاً .

وهذه الخاصية لا تتم كل جوهر ، فكل جوهر يقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل لجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليتة بكتلتيه ، فإن كليتته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص ١٠ فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية في النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلى ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل في بعض الخواص التى تخص ولا تتم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

(١) لما كانت : لكانت ي ؛ ما كانت ع || (٢) ولكان : ولكن كان س ، ا ؛ ولكن نج ؛ ولو كان ما ؛ ولكان م || (٣) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٤) البارية : البانية ب ، م || (٥) انطامية : انطامة س ، م ، ي || خاصة : خاصة ع || (٦) منها : منه د ، ح ، م || وأنه : فانه د ، ن || (٧) منها : منه د ، س ، م || (٨) لك : ساقطة من ع || (٩) انطامية : انطامة ي || الكلية : الكل د ، م ، ن ، ي ؛ للكل س || (١٠) هذه : هذا س ، ع || (١١) السطح : + فده ، س ، ن || (١٢-١٣) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بيمينه للصدق والكذب ، فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ، لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمور المحدث منه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقاً أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد أن كان صادقاً . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أي مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، فلما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متقررّاً ثابتاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمرٍ هو سبب تغير أمرٍ آخر ، كأقول الشمس وغيرها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحدٍ تغير في نفسه .

(١) وكشف ، تكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) مع : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٣) أو المظنون : والمظنون سا ، ه ، ي || به : فيه ه ، ي || (٤) فإن الأمر : فإن الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فإذا د ، ع ، م ، ن || وبقي : بقي سا || ذلك : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : ليس د ، ع ، م || يتعرض لأن يفتى : يفتى ع || (٨) لأنه : + إفتاع ه ، ع ، ي ؛ لا سا || وعدمه : + فقط ب ، ج ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أي : له سا || (١١) لوجود : للوجود م || الظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١٢) أيضاً : ساقطة من ع || جملة : ساقطة من ع || (١٣) كما : بل س ؛ + قد ، ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن استحصال في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجلت الشبهة .

وَأما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغير له في نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغيراً به .
فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغيره في نفسه أنه يكون مستثنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير ، نخرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

وَأما المناقشة في أن الأعراض بأفهامها لا تحمل الأعراض ، وأنها لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجواهر بتوسطها ، فذلك شيء لا أرى للتصنيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان الحقوق موجوداً معه في الجوهر ومحتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً واجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرد ذاته وبتغير نفسه شيئاً من الأضداد ؛ بل إما أن يتغير في أمر مضاف ، ليس تغيراً في نفسه ، أى في هيئة قارة في ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ وبالجمله فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

(٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر م ، ع ، م || تقبل : + أن تكون م ||
(٣) في أنفسها : ساقطة من ع || معان : معان ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||
(٦) بقولنا : ساقطة من م || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر م || وأنه : ساقطة من ع ، م ، م || وإن : إن م ||
لوجود : ساقطة من م || (١٢) مانعاً : + من م || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||
الحقوق : الحقوقى || (١٤) له : + أو للعرض ع || (١٥) بمفرد ذاته : بمفرداته م ||
نفسه : بنفسه || من : عن د || (١٦) إما : + لما م || مضاف : + أو أمر تابع م ||
أى : أو ما || (١٦ — ١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من م ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، م ، م ، م ، م ، م ، م || له : ساقطة من م ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في ابتداء القول في الكية

وقد جرت المسألة أن تذكر الكية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكية أوجبت إلى ذكر الكية في الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكية ، وليس مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكية . وأيضاً فإن الكية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكية إذا شاركت الكية في الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكننا لا نؤثر أن نشغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالات دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكية هي الجسمية التي تقيان المسألة فتقوم الجسم جسمياً ؛ فبالجوى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكية إذن جوهر .

(٣) في : مع س || (٤) أن : بأن س ، ع ، ه ، ي || الجوهر : الجواهر س || (٥) إليه : إليها ؛ سافطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أوجبت : أنجبت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ؛ سافطة من ع || (٧) تعلم : ستعلم بخ ، ه ، ي || (٨) المفارقة : المقارنة ع ، ع || (٩) سطر : مازرع ، ع ، م || (١٠) فيا : فيه ي || (١١) الجسمية : الخمة د ، م || هذه : هذا س ، ه ، ي || (١٢) الكية : . . . على الكيفية : كذا في هامش ب تصحيحاً عن خط المصنف ؛ وفي سائر النسخ : للكيفية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة "على" من د ، م || لكننا : ولكننا س || (١٣) سافطة من ع || (١٤) حال : سافطة من ن || أمكن : + هذاع || البحث : هذا البحث ه ، ي || (١٥) أو عرض : و عرض د || (١٦) إذن : سافطة من د .

فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله
أخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن نعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ،
ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ،
والمتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جسماً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً
ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضع يرهان إيضاح العوارض المطلوبة للوضوعات بالبراهين المبينة
إياها . فالتناهي ليس داخلياً في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءاً من الجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متناهيًا ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم
بالفعل ، فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ، وليس يفرض
فيها أبعاد بالفعل متغيرة . بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن
يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعاً على قوائم .
وهذه صورة الجسمية .

فالشئ الذي يمكنك أن تفرض فيه بدءاً ، ثم بعداً آخره ، فاطمه على قائمة ، ثم ثالثاً بقاطع
الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل
أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه
لا يخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويخالفه فيما قبل من الأبعاد على ما ذكر .
فمن حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها
أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

- (١) يكلفه : يكلفه ي || (٢) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ي ||
فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والتناهي : والمتناهي م || جمما :
ساقطة من د || (٤ — ٥) الجسم جسماً ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) يرهان : يرهان ب ، ع ، ع ||
(٦) ليس : ساقطة من س || جسم : الجسم ي || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض :
يفرض ما || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا ،
(١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيسه : أبعاد م ، ي || (١١) الجسمية : الجسمية م ||
(١٢) جدائم جدا : جداب : جدس || (١٣) يقبل : قبل م || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :
ثلاثها م ، ثلاثة منها م || أكبر : أكثرس || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ،
ي + بينهما سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة من : أو من ثلاثة م ، أو من د م .

يُقدر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعينه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملة القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وأبست عرضاً. والمعين المرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديراً محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشمعة، أي بشكل تسكلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتمين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدد ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشمع بشكل كرة كان مرضاً لنسبة أبعاد معدودة هي غير المحدودات المعينة التي قبلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته. والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حياً عند التخلخل؛ فيكون قد ثبت له جوهريته النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي.

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكروي إذا تكعب فإن أبعاده لم تتغير، إذ هو مساو لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساوي يقال لما هو مساو بالفعل، ويقال لما هو مساو بالقوة؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذي بالقوة ليس بوجود بعد؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساوياً للقدار أو مخالفاً له أصغر منه؛ والمساوي للقدّر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدّر؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره؛ فما

- (١) لا يعينه : لا يعينه ب || ألبة : ساقطة من ما || أوجيهه : أوجيهه ب || الجسمية : الجسمية م ||
 (٢) هي التي : التي || فهي : هي ما || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهي || بل : بل +
 هي ع ، ه ، ع || المرض : والمرضى || (٤) تقديراً : مقدراً ما || تقدير محدوداً : بقدر محدود ه ||
 (٥ - ٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تسكلها : شكلها ع ||
 (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : حدد ح ||
 إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ع || كان : كانت ه ، ع ||
 مرضاً : مرضه ه ، ع || نسبة : النسبة ع ، ه ؛ لست ع || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : جوهرى ||
 ويزيد : أيزيدى || (١١) يكون : فانه س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل :
 ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : هو ع || (١٦) لأن : فان ه ، ع || للقدار : للقدّر
 ما ، ه ، ع || الله : ساقطة من ع || (١٧) للقدّر : للقدارى || لا يقدر : لا يقدر (بكره الال المشددة) ب ||
 بما : ما ، ع ، ع ، ع ، ع || والأصغر : الأصغر ما .

يُقدَّر لا يكون غير مخالف لجميع ما يجانس مقدَّره، بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض ما يجانس مقدَّره . وكذلك ما يُقدَّر فلا يتقرر لهذا المعنى الذي لا يخالف به جسم جسيماً أن يكون مقدَّراً أو مقدَّراً، فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية .

- وإن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسماً، فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر، وهي ما أشرنا إليه، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملتزمة بإياها . وكذلك سجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضاً له صورة غير الكمية التي فيه؛ وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة إلى الموضوع أيضاً .
- وأما كونه فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تتبدل، لا كما في الجسم . ثم في هذا الموضوع مباحث عميقة سيقال عليها في اللاحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهرًا . فاقلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر، بل ذلك في صورة الجسم وحده؛ فتكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد، وتكون صورة الجسم، إذا جردت بكيته أو جردت منها الكمية مأخوذة في الذهن؛ سمي المجرد جسماً تعليمياً .

- (١-٢) بل لابد . . . يجانس مقدَّره : ساطعة من ع || (١) من : ساطعة من س ع ||
 (٢) كذلك : لذلك || يتقرر : يتقدَّر || لهذا : في هذا || (٣) يقع : ساطعة من س ||
 تقدير : تقدَّر ما، ي || (٤) والتقدير : والتقدَّر ما || (٥) الجسمية : الخسمية م ||
 التي : ساطعة من س || الكمية : + الجسمية العودية ي || بل ... الكمية : ساطعة من س ||
 (٦) هي جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر: أخرى ع؛ + وهي العرض ه، ي || وهي : + العرض غ ||
 (٦-٧) الصورة الجسمية : الجسمية العودية ع، ي || (٧) الجسمية : الخسمية م || وكذلك : فكذلك ب؛ +
 أبعاد م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ي || (٨-٩) بعدان على : بعد ليست على ي || (١٠) وكذلك :
 فكذلك د م؛ فذلك ع؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج ع || أيضاً : ساطعة من د م || (١١) ثابت :
 ثانية م || لا كما : إلا كما د || (١٢) الواحق : كتاب الواحق ي || كانت : كان ه، ي || السطح :
 السطح ه || تلزمها : وتلزمها س || أو تقومها : وتقومها د م || (١٤) فتكون الجسمية :
 فتكون الخسمية م || (١٦) منها : م ه، ي || سمي : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صتاوة أخرى.

فقول الآن : إن الكم منه متصل ومنه متفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل ؛ فنه ما هو فصل الكم أو الكمية ؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ؛ فن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يحوج إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية الجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما تجمله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المتفصل .

ويمع معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فكيون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بينهما طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه ؛ فن الين أن كل

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقدما || (٧) معاني : المعاني ؛ معنى د || (٨) طبيعية : طبيعة ع ، ط ، ه ، ي || (٩) يقال : يقول من || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكفة) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ي || (١٢) إلى : أوع ، ه ، ي || (١٣) وجزء : وجدد ، م ؛ وحد ما || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ي || الذي ... المتصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدها : تخطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ي .

واحد من المرضين ليس في ما فيه الآخر، كسواد وبياض ؛ فإن كل واحد منهما اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر . فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لمرض ما تتفاير في العدد ؛ فيكون ما يختص بانبثاات البياض فيه متناهيأ وما يختص بانبثاات السواد فيه متناهيأ ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المفترضتان لما عرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

فهذا اتصال قد يكون للكليات ؛ وهي كيات لم يلحقها إلا لواحق الكيات ؛ مثل هيئة الوضع الذي لخطى الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثله أبيض ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعى ، فيتميز لأجل ذلك جرآن من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذى لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة ؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً ، لكن بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسية .

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل في حركته التى يزول منها طرف الذى يليه عن موضعه الذى يلاقى نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابكة ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك ونقل عن موضعه نقلاً ينقل طرفه الطرف الذى يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الحقيقى بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذى على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافى . وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر ؛ فيصير بحسب صناعة ما أحق بذلك الاسم .

- (١) فإن كل : فكل ع ، م ، ي ؛ وكل د ، ما ، هـ || (٢) فى العدد ؛ بالعدد ، م ||
 (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) نقل : يعطى م || فى ما : +
 د ، م ، ي || أبيض : آخاه ، ي || (٩) الذى : + هو ي || (١٠) بالموضوع : فى الموضوع ي ||
 (١٢) لازماً : ملازماً م || منها : باع ، ما || (١٣) يمتنع : يمنع د ، م ||
 (١٤) بملاصقة : ملاصقة ما || (١٥) ينقل : يزعم ب ؛ يزعم س || طرفه : ساقطة من
 ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له هـ ؛ قيل ي || (١٧) الموضع :
 الوضع ن || (١٨) وكثيراً : كثيراد ، كثيره || ينقل : يمثل ن || لمعنى : لى ن ، ي .

فن الكية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذى من باب الكية من المتصل. وكيف لا؟ ونجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فنجد أجزائه تترك بسطح واحد تلتقى عليه. وقد نجد نظير ذلك للسطح بالخط، ولاط بالנקطة والزمان أيضاً؛ فإنا نجد فيه شيئاً متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وهذا الجسم المحسوس ليس تجزأ إلا من حيث فيه بُدء؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مفاوطة ومساواة، على ما علمت؛ فإذا التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شئ، من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون في المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكية؛ فإنه شك يخل في العلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذى للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التى معماركة وارتاق في المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مناً إلى الكم المتصل.

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإلك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم نجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة؛ ولو وجدت

(٣) نظير: لطرف ع || (٥) فينقسم: ساقطة من ع || (٦) فالجزء له: والجزء د؛ الحركة ما || ذو: دون د؛ ساقطة من س، ما، ع || (٧) مفاوطة: ساقطة من ما || (٨) كم: كثرة ما || (٩) صورته: هوس || (١٠) فإن: فأما إن ه، ع || (١١—١٢) لا بسبب الكية: ساقطة من س (١٢) فإنه: فهو ه || (١٥) المنطقيين: المطلق ع || ارتاق: اقتران ع || فيها: فيه د، ن || (١٦) تعيين: تعيين د، م؛ يتبين ع || إشارة مناً: مناً إشارة س، ن، ه، ع || ما: ساقطة من د، م || (١٧) فإنه: فإنا ب، س، م || (١٨) لم: ولم د || (١٩) ثلاثة: الثلاثة د، ع || (١٩) أربعة: الأربعة ب، س، ع، ط، ه، ع.

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجرد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القابل لتقسيم عظم وقدر ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيجتمل تجزئة واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون متصلاً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يتحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم .

فيسمى جسماً من حيث هو هذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً ونحناً . أما نحنا ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلا أنه نحن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلا أنه نحن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر ستركه .

وأما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحيط ؛ فهى بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاور بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ ووسط في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شيء ذى جديس فإن جديسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أى لأنه سطح هو نهاية وحاور ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكانت ه ، ي || وانتقص : ولتقص ه || كانت خارجة : كان خارجاً ي || (٢) عنه : عنها ط ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٣) هي : ساقطة من ي || (٤) نور : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة من ح ؛ فإن : وأن د ، م || (٥) وأما : فأما ي || تليس : فيسى ه ، ي ؛ تليس م || (٦) التجزئة : لتجزئة من || (٧) يتحتملها : يتحتمل تلك ه ؛ يتحتمل ذلك ي || (٨) فيسى : فيسى سا ه م || وقد : ساقطة من س || أما نحنا : ساقطة من م || (٩) أما عمقا : أما عمقا ه || (١٠-١١) سمكا فلا أنه : سمكا فانه سا م || نحن صاعد : هن صاعدا ؛ صاعد ه ، ي || (١٢) له : + منه ح || (١٣) محيط : محيط عا || الجسم : الجسم ن || (١٤-١٥) المحيط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط وسطح : المحيط به ؛ وسطح سا .

نهاية وحاولاً مدخل في تصويره كما لو لا يكون، فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون للكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيد المعين سماً خصوصية قبول أبعاد وقسمة غير الذي يفيد السطح، بما هو سطح، وليس له ذلك، وإن لم يكن لكونه نهاية وحاولاً مدخل في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم، فيكون الكم بالحقيقة هو السطح، ويكون عرض لذلك الشيء، الذي وفقه كم، أن حوى، فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح، ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعميده، فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وإيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه حاوياً، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يروا الكمية التي للنهاية، من حيث هي نهاية، وللحاوي، من حيث هو حاوياً، كمية تكون غير سطحية، ولا يجدون، فيبقى أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح محدود معه نوعاً تحت الكم، وإما سطح مأخوذ بحال، فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، بما بعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو ممكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أنواعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المنفصلة فلا يجوز أن تكون غير المحدد، فإن المقتضيل قوامه من متفرقات، والمتفرقات من مفردات، والمفردات آحاد، والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

-
- (١) نهاية وحاولاً : نهاية أو حارياً : ي || مدخل في : يدخل فد ، سا ، م || فذلك مدخل : مدخل في ذلك سا || (٣) يفيد : يفيد ، ي || بما هو : ما هن || (٤) الجهة : الجهة ؛ سا ، ع ، م || (٥) الذي : + هو ، ي ؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس : ويكون ليس ي || شيء : شيء ن ، ي || (٧) فلا : ولا سا ، م || أرأته : وأته ي || (٩) وللحاوي : وللحاوي س || (١٠) كمية : كمية ي || سطحية : سطحية نج ، سا ، ع ، ي || المكان كمية : المكان كونه سا ، ن ، ه ، ي || فإن : وإن د ، سا ، م ؛ + كان ه || (١١) لأنواع : لأنواع س || نوعاً : نوع س || (١٣) يجب : فيجب ي || حيث : ساقطة من ي || (١٤) الأولى : القرينة نج ، ع ؛ + القرينة ي || (١٥) أنواعها : الأنواع ن .

من حيث هو لا يتقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده يبلغ تلك الوحدات .

- وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات فحملتها حاملها للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها ، من حيث هي ممدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتلفان بالاتصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدر أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى العدد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسماً . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة ١٠ وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي ، بل يأخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير العدد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكمية منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصود إلى المقطع المحدود ١٥ نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والمعجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- (١) شيء : شيئاً || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٤) رأيا ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : توجد || معنى اجتماع : اجتماع ي || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : مقدار ج ؛ بقدر ع ؛ قدره ، ي || (٦) مقدرها : مقدارها ج ؛ قدرها ه ، ي || هنا : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالاتصال : فلا اتصال ع || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || مقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ قدر أو جواز سا ، ع ، ن ، ه ، ي || (٨) إلى العدد ... اعتباره : ساقطة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذ ع ، ه ، ي ؛ (١٢) الاتصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تقديراً : قدرها سا ، ع ، ه ، ي || ركية : أو كمية س ، ن ، ه ، ي || (١٥ - ١٦) لاسيما ... في الجماعة : ساقطة من عا || (١٦) يعد : يعد ج || (١٧) تجمع : يجتمع د ، ن ، ي ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : ولا س .

ولا في عددِ كَيفِيَّاتٍ تكون في التفويض والصورة ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قومٍ في أمرِ القول المسموع ؛ فإنهم قالوا : إنه من انكم المقتضيل بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدر بمقاطعيه ؛ فتكون مقاطعه أجزاءه ؛ ولها أزمنة تقدرها ؛ فتكون المقاطع تقدر الجملة بسبب زمانها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بسدد أقسام أزمنته وبمقاديرها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يعملون القول كما لسدد زمانه ؛ فيكون القول ، على طريقته ، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقومٌ يحاشون من ذلك فيختالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت بعظم ويصغر بسبب حال القارِع والمقروِع ؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان ؛ فهو إذن من باب آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يعملون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلاً ؛ بل يعملون الصوت نفسه كما . ثم لا ينفهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ لأن الجملة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كما ، إن كان بها كما ؛ هي جهة توجب فيها الكمية المتصلة . وهؤلاء إنما أخرجوا إلى أن يثبتوا كمية غير متصلة دلي أن عظم الصوت وصغره هو نقله وخبثته أو جهارته وخفاته ؛ وهي كَيفِيَّاتٍ بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كِثِّيَّاتٍ . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لكِية ما يتولد عنه ؛ بفعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقومٌ ممن هم أشد تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كما بنى من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزؤه وهو يعده . وكل ذي جزء يعد بجزء له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

- (١) تكون : ساقطة من ما || التفويض والصورة : التفويض والصورة ع ؛ التفويض والصورة ع
(٢) جزئ : جزأه || (٣) أجزاء : أجزاءه ع ؛ (٤) الجملة : ساقطة من ما ||
أزمنته : أزمنته ع || (٥) بمقاديرها : بمقاديرها ع ، م || لدد : لدد ع ، م || (٦) بأمرين : لأمرين
ع ، م || من الكم : ساقطة من ما || (٧) منفصلاً : منفصلاً ع ، م || بل يعملون : بل يعملون ع ،
م ، ع ، م || (٨) الصوت نفسه : أيضا الصوت ع (٩) توجب : ساقطة من ع || فيما : فيه ع ، م ||
المتصلة : المتصلة ع ، م ، م || (١٠) يثبتوا : له ما ع ، م ، ع ، م ؛ لها ع ، م || الكمية : الكمية ع ، م ||
غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير متصلة ع ، م ، ع ، م ؛ غير المتصلة ع ، م || (١١) خفته : خفته ع ، م ||
(١٢) كمية الصوت : الكمية للصوت ع ، م || بفعلوه : بفعلوه ع ، م || من : في م || بالعرض : ساقطة
من ما || (١٣) هم : هم ع ، م || بنى : بنى ع ، م ، ع ، م ؛ بنى ع ، م || (١٤) بجزءه : بجزءه ع ، م || بجزءه : بجزءه ع ، م

- فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات ؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يمتد . وأمثال هذه الأشياء لا تكون كييات بالذات ؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيه وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد ؛ فإذا لم تنسب إلى الكثرة التي فيه ، التي هو محصل منها ، ولا إلى الزمان الذي يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألينة ؛ فإن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إدخالاً بالذات ، فهنا حركات الإيقاع ونظم الجميع في الألحان والوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكييات كلها أو بعضها ؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات ؟
- ١٠

- وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد ؛ وكونها واقعة عليها المدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية ؛ فكذلك القول ؛ فإن المقادير ؛ وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هي منصفات ، لا تنسب فيها إلى عددها ، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل . فإن جعلتها ذات عدد ؛ فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتمل أيضا المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها ، كما سلبين بعد ، من غير إرجاع إلى عدد أو شيء آخر يلحقها .
- ١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعد من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة ، وكما فعل في مواضع من المضاف .

- (٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون ع || ولا : ساقطة من ع ||
 (٤) تقدير : تقدير ع || (٦) متارلا : متارلا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||
 (٧) لقول : القول س ، ع ، م || ألينة : ساقطة من ع || (٨ - ٧) ما يقارنه من الأشياء : القول ع ||
 (٨) فيها : فيها س || الجميع : الجميع س ، ع ، م || (٩) ألوان : ألوان ع || (١٢) فكذلك : وكذلك س ||
 فإن : فقول إن س ، ن ، ع ، ي || قلها : قلها م || (١٤) مددها : مددها م ||
 فإن : وإن د ، م || (١٥) مددها : مددها م || ع ، م ، ع ، ي || أيضا : ساقطة من م ، ع ||
 (١٦) من غير إرجاع : من غير إرجاع س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب م ، ع || (١٨) في هذا : من هذا م ، ع ، ي .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشاكت في الميزان راسياً في نفسه ، قبل إنه مساو له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن قدر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساو لضعفه والآخر مساو لنصفه . وأيضاً يقال للثقل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

وبالجملة إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الحفة ؛ أعنى بالحفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للحنة ميزان معكوس في المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفيها صاعدة . وقد يمكن أن تتخذ موازين للميول القسرية التى تحدث بالدفح والرمى يكون حكمها حكم ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كيات .

(١) ووزن : ووزن س || (٢) مساو : مساو باد ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||
 (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك...
 يقدر على : ساقطة من د || (٦-٧) الآخر... الجسم : ساقطة من س || (٦) لا ضعف : ولا ضعف نج ، ه ، ع ، ي ||
 (٧) الذى : ساقطة من ه ، ع ، ي || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين نج ، م ||
 (١١-١٢) للحنة... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث :
 تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون س || يلزم : يكون س || (١٤) كيات : تحت
 المقالة الثالثة من الفن الثانى ب ، س ، ه ، ع ، ي ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى
 في المنطق ولواحب العقل الحد بلا نهاية ؛ وقد اُخذ والملة ب .

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكمّ بالعرض

وأما القسمة الأخرى للكمية فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقمه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

- ١٠ والوضع اسم مشترك يقال على معاني شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصّه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ، ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعاني أخرى لاتصلح بالمقادير ولا بالإشارة .

(٢٠) الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق وهي خمسة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك حاورين الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || الكم : لالكية ه || (٦) فهي : فخر ب ؛ وهي م || لالكية : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) سا : فيسا عا || (٨) يوقمه ذلك : يوقماته ه ، ي || أين : كيف ع || (٩) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هي : ساقطة من ه || تخصّه : تخص ه ، ي || وبهذا : وهذا سا || (١١) للفتحة : للفتحة م || للفتحة وضع : إن للفتحة وضع ه ، ي || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ي || (١٢ — ١٣) وضع ومعناه : وضع ومعناه ع ، ي || (١٣) الجسم : الجسم م || (١٤) الجواهر : الجواهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ آخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم متقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعاً ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالتناسب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيستقى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لا وضع له ؛ فإن على القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أودع ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم غير ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعدّ شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجانب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزال مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة مفوظة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجية عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه ما || (٢) وضع : بوضع م || (٣) وإلى كل : وكل م || منها : منها م || (٤) الخط والسطح : السطح والخط د م || (٥) فسي : فسي ي || (٦) قيل : يقال ن || (٧) ذلك : ساقطة من د م || (٨) كما أنه فرق... أين قار : ساقطة من م م || (٩) التحقيق : التحقيق م || أخرجته : أخرجه ي || (١٠) فكذلك : وكذلك م || (١١) أن يفرض : ساقطة من م م || (١٢) منها : لها م || (١٣) بناه : + إليه ي || أنه : ساقطة من د م .

متحرك ، علامة شكلي أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلى تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لا تحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آن يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم .

ثم إن كان نسمة الكم إلى ذى الوضع وغير ذى الوضع قسمة بالفصول ؛ لم يجر أن تبدل الفصول بحركة وسكون تميز للجسم وطبيعته محفوظة .

ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه وبأقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولا جزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أو قد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ثمة ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقديم والتأخير .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضها من بعض . ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقنعنى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

- (١) أو كيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || (٢) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من ع || (٤) و || كل : وكل من || يكون : ساقطة من من || (٥) كان : كانت ع || وغير : وإلى غير من || (٦) الأصول : الفصل ما || وسكون : أو سكون من ع || (٧) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من ع || (٨) ما هو : ما بين د || سطحه وبأقياس إلى ما هو : ساقطة من من || حاويه : يحاويه ع || (٩) حتى : حتى ع || (١٠) ومفروض : أو مفروض د ع || (١١) وهو : هو د ع || (١٢) وإن : إن ع || (١٣) من بعض : من بعض من .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

- فهذه هي الكيات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كيات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكيات التي هي كيات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكيات ؛ كالحركة ؛ فإنها لا توجد إلا بمنزلة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتدرجها ، ولزمان تكون هي أيضاً فيه فتتدرج به ، وفي جسم متحرك تكون فيه فتتدرج به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى في مسافة طويلة أو في زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى في سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً في نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً في نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بعد يفرض طويلاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة أبعاد . وكذلك نقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالآحاد .

فهذه وأما لما يقال لها كيات وأبست بكيات ؛ بل هي أحوال تعرض للكم بمقاييس بعضها إلى بعض كما ستوضح .

- (٢) وإذا : فإذا ع ، ه || (٤) إنها : ساقطة : من ي || (٧) إلا : ساقطة من م ||
 (٨) بمنزلة من جسم : بمنزلة جسم ع ، ي || (١١) كالطول : كالطول د ، ع || والنصر : والنصر ع ، ع ||
 (١٣) آخر : + أى د || (١٤) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||
 (١٥) مع : إل د ، م || يفرض : بعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث
 د ، م || (١٧) وكذلك : وكذلك ي || (١٨) آخر : + أى ه || (١٩) لها : له م ||
 (٢٠) بعضها : بعضه د || ستوضح : ستوضح ه .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ .
كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول
امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ،
من حيث يأخذ مركز السالم إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول
حركة النش .

وكذلك المرض يقال للكَم الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً
لبعدٍ يفرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصير بسدين متقاطعين ؛ ويقال عرض
للبعد الآخذ بين يمين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للثخن الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ
من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدتين مفروضتين أولاً طولاً وعرضاً
المقاطعة المملوءة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجهى ، قيل إنه عمق ،
ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع
فوقها وأسفلها .

وقول : إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاق بسيطاً بالنقطة ،
وسم ذلك طولاً وخطاً فيما يسمعه . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ،
بل في جهة مقاطعة لها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون
حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وإيضاً فإن ظاهر الجسم ،
من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء ، مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

(١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين
(٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٦) مقاطعاً : فيه سا || (٨) الآخذ : الآخـز
(٩) وقد يقال : ويقال سا || لذلك : كذلك د || (١٠) ويقال عمق البعد : ويقال البعد ن || (١٢) ابتدئ :
ابتدأ ع || (١٤) بالنقطة : بالنقط ن ؛ بالنقطة سا ، عا || (١٥) رسم : رسم عا || ذلك : ساقطة من د ، سا ،
ع ، عا ، م ، ن ، ي || هذا : ساقطة من ن || (١٦) ارتسم : رسم ع ؛ أو رسم عا || سطح :
ساقطة من م || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٧) قوائم ارتسم : قوالم أو
نسم عا || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِع هذا الذي هو السطح فالتفت إلى القطع الذي يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قُطِع الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فالخط المحدود هو البعد الذي يفترض بين قنطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذي يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذي يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والعرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هي من الكمية ؛ والمضافات أعراض في الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض في العدد ؛ وكذلك القول في سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايين قد تتضايين على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن ينضمّن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول .

وقول : إن المساحة تقدير المتصيل ، والبعد تقدير المتفصيل ، والعدد والمساحة منهما ما في النفس ، هو العاد والمسامح ، ومنهما ما في الشيء ، وهو المحدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن العدد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المتفصيل جنساً له .

- (١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصلى ||
 قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فالتفت المحدود :
 فالتفت المحدود س ، ع || يفترض : يفترض ن ، هـ || قنطين ... بين : ساقطة من س ||
 (٥) يفترض : + من هـ || بين الخطين ... الذي : ساقطة من ع || البعد : الخط س ||
 (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : + دوح || (٨) الطويل
 والعريض : العاويل والعرض هـ || (٩) قد ... تتضايين : ساقطة من د || شرط : شرطه ما ||
 (١٠) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان س || لكل : كل س || (١٢) هو :
 وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) البعد تقدير : البعد تقدير د ، س ، س ، م || والبعد :
 والبعد س ، س ، ي || (١٥) هو العاد : وهو العاد ع ، م ، هـ || والبعد : وبها : وبه نج ||
 (١٦) فإن البعد : فإن العدد د ، م .

والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً ، ومتفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ،
فلاّنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلاّنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة
فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ
والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء
في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ،
والكيفية تعرض لها الكيفية .

وأما أنه متفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام
وغير ذلك . وليس يُحسّن من يقول : إن الزمان متفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك
من حيث هو عدد للحركة وإن الآن يوجب فصله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة
في الخط . ولو كان شيئاً حاصلّاً لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكنهم غير أن يلحق
الزمان بالكيفية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلّاً . ولما كان بأن
يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلّاً بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك
بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون
ذات عدد ، لا عدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كمية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح
والجسيم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع
الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛
ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة أو قومت ذات شيء ، بقى هناك شك في أن الشيء
من تلك المقولة أم ليس ؛ لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن
الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

- (١) الزمان متصل : الزمان متصل ن || (٣) تقدير : تقدير ب ، س || (٤) الحركة :
في الحركة ي || (٥) له : ساقطة من س || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً :
اتصالاً م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) تليس : وليس ه ||
(١٢) أول : ساقطة من س || (١٣) في ذواتها : لقواتها س || (١٤) وذات : أو ذات ن ||
(١٥) اقترض : فرض ه ، ي || منها : فباع ، عا ، ه ، ي || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن
سا ، أن د ، ع ، عا ، م ، ن || (١٧) يحمله : يحمل ع || (١٨) أوالمنفصلة : والمنفصلة : عا || شيء :
النوع ، ه ، ي || شك في أن : شك أن س || (١٩) أم : أره || (٢٠) إن الفصل : الفصل سا .

واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تفرق بهما طبيعة الجلس ؛ ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع . ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقي متشقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلا بفصيل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحداً بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها أئنة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛ ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في خواص الكم

وبالحرى أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أو اثنتين أحدهما أن الكمية تحتل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخرتان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتل التقدير أنه يقال مساو وغير مساو ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٢) واعلم أن الفصول : والفصول س ، ع || (٤) فإن : فإذا ع || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود ه ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولوضوع ه || (١٦) ما هذا : هـ د س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصيتين ع ، ي || (١٩) غير مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه ، أنها لا مضاد له أنها ع || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

ف نقول نحن : إن الخاصة الأولى للكبة هي التي منها يتقديح لنا الوقوف على معنى الكبة إنها لذاتها ، لاشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الرغوف عليه إلى التفتن بمهية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكبة ؟ فإنها من الخواص التي بالقياس ، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكبة لا مضاد لها مما يجب أن يوضع في المنطق وضعا .

ولنتنعن فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ، مثل أن نقول : إن الكبيات المتصلة قد تتوافر معاً في موضوع واحد ، وبعضها نهايات بعض ، وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ؛ وأي شيء وضع ضدًا للآخرين مثلاً ، فهناك شيء واحد هو أبعد مثلاً للآخرين منه وهو العدد الأزدي منه ؛ فلو جعل الألف ضدًا للآخرين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة ألب أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكن الألف أولى بأن يكون في حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير منفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلاً يوجد له ما هو في غاية البعد عنه كالآخرين فلم ليس ذلك ضدّه ؟ فالجواب : إن ضد الشيء إنما يكون ضدًا له إذا كان الشيء ضدًا له ولو كان الاثنان ضدًا للألف لأنه غاية في البعد منه ، لكان الألف ضدًا للآخرين وغاية في البعد منه ، وإذا ليس ذلك في الجانبين جميعاً ، بل في جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطق لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكبة ، فلا بد من أن يوافق في أشياء يظن أنها أضداد وكبيات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المنصل من الكم ضد للمنفصل . فأول الجواب في ذلك أن المنصل

(١) الخاصة : الخاصة س ، هـ || (٢) أنها : وأنها هـ || أما أنها : أما أنه س || (٣) بماهية : لماهية س || الكم : الكبة هـ || (٤) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || (٥) ولتنعن : ولتنعن س || أربا : وبما س ، ع ، م || (٦) بعض : لبعض هـ || وإن : إن م || (٨) ضدًا للآخرين : + منها س ؛ + أو الثلاثة من جملتها هـ || (٩) للآخرين منه : للآخرين والثلاثة منه هـ || (١٠) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من ي || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، س ، ع ، ع ، م ، ي || فكان : وكان ي ؛ وذلك كان ع || (١١) كيف : ساقطة من س || منفرد : منفرد د ، س ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || إن الألف : الألف ب ، س || (١٣) إذا ... له : ساقطة من س || (١٤) غاية في البعد : في غاية البعد ن || (١٥) منه : ساقطة من ع || في الجانبين : من الجانبين ع ، ي || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ي || (١٧) فيعرف : - فوجب ع || (١٨) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضد م || فأول : فأول ع || المنصل والمنفصل : المنفصل والمنصل ب .

والمفصل ؛ من حيث هما فصلان ، من لواحق الكم ، لا من الكم نفسه ، كحال الفصول .
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في غيره أن يتصل .
والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضداً للاتصال ؛ وإن كان شئ واحد يكون موضوعاً
لقدر متصل ، ثم ينفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

• وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أعداد ولا كم . أما الزوجية
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛
ولا يوجد شئ من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضداً . وأيضاً
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمساوئين ؛ فانقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد
اقسام بحسب إيجاب خاص بالثي ، وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن يوضع للكم
مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإنبات . وأيضاً فإن الزوجية
والفردية كليات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كليات متضادة ، فتصير لأجلها
الكليات متضادة بالعرض كالجواهر .

والمضمون هو أن الكليات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال
الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأعداد ولا كليات . وكذلك التساوى والتفاوت كلها
إضافات في الكليات ، لا كليات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضاً وما يجري
مجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كماً ؛ ولكن ليس كيته أنه كبير ؛ فإن الكبير
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بمقدار أن كان كماً ؛ لأن كان في تلك

(٢) يتصل : بفصل ع || (٣) ضد للاتصال : ضد الاتصال س ، ع || (٤) يفرض : يفرض بخ ،
ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) فإنا : ساقطة من ع ، ي || أعداد : + لها س ، م || (٧) بعينه :
قسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ي || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمساوئين :
مساوئين ع || (١٠) للكم : للكم س ، ع || (١١) محصل : + ه ، م || (١٢) والفردية :
أوالفردية د ، م || كليات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + ما بخ ، ع ، ه ||
(١٦) لا كليات : ساقطة من د || كليات : الكليات س || الكبير والصغر : الكبير والصغر بخ ، ع ، ن ||
وما يجري مجراها : ساقطة من س ، م || (١٧) إلا : ساقطة من س || (١٨) تعرض : وتعرض س .

الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم، بل في عارض للكم؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له.

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكميات مضادة فإنها كلها عوارض للكمية وليست كمية كما علمت؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضداً لها؛ فتكون هناك طبيعة تعريض لها إضافة هي إضافة المضادة. والكبير والصغير لا معقول له من هوئيه إلا أن يكون مضافاً؛ وليس له، من حيث هو كبير، وجود مخصوص، كما للسواد، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض. حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض؛ ولذلك قد يكون الشيء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين. ولو كان الكبير شيئاً محصلاً بنفسه تلحقه إضافة التضاد، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره. فإنه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعريض لهما الإضافة يجتمعان معاً في شيء واحد هو كبير بالقياس إلى شيء وصغير بالقياس إلى شيء. فإن قال قائل: إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيء آخر، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط.

والأضداد لها في طبائعها تحصيل؛ وتكون تلك الطبائع متناقبة متضادة، تعرض لها الإضافة التي للتضاد؛ وتكون تلك الطبائع، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضايف الذي في التضاد، طبائع متعادية لا تجتمع. فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر

- (١) للكم: الكم ع || إذ: إذا ه || (٣) قد يكون: يكون ع || (٤) كنه: كنه ن، ه ||
 (٥) واحد: واحدة ه؛ ساقطة من ن || معقول: ساقطة من سا || الآخر: الأخرى ه || مضاد: تضاد م ||
 (٦) واحد: واحدة ه || معقول: معقولة ه || فإذا: ثم إذا ه؛ وإذا د، سا، ن، ن ||
 أضيف: أضيفت د، سا، م، ن || (٧) هي إضافة: وهي إضافة د؛ ساقطة من ع، م ||
 المضادة: التضاد ج، ع، ه || (١١) بالقياس: بالإضافة بقياس ع || (١٢) لما استحال: لاستحال
 س، لما عد ع (١٣) تعرض: تعرض د || تجتمعان: لا تجتمعان ع، ع || (١٤) هو: وهو م ||
 وصغير بالقياس إلى شيء: ساقطة من م || (١٨) التضايف: التضايف م || الذي: الذي ع ||
 (١٩) طبائع: ساقطة من ع || متعادية: متعادية ع، ي.

الأضداد والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكن الكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التناق ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناق ، أعني أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عُلَّ أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف ، وإن كان التضايف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضايف ما يجتمع طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايف ، وتجدد الحوار والحوار لا يتضادان ، ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضايف لا محالة . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضايف فبقى أن الشيء الذي في التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبائعهما ، أى الموضوعات التى هى فى أنفسهما أمور معقولة ، فإذا قيس شيء منها إلى شيء آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تضايف فى أنفسهما ، ويلزمها تضايف هو التضاد ، وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع أبته ، لا إذا اعتبر فيها التضايف فقط ، بل يجب أن يكون لما ذلك أمراً هو بالذات قبل التضايف ، ويلحقه التضايف . فيجب أن يكون الكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وإنما لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضايفها . وليس الأمر كذلك ، بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضايفين لطبائعها متضادة ، تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايفان ، لأن المضاف من جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

(١) للكبير : الكبير ، والكبير : الصغير ، الصغير : الصغير ، (٤) أن تقابل : أن يقال
التضاد : المتضادات ع || قس تقابل : ساقطة من م || تقابل : متبادل || (٥) حيث لا : حيث هو
لاع ، ي || لخالفه : بخالفه ع || (٨) تضايف : يتضايف ع || فيه وذلك : ساقطة من س ، ع ||
فيه : مع ع || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، ه || (٩) فبقى : فبقى م || الذى فى : الذى هو
فى ع || فى التضاد : + وهو ع ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ي || (١٠) آخر :
ساقطة من ه || كانت : كان ع || إضافة التضاد : + وطبائعهما س || (١١) تمنع : تمنع د ، س ، م ، ن || عن :
من م || فإذا المضادة : فإن المضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : وهون || لا إذا : إلا إذا :
س ، ع ، م || (١٣) فيها : فصاع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد س .

فلى هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى ماخذ آخر ، فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، أو كان ضداً للصغير لما اجتماعاً ، فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذى هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيراً .

- وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون فى هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً بوجه أنه شئ ، وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكليات متضادات ، فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كليات ، وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كليات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند فى الصغرى من المقدمتين ، والآخر يعاند فى الكبرى ، والعناد فى الصغرى لإعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكليات ، كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبني أساعدك على ذلك ؛ ولكنى أقول : إنها ليست بكليات . وكذلك حين قال : إن هذه كليات ، فكأنه قال : هبها كليات وهبني أساعدك على ذلك ؛ فلأنها ليست بأضداد ، ومواء قال فى كل موضع وهو يتنازع فى مقدمة ، هب أنى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا مدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم فى هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فلأنها ليست بكليات ، أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المساواة والمساعدة على جهة أخرى ،

- (٢) ضد الصغير : ضد الصغيرس || (٤) المتحذلقين : المتحذلقين بخ || (٥) قيل : قبلد ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فنقول : ساقطة من د ، س ، ع ، ع ، ع ، ع || (٨) إنا : أو إناى || أعطينا : أعطينا ه ، ع || (٩) بمضادة : بمضادةى || المقدمتان : المقدمات ع ، ع || (١٠) الجهة : الوجه ع || الواجبة : الواحدة || المساعدة : الساقطة د ، س ، س ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد فى الكبرى لإعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، ع ، ن ، ه ، ع ، ع || فكما : وكاد ، ن || (١٣) أو هبني : وهبني د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ع || (١١) إنا : ساقطة من د ، س ، ع ، ع ، م ، ن || (١٥) فلأنها : ولكنى أقول إنها بخ ، ع || (١٧) بسبيله : سبيله س || (١٨) وما : وأما ع ، ع || أضداداً : أضداد ه ، ع || بكليات : كليات ع || أكانت : لكنك ع ، ع ، ع || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من س .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمة ، ولا يسلموا له أخرى ، ويجعلوا المعانة في أن لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقومه ، والفرد جزءاً من الزوج ، والشيء المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المتبيل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً بالكبير والصغير ، بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ، ويكون من جهة الطبائع الزائدة والناقصة ، لا من جهة الزائد والناقص ، من حيث هما هما فقط ، فيكون مثلاً الجنب ضد التهور ، لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجنب وطبيعة التهور ، فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتبينة في الخلق للصغير والكبير التي لا يقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ، لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأنجل أنها أطراف طبيعية ، مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ، وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها حكم أطراف المسافة التي لحركات النقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضد المكان الفوق . وهذا محال ، فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته . الذي هو سطح وكـم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ، والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له نج ، ع ، أن يستعملوا || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له : لا يسلموا ب || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤ - ٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص س ، ع ، ع ، م || حيث : جهة ماب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتيهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن ه || تعرض : وتعرض م || (١١) للصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : للكيفيات س ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدار ب || منها : منها م || كبير : ساقطة من ع || (١٥) منها : منها م || (١٦) الخاصة : الخاصة م || المكان : المكان ن || (١٨) محال : نلط م || (١٩) المكانان : المكان س || ولا : وما غلاص .

هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف سائنة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حار ؛ وهذه عوارض للكثرة . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد ؛ فلأنهم لا يقدرون على أن يميزوا دل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتكفي ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

- ١٠ ومع ذلك فلسنا نأبى القوايين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعاريف الجمهور ؛ بل يجب أن نلفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينظم بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتكفي ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون للفوقية إما حالاً للكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسفين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي
- ٢٠

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || الفكية : لكبة سا ، ها ، ه ||
 (٦) كان التضاد : التضاد م || أو كان : وكان ه || (٧ - ٦) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :
 وتارة ها || (١٠) القوايين : القوايين س || اصطلاحات : إملاجات ه || تعارف : تعارف ن ||
 (١٢) الحالة : الحالة د ، ها ، م || موضوع : موضوع ه || (١٣) لأن : لأن م || ينطبع : ينطبع م ||
 (١٥) تفصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتكفي : المتكفي س || (١٧) فيها :
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنهاد ، م || (٢٠) مضاد : متضاد د ، م || جسم : يلهم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده من وجهه ، كما ستعلم ، وإما حالاً للكان ، من حيث كونه مكاناً للجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو افق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في الممكن ، فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . واست أغني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأقص من كمية ، ولكن أغني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أغني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها من كمية أخرى أنقص أو أكثر منها ، أغني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ، أغني في أنها كمية منفصلة تقدر بالأحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفة بينها .

والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنع كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ، والأشد والأزيد الذي يمنعه أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ، وتفاوت الأزيد والأقص لا ينحصر البتة بين طرفين .

ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المتفصل بعينها على

- (١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ د ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) في المكان : ساقطة من ع || (٤) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || (٥) الكم : + في المكان ع || نصف : ضعف ع ، ه || (٦) وازدياد : ولازدياد د ، م ، ن || ولت : لت سا ، ع || كمية : كيته م || (٨) ثلاثية : ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد د ، سا ، م ، ن || (١١) أنه ليست : ليست ه || (١٢) حد : حدود ع || العدد : بالعدد ع || أنها رباعية : ساقطة من ع || (١٣) منفصلة : متصلة م || فيها : عا ه || (١٤) بينها : منها سا ، م ، فيها ع || (١٦) أو زيادة : وزيادة م || أنها : ساقطة من سا || (١٩) لغيرها : + أنها نج ، س ، ه .

بعض مارة في تزيد^١ها ، فلا تميز أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أنديجايز^٢ أحدهما أو يقصر . فالمطابقة أتى لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة؛ فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة. وأنت تعلم أن النقل والحركة، إذا اعتبرنا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما، لا يوجد فيهما هذا التطبيق؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكيفية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهي أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل في ذاتها مضادة وأنها لا تقبل في ذاتها الأشد والأضعف .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد
والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكيفية وقبل الكيفية . ولناض تخريجات مختلفة لعل ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكيفية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطق .

- (١) مارة : تارة ه || فلا : ولا م || المطبقين : المنطقين ع ؛ الطبين ع ||
(٢) يماز : يماز ه || أرىصر : والتعرب ؛ أرىنصر ع || (٣) مساواة : بمساواة ع ||
(٤) اعتبر : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتيهما م || الثبات : الثبات م ||
(٥) وغير المساواة : ساقطة من م || (١٢) أنام : + من م || (١٣) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||
(١٦) ولا يستقل به : ساقطة من م || يستقل : يستقل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمر الذي هو من المضاف فهو الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبية. والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماءها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها، من حيث هي مضافة، مثل الأخ.

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبية فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لدى القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية. وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم. والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك، وإن كان كله مضافاً فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا؛ بل إنما أُلحق بها نحو من أنحاء النسبية فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذى الدار. وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ أحد الجانبين. ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح وذو الجناح؛ فإن لفظه "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين؛ والجانب الآخر مستغن عن مائها؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين، من حيث هو مضاف، اسم، ولا يوجد للآخر، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية؛ أو لا يكون هناك اسم البتة. وربما لم يفعل ذلك؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات : المضاف د ، س ، ما ، ن ؛ الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن ||
 (٢) فالأمور : والأمور ما ، ه || هي من ... الأمور : ساقطة من د || فهي :
 هي هاش ه || ماهياتها : ماهيتها ما || (٣) مثل : من د ، ن || (٥) وأما :
 فأما ه || التي بنحو : التي بنحو س || فهي التي : فهي الذي س || لذلك : بذلك ما ||
 (٦) من حيث هي لدى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو العالم : هي للعالم ه || (٨) فهو : فهي ه ؛
 هو س || مضاف : كيفية مضافة د ، م ، ن || (١٠) فكله : وكله ما || إليه : ساقطة من ب ، د ،
 ما ، ما ، ن || إنما : لما ما ، ع ، م ؛ ساقطة من ما || بها : فيها س || (١١) يدخل : يدخل م ||
 فيجمع : فيجمع ع (١٣) إلحاق : إلحاق م || لفظ : لفظ ي || (١٥) اسم الجانب : اسم الجانب ه ||
 (١٦) وأكثر : أكثر ما || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً : ومشتقاً د || (١٨) إضافته :
 إضافته ع ، ي .

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ؛ وأما في المثال الأول ، فإنما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ، مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

- وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تشابه فيه الحروف العاكسة .
وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

- وأما كون الشيء مقولاً بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقله ، وليست ماهية السقف مقولةً بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المقول الذي للشيء الذي يبيح إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال أتى لما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهي الحال التي له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبي هذا الأول ، فإن الأخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون في الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولةً بالقياس إلى شيء آخر .

وليس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له إضافة .

- (٢) إليه العالم : إليه عالم ، ع || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) قولك : قولنا
س ، ن || (٥) بنور : نحو ساء (٥) الحروف : الحرف ع ، ع ، م ، ع || العاكسة : بالعاكسة ن
(٦) لك : ساقطة من ساء || من قريب : ساقطة من س || (٧) كون : أن يكون ع || الشيء : ساقطة
من ع ، ع || تصور : تصوره ع || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف ع || (٩) بالقياس إلى : ع ||
(١٠) الذي : ساقطة من ساء || الشيء الذي : شيء ، ع ، م ، ع || (١١) فذلك ع ||
(١٢) هو : هو د || هو : وهو ع || له : ساقطة من ع || (١٣ — ١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة
من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة د ، ع ، ع || هو : هو ه || حيث : ه || هو د ||
(١٥) هو : هو ساء م || (١٦) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن لشيء نسبة من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكرر لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه لمستقر ، انعكست النسبة ، وصلحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمور التى تؤخذ منسوبة بلا زيادة فهى منسوبة فقط ، وإن أخذت منسوبة على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالكبير فإنه

(١) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || (٢) وإلى : إلى عـ || (٣) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : ساقطة من سـ || (٤) بل : + إلى عـ هـ ، يـ || (٥) عليه : + والحائط مستقر عليه لمستقر انعكس بـ || من بنفسه : قسه هـ || (٦) وأما جانب... حائط : ساقطة من مـ ، يـ || (٧) حيث السقف : حيث هو السقف ما ، عـ ، ما ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ || مستقراً : مستقر دـ ، نـ || والحائط : قائلنا نـ ، دـ || والحائط... لمستقر : ساقطة من ما || (٨) النسبة : ساقطة من ما || من : فى عـ ، يـ || (٩) فهى نسبة : ساقطة من مـ || إضافة : إضافة عـ || الطرفان : الطرفين عـ || فيها : فيها دـ ، فى هـ || الإضافة : إضافة دـ ، ما ، عـ ، ما ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ || (١٠) منسوبة : منسوبة يـ || (١١) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من دـ ، مـ || (١٢) لشيء : ساقطة من سـ .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغير، وكذلك الشبه والمساوى .
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فبشبه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد
إلا في العالم .

- و كذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ، وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض . و فرق بين أن يكون
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ، فإن العالم
لا يوجد إلا بالبارى ، وأبست ماهيته مقولة بالقياس إلى الباري . وكذلك الثنائية لا توجد
إلا بالوحدانية ، وأبست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وليس الوجود والماهية
شيئاً واحداً ، ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كونه
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الكون مقارناً للقارن على الحالة القارنة .
فبعض هذه الأمور الممدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ،
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسمًا ، كان الجسم
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

فقد علمت أن بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، وبعضه
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تلحق ماهيته ، فحينئذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها ،
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهيةً أخرى متقررة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ،
وقد توجد فيها مضادة كالتفضيلة والخسيسة التي كل واحدٍ منهما قد تصح له إضافة إلى
موضوعه . ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضمفين ، ولا للزائد جزءًا .

٢٠

(١) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوى : المساوى م || (٢) القدرة والقوة : القوة
والقوة س ، سا (٥) وليس : تليس ما || (٧-٨) إلى شيء... بالبارى : ساطعة من س ||
(٨) بالبارى : + سبحانه وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون الماهية : ساطعة من ع ||
(١٢) ماهياتها : فاهياتها || (١٣) كذلك : ذلك || (١٨) وكان : فكان د ، س ، ع ||
له : لها سا (١٩) فيها : منها ع || التي : التي ه || منها : منها ع ، م .

والقانون في ذلك هو أن المضاف مما يمرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون في التكيف كالأخضر والأبجد ، وكذلك ذى الملكية ، وقد يكون في المضاف نفسه كالأب كبراً إلى ما هو أقل كبراً ، وكذلك الصديق الأصديق من صديق ، وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ، وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ، وكذلك قد يكون في سائر ما يمرض للمضاف ما يمرض لمقوله .
فما كانت الضعفية تمرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم يمرض للضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يمرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوي قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوي فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أعني المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ، فإنه لا تكون عشرة أشد عشرة من تسعة تسعة ، كما يكون بياض أشد ابيضاضاً من سواد أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بينا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما في أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع عتائف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذي قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

(١) جميعها : جياد ، ع ، ن ، أجمع هـ || (٢) والأبجد : وكالأبجد عا || وذى : إلى ذى عا ||
كبراً : كبره || (٣) وكذلك قد : وقدى || (٤) الضعفية ... كانت : ساقطة من ي ||
(٥) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ي || (٦) الإضافة : الفضيلة إضافة هـ || (٧) أشد وأضعف : أضعف وأشدب ، س || (٨) العشرة أبعد : العشرة ع | الثلاثة : + أبعد ع ||
(٩) بالقياس : في التماس ع ، م ، ي || (١٠) أشد : ساقطة من س || (١١) زيادة : ساقطة من م ||
(١٢) ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٣) بعضها على بعض : ساقطة من س || (١٤) قد : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذِف عنه التكرير ، فنقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم نقول : والمولى مولى للعبد ، فنكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجهول محمولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كالحافك اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل الحافك ما تلحقه حين نقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما نقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنى : فانت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذ على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

- ١٠ وأما سائر المكوس التي سنأتيك في مواضعها فتبخالف الذي للضاف في ذلك كله ؛ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التبادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التبادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمر يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فإذن إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو لحيوان ، أو الرأس رأس لدى مشي ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فنقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشي أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشي أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لانقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لدى الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا || في جانبه : ساقطة من ع || لول : المولد ، م ، ي || (٣) والمولى : المولد ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كالحافك : إلحافك م ؛ كالحافات ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٦) الابن : للابن ع || تفل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا ع ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع س || (١٢) إلى : على ع ، ي || الذي : ساقطة من د ، س || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٤ - ١٥) أو الرأس رأس لدى مشي : ساقطة من ع ، ي || (١٦) والإنسان : الإنسان م || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ - ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن م || (١٩) ذو : ساقطة من ع .

جناح لذى الجناح، وكذلك السكان سكان لذى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاي المعادل أو جنس موضوعه، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف. وإنما يعرض أكثر هذا في الموضع الذى لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فذلك يجب أن يخترع لذل هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل، يميزا عما يقع إليه لا بالتعادل، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعا. فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة، وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذى إليه التعادل، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل. فإنتك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق، وحفظت أنه ذو رأس، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس.

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنها معا في الوجود، أى أيهما وجد كان الآخر موجوداً، وأيها عديم كان الآخر معدوماً، مثل الضعيف والنصف، ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معا من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ي || (٢) جنس : جنه سا ، م ||
 (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه هـ (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساقطة
 من سا ، م ، هـ || كان : ساقطة من س : سا ، م ، هـ ، ي || (٦) بالتعادل : ساقطة في س || (٨) جميعا :
 جماع م ، هـ ، ي || (١٢) وإذا : فإذا ب ، س || (١٧) المضافات : الإضافات ح || أى : الم م .

- أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لما فى الاسم — فإن ذات هذا العلم فى جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايقان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا يتفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايقة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وليس بمضايقة .
- وكذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا يتفك من لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس يتفك ، ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة فى اللزوم إن أخذت متضايقات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذى تفهمه عليه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال فى جنبه العلم فالمشهور ما أوردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود ، فن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يجوزنا ذلك

(١) أى : الحس || الإدراك : الإدراكين هـ || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع هـ || (٢) العلم : المعلوم ساء ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) الآخر : ساقطة من ساء || من : من س || (٦) تصور : يتصور ط || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن ساء ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (٧) موجودا : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز عا ، ويجوز ع || (٨) يكون : + حيوان طاء هـ || حساس : حساس هـ || ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللزوم || ذوات : ذواتا عا هـ || فهكذا : وهكذا عا هـ || (١١) تفهم : تفهم س ، م ، ن ، هـ ، ي || عليه : هذه هـ || الطاقة : + فهو ساء || فوجه : وجه ب ، س ، ساء ع ، ط ، م ، ن || مختل : مختل نج || وأما : فأما ب ، س || (١٢) فإن : ساقطة من هـ || (١٣) لكنه : + هو ب ، س || أخرى : فلتقى ساء ، + يتاد ، ن ، هـ || (١٤) فيه : ساقطة من ساء ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك ساء ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجمل لا يجوزنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيءان .

وأيضاً فإن في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : " إذا أخرج عن شكل كذا خط منحني كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإن هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أورده ، وهو حال المربع المساوي للدائرة - الذي يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم - فهو مثال أشد إشكالاً من الدعوى . فليت شعراً أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأي دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عتوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول إن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وأنت منطقي أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أورده أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضاييفين وجود لا ينفك من الإضافة إلى الآخر ، وإيسر الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصوري أو تصديقي ليس مضافاً إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضاييفات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعمده من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

- (١) نجعل : جعل م || لها : له س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من ع || وجوداً ... لها : ساقطة من س ، ع ، ي || لها : له س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
- (٢) فهو : هو س ، ع ، ي || (٤) في : من س || (٥) بإمكان : بإمكان د ، ن ، ه ، بإمكان س || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || من : في ع ، ع ، ه ||
- (٨) المرج : الترج د || الذي : ساقطة من ع || (٩) شرعاً : شرى ه || فإنه إن : فإن د ||
- (١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لكه م || التحقيق : التحق ه || وإنما : وإن م ||
- (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذات واحد د || من : في ه || (١٦) المضاييفات : المضاييفات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركاً : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي اشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالا
بضائيف في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما
يقتض به ما قلناه . فإنا لم نقل : ولا شيء من المتضائفات متكافئ في الوجود معاً ، بل
قلنا : إن أكثرهما كذلك . وأما امر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك
لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً
يوجب أن يكون العلم به حاصلاً . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على حملتنا
من الجهل به ؛ فيبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذي نؤمه . فإنا
علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن
المنطق أن يتحقق كنه التحقق .

١٠ ويجب أن تعلم أن المتضائفين من حيث يتضائفان بالفعل تضائفاً على التعادل فهما
معاً ؛ إذ الشيء إنما يقال ما هيته بالقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بالقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

١٥ وأيضاً فإنا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يخجل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب
الذهن فإن يحضر الذهن الزمان معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : عل ع ، د ذكرناها ؛ ذكرناه ع || (٢) بضائيف : د ، س ، ع ، م ، ن ، ع ؛ مضائفا : هـ ||
في الذهن : للذهن س || مكافيه : ب كايه س ، ع ، ع ، ع ، هـ || (٣) فإنا : فلاذاع ؛ وإذا ع ||
ولا : فلا س || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٥) ونحن : أ ونحن ع || حملتنا : نايه ع || (٦) فيبين :
فيبين م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علنا : علنا س || (٩) التحقق : التحقيق
د ، س ، س ، م ، ن || (١٠) المتضائفين : المتضائفات ع || حيث : هـ ، د ، ن || على : ساطعة
من ع ، هـ || (١٢) أن : ساطعة من س || (١٤) موجودان : موجودين د ، س ، ع ، م ، ن ،
هـ ، ع || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) بأن : أن م .

متأخراً ، فيكون قد حصل جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد مكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً فقُفِدَ . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فاما نسبة المآخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن نقط ، لأن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكيم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة بتردة فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تنقرر في الوهم ، والمنضافات فيها أيضاً إنما تكون منضافات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحقيقية ؛ لكن قوماً من المتكلمين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون ، قولٌ غير حق ؛ لأن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من ع || (٨) فقد : قد م || وجود : وجود ع || (٨ — ٩) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر || (١٠) فإن : بأن د ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، م ، ع || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، م ، ع || (١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان ... النفس : ساقطة من ع || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س || (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

- لا يتأخر عن الأشياء، وهو علم الباري والملائكة؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً، فليس جواب المتشكك، فإن المتشكك ليس يقول: إنه ولا شيء من المتضايفات لا يكون معاً، ولا أيضاً يقول: إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً؛ ولا يحتاج إلى ذلك، فإن دعواه أنه ليس كل متضايفين يكونان معاً. وهذه الدعوى تصح بمنالٍ واحدٍ يورده المتشكك في علم واحد فيقول: إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً وذاتاً؛ والعالم غير موجود الذات، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته، وليس علمي به بوجوده؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بوجوده، فالشبهة تكون قائمة؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم البتة؛ بل هي شبهة أخرى، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر، حاشا له أن يقال: إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوماً له.

[الفصل الخامس]

فصل في تحقيق المضاف

- الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة
أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

- اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها، وبعضها كانت قد نصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها. فلتنظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة، فنقول:

(٢) ولا : لا عا، هـ || (٤) وهذه : وهذا عا || (٦) بوجود : موجود اس || (٨) فكان : وكان د عا ع، عا، م، ن، هـ، عى || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ماس || ترد : تزل سا || (١٤) تحقيق : حافضة من د || (١٧) اعلم : واعلم سا || إنما : آنا اس || يطابقها : طابقها د، سا، عا، م، ن، هـ، عى || (١٩) أو رسم : أم رسم س، ع || (٢٠) هو : هي ع || أو نوعاً : ولا نوعاً .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل المجلس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين ، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته ، وفي الآخر على سبيل العرض . وقد فرضنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل في مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ، فكلا الأمرين مقوم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجوهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس ، فإنه لا يقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحبس وتختل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء بجملة ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس ، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذي هو ذو رأس ، حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثل في ذهنك ضرورة بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هناك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قبلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يلاحظ : يصبح عاء (٢) يدخل : يدخل || من : في دء س ، ساء ن || (٣) الآخر : الأخرى دء س ، ساء || (٤) قد : ساقطة من عاء (٨) ماجة : ماجة دء ساء م ، ن ، دء س || (٩) أنه : ساقطة من ساء ع ، عاء || (١٠) حيث : ساقطة من ساء الرأس ... فإنه هو هذا : ساقطة من دء (١١) رأس : ساقطة من ب ، دء س ، ع ، عاء || (١٢) بل : بل ع ، عاء بلام || وكذلك : ولقد دء ساء عاء م ، ن ، دء س || (١٣) شيء ... إلى : ساقطة من عاء (١٤) هي : + غير || أو هذا : وهذا دء س ، ن ، دء س || (١٥) ذو رأس : ذوي س ، ساء عاء || ذو : القووعاء || الرأس : اليد عاء (١٦) تمثل : مثل عاء || (١٨) قد : ساقطة من ساء || (١٩) من : ساقطة من دء .

باب الجوهر وغيره داخله في المضاف . فليس هذا الحد إذن حدالمقولة وإلا لاشترك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يسميها مقوم لما هيتهما يقلل عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- ٥ . فيجب إذن أن يتأمل هذا الحد ، وتدارك خلاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ، وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بينه دو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً الأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني، إن دل دلالةً بذلك الوضع . وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حد لنفسه

- ١٠ . والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحت ، أو ما هو كالنوعى تحت ، فينقلون اسم الجنس إليه للملازمة توجهه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعني أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو ماناً إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جعلتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم المحكن مرادفاً أو كالمرداف اقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجود إما ممتنع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه

(١) فليس : وليس ع || (١) لاشترك : لاشتركا سا || (٤) شيئا : شئى .
ب ، د ، ع ، س ، م ، ن ، ه ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هي
ما || (٧) لكن : ولكن سا || بطن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذى يدل : ساقطة من س ، م ، ي ||
(١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً :
ساقطة من عا || (١٣) أولاً ، والمناع || (١٤) تحت : ساقطة من س || ما : معنى ه ||
كالنوعى : كالنوع ما || (١٦) عن : من سا ، م ، ي || (١٧) عن الجنس إل : غير الجنس في م ||
(١٨) توهم : توهم د ، م ، ي ؛ توهم ع ، ما ، ه ؛ توهم سا || وجعلوا : وجعلنا م || اسم : الاسم ع ||
(١٩) فصل : تأمل ع || بممتنع : بممتنع م .

يمكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير المتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع ؛ ولا يتمتع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ ونقصه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ؛ ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ما هو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور، وهو أنه ما تقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوفاً بمحده، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً. فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك معنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص؛ فكما أن الحد إذا حد الممكن الحقيقى فقال : إن الممكن الحقيقى هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع . فلذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده هل أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس،

- (١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، ما ، ن ، ه ؛ يعنى م || وجدوا : وحداد || فى : من ما ||
 (٢) ولا : أو ملاح ؛ فلا ه || يتمتع : يتمتع م || نقصوه : ونقصوه ما || (٥) فى المضاف : ساطعة من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساطعة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع ، ما ، م || مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان ما ؛ فكان م || إذا : وإذا ما || الشيء : + أيضا ع ، با ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ؛ كالبنة والابن ه || (١١) جميعاً : ساطعة من س || (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساطعة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد : ساطعة من ما || (١٦) لا يكون : ساطعة من د ، س ، ما || (١٧) الذى : ساطعة من س || (١٨) إذا : إذا د ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة المخصصات التي إنما تخصص بالحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

ولست أعني بالجنس ههنا وبالتنوع الجنس والتنوع الحقيقي ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالراس لا يكون مضافاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجوداً أثر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متقرة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ما ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضمف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كمّاً وتعرض له نسبة .

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولة كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول مادته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

وأما الشبهة فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

(٢) تخصص : تخفق بتخصص د || عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || (٤) وليس : ليس ه || (٥) فإنها : فانه س + كذلك ه || (٦) الجنس والوع : النوع والجنس س || (٧) فإذا : وإذا س || (٨) النفس : النفس د س ، س ، ع ، م ، ع ، في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، س ، ع ، ع ، م ، ع ، في ، ه ، ع || (٩) لقائل أن يقول : لسائل أن يرأى ويقول ع ، ه || (١٠) فالمعنى : بالمعنى د ، س ، ع ، ع ، م ، ع ، ن ، ه ، ع || (١١) يكون مقولة : يكون له مقولة ب ح ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٢) المضاف : لضاف م || (١٣) ولا : فلا س ، ع || (١٤) فلا : رلاع ، ه ، ع || الوجود : وجوده ع .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضا ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً ؛ بل الوجود الخاص إنما نعتي به وجوداً أخص من الشئية ، ووجوداً من جملة أعماء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواه ، فإن الشئية المحمولة حل المضاف الحقيقي هي الشئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف ، وأما الشئية المحمولة على المعنى الآخر فإن تخصبها وجود آخر ، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شئيته صار به جوهرًا أو كيفًا أو شيئًا آخر . وأما شئية الإضافة فهي الإضافة ، فشئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلسنا نعتي به الوجود العام ، بل نحدد من الوجود خصوصاً للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصيصاً في أنه إضافة . والأبيض أيضا ليس تخصصه عن الشئية أن تخصيص شئيته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تتم شئيته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرًا جسمانيا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوم بأنه مقول الماهية بالقياس ، وأنه مخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شئيته تتقوم بوجود خاص وحقيقية خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولة ، ولم يكن الآخر مقولة ، ولا جاريًا مجراها إلا مجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تحصيلًا كان الآخر محصلًا بسببه ، حتى

(١) هو : وهو ما || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المعنى || تخصبها : تخصبها
س ، م ، ن ، هـ || (٦) ذا : ذرع ، عا || صار : صارت عا || كيفا : كيفا || (٧) ذلك :
كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، هـ || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذي : + هو هـ ||
هو : وهو ما || (١٠) العام : العام م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص
بكونه إضافة عا || (١٢) تخصصه : يخصه عا || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م ||
(١٥) يخصص : يخصص م || (١٦) خاصة : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، هـ ||
أنه : بأنه د ، س ، ن || (١٩) فيلزم : فيلزم عا ، م .

إذا قلت : ضعف مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معنى . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا الحق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما أن يؤخذ المالحق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ، والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقل ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للحق ، وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله ، فإن المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة .

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكمية ، والمثالة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم . إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة . ثم إذا تحصل فإنما يتحصل لا بحالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله بإزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ، ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفاً عددياً على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضمنية محصلة فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإن إطلاق

- (١) نصف : ضعف من ع ، ع ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) ضعف : + مطلقاً من غير تحصيل
د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : مفرد د ، مفرد م || يكون : ساقطة من د ||
(٥) بتخصيص : بتخصيص د || (٦) المالحق : المالحق س ، م من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، م
(٨) العقل : بالعقل ع || كعارض : عارض ما || (٩) غير : على م || فالكيف
والكيف م || (١٠) هو : ساقطة من د ، م || شيء : شيئاً م || (١١) فهم : هو م ، د ،
م ، س ، م || (١٢) يمكن : يكون د || (١٣) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : للمعنى م ||
أمر : معنى د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، م ، ي || (١٤) تعرض : بر م || (١٤) يتحصل :
تحصل د المعنى : ساقطة من د || (١٥) لكانت : لكان ن || وإذا : إذا م || تحصيله :
تحصل م ، م || (١٦) بإزاء : بأن م || وهو كما كان أولاً : ساقطة من د || ومثال : مثال ن ||
(١٧) عددياً : عدداً م .

ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أغنى الضمفية ؛
غير محصل . فإذا قد تحصل فبين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي
هو الضمف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء
ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالتحصيل عرف
الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث
يُحصل الموضوع وتركت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يتحصل ؛ وذلك لأن
طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وإيس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها
يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحسنت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية
إضافة عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو
جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛
لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من
ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث
الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتحصل له الأول ؛
والحس لا سبيل له إلى إدراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس .
فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بموارضه ،
ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يتحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه
موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ،
لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب
المضاف إذا تحصيل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعني : + كون ع || (٢) محصل ، محملة ، سا ، م ، ي || فاذ : وإذا سا ، ن ؛ وإذا
م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يتحصل م ، ي || (٤) المضافين : المتضافين م || (٥) فإن :
فلرد || (٦) وتركت : وترك د || (٨) تحصل : تحصل د ، سا ، ع ، ن ، ه || (٩) إضافة :
ساقطة من د ، م || قياسه : + بها يخ ، ه || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د
(١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قبيل يخ || له : ساقطة من ه
(١٩) غير : + الوجود د ، ن || شيء : معنى ع ، ه ؛ ما م ع || (٢٠) نحواً : نوعان ||
يتحصل : التحصل من .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يحصل بحصول مقابله ، بل قد يحصل إذا كان التحصيل مطلقاً .

- وأما الإضافة نفسها فإنها تحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فن تحصيل الإضافة بتحصيل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوعها ، وإن حفظ حدها والحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيفه ، كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فأنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن الماهية ، فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذى هو الأبوة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية : لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

- ولم تبق الإضافة بينهما موجودة . ١٠

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذى لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لها جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هى بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً بكوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ، وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك ١٥ المماس : فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذلك الآخر فبه مماس لذلك ، نسبة تلك المماس إليه نفسه هى أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || (٢) يحصل : إلا بتحصيل ما ؛ ساقطة من م ؛ بتحصيل ن || (٤) بتحصيل : ساقطة من ما || (٥) حفظ : + بتحصيل ما || (٥) يكن : + به ما || (٨) توهمته : توهمت ما || (٩) تجد : لحد م || وجودا : موجودة بخ ؛ وجودد ، ن ، هـ || (١٢) أنها : وأنها هـ || (١٣) ولا : لا س ، ما || منها : منها || (١٥) متخالفين : مخالفين ما || (١٦) لذلك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || (١٧) أنها : أنه ما || وأنها : وأهمه د ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي ، وإياه ما .

كذلك . والآخر أيضاً محاسن للأول بجهة فيه للأول ، فلسبة تلك المحاسة التي الآخر هو بها محاسن إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بجهة تكون في ذلك الآخر ، بل بجهة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المحاسة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

(١) كذلك والآخر : وكذلك الآخرعا || للأول : الأول م الآخر : لا آخرعا || (٢) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الأول : الآخرعا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه ما (٣) فذلك : كذلك س ، سا || (ه) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : — تحت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجلة الأولى في المطلق ولواحب النقل الحد بلا نهاية .
وهنا آخر المقتر الأول من هذا الكتاب ه ؛

ثم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء . والحمد لله رب العالمين وسلامه على نبيه محمد وآله أجمعين .

المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

- فلننظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المعارف وما تجري عادة الناس بالسؤال عنه ١٠ بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمر غير محصل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في التعارف أن يجاب فيقال : رأيت ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيت يجر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيت في مكان ١٥ طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات أحوال الناس .

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساطعة من د ، م ، ن ، ع ، ي ؛ + وهي ستة فصول هـ || في الكيفية : ساطعة من هـ [وجاء هنا في بيان بنائين الفصول الستة لهذه المقالة] || (٥) أقسامها : أناس د || الأول : الأول د ، م ، ن || (٦) وأما : أما ع ، ي || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية ما به : الكيفية ما بها ع || (٨) وغير : أو غير م ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ي || متصورا : مقصورا م || (١٠) المتعارف : المعارف م || تجري : جرى ب ، م || (١١) بكيف : ساطعة من ع ، م ، كيف سا ، عا || (١٢) يتوقعون : يتعرفون ع || أن يجاب : بأن يجاب عا || بأنه : أنه عا || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون عا ، هـ || (١٤) أو يصفر ، ويصفر د ، عا ، م ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء. بصرف بالذهن إلى تخيل الكيفية الداخلة في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون " حال " ، لا للذي يسمى حالاً في فاطمورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كليات ؛ فلا يتخاضون أن يقولوا " كيفية " لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفةً على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخنين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم نضايقه بأن نقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تمدّه لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولةً ، فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولةً برأيه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاص ، فبالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أذهب من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما ستفوله بعد .

وكذلك الحال في الشبه وغير الشبه ؛ فإن الشبه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصاً .

(١) فالتعارف : والتعارفى || يقفنا || (٢) حال : حالاع || حالا : ساقطة من ي || (٤) هو داخل : وهو داخل ما || (٦) المبرخنين : المبرخين د ، ن ؛ المنحنيين سا ؛ المنحنيين م ؛ المخرغين هـ [لها من مادة برخاش بالكسر من قولهم : ودوا في نرباش وبرخاش أى اختلاط وصحب (الساج)] || (٨) بلوهر : البلوهر م ؛ يكوهر د || ذلك : حافظة من د ، م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هو سا ، ع ، ما ، م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بهما : بها ع || (١٣) فيها : فيه ع || برأيه : برأيه ي || يلتفت : يلتقي م || (١٤) فالحرى : فالحرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم د (١٨) يستعمل : قد يستعمل ما .

فأما الاستعمال العائلي فلا يختص بالمعنى الذى يراد فى هذه المقولة ؛ بل قد يقولون : إن قعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البنان ؛ بل لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل فى أمر التشبيه إلا ما يمله فى أمر السؤال وكيف .

- ٥ فإن قال قائل : إنه فى بعضها مستعار وفى بعضها حقيقى ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا : شبيه فى الطول ؛ دروا أنهم يستعمرون ؛ لكنهم إذا قالوا : قعود شبيه بقعود ؛ لم يذهبوا إلى أنهم يستعمرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم عَمَقُّونَ ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً فى شيء ، وحقيقياً فى شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك فى نفسه ، بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف فى المستعار هو أن يقول القائل ذلك .
- ١٠ وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشاكلته وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛ بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية : ومع هذا فإن من يدعى فى لفظة ما اشتراكاً واستعاراً ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به فى الموضع الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر اللفظ بعيداً عن أن يتميز للسامع معناه المقصود
- ١٥ تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

(١) قد يقولون : يقولون ي || (٢) قعود فلان : قعودد || (٣) يمتنعون : يمتنون س ||
 (٤) التشبيه : التشبيه م || جملة : جملة م || كيف : بالكيف عا ؛ وكيف ب ||
 (٥) قسّم : قاسم عا ، ه || (٦) دروا : دروب ؛ ودواد ؛ وراود ؛ فم ؛ ولرب ، م || (٨) محققون :
 محقون ما . || (٩) وحقيقياً فى شيء : ساقطة من ن || حقيقياً : حقية سا || (٩) شيئاً من :
 ساقطة من عا || (١٠) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو سا ،
 ع ، ط ، م || (١١) استعير له : استعير ع || فأما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرارة
 شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هذا س || ق : + هذا سا ||
 (١٥) اللفظ : القدران ؛ التلخيص ؛ التلخيص ه || بعيدا : جسد س || (١٥) معناه : بمعناه ما . ||
 المقصود : + ه ه || (١٦) البصر : المرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبه بالاصطلاح الخاصى ، وغاية ما ينصون عليه هو أن يقولوا : إنا نعى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبيه بالقول النقل لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك النقل هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال : إن الشبه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما تقال به المشابهة مما ليس تلك ، فينخيل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن نجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسع فذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشيء ؛

(١) حين : حتى سا || (٢) فهو ما من : فهو ما من || لفظ : ساقطة من ع || ينصرون : ينصرون || (٤) وإن : فإن ع ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || النقل : النقل س || (٦) من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قد م || (٩) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : تجمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنينا : واستثنينا ع ، ه ؛ واستثنينا م (١٢) فينخيل : حتى ينخيل ع ، ه || (١٢) فينخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أو أن ع ، ن ، ه || (١٣) ما يقتصر : ما يقتصر ه || (١٤) آخر : ساقطة من ع ، م || وغير : ساقطة من م || حتى : حين ه || إنه : له ي || (١٦) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : لغيره د || لغيره : لغيره ب ، ي || (١٧) صلح : يصلح ع ، ي || (١٨) صار : صار ع .

ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء .
 ما لم يتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف
 للمعنى الذى يكون للشيء في نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث يكيف مقصوراً
 عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإنما نكون قد تعدينا أيضاً التعارف إلى نوع
 من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح في جواب كيف الشيء ، وإن
 أجيب فإنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؟ فإن اسم
 الكيفية اشتق من اسم الكيف ، والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل
 ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى
 ١٠ الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه
 لا من حيث السؤال والجواب . بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان
 السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف
 بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناوياً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتقبل .
 وعلى هذا فاعتبر الشبه ، وعلى أنه شبه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن
 ١٥ هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

وانقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارية في الموصوف بها ، لا توجب تقديره
 أولاً تقتضيه ، وبصالح تصورهما من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك
 الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

(١) ثم استمر واستمر ، هـ || (١) تقرر : قدر عا ، م ؛ اشترها || (٢) هي : ساقطة
 من ن || خارجة : + عه ع ، عا ، هـ ، ي || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م ||
 (٤) تعدينا : + فيه بخ ، عا ، هـ || نوع : أنواع م || (٥) وإن : وإنه إن هـ || (٦) اشتق :
 اشتقت عا || (٧) قيل م || (٨) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعني بخ ، ع ، ك ، عا ، هـ
 (٩) إذ : إذا عا ، هـ || (١٠) مع : من م || (١١) بعد : ساقطة من د || يحصل : حصل ي ||
 ما يتقبل : ساقطة من عا ؛ + له م || (١٢) تقتضيه : قضيته بخ || في الموصوف : بالموصوف ع ||
 التفات : التفات م || وهذا : وهو هـ || (١٣) يثبت : ينسب هـ || يعرف : ساقطة من م .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا ببيان ، وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم هنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق معنى ، فإن حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ ، بل لدلالة تقترن به من خارج وهذا اللفظ محيل مغالطى أشدّ بدءاً عن البيان من لفظة الكيفية ، وكذلك لم بيانات تشبه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جمعت أنواعاً لها ، فنقول : إن الكيفية لا تغلوا إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أولاً تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالخار يعمل غيره حاراً ، والسواد يلقي شبهة في العين وهو مثله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس نقلاً . والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ، والذي لا يكون متعلقاً بالكم ، فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، فالتى تلتم ما بينها أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كفيات انفعالية وانفعالات ، والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها ، والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية ، والتي تختص بذوات الأنفس فهي التي تسمى ملكات وحالات .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أو لا تكون ، والتي لا تكون فإما أن تتعلق بالكيفية أو لا تتعلق ، والتي لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضرباً من القسمة تؤدي إلى هذا الفرض . ولولا أمر الكيفيات التي في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ، ثم تقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

(٢) لفظة : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، هى || هذا اللفظ : هذه الفظة ما (٤) غيل : غيل سا ، غيل ع ، غيل م ، ن ، ه || (٦) إن : بأن ؛ ساقطة من م || (٨) فهو : ساقطة من ما || يعمل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسسه ه || قلا : خلا د ؛ قلام || (١٢) بيتا : عباد ، به م || (١٣) واقعات : أواقعات م || والى : والى ما || (١٦) والى : والى ما || (٢١) حيث : هـ ، هى || من حيث طبيعتها : من طبيعتها .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصح مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ؛ فإن لم يدخل ذلك في كيفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فنحن قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مكتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه ؛ والمكتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المكتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فبها بالقوة ومنها بالفعل . وأتى هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فبها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لم قسمه أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . وأتى تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . وأتى في الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهولة الانحلال كالخال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المتفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المتفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والحلقة . قالوا : والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس . وأما الحلقة فإنها تخص المتنفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- (١) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تم : ويتم ع ؛ وتم ه ؛ ثم تم ب ؛ د ، سا ، م ، ن ، ي ||
- (٢) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، ه ، ي || عن : من ع ، ه || لم : ثم ن ||
- ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كيفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكيفيات لهذه ن || (٣) الكيفيات : الكيفية ب ، س ، ع || (٦) ولكن : ولكن م || المكتناة : المكتنات ب ، ن ، ع ، ي ||
- (٧) إما : إما ب ، س || فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||
- (١١) والتي : والتي د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٢) والتي : والتي ب ، ع ، ي ||
- (١٣) والتي في القوة الفاعلة : ساقطة من ه || (١٤) هو : فهو ع ؛ فإنه ع || والذي : وأما الذي ه ||
- (١٥) وما : وإما س || (١٦) ثابتة : ثابتة م ؛ ثابتة ن || اضمالات : اضمالات ن .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

أخرى بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما بطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف فيصح التكلف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مبايناً في نوع سواديته لسواد مقتنى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما تخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما تخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : "فمنها الملكات والحالات" . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسمان أخرى ، إذا عُدَّت الملكة والحال ، وجب أن تعد هي معها ؛ فتزيد الأقسام على الأربعة .

وقوله : " منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل " ؛ إن غنى بذلك أن هيئة الصالوح للصارعة وهيئة المصاحبة والمراضية هي معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير رديء جداً ؛ فإنه لو قال : " منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل " ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعدل ؛ لأن الشيء الذي

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التي : التي عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي
(٤) القسمين : القسمين سا ، ن ، د || ليكون لك : ويكون كل عا (٦) صاعى : صاعية د ||
ومتكلف : ومتكففة ن || فيصح التكلف : فيصح المتكلف م ؛ قيمة أن تكلف د ، ن || (٦) جداً :
ساقطة من ي || (٩) تخرج : يخرج س || من : من س || من النسمة : بالقسمة ع ، عا ||
(١١) قسمان : أقسام ن || معها : مع عا || (١٣) ما يكون بالقوة : ساقطة من ع ، ي ||
من : أعنى س ، م || (١٥) ولا الصحة نفسها : ساقطة من س ، م || (١٥) تعبير : تعبير ب ؛
تفسير دا ، م ؛ تعين د || (١٦) جيد : جيد س ، سا ، م || تعدل : تعدد عا || القى : ساقطة
من عا ، ع ، عا ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس بموجود ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً .
 وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يكن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

- ١٠ ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا حذر . وإن لم يكن ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، وإلّا بل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوةً ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما .
 ١٥ وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالرطوبة ؛ أو للافعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساطعة من ما || (٢) لا الصحة : ساطعة من ع ، ي || (٣) أنها : أن ب || تكون : ساطعة من ما ، ع || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + في وجودها ي || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، هـ
 (٤ - ٥) رتقا وليس : وتالياً ليس م || (٦) أنفسها : قدما ي || (٧) فيكون : فيكون ع ||
 (٨) حذر : هذا ب ، س || أن : بأن م || (٩) هو : وهو ع || (١٠) حتى : ساطعة من س || (١١) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س ||
 والروائح : والأرواح ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد : + كالرطوبة هـ || تأثيراً : تأثيرا ي || (١٢) بعض : بعض ما || كالرطوبة أولانفعال ما : ساطعة في د ||
 سر : لسره .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لازم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ، بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كصفات عارضة للحرارة وغيرها ؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لما كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدة بها ، ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طيخوا أنفسهم قائمين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذاتها ؛ وجب أن تكون المصاحبة استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون الأمراض فيه مصاحبة ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وجبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعسف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه شيئاً واحداً ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكيفيات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كصفات في الخط ؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

(١) إليه : إليها || (٢) جوهر : جواهرها ، هـ || لشيء : لشيء ع || (٣) وغيرها : أو غيرها ما || (٤) ولغيرها : ولغيرها ما || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به ، هـ ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٦-١٠) "إن طيخوا ... بتكلف وتعسف : ساقطة من ع || (٨) ووجب : واجب س ، هـ ، م ، ي || (١٠) لكن : ولكن ع ، ي || (١٢) في : ساقطة من ع || قسمة : + ذلك هـ || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلاً ع || على الترطيب : كاترطيب س ؛ الترطيب ع ، هـ ، ي || (١٥) والنزوة : أو القوة م ، ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك من باب القوة || (١٦) من : ساقطة من ع || (١٨) جسم : بجسم س || (١٨) وجدا في الخط : وجدت في الخط ع .

في الخط فقد وجدا في الجسم ، إذ الخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء الآخر، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً وموجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم موج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يستقله منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليسامح في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم قول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المغفلين ؛ فإن الأشكال المجسمة إنما وجودها ، من حيث هي مجسمة ، أن تكون سائرة في الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

ولنحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال شيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو الخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوز في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهره" فلم يمتد أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

(١) وما في : وما هو س (٢) مستعملين : مستعمل د ، م || حينئذ أن : حينئذ عا || وموجاً : أو موجاً س ||
(٤) له : ساقطة من عا || (٥) شيء منه : شيء د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٦) وحده :
رفع عا || (٧) هو : ساقطة من سا || فليسامح : فليسامح ع || موجود : موجود د ، عا ،
م ؛ موجوداً سا || (٨) وجود : موجود سا || (٩) ظاهر : ساقطة من سا || (١٠) سائرة : سارية ب ،
د ، ن ، ي || (١١) إن : ساقطة من سا الحدود : المنطوق ع ، عا || بالسطوح : بالسطح عا ||
(١٢) وههنا شيئاً : وههنا شيئاً د || (١٣) السطح : + سلاص || (١٤) أراخط : وأراخط سا || (١٥) هو :
ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه || (١٦) اعتذر معتذر : اعتبر معتبر م || ظاهر : ظاهر عا ، ي ||
(١٧) فقال : يقال م ؛ فيقول ن || يمتد يمتد د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق؛ وليس قوله "ظاهر" قسيمه هو أنه في العمق؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر؛ ونظير الظاهر العمق، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا: إنه أراد بقوله: "في العمق" العمق نفسه، طلباً منهم لاستواء القسمة. فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال: وإن بعض كيفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق؛ وهذا عال.

وأما إن عتوا الشيء المتحدّ فهو مقدار لا كيفية. وإن عتوا الهيئة الحاصلة من التحدّد، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحده من الهيئات، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالسطح والتقيب والتغير. وأما المجهّات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود؛ وفي المحدود وجود أنيتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود. فلو كانت الكرة في نفس السطح لكنت تقيباً أو تقيماً لا كرية؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط، لكنت استدارة وتقويساً لا دائرة. وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح.

وهذه الأشكال، وإن كانت تحدث للاحدودات بالحدود، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود عللاً لها فليست عللاً لها في أنفسها؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها.

(١) قسيمه: قسمة د، ع || هو: ساقطة من س، ع، أ || إما: ساقطة من د، ع || (٢) وإما: أوع || أنه: ساقطة من ع، أ || ظاهر: الظاهر س، أ || (٣) لا يكون: يكون ع || (٤) في العمق: في العمق س، ع، أ، م، ع || (٥) لا استواء: لا استواء د || (٥) وبعضها: وبعضه ع || (٦) وهذا: وذلك س || (٧) وأما: ساقطة من ع، أ || الحاصلة: الصالحة ع || التحدّد: المتحدّد || (٨) شكلاً: شكل ع، د || (٩) توجد: تؤخذ ن || (١٠) وجود: وجود د، س، ع، ع، ع، ع || أينما: أينما؛ بينهما س، س، ع، ع، ع، ع || (١١) قس: بعض م، ن، د || لكنت: كانت ع || لا: لا م || (١٢) شكل: كل ع || موضوعة السطح: موضوعة السطح د، س، ع، ع، ع، ع، م، ن، د || (١٣) موضوعة الجسم: موضوعة الجسم د، س، ع، ع، ع، ع، م، ن، د || (١٤) لا ظاهرة: لا ظاهرة د، ع، ع، ع، م، ن، د || (١٥) كانت: كان ن || (١٦) وإن: إن د، م.

واعلم أن الحدود أنفصها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطّه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية في جملته وجود الصفة في الموصوف ؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذاك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلفه فقط ، كما نسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذيّنك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذي أحوجه إلى المدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى ستظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي ، من حيث هو مصارع ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تنحج إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

(١) قه : + أرفع || جملة : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه ||
(٣) في الموصوف : للموصوف ع || (٤) المجسم : الجسم س || ومع : مع ما ||
(٥) إذ : إذان || (٦) لذيتك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٨) والكيفيات :
ساقطة من ع || (٩) فليس : فليست ع || (١٠) يقول : + إن ع || على : ساقطة من ع ||
وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ || عبارته : عبارة ه || (١١) إنما : فإما ه ؛ ساقطة
من م ، ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٢) يقول است : يقول د ، سا ، م || (١٣) فإن :
وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من ما || (١٤) كذلك : وكذلك سا ، ه ، ي || هيئة قبول :
قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٥) فأما : فأناس || فاتحتها : فالحقاد .

ثم يعين في هذين كثير إذ يقول : والتي في النفس غير الناطقة : فاما في القوة الفاعلة واما في القوة المنفعلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القيل اتفاقا وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثاني أنا لو ساعنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المرضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هي بمعنى القوة التي لا تنفعل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لا تنفعل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا في القوة الفعالة أولى من أن تجعلا في القوة المنفعلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في المادة فذلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجانسين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفعلة مما ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويذكره ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

(١) يعين : بمعنى س || إذ : أود ، م ؛ نعم || فاما : وإما ، ع ، م ، ن ، ه ||
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة ، ع ، ع ، م ، م || (٢) فلا : ولا س || أدري : يدري ، ن ، ه ||
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة ، م (٤) لو : إن ه ||
فيها : فيها س || وجعلناها هاب ، س ؛ جعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||
(٦) أ . ر . ه || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لأن ما د || (١٢) وإن :
إن ي || (١٣) النمالة : الانفعالية س ؛ ساقطة من س || القوة الفعالة : القوى الفعالة وانفعالات
فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلا : أن تجعل س ، ع ، م ، ن ، ه || قال : +
قاتل ع (١٧) لا : ولا س ، س ، ع ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) بقوله :
يقول ع ، ي || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

- فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمله ، لكن له اسمان .
 بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف
 بها رسوخا لا يزول ، أو يعمر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها مالا
 يكون راسخا ، بل يكون مذهبنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .
- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون
 الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس
 كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير
 مستحكم ، فإذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة .
- وليس اقتراق الحال والملكة اقتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا
 بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلية في طبيعة
 الشيء ، ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنيية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز
 أن يكون بينهما اثنيية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانية كالصبي والرجل ، فإنه ليس
 يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي
 هو حال ما كابتداءً بخلق أو تصنع لم يستمر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا
 تشدد إزائته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) جمه : يخفه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو بمر : وبمرها ||
 ويسمى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالأظهر ع || (١١) إذا : إذا د ، س ، م ، ي || (١٣) فومين :
 مين س || (١٥) كا : ما سا ، عا ، م ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كا : ما سا ،
 عا ، م ، ه || بحسب : ما بين ه || (١٨) يخلق : خلق ي || يصنع : تصنع ب ، س سا ||
 (١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها ونموت عليهم واحتاجوا إلى تكلف . وهذا مثل خلق المدالة والعفة ، والذائل أيضا التي هي أضدادها . فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، وإن فعله نأذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففى نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأى الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يعنى البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بها ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلا الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والمجمل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أى كانت تلك الهيئة إلى أن استحكت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فأنحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا مأوهم من أن الحال تقال على المعنى الذى هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لاتصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : ع ع || (٣) أضداد : أسل د || (٤) ونموت : وعوت عا ؛ ونموت ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه عا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، || (٥ - ٥) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفازن (٦) سهل : سهل د ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : آخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه ، || (١٢) أوردناها : أوردناها عا || يزول : + عنه سا || (١٣) سهل : سهل عا || || فهما : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، عا ، ي ؛ ومن المرض ب ، س ، ع ، || (١٦) أى كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) يصير : يكون س || الأثبت : + صفة سا ، ع ، عا ، م ، ي .

بمرض لا يفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضح هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمنا وأعسر تحركا . والعام لا يعمل عليه الفصل ، ولا المرض المقابل لمرض يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسب اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أني قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛ ولا منع أن يكون الجانب الذي يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هي حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنما في الحقيقة حالات .

- وحيث قال : "إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة" معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارتي لما آثرته لسبب تعارف الأقدمين المتفقين عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هي كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

- وأما المجلس الآخر من اجتناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسماني كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي في المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ، فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى نصير هذه القوة التي يحكم الجوار الطبيعي وافرة من جهة أحد طرفي التقبض ، فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصاحبة والمرضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هي من هذا الباب . لكن في هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

- (١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحركات ب ، س ، ع ، ي || عليه : طباءد ، ن ||
(٣) قد : قدسا || جبل : يجلس || (٥) أو الآخر : والآخرى || أنى : أى س ||
(٦) ما : ما ع ، ما || (٧) الملكات : الملكة د ، ما ، ع ، ما ، م ، ن || (٨) بل : +
على ع ، ما ، م || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لبس : لبس ب ؛ ليس ب ؛ بسبب ||
(١١) هي : هو ع || (١٢) التي هي أنواع الكيفية : ساقطة من ع || (١٣) التي : + هي ع ، ما ||
(١٥) يحكم : لحكمة ع || الجوار : الجوارع ، ما || وافرة : واحدة س ؛ وآثره م || (١٦) وأن :
أو أن ما || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : ريج د || والمصاحبة : فالمصاحبة د ، ما ، ع ||
(١٨) المصراعية : المصارعية يا ، ن ، د ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها ما || شكوكا : شكوك
س ، ما ، د ، حاشي .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يفعل كالمراضية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصارعة ؛ واستعداد شديد لا على أن يفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا يفعل ، كالمصداحية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فليتشكك أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث ينصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في أن يفعل أو في أن لا يفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث ينصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نغني بالقوة المصارعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككامل تلك القوة من جهة موادة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الدراكية . أما ما يتعلق بالقوة الدراكية فهو معرفة ما صناعية تُحَيِّل المصارعة ، كعرفة صناعة الرقص

- (٢) واستعداد شديد : واستعدادا شديدا ، ن || (٤) وقول : وقول س ، ه ||
 الاسم : ساقطة من ن || (٥) فليتشكك : فليتشكك ما || المصارعية : المصارعية س ||
 (٦) أو من حيث : + هود || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضيع : يضع س ، م ||
 (٩) الشبهة : الشبهة س ، ع ، ع ، م ، ه || (١٠) الأول : الأول د ، س ،
 س ، ع ، م ، ن ، ه || (١١) ككامل : كال س || (١٢) ونسبتها : نسبتها د ، س ، م ، ع ،
 ع ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، م ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٣-١٢) ونسبتها إليها ...
 الناطقة : ساقطة من ع || (١٤) شدة : شديدة ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||
 المصارعية : المصارعية س || (١٥) البدن : التديرم || في القوة الدراكية : في الداركة ع ، م ، ي ||
 (١٥) فهو : فهو ع || تحيّل : فتل ع || المصارعة : المصارعية هاش د .

والضرب بالعود ، وبالجملّة هو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وأما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف المضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفتا ، وإما ملكتان إن تمكتتا ؛ وليستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يسهل عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يعرض للقوة المحركة وبالجملّة لا تقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس هو استكمال استعداد أحد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملّة فإن هذه القوة إما أن تستكمل أخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما ؛ وبما د ؛ وفها ع || (٣) الحركة : المتحركة س ||
تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفتا : صفعا || واحدة منها : واحدا ع || (٦) وهو :
هو ن || أمر : + قوى ع || بدن : قوى ع || (٧) المصارعة : + في الخلق ع ||
(٨) الطبيعة : ساقطة من ع ، ي || الجوار : الجوازد ، س || لوجود : ولوجود ه ||
(١١ - ١٢) بالفعل كالمراضية : ساقطة من ن || (١٣) عن : على ع || الطبيعة : الطيبة سا ، م ، ن ،
ه ، ي || (١٤) وهي : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن المادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التعليل الأول ، بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ، كالصلب ، واللا قوى ، هو الذي ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذي ليس له قوة على أن لا يفعل ، واللين الذي ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شجنتنا قد عادت ، فإن الحرارة سخوة على أن تفعل بسهولة ، إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فاما ما يقال إن الشيء يكون في جنس و جنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فامر قد فرغنا من منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلية في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون حرارة واحدة تشتد وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضاً مشكل ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شيء آخر ، فيشبه أن يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشيء هي بحسبه صعبة الإحراق .

(٣) في : علن || (٤) العادة : + قدع ، ما ، د ، ي || (٥) هي : هو ما || أنها : أنه ما ، ي || كالمصراعى : لما مصدره || (٥) أو لا تفعل : ولا تفعل ما ، م || (٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذي ليس له قوة : كالمراض الذي ليس له قوة ما || (٧) واللين الذي ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذي ليس له قوة : واللين الذي ليس له قوة ما || (٩) إذ : إذا د ، أن ع ، ما ، أي د || ما : أن ما || (١٠) باعتبار : ساقطة من س || (١١) قوية : قوة ب ، س || (١٢) فتكون شدة : فتكون شدة ع || (١٤) في : ساقطة من س || (١٥) غير : هل س || (١٦) خصيص : فتكون س || (١٨) وفي : هي : وهي في .

وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصرعه وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أريج من المتفلة لأمر ما لا عمالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذى يصرع به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصرع أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصرع أقل ، ففى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل .

قوى القوتين هل إنما يختلفان فى طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية فى نوعها ، فإن كانتا مختلفتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للمجز فى النوع ، وإن لم تكونا مختلفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للمجز فى النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تشكّل فيما قبل .

وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساوى فى جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها فى القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصراعى س ، ي || بالقياس : وبالقياس س || (٢) شئ : ساطعة من س || (٤) هـ : فى س || (٥) لأمر ما : لأنواع || موجود فيه : موجود س ، ع ، م ، هـ ، ي || القوى والضعيف : الضعيف والقوى هـ || (٦) يصرع به : + وينصرع به س || (٨) الأمرين : للأمرين ع || رقى : ساطعة من س || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س || (٩) إنما : أناس ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : وليس هـ || الحرارة : بالحرارة د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل هـ || والقوة : بالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، م || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل ج || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساطعة من ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || الكيفية : الكيفية ع ، هـ .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ، فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكف ذلك على سبيل إيجاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا يتقطع ، إما إن يسيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكائنات قوة مقاومة ، وكان بها لا يتقطع الشئ سهلاً ، من غير أن يراد بإزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ تدم كيفية ليس كيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانقاز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لا عدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ فحينئذ يكون ما سموه لا قوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لا يتقطع ، كيفية تأتمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لا يتقطع ، ليست كيفية تأتمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان تدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى يحصل يقارن بعدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لا يخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراع ، فينبع ذلك ، أن يكون سهل

(٢) فلا : ولا سا ، عا ، هـ || (٤) أن : ساقطة من سا || (٥) إما : ساس || بهذا : بهذ ب ، ع ، ي ، هـ ، سا || لكائنات : ساقطة من د || ركان : فكان هـ ، ن || (٦) سهلاً : بسهولة عا ، هـ || (٧-٦) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمرع ، عا || به : ما به ن || لسرعة : ليس تمة سا ، م || (٨) لا عدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمنع : يمنع ب ، س ، ع ، هـ ، ي || (١١) فائتة : فائتة ع || (١٤) هذا : ساقطة من سا || (١٦) يخالطها : يجامعها ، هـ || فلا : ولا عا ، هـ || أيضاً : ساقطة من س || اللفظ : + أيضاً س ، ع || (١٧) هذه : هذا ع || (١٧-١٨) معناه الأول ولا المراد : ساقط من ن || (١٩) مثلاً : ساقطة من ط .

- (10)

أن ينقطع بسهولة ، وإيست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وذلك كيفية واحدة فيه
بينها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا ينصرع
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ، ولكنه وإن كان كذلك ، فإن عادتهم في أن ليس
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي ،
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن ينفلج وأن
لا ينفلج ، لأنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي
هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل
وهذا يسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلية ، التي بسهولة ، والتي
للمقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشاعات المذكورة ، وغيرنا ، تكون باقية وتكون انقسمة إلى الأربع
قسمة متداخلة لا مفصلة . ولتقتصر الآن على ما قلناه ، إنا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وإيست : وليس ن || فيه : فيها ع || (٢) بينها : بينه ع ، ه || ليس : ساقطة من م || على :
ساقطة من م || (٣-٢) فله قوة : يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤-٥) من جهة أنها قوة ومن
جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هي : دوعا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من س || (٨) ولذلك : وكذلك م || (٩-١١) من أن
يفعل : هو الذي : ساقطة من م || (١٢) تحته : ساقطة من ع ، ي || (١٣) مفصلة : مفصلة
س ، م || فإن إن : فإن ه || إن : إذاس .

ما يجب إirاده طال، ولا كبير جدوى في هديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطائه، ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما في مقولة خارجة عن الكيفية، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

- إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية، أو يداخل نوعاً آخر تحتها، مثاله
٥. أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع، وهيئة الصرع أعنى الغاية التي تحصل عنه، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع، والتحريك من باب الفعل، وكذلك الأمراض، له قوة، على أن يقبل المرض بسهولة، والمرض من النوع الأول من أنواع الكيفية. إانا لانسمى المصارعى مصارعا لأنه بالحال المذكورة من الصرع، ولا الأمراض ممرضا لأنه موجود فيه المرض، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كنت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو، ولكن تلك النهاية ليست
١٠. صرعا ولا ممرضا.

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

١٥. والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية، حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل جعل له اسمان، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولا عليها

(١) كبير : كثير هـ ، ي || جدوى في : جدوى وفي سا ، م || عن : على د ؛ في عا || (٢) ولا : فلا د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وترع هـ || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صراعا عا || وعلى : أو على عا || فيه : في ي || قس : قسه د ، س ، عا ، هـ ، ي || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) الأمراض : + فإن عا || (٨) مصارعا : مصارعا س || (٩) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : وعب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواع ، سا ، م ، ساقطة من عا || (١٦) لا اسم : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا هـ || (١٧) عليا : طيه عا .

قَوْلًا جازيًا . وذلك أن هذا الجناح يقال له جلس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لاق كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لأنها اصفرار ، أى أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ، إنما الاصفرار من مقولة أن يفعل ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمناه الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوما أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا للشيء عن مقولة أو مدخلا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاتي تسمى انفعالات تكون أيضا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذي هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ، فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحري أن يكون الأمر كذلك ، وإلا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

(١) قولاً : هولام || له : ساقطة من س || (٢) منها : هـ ، د ، ن || ما : فيها ||
 (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) لأنه : لأنها س || يومئذ ، سا ، ع ، م ||
 (٥) افعال لا : افعالات س ، م || (٨) توهمناه : (٩) آتربا : آتربا ، ع ، م || يفنى :
 يفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي (١١) زمانها : زمانا ، م ، ن ، هـ ، ي || ثبت :
 ثبت ن ، هـ ، ي ، بقيت سا ، ع ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ، والبرود ، س ، أو البرود ،
 سا ، ع ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ، ع ، هـ ، ي || (١٥) اللاتي : التي هـ || (١٦) من قصر :
 قصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) لمشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق :
 بإطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان ، هي معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التي تتفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن أفعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

- وليس كل واحد من هذه المعاني عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعاني قد يعم الثلاثة ، وهو أنها بحيث تتفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ، ويعمها شيء ، وأنها من شأنها أن تفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد في الحواس والتخيل .

١٠. وتجدها تشترك في أن يصح في طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بافعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بافعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

١٥. فإن سألنا في تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل أفعال وجد في أمور تكونت عسلًا ، وانفعلت انفعالاتاً صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا في : حصرا د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع (٦) والاقتمالات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، م ، || أن يصح في : ساقطة من ع || (١١) عل : في س || (١٢) بافعال : افعال د || (١٣-١٢) ولا أيضاً في مادة ليس بافعال : ساقطة من س || (١٣) القائمة : + يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود وحقيقة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية ضرورة له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست ضرورة لها بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرض لها الحرارة : [حاشية أدخلت في الملب] في ب ، س || (١٤) فإن : وإن ع ، ه || سألها : ساعدتها ع ، ه || في : عل ه || (١٦) على سبيل افعال من العسل : ساقطة من ع || حدثت : حدث ع || (١٧) حلوة : حلوا س || بذلك : ذلك د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أن : أود .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع، ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تتفاعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيما أمور :
منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والقل والخفة، فإنها كلها محسوسات، ومثل الخشونة والملامسة، فإنه وإن لم تكن من الكيف، بل من الوضع، فهو محسوس. والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر، والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللا قوة.

لكننا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملامسة، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي أمرها نظر، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استكمال استعداد في أن ينغمز ويتشكل بسهولة، وفي أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة، أو يكون أمر آخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر.

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس، أدوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شيء آخر. أما أنه لا ينغمز، فهو معنى عديم، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة، وإبصارنا للظلمة دو أن نكون لا نبصر شيئاً. ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه باللس، كالإدراك الوجودي، واللين، كغير الوجودي الذي لا يحس معه بجماعة أصلاً. وأما الانغراز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة، وقد يحس الانغراز أيضاً بالبصر دون اللس.

- (١) انفعالات : انفعال ما || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قد د || (٣) ويجمع : ويجمع د ،
والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، س || (٤) فهو : فإنه س || (٥) أنه : أنها ع ||
(٦ - ٥) فهي ع || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (٨) ينغمز : ينغمز ع ، ع ||
وفي : س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || بها : بهما ، د ، س ، ع ، م ، أ ، ع ، ه || لا ينغمز :
لا ينغمز ع ، ع || (٩) وهذا : وذلك ن || يتبين : يتبين ب ، س ، ع || ينغمز أو لا ينغمز : ينغمز
أو لا ينغمز ع ، ع || (١٠) شيء : ساقطة من س || لا ينغمز : لا ينغمز ع ، ع || (١١) تعطله :
تعطل د || هو : وهو د ، ن || (١٢) ادراكنا : ادراكنا ، م ، ه ، ع || كغير : كغير ع ، ع ||
(١٣) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ع .

وكذلك بسرعة الحركة إلى الشكل وطلوها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا باليصر ، فاذن ليس ما ليس هو الانقاز ، وعدم الانقاز ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تمقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة المقاومة .

وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه .
بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينمقد فى طبعه صلماً ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بان صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعى موجد فيه ، ولا يحس به .

فإن المعنى الذى يحس بذاته إن كان لا بد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ،
وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانقاز ، وغير الانقاز ، فأحد هذه
عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى
فى الكيات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

فالذى يقع فى هذا الجنس من المعنيين المعتبرين فى الرطوبة واليبوسة هو ما يحس
منهما . والذى يقع فى الباب الآخر، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما ؛ وهما
متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن البتة من باب الكيف ، فكيف تكون
كيفيات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها
ناتئاً وبعضها غائراً، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

- (٢) أو الرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك :
فكذلك ب ، س ، هـ || لا يحسها : لا يحسها ع || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فان د ،
بأن هـ ، ع || الزق : الزق س || (١٠) لابد : ساقطة من س || ور : رطب ، س ؛ ساقطة من ع ||
(١١) يقاربه : يقاربه د ، س ع ، ع ، ن ، هـ ، ع || وغير : وعن م || وغير الانقاز : ساقطة من د ||
فأحد : فإن أحد ع ، ن ، هـ ، ع || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات :
الكيفية هـ || (١٣) فى : من ع || الكيات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م
(١٤) هو : رطب || (١٥) منها : مع س ، ع ، ع ، م || (١٦) فانها : فانها ع ||
(١٧) هى : هو ع ، + عدم هـ || (١٨) تاتئ : تاتئ س .

والملوسة من حيث هي هكنا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها ، فإنها لا تدخل في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت الخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فذلك الحال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما النقل والخفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ، لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالتقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تنحف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة بجلتها وزن ثا ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انقل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ ، هـ ، ي ، ما || والأشكال : ساقطة من م ، هـ ، || (١ - ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، هـ ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، هـ ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيرا : تأثيرا س || (٤) المارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : وبياض د || (٦) الخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فانها : فانها ع || ليسا : ليسا ع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالتقل : والتقل د ، ن ، كالتقل ع || والخفة : هـ ، ما ، ع ، هـ ، ن ، ي || فانها ع || (١٣) خف : خلف د || المتسخنة : المتسخنة ع || (١٤) يدفن : ي ، ن ، ي || (١٥) وزن ما : وزن هـ .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في حل باقى الشكوك

وأما التخلخل والتكاثف فقد يدلّ بعضها على معنى: فقد يقال تخلخل ويراد به انقشاش الأجزاء بأن يتخالفها جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لما يقابل ذلك ، كما يمرض عند الكبر . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجماً أصغر .

والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ؛ وذلك للغملة ، فإن النار أشد تخلخلًا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وإيسر أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جدًا والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً ويساً . لكن الماء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يثبت في حكمه ويقع غفوة التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فمن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، ه ، ح ، ي ؛ ساقطة من ع ، م ، || (٤) وأما : أما ع ، ي || قد : قد م ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهما || كالصوف : كالمودع || (٦) الكبير : الكثر ب ، س ؛ الكثر د ، سا ، م || (٧) والتشكيل : ولا تشكل ه || (٨) والمعنى : فالمعنى ع قد : قد عا ، ه ، ح ، ي || أنها : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (٩) قشقل : لشكل ع ، ما ، ح ، ي || (١٠) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قلت : قلت عا ، ه ، ح ، ي || وصارت : وصارت ه ، ح ، ي || (١١) هواء : ساقطة من س || يجب : يثبت نج || (١٢) ويقبص : يمنع ما || (١٣) الأمرين : + أمر عا || (١٤) الثانى فن : الثانى فهو من ب ، ه ، ح ، ي || (١٥) الثالث فن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، ح ، ي ؛ الثالث من عا || (١٦) المقارنة : ساقطة من م || (١٧) فيه : فيها ب ، س ، ن .

الذى بمعنى الرقة ، والتكاتف الذى بمعنى قصاص الحجم ، التكاتف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراَ فازداد تغلغل حجر ولم يزد تغلغل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالضد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ، والحر إذا صار بارداً ، عرض له التكاتفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ، ولا تثبت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا المجلس ، ولنعاذ بعبارتنا نظم التعليم الأول ، لنفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا المجلس منه كفايات انفعالية هى التى تكون قارة واضحة فى الشيء ، كحلاوة العسل ، ومواد الغراب ، وأيس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا حالة قد انقضت بها بل لأنها تتفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها منزلة نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكيفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ، فإن ماسوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فذلك ترى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حراً أو برداً ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجع ، فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجاً ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تثبت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت المادة أنه إنما يعززون

(١) الرقة والتكاتف : الرقة وفارق التكاتف ع || الحجم التكاتف : الحجم والتكاتف || (٢) ينل : سأل ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (٢ - ٣) مثل الهواء فى ذلك ساقطة من ما || (٤) له : ساقطة من ع || (٥) ولنقتصر : والتقصير سا || عل : إلى س || شرح : حد س || التعليم : العلم ع || (٦) ليفهم : لتسليم س (٨) له : ساقطة من ع ، ن ، ي || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : لا ع || انقضت : انقضت د ، ن || (١٠) قد : ساقطة من س || (١١) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٢) والوجل : ساقطة من سا || (١٣) وتبعها : وتبعها ، م || (١٤) لاروال : الزوال د ، د ، سا ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || الذى الذى : الذى سا || لا تعال : الافعال ع .

بالكيفيات التي تلزمهم ، فلا يقال لمن خارق أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

- واعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية تعال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا مثل عن الذي أصفر للوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، نقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ، وإذا مثل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محارم الخلقة . والسبب في ذلك أن المحجب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع ترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حيثنذ بما يجيبه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضى زيادة استعمار ، أو كان السؤال يوم المحجب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مفوم أو محوم ، وإن كان ذلك سرج الزوال .

- وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . واعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستعمار المذكور من سؤال السائل ، وإيس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكتات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفار : مضارس || حرد : جردد || (٢) فذلك : نكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية ع || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وورد || قيل : + إنه ع ، ع ، هـ || (٦) بأنه : أنه ع || إذا : إذا ب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع || (٩) أيضا : ساطعة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ي || (١٠) يسأل : يسأله س || حاله : حال د || أر : ود ، ع ، ن ، ي ، ساطعة من ما ، ع ، م ، هـ || (١٢) أن : ساطعة من ط || السؤال : ساطعة من ج || (١٣) دوامها : دوام ع || يتصور : لا يتصور د || (١٤) يحرم : يجوز ع ، حرم هـ (١٩) لمعنى : بمعنى حـ .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن التشكيك بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالا ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والافعالات ليست قسمة على سبيل الترتيب ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وافعالات ، وإلى أشكال وما معها . ثم الانفعالية والافعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة . فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أهم منه ، فإن جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال اشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غصبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعنى بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتثليل ، أو يعنى بها معنى أهم من الملكة . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعنى بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن عنى بها المعنى الأعم كان مقولا عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعنى به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعا موجودان

- (١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والافعالات : والافعالات ع || (٣) قسمة : ساقطة من س || على سبيل التثليث : على التثليث ي || (٤) إلى : على ع || (٥) ونود فنقول : وقول ن || من : ساقطة من س || كان : + يكون عا || (٦) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد س || (٧) يعنى : ومعنى هـ || (٨) زائل : ساقطة من د || (٩) بخصوصيته : + فإنه هـ || (١٠) موجودان : موجودين عا .

في الآخر ، محمولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ،
فيكون الأسود يقال على الواحد بإشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلتاها
كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ،
وسمى أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ،
وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفا بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات
في الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب
الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذا
ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ،
أعني قولهم ليست كيفيات .

١٠

(١) الآخر محمولان : الآخر محمولين عا || (٢) على الواحد :- للواحد ع ، ي ||
جهتين : حيث ما || (٣) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ي || وكلتاها : وكلهما ||
(٤) هوذا : هوذا عا || الانفعالية : الانفعالات عا || (٥) بالانفعال : بالانفعالات ن || (٥) - إن :
أن ع ، ي || (٨) وإذا : وإذا عا || (١٠) كيفيات : + والحد ف وب السالين تمت المقالة
الخامسة من الفن الثاني جون إيه وحوله وقوته ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجزء الأول
في المنطق ولواحب الغفل الحد بلا نهاية .

المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السادسة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف : الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فنقل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فنقل ما للرج والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء لمقط ؛ وكالتغير والتعديب والتسطيح للبيسط . وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخلقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقة وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى ١٥ ككيفيات ، التي هي الأمور المغارقة أصلاً ، كالأُنبُل المغنونة ، والتعليمات ؛ أو كالعقول التي لا تلبس المادة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي ستة فصول [ثم عناوين الفصول الستة] هـ ||
 (٦) أما : وأما || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ما ، هـ || (٨) وأما : أما ن ||
 الشكل : الشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للرج : المرج ن || (١٠) لمقط :
 وانقط ما ، لمعوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتغير : التعمير || (١٤) ويشبه : قشبع ||
 (١٦) والتعليمات : والتعليمات د ، ن ، هـ ، ي || أو ، وع ، ن ، ي (١٦) كالعقول : كالعقول هـ .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية دل ذلك ، وعلى هذه الممدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائلاً دل أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو الثقل والخفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللافة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونى في القسمة الترييع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تنحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والترييع ، والتكميب ، والتثليث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً بفصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

- (١) إنما : انها س || (٢) يجمع : بجمع ع || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ي || ما : من ن || (٥) الانفعاليات : الانفعالات س || والاقهالات ساقطة من ع || القسمة : + واللافة د || (٦) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (٧) أنه : ساقطة من ع || (٨) قسم : قسم ع ، ن ، ه ، ي || إذ : اذا د ، ن ، ه || (٩) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٠) وكما : كما س ، ع || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف ع || غير : عن س ، م || (١١) من : ساقطة من ع || هذا : ساقطة ع || (١٢) ولا يجرى ولا : ولا يجرى س ، م || (١٣) أمضى : مرض ه || جدا : ساقطة من ع ، ما ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبتهدين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيغورياس إنما هو للبتهدين لاغير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المبنى الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إثباته حال الزاوية إنما في أي مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولين فإلى أي المقولين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للجواهر لعروضها أولاً للكيفية بما هي كية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن قارنت الكية ، فلاجل أن الكية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولاً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والقييب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقاتل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواقي لأن البواقي تعرض للكية عروضاً أولاً مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكية عروضاً أولاً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض أيضاً للكيات لعروضها لذوات الكيات ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكية ، منها ما يعرض للكية في نفسها لا بشرط أنها كية شيء ، ومنها ما يعرض للكية في نفسها بشرط أنها كية شيء .

(١) إذ : أرد ، ماء ، ماء ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) لاغير وقد حدثكم بصورته مرارا : صافطة من س || (٣) الموضع : الوضع ي || (٤) تحقيق : تحققه || (٥) في : تحت ع || (٦) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : صافطة من د || (٧) فأما : أما ع || (٨) لعروضها : كعروضها ع || (٩) أولاً : صافطة من س || (١٠) للقدار : الذي له فرق بعد واحد بما هو ع + كذلك ع (١١) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٢) لعروضها : كعروضها ع || (١٣) لا : صافطة من ع || أنها : أنه س .

فكون للكىة هي المعروف له الأولى في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كىة ما هو له كىة فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كىة شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولاً ، بل عرض لذلك الشيء وللكىة بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكىة إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكىة إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، ويتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، ويتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وليست القوة حاملها الأول هو العمق ، ويتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحمله مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلقة تلثم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا الخلقة تلثم من أمرين حاملهما الأول هو السكم ، وبسببه يقال على الجسم .

(١) ثم الشيء : ثم الشيء ، عا ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي عا || وهو كىة ما هو : وهو الكىة ما هو || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له أوليا : لها أوليا ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، ه ، عا ، ي || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، ه ، عا ، ي || يعرض : عرض ي || لها : له س || لها : له س || (٦) الشيء الذي عرض له الأمر : الشيء الذي عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٨) آخر : ساقطة من سا (٩) البدن : + أو شيء آخر عا ، ي || (١٠) على بعض : ساقطة من د || مشهور : المشهور س || (١١) بنفسه : في نفسه هاشم ه || غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١٣) تحته : تحته ن || ذو قوة : ذا قوة ه || وصورته : صورتها سا ، ع ، م || وحدها ه وحده ه || (١٥) وما : أوما د ، س ، عا ، ن ، ه ، عا ، ي ؛ وأما ع || عند : عندى ه || (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملهما : حاملها د ، عا ، ن .

وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فيشبهه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مسارٍ لشكلٍ آخر وغير مسارٍ ، وهو نصفه وثلاثة ، ويعنون بذلك مقداراً مشكلاً . وذلك لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عني به الشيء الذي أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا ، وأما من عني به التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) الشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م || (٢) رسم : ساقطة من م || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، ع ، ع ، م || (٣) شكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقداراً مشكلاً : مقداره شكلاً م || (٤) بالذات : بالذات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذي : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، د ، ع (٨) صحة : ساقطة من م || عنه : ساقطة من م || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) تذكر : تذكر ما ، د || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، م ، سا ، ع ، ع ، م || فذلك : فذلك م || الشكل : الشكل ب ، أ ، د || (١٥) الذي للمهندس : الذي هو شكل للمهندس ع ، د || المهندس : مهندس ع ، م || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندس سا || فإن الشكل الذي للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فإن الشكل الذي هو للمهندس ي || (١٦) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ع || فيه : ساقطة من م .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تنتم من اجتماع أمور ، فإنها يصير إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملثم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمرج من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب السكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات .

١٠

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع البتة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق محل معنى الوضع تليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . يقال : وضع للحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع للحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من بين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟

٢٠

(١) واذا : واذا ب ، س ، ي || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يصير : + فيها ع ، ه ، ي || لأسمائها : أسماها ب ، د ، سا ، م ، ي ؛ أسماها س ؛ لأسمائه ه (٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملثم : يلثم ع ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م || (٩) فإذا : واذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهراً : أرجوهراد ، ن ، ه ، ي || (١٤) يصدق حل : ميتضمن عا || (١٥) جهلة : جله د ، سا ، م ، ه ، ي || (١٦) لحصول : بمحصل ع || (١٧) لحصول : بمحصل ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

•

1.

(٢) لأجزائه : لأجزائها ، ساء ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي || وبالجملة : وبالجملة ع || أجزائه :
أجزائها ، ساء ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي || (٣) أو : وساء ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) الجسم :
سائطة من س ، م || (٤) ما : سائطة من سا || مطبوعة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس :
سائطة من ب ، د ، س ، ساء ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي || هو : وهو ب ، د ، س ، ساء ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي ||
الجالس : الجالسين ، ساء ، م || لا : ولاد ، ساء ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي || (٦) الجالس :
الجالس ، ي ، الجالسين ، د ، م || (٧) بل إضافة : سائطة من د || إضافة هيئة : هيئة إضافة عاء ||
كل إضافة هيئة : كل هيئة ي || (٧-٨) إضافة هيئة المجاورة : سائطة من ع || (١٠) يقرون :
يقرون ساء ، ع ، عاء ، ه ، يقررم || الذي : التي ساء ، م ، ه ، ي || (١١) ثبت : أثبت ب : د ، ساء ،
ع ، عاء ، م ، ن ، ه ، ي || وقام : وقتل عاء ، ه || (١٣) جواهرها : جواهرها ه ، ي ؛ جواهرها
وذواتها ع || ولذلك : كذلك عاء || (١٤) والذي : الذي د || يقال : قال ع ، ه ، ي ||
(١٥) قلند : ولند د ؛ قلندا || يخلط : يخلط ي || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وظلما لحسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مباين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وظلما أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وإيس يجب أن يكون المربع عدداً ؛ ألا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذا ليس يقال أحد ذلك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يمتدرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التبريع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل ثم بأن يكون لحدوها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل لحدود هيئة الشكل كيفية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||
 (٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ،
 س ، ن ، هـ || الشكل وضما : ساقطة من س || (٧) وضع : عددع || (٨) يقال : تقول ب ||
 حاصل عن : حاصل عندع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||
 (١١) هي : ساقطة من هـ || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصاً ، المشترك عا ||
 المعاني وخصوصاً : المعاني عا ، ي || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الخاصة ع ||
 بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، هـ ، هـ || للحدود : لحدود د ، سا ، ع ، عا ،
 م ، ن ، هـ ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع
وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

- وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين
أو حدود يلتقيان بمحد . ولتخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معها ثالث أو رابع ، أو
لا يحيط ؛ فإن لم يحيط معها ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلال ، أو بشكل آسي ، أو غير ذلك . فالسطح
الذي لا يتحدد بمحد ثالث ، بل إنما هو محدود بحدين يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بمحد غيرهما حتى يحاط به ،
أو يلتقي حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه المتلتقيين بمحديهما ،
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

(٣) تعريف : تعرف سا ، ع ، ن ، د ، هـ || أو الوضع : أو في الوضع ب ، هـ ، د || (٤) وتعرف :
أو غير ع || وتعرف : وتعريف د ، ع ، هـ ، ن || (٥) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع :
الثالث د ، ع ، م || عن : ساقطة من هـ || وبين : ساقطة من سا || (٦) حور : حور ||
(٨) حدود : حدين ع || ولتخصص : ولتخصص د ، م || (٩) قد : قد ، سا ، ع ،
م ، ن ، د ، هـ || (١٠) أولاً يلتقيان : أو يكونان يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان
إذا ما كانا لا يلتقيان ع ، هـ || إل : إن سر || (١٢) المحيطين : المحيط ن || (١٣) لا يتحدد :
لا يتحدد سا ، م || م : + قطع || (١٤) يحاط : يناظر سا ، م || (١٥) م : ساقطة من سا ||
(١٦) بمحديهما : بمحدهما .

وكيف ما كان ، فإن النظر في السطح ، من حيث يتحدد بمحددين اثنين بالفعل يشتركان في حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بمحد ثا لث ، أولا يتحدد ؛ وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثا لث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان في حد آخر ، فكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المتدار المشكل كية وكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة ، فإنها كية ؛ وكما أن هيئة المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذى الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شئ واحد ، وهو أن المقدار الجسما نى إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن ينسطحا بذلك سطحا واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب عـ د . وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متحدد بمطحين كالأشكال الهلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية مجسمة

(٣) يجوز : ويجوز ما ، هـ ، ي || متباعدين : متباعدا ن ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار || نسبة : ونسبة ن || (٩) كية : كية م || فكذلك : + يوقع ما || (١١) فكذلك هيئة الزاوية : فكذلك الزاوية عا ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : كذلك ب || إلى : + أن ع || ولذلك : فلذلك عا (١٣) ومتداوية : ومتداوية ع || (١٤) حدى : ذى س ، عا ؛ لحدى ما ، م || (١٦) خط : حدس || (١٧) قد : وقد ما ، ع ، ي || (١٨) أو : وعا || محدد : محدود ما || (١٩) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، هـ || الجسم : للجسم عا ، م ، هـ ، هاشى || بسطحين : + هو هـ || ليس بشكل : ليس بشكل ب ، د ، س ، ما || المسطح : المسطح د ، عا ، ن || (٢٠) الهلالية : التلانية عا ، م ، الدلالية ما || هو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالخرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا أب ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو ممتدة إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئاً من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حامياً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بكيته على عمود عرضاً حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فدل شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تبادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لتقدير ذلك ، أعني إذا عينا بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتي : خطين والذي س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا : + المعنى ع ، ه || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) من : عن س ، ه || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، ع ، م ، ه || لها : له سا ، ع ، ط ، م ، ه ، ي || هي : هو سا ، ع ، م ، ن ، ه ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + إن ع ، ه || (٨) ذكرناه : ذكرنا ي || ونخرج : ونخرج ط || (٩) وهذا : هذا س || ما ذكرته : ما ذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٣) قطة : ثم السطح من حركة : سافطة من م || (١٥) به : بين س || إلى : سافطة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، ط ، م || بعد : بعداب س || وآخر : آخر ع ، ي || (١٧) لتقدير ذلك : لفه د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فقلنا أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيئة واحدة وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهره فقد أصحرتكم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان محدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

٥

فنقول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو مركب من خمسة وخمسة ، والمرج عرض ، وإنما يلتزم من أن يكون هناك محدود وحدود أربعة . بل يعني أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعاليمنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنتهي لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهي القسمة إلا بمحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

١٠

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شيء واحد بجملة ، به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديء . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذا كان للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

١٥

(١) ثنائيل : فإن ثنائيل هـ || (٢) لوب وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو ما هـ || (١٠) البرهان والأعراض : البرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيها هـ || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : مافطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ع ، ع ، ن || (١٣) بسائط : بسائط س || (١٣) بمحدودها : لمحدودها ي || (١٥) شيء : شكل س || واحد : واحد واحد ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ي || (١٧) فكان شكلاً : أكان شكلاً س ؛ وكان شكلاً ي (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هو مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هو مجتمع مع اللون س || مع اللون أرمع غير ذلك : مافطة من ع || خاصة : + ون .

- حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذي يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذي للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان انحصاراً على ما ينبغي في الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذي على سبيل الاجتماع منها ، وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

- وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرج الذي يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ، فالجملة من مقرنة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهية ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وإيس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد في طبعه ، ويكون كحال الكتابة والطول ؛ ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة في الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل في المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصل من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقى

واعلم أن الأمور التي تستحق أن تدخل في المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور انفقت ، بل الأمور والطبائع التي تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقترن

- (١) جزأيه : جزأيه ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : يجمع س || (٤) لا : ساطعة من ع ، د ، س || (٥-٦) المعنى الذى ... الذى على : ساطعة من ع || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساطعة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، د ، س || (١٠) حق : يحق ب ، س ، ع ، س || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جماع : جيعام (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، د ، س || ولا يكون للكتابة والطول : ساطعة من ع || (١٦) اجتمعت : جمت د ، ب ، ن ، د ، س || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم ما ، ع ، ن ، د ، س .

به ، فصل ، يتقوم به الجلسي على المعنى المذكور في المدخل . فاما الاقتراعات ، التي لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولاً تحت مقولة ، بل مستعمل لها مقولة مخترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لا يقسوم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل عارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألبته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعل هذا القياس قس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجري بينهما
وفي عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هى الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهى التى لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كميات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ؛ وإن قلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ، أو لون أبيض ، وجسم أبيض ؛ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات ، أو في اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

- (١) فاما : فإن هـ || الاقتراعات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||
(٥) قس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||
سها : متباد ، ما ، م || (١٢) المكيف : التكيف ، ع ، م || (١٣) يقال : وإن قيل ما ،
ع ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، ن ، ي || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :
أو مبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : التكيف ، ع ، م || (١٦) كان : ساقطة
من م || الاسم : اسم د ، ما ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، ي .

- الاجتهاد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصباح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ،
- ويعرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصحاحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيشة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة ، على عكس القانون الطبيعى فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد الثور ، ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمور في الحالات أيضا هو بقياس ذلك .
- وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالبياض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقة بالكية ، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإحناء ، والتقييب ، والتغير فستعلم
- في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة . وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد أبنة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، والبياض واللابياض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لدى القوى يقال ب ، س ؛ لدى القوى يقال د ، ن ؛ للقوى يقال س ، م ، ع ؛ للقوى يقال هـ || (٣) ملاكزى : أى الملاكم أو المصارع في لغة العصر || (٤) إذ : ساقطة ع ، م || (٥) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم ع || بل : ساقطة من د || (٦) في : من ع || (٨) وربما : أما س || يتكلف : لا علم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد ط ، ن ، هـ ، ع || والأمر : أما ع || أيضا : ساقط من ع || (١٤) للسواد : والسواد س || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || نستلم : لا أبيض ، ع || (١٦) متضادة : مضادة س ، هـ || (١٧) كذلك : لا ذلك ع ، هـ || أبنة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : مسميين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : لا قد ن .

كل ذلك من التي لا يمتنع معا . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط انحصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل الياض ، فثبت له اسماً ، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ الازهرج على ذلك الوجه ، بفعل باسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون يياضاً أو يكون "ب" أو مربباً ، أو يكون "ج" ، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذي هو ضد الياض ، أو "ج" ضد الريع الذي لا ضد له . وليس ذلك لأن لا مرجع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك في أنها لا مرجع . وأن الالبياض هو سواد ، وأشياء أخرى تشترك في أنها لا يياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلّة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضدّاً ، إنما هو بسبب أن له اسماً محصلاً ، ولا يجماع آخر يمازاه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بمساويين ، وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . فففس كونه عدداً لا ينقسم بمساويين ، ليس يوجب إلا سائياً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا التقدر لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مابين لاشترك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم نذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا . ١٥
فإن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا في صناعة أخرى .

فإن الجنس الرابع لا مضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية ، فالأخرى التي ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي س ، عا || الالبياض : الالبياض ب ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى ||
(٢) جسم : مثب م || وكان : فان ه || مثلاً : ساقطة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجب . . . الياض أو ساقطة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وجه ه ، عا ||
وأشياء : أو أشياء ، ه || (٧) في أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأخير عا || في : من عا ||
(٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، ه || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى :
بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، عى || للفردية : الفردية
سا ، ع ، م || بتقابل : قتابل ه ، عى || (١٥) هؤلاء : هوس || (١٦) فاذن : فان عا ||
(١٧) المتضادتين : المتضادتين ب ، عا ، المتضادتين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة قارة غير ملسوية ، تماقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء .
كالبياض والى السواد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض
إسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالأخرى ، فلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأقص ، فإن
حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ، وهذا دأب جميع
الأضداد التى بينها وسائط ، التى ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارنا لوجود
الأخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الوسطة فى حكم أنها معدودة بحد
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالمعدالة التى هى متوسطة بين إفراطين ، والصفة
التى هى متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قورنت بالمادة واعتبرت
فى الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقى ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فاقارب
ذلك الحقيقى ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، وبظاهر أثره ظهوراً فاحشاً ،
فإنه يعد فى الوسطة . فذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت
العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأقص
وهكذا حال الصحة ، التى هى توسط ما ، فى المزاج وفى هيئة التركيب ، بين أمور
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون
صحة أحسن من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التى لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ،
وغير ذلك . ولو أنها كانت تقبل التزبد والنقص ، لكان التربع يتوجه فى النقصان إلى

- (١) هذه تلك : هذه تلك ب || رينين : رينين ب ، عا ، هـ ، عى ، رينين س ، سا ، رينين م ||
(٢) هذا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :
الأنواع سا ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد عا ، عى || (٥) والنقص :
والنقص د ، سا ، م ، هـ || فان : كلها سا ، هـ || كان : ساقطة من عا ، هـ ، كلها د ، س ، كلها ج ، ع ||
(٦) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التى : ساقطة من سا ||
(٩ - ١٠) والصفة التى . . . إفراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||
(١٣) بعد : يبعد د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد
والنقص : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التبريع ، ومشاركاً له في المادة ،
 يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التبريع أيضاً ، إذا أريد قرينه بالمادة ، لم يتيسر
 إيجاد التبريع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس
 مخالفته له ، فيكون حينئذ تبريع أصح من تبريع ، بحسب أنه تبريع حسي ، لا تبريع
 حقيقي . وأما السواد والبياض والجبن والتهور والحراة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها
 من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الوجودان في المادة ، كلاهما حاريتين ، إحداها
 أشد والأخرى أنقص ، ليس كالأربع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا ،
 بل يكون شكلا آخر ، إلا أن خلافه للتبريع لا يحس به ، ولا كالعدالة ، التي لا تكون
 في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبناً أو تهوراً . إلا أن خاصية مخالفته لا تترك حساً ،
 وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع
 ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحاريتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن
 إحداها أشد إحراقاً . فإما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأنقص ، والأخر
 فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا تجد مربعين يقبلان حد التبريع بالحقيقة ، ثم يكون
 أحدهما أشد ، والأخر أنقص ، بل إما أن يقبل على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما
 مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ،
 التي لا نظن أن شيئاً يشتركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما
 سلف .

(١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد ما ||
 (٣) هيئة : ساقطة من ع || (٥) والبرودة : ساقطة من س || ليس : + إنما س ، ه || لها :
 فيها س ، ع ، ع || (٦) جهة : خطأ س ، ه || ونطك : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة
 س ، ع || إحداها : أحديهما ما || (٧) بالحقيقة : بالذوة ما || (١٠) أن : ما ع ||
 الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ي ؛ + ثم ع ، ع ، ن ، ه || (١١) مه :
 ساقطة من ع || (١٢) والآثر : وأما الآثر ما ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك حامش ع ||
 فذلك : فذلك ما || التبريع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله ما ||
 ثم ... المنطقي : ساقطة من ع || (١٦) فبه : فيها ه ، ي || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير
 الشبهة س .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

- ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي تعددت مودا في مقولة الكيفية ، لأنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، وانقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . فإنه وإن كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرا ، لأنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يقان ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود حصل مخصوص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجردا . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته يقال ماهيته بانقياس إلى غيره ، ووجوده الذي يتقوم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس .

- (٣) شك : شكوك ع ، عا ، هـ || يتعلق : يتعلق س ، سا ، ن ، عى || (٤) عددتها عا : عددتها عا || (٥) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) واللم : أو اللها || والجواب : فالجواب هـ || (٦) عا : بما هو || قد : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || (٦) له : لها هـ || (٧) به : ساقطة من س || (٨) فانها : ساقطة من ع || لذلك : لذلك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || (٩) كما : + قد || وتغيير : وتغيير ما || يصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك هـ || (١٠) الرسم : الاسم س || (١١) علم : على ع || (١٢) تخصص : تخصص ع || مثلا في : مثل س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، عى || (١٤) كيفية : كيفية ع || وله : قد ن ، لها هـ || انه : أنها س ، هـ ، ساقطة من عا || (١٥) هوية : هي به سا ، هوية س ، هـ || مضاف : مضافة س || تخصيصه : تخصصه ما .

لكن ليس الأمر كذلك ، فإن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ماهياتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، وهو كونه علماً . فلا يقال : النحو نحو بشيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشيء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينهك هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضافاً ، بل عارضة له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعمق عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالأرسية . وكذلك ههنا ، إنما صار النحو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم ينبع من الإضافة إلا مالحق جلسه أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة مالحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمر من خارج ، فيكون عاماً لهيئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تخالف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى تارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تتخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذا قد بقي مخصصها في حد تخصصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذاتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماهيته بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

- (٢) الأعم : للأعم || يقال : + إن س || (٣) بشيء : لشيء د ، ع ، ح || بل . . .
 شيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذا س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ، فان ما || هناك :
 هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) حارمة : عارض س || (٦) تخصص : تخصص ع ||
 بإزائه : إياه س ، د || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ؛ فكذلك س ، ي ||
 ههنا : هنا ع || (٨) جزأ : جزئان ه ، ي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||
 (١٠) المادة : المواد س ، د || هي : وهي ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س ||
 تشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولود (١٤) الامتانة : كل الامتانات ن ||
 تخصصها : تخصصها ب ؛ لتخصصها ع ، ن ؛ + كل م || تخصصها : تخصصها ع || (١٥) فانه :
 ظاهراً د ، ع ، ه ، ظه : س ، ما ، ع || (١٨) تخصصه : تخصصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للنوحيات وجود ليست به مضافات بنفسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلياً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلية في تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبين إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فلهذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولا تلتفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قذريٌّ ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه يحتاج إلى زيادة وثيقة ، وبين هذا الموضوع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحملوا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد ساق ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المحقق ، الذي للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث :

(١) به : من بها عا ، من به ه || بنفسها : بمنسها عا ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها || (٣) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ع ، عا ، م ، ن ، ي || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضا : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ي || (٤-٦) لازما لا على : لازما على ن || (٧) أما في أحدهما : أما أحدهما د || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ي || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلوب س || (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : في ه || (١٢) وانه : ورواه ع ، ي || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا || (١٤) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٥) مقول : المقول عا || عليه : عه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ، ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوماً للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لماهيته ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقوم لماهية النحو ، ومقوم الماهية لمقوم الماهية مقوم الماهية . فكيف ينتقل النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهيته ، محمولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خلف . ١٠

لكنه لا يجب أن تلغى إلى هؤلاء ، بل نفهم أن ما قيل في قاطيفورياس ، كان الفرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لقائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولةً بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايقان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو ١٥

- (١) فإن الأول : فالأول : ما || (٣) لماهيته : لماهية العلم س ، ه || النحو :
النحو س ، ه || (٤) النحو : والنحو س ، م || جنبه : حه م || حتى : حين ع || كيف :
كيف ب ، د ، س ؛ ساطعة من ع || (٥) ونسوا : ساطعة من س || (٧) من الكيف : + ع ، د ، ن ||
(٨) لا : ساطعة من ن || ما هو : ساطعة من س || (٩) أن : أنه م ؛ أن لا د ، ع ؛ أنه
لا س ، ع ؛ أي ، أنه بأن ه || (٩) نوع : نحو س || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ،
م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وإن ع ||
(١٢) فيه : ساطعة من س || يقول إن حكم : يقول حكم د ، س ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س ||
(١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) الجو : + أيضا ع || واحد : ساطعة من د ، س ، س ، ع ، م ،
ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساطعة من د ، ن .

علم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

فالحیة النفسانية التي هي علم ، حملتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، فإذا فصلت الهيئة ، فالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علماً ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذورأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكون النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذی الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التي في النفس ، وليست لازمة للرأس ؛ فكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وايس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضايقه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيقي ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيقي ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجة ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايقه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدت ليس كذلك ؛ فتحل الشبهة .

(١) معلوماً : معلومة س ، سا ، عا ، م ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، عى || (٣) فالهيئة : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) فالتفت : والتفت عا (٥) وفصلت : وفصل هـ || عنه : عتاد ، س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٦) كونه : كونها س ، سا ، عا ، م ، هـ || له : ذا س ، سا ، عا ، م ، هـ || حته : حتها س ، سا ، عا ، م ، هـ || أنه : أنها هـ ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) ثم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهيئة : لحيته د || فكذلك : ولذلك عا || نفسه : قدسها س || إذا : وإذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لئى عا || (١٥) لأن يبين : لا يبين || (١٧) الشك : + المشهور عى || وكان : إذ كان س || واحتجاجة : واحتجابه د || (١٩) وكان الجوهر ... الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتحل : فتحل ب ، ن ، هـ ، عى ، ساقطة من د ، س .

فانه ماأورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكسه ، ولا زعم
أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ،
بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجرى مجراه أبس كذلك ، فانتج
أنه أبس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الأين وفي متى

وأما الأين ، فانه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه ، وحقيقته كون الشيء
في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جلس لأنواع .
فإن الكون فـ في أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء
أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ؛
ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقي ، كقولهم
في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول
حقيقى ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بكسمين يكونان
في السوق معا . ١٥

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ،
ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون
الهواء فوق ، بالتقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

(١) مورد : مورد د || إلا على : الأمل س ، م || (٢) لضاف : المضاف عا || (٣) فانتج :
فان بخ ، د || عل : ساقطة من د || (٧) في : ساقطة من س ، هـ || (١٢) مثل كون : لكون عا ||
(١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكونان : + غيرى || الأين : ساقطة من م ||
(١٥) معا : ساقطة من ن || (١٧) له : مثل س ، مثله هـ || (١٨) فوق : للتوق س .

والأين منه جلدى وهو الكون فى المكان ؛ ومنه نوعى كالكون فى الهواء ؛ ومنه
مخصصى ككون هذا الشيء ، فى هذا الوقت فى الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون
هذا الجسم فى هذا المكان الحقيقى المشار إليه .

- وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة
فى السوق . وقد غلط وأجاب به بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ،
فإن الأين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقى كالكون فى السوق ،
فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ،
فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد فى السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد
كائن فى السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً فى السوق ، وإن كان السوق واحداً ،
تنسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد ، وهذا كاليابض ، فإنه
وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال
الأين كحال اليابض ، فإن اليابض الذى فى زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى
فى عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

- وحسب أنه عمل شبيهاً ، إذ أَرَأنا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان
السوق كوناً فى المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصالح أن يقال :

(١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون ما || هذا الشيء . . . أو مثل كون :
ساقطة من ما || (٣) الحقيقى : ساقطة من ما || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين ما ||
فيه : فى س ، ما ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || كثيرة : + ككون س ، ع ، ه ، ي || كمدة : عدة س ، ع ،
ه ، ي || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعتبرن ، ي || (٦) الحقيقى : +
لا يوجد فيه هذا المعنى ما || (٨) وهو صفه : وصفة د || (٩) بينا : بينه ي || (١٠) هو : ساقطة من
د ، ما || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ، غيرته ما ، ع ، م ، ساقطة من ع || وهذا : وهوب ||
(١١) يحد : متحداب ، ع ، ن || قد يتكرر : متكرر ؛ قد كثرع ؛ قد يتكرر ، ه ، ي ؛ فيتكرر
د ، ما ، ع ، م ، ن || (١٢) أعان المتقدم : ساقطة من ع || (١٣) اليابض فإن : الأبيض فإن س ||
(١٥) إذ : إذا د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من ما ، ع ، م ،
ي || كان : أكان ما || (١٦) كوناً : كون ب ، د ، ما ، ع ، م ، ن ، ي .

سوق ، لا إن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه بطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كالبياض أيضاً .
 ونقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتماثلان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد التفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فونان ، وأحدهما أشد فوقية ، فمل هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حدشت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ، في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كلفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينته ، وهو

(١) عنه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ ، || (٢) بطلان : بطلانه هـ || أيضا : إذا سا ||
 مضادة : - كما عا || (٣) سائر : بعض د ، ن || التي : ساقطة من ن ، - هو هـ || (٤) المحيط ...
 عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٥) يتماثلان :
 يتماثلان د ، م || طيه : فيه د ، س ، عا ، ن ، هـ ، عى || (٦) متوسط : متوسط ||
 (٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، عا ، عى || جهة : حيث س : هـ ||
 (٩) وإضافتها : وإضافتها ع || فإن : مثل هـ ، عى || (٩) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، هـ ||
 (١٠) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أو تحت مطلقا : ساقطة من ع || (١٢) فلا :
 لا ع ، عى || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) دو : وهو س ، سا ، عا ، م ، هـ ، عى ||
 آخر : شيء هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يفرض هـ ||
 في : من ع || (١٧) كلفيته : كلفة د ، س ، سا ، عا ، م ، هـ ، عى .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الذين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ، ولتترك القول في أمر السواد والياض منهما .

- وأما "متى" فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أوفى طرئه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : "بمتى" ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها . وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصية إليه ، التي لو عدمت لبقيت نسبة خاصية للأخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا يحتاج أن نظزل بذكر ما قاله المتقدم المذكور في "متى" ، وفيما هو جوابه ، فإنه إذ قال ما قال في المكان ، فهو قوله في الزمان .

- أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في "العبارة" عن "المتى" الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن "متى" نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته ، على نهايته وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايته وجوده ، فلما أن يعنى به نهايته مقداره ، أو نهايته حركته ، أو نهايته زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانفصال ما ، م || (٢) لهذا : إلى هذا ما || (٤) وهو : هي || في نفسه : فيه قهـ ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي || (٥) ويسأل : فيسأل هـ || (٧) ولا : لا عا ، هـ || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل في جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٩) في : ساقطة من ح ، ي || (١١) فيه : فيها س || نسبة : سبته ب ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || (١٢) التي ، إليه س ، ساقطة من ع || خاصة : خاصة س || للأخرى : الأخرى سا || (١٣) قلنا : قلناه عا ، هـ || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، هـ || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفرديسي || (١٦) الذي يساوق وجوده وتنطبق : الذي تنطبق سا ، عا ، م || (١٧) حل : وهل د || أنه : لأنه س || ذكر : — أن هـ .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه فإن عني نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه؛ وإن عني نهايتي حركته، فيخص بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو الحركة نفسها، وليس الغرض متجها إلى هذا وحده؛ وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه، بل هما هما؛ وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يعمل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبين له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة له قبل أولاهما ولا بعد أخراهما إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء إلى "الآن" الذي يذارنه عني أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يعمل عليه هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة، مما يشمل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقولة "متى"، لكنها لامقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخلية في مقولة أصلا؛ ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

وأعلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا بوجوب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى" لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء؛ فإن النسبة،

- (١) ونسبته : نسبة د ، سا ، م || (٢) فيخص : ناص د ، م ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ||
 (٣) متجها : متباد || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها
 س || أخراها : أخريها س || (٧) أنها : ساقطة من د ، م || ليست : ساقطة من ع ، د || (٨) لأن
 كون : لا يكون م || آن : إن د ، سا ، م || (٩-١١) لكن الحق ... يكون آنا : ساقطة من ع
 || لا يصح : يصح س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || مقولة تختمل : مقولة تختمل س ||
 (١١) أنه : أن س || في : ساقطة من س || آنا : آنا ، د ، آنا س ، ع ، آنا ن ، ه ، ي ؛
 شيئا سا ، ع ، م || (١٢) اللهم : الفهم د ، م ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
 (١٣) المذلة : ساقطة من سا || هذه المقولة ولا : ساقطة من س || ولا نعلمها : نالها س ، ع ،
 م ، ي || (١٤) يظن : ظنعا ، ن ، ه ، ي || (١٥) تركيب : تركيب سا ، م || إذ : إذان ||
 كانا : ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق : هي متعلق ب ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
 (١٧) فإن : وأن ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءاً لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالعادة ، والجموع كالتركيب ، والجمع جزء من التركيب ، كالصورة ؛ وإذ هذا حال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركبا .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وإن الذى هو المقولة .
فهية تحصل لتتام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيه لذلك فقط ، بل يخالف مع ذلك باتقياس
١٠ إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيه ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات عوية وجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا احتاج أن أزيدك على ما سلف بيانياً وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات
مضادة لجهات أخرى ، هي دينة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح .
١٥ وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

(١) جزء : جزاءس ، هـ || (٢) تحصيل : تحصيل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || الجمع : الجمع د
(٧) باقى : بواقس ، هـ ، الباقى د || العشر : العشره || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د ||
(٩) هوية تحصل : فهو يحصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ، أو أن الجملة ع || أجزائها وبين : أجزائها
ومن د ، ساع ، ع ، ن || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المعتبر بجزئيه : ساقطة من ع || ذلك : ذلك ب ،
كذلك س || بالتقياس : ساقطة من ن || (١١) دير : من د || بجزئيه : بجزئيه د || محوية : +
وبالجملة س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جهات ع || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع ؛
(١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، ساع ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة ع || من : ساقطة من ع ||
جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع ع || ومثال : ومثال .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخرها . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضعه ، لا يتخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع غائف لذلك بالعدد ، وأما ديشة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فتصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين مختلف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى شاف لذلك ، لا بسبب أن الساق والراس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد المهيئين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك وإنما كان تتخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ، وذلك السطح ، إنما يغير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتتخالف بالزوعية لا بالخصوصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض أمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهما

(١) السطح : السطح م ، ما م ، || (٢) يمينا وهذا : ساقه من م || (٣) محفوظة : ساقه من ع || ووضعه : وضعه م ، ما م ، || (٤) بالحد بل : بالحدين م || (٥-٨) وذلك ... بأعدادها : ساقه من ع || (٩) إنسان : أفان د ، ما م || فتصبا : فتصبا م ، ما م ، || ساقيهما : ساقهما م ، ع || (١٠) قلبا : فلاد ، ما م || ونكسا : ونكسا م ، ع || وهيئة : هيئة م ، ع || (١١) كذا م : أوى || (١٢) هما : وهما || يتخالفان : متخالفان م ، ع ، د || أيضا : ساقه من ع || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا || فإذا : وإذا ع || (١٣) وأما : فأما م || (١٤) حاله : حاله م || تتخالف : يتخالفان د || (١٥) ومار : فصار ع || الآخر : آخر م ، ع || (١٦) طبائع : طبائع م ، ع ، ن ، ي || وحدود : حدود م ، ن ، ع ، د ، ي .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليسا يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بامر داخل في اللونية ، فكذلك ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف نقي نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع . ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو القام منها ، للاحالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كلاً أنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ .
يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلع والتسلع والتزين وإبس القميص ؛ وإيكن منه جزئ ومنه ١٥ .
كلى ومنه ذاتي ، كمال الهرة عند إهابها ؛ ومنه عرضي ، كمال الإنسان عند قميصه .
والفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوتر أن تفصل إليه ، ففيه مجال .

٢ وأما مقولة "أن يفعل" و "أن يفعل" ، فيتوهم في صورها هيئة توجد في الشيء . لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق كل اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) عل : ساقطة من م في هو || واحد : ساقطة من س || (٢) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان ما ||
فيه : عليه س || (٣) في الملح : بالطبع - || (٤) حالة : حالة س ، ب || (٥) يتفق :
يقع ع || لي : ساقطة من س || (٦) بل : + إلتباس ، ع ، ي || (٧) والشيء على الشيء :
ساقطة من د ، م || شيوا : شيوا ما ، ع ، ن ، ه ، مشرى || (٨) بالقياس : كالقياس س
(٩) وإبس : ساقطة من س ، م (١٠-١٤) ومنه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ع ، ي ||
(١١) المهم : المهم ، ع ، ي ، المهم ، ن ، ه || الشر : الشر س || (١٢) فيتوهم :
فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ع ، ي || توجد : تدخل ب || (١٣) على اتصاله بها :
ساقطة من س || أشياء : شيتاب ، بس ، ع ، ن ، ه .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يأسود ، والتبيض مادام الشيء يبيض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو متفعل وينفعل ، وحاله هي أن يتفعل ، والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منصوب إليها ، لحاله هي أن يفعل . فاما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في مائر هذه ، فامر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تغيراً في الكيفية فقط ، وأما العام لما وانبرها ، فن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للأنواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل "أن يتفعل" و "أن يفعل" ، ولم يقل افعال وفعل ، لأن الافعال تد يقال أيضاً للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه لأنه يقال : في هذا الثوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : افعال ، إذا كان الشيء بعد في الحركة ، وكذلك انقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استكماله ، وقد يقال حين ما ينقطع .

وأما لفظة ، "أنه يتفعل" ، "وأنه يفعل" ، فمخصوص بالحالة التي فيها اتوجه إلى الغاية ، وكذلك اقيام ، الذي هو النوض و الجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة اقيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبيض ، والتبيض د ، س ، م ، ع || والحركة : فالحركة
ب ، والحركة س ، ع || (٢) على اتصالها : حافظة من ع || وينفعل : حافظة من س ||
هي : حوس || (٣) هو : حافظة من س || (٤) هي : حوس || (٦) الكيفية :
الكيفي || (٧) يجوز : يجوز س ، ع ؛ يجوزون || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س
(١١) الشيء : حافظة من ع || في : وفي س || (١٢) يقطع : يتقطع د ، س ، م (١٣) أنه :
أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالحالة : بالحالة د ، م || (١٤) الذي هو
المصير إلى الأمر : حافظة من د ، م (١٥) هما : فحما س ، ه || (١٥) إما : إماع || (١٧) هيئة
القيام : جامعة القيام د ، م || الاحتراق : + حوس ، ه || (١٨) للنشء : الشيء ع || حوس : حوس .

الآين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهها إلى إحدى هذه النهايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تقبل التضاد ، لأن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالخذ التوجه من ذلك إليه ، وهو موضوعهما واحد وبينهما أبعد اختلاف ، وذلك كبيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصود الدافئ وزول الحار . وأيضا فإنها قد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد ، - فإن القرب من ذلك ، وهو حد ، يلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذي هو سكون في السواد . - وقرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل النار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج في تمقله سوادا إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسودا يكون أشد من تسود ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذي هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذي هو الطرف . وأيضا فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسودادا ، وهذا أيضا يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زمانا من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتين السرعة في ظاهر الأمر ، لكن إحداها مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المقولة : الثالثة عا || إل : الذي ع ، ع ، م || إحدى : ساقطة من س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٣-٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعها د ، م || وبينها : يتشاع ، ع || (٥) وزول : فزول د ، ع ، م || فإنها : فإنها عا || (٦) فإن القرب : فإن القرب ب ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٧) من السواد : ب ، ب ، د ، س ، ع ، م ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٨-٧) بين الاسوداد : بين الأسود د ، ع || (٩) واعلم : قاء ل س ، ه || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من س ، ع ، م || السواد : الأسود د || أيضا : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، ع ، م ، ع ، م || (١٢) الأجا : الإطلا س || (١٦) متشابهة : متشابهة || أحدهما : ب ثم م .

أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأنصرهما زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتل ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابات ، فنقل أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لتقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود س

(٢) تصعدان : يصعد د م || (٤) من : عن س هـ || (٦) هو : هوود م م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصل الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تحت المقالة السادسة من الفن الثاني عا ؛ + تحت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجلة الأولى في المنطق ولواهب النقل الحمد بلا نهاية هـ .

المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السابعة

من الفن الثاني

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في المتقابلات

فتقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد مما . وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشيء هو هذا وذلك ، كما يكون الشيء الواحد حيا وأبيض مما ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتألفا من حيث الكون فيه أيضا .

ونقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيئين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك .
فليكن الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س. || الثاني : + من الجلفة الأولى في المنطق ه. ||
(٣) فصول : + (فهرست لعنارين الفصول الأربعة) ه. || (٧) فتقول : تقول س : ه. ||
من جهة واحدة : ساقطة من د. س ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ه ، ي || (١٠) وذلك : وذلك د ،
س ، ع ، + لا س ، ه. || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
الشيء الواحد : شيئا واحدا س ، ه. || (١٢) قوة : القوة س. ه. || سالب الآخر : ساليا
للافرس ه. || فلا : ولا ه ، ي. || (١٤) لزمه : بقرينة س ، ع ، ع ، ع ، بل فيه د ، س ، م ||
(١٥) هو : وهو ه. (١٦) بسيطا : بسيطا ه.

حيث ليس بفرس ، وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والآخر فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان الالفريسي من حيث هو لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بحجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أحمر من الأمور التي لا تنهاى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفا بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طعما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفريسية والالفريسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل " أن زيدا فرس " لقولنا " زيد ليس بفرس " فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فنل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجري مجراها . فنقول أولا : إنه لا شك أن الفرس والالفرس يمدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أوب ، د ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من ما || (٢) ليس : + شيء ما || (٤) موجودة : متعددة س || بالفعل : + لأنها ما || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : مثلث س ، ه || ثنائية : ثنائية س ، ه || أمر : + آخرس ، ه || (٦) وكان فكان س || (٧) ولا غاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والأول ما || (١٠) فيه : ساقطة من ما || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || يجتمع : يختلف ما || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لقولنا : كقولنا د ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب ه || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٧) لاشك : ينك + في س ، ه .

قولنا ، " زيد فرس " ، مقابل لقولنا ، " زيد ليس بفرس " . وكذلك الزوج والفرد بعدان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر بعدان من المتقابلات ؛ وكذلك السكون بعدان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة بعدان من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوّة والبنوة بعدان من المتقابلات .

- ٥ والأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . واتسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس واللائفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذي لا تقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز
- ١٠ تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لها موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لها ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .
- ١٥

وأما المتضايفان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، انذى هو عامة لأمر ما ، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلوية من المضاف ، فأول ما ينبغي أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

- (١) وكذلك : + أيضا س ، هـ || مقابل لقولا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، هـ || (٢) المتقابلات : المتقابلات د ، هـ ، ع ، هـ ، م || (٣-٤) وكذلك ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم س ، قابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صودة د ، ع ، هـ ، م || فإن : بأن ب ، د ، س ، هـ ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية : اللافرسية د ، هـ ، ع ، م ، ن ، هـ ، م || خذ : حدد ، ع ، هـ ، م ، أخذى || شيئا : ففى ب ، ع || (٨) مشتق : يشتق س || يتقابل : يتقابل ب ، د ، س ، هـ ، ع ، م ، هـ ، م || (١٢) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما هـ || (١٩) ينبغي : ساقطة من س .

واو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحت، أو لا نجد لها معنى جامعا؟ لكن التقابل مقول عايشا، فوشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس، الذي يمنع اجتماع طرفيه، قولا على موضوع، وإن لم يمنع ذلك وجودا في موضوع. فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة، ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة. وإست أقول: إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة ولا رائحة فيه رائحة، فإن هذين لا يجتمعان. وليس قوانا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو قوانا فيه رائحة وما ليس برائحة؛ ولا يقال إنه رائحة. فإذن تقابل: أن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل؛ فذلك يحمل على التفاحه أن فيها رائحة، فيقال إن التفاحه فيها رائحة، ولا تحمل الرائحة على التفاحه، حتى يقال، إن التفاحه رائحة، فذلك هي موجودة "في"، لا محولة "على".

بجميع الأشياء المتباينة الطباع تكون متقابلة، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر. وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع. فحملت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص، تكون موجودة فيه بانقوة معا، ولا يجتمعان بالفعل معا، تقابلا. فبعضه يختص بالقول، من حيث هو حكم، كالإيجاب والسلب، الذي موضوعها المحولات والموضوعات تتماثل فيه ولا يجتمع معا، وهذا بحكم القول. وليس في الوجود حمل ولا وضع. وبعضه يكون من خارج، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين، ويكون المشترك فيه طبيعة هي بانقوة كلا الأمرين، لكن لا يجتمعان فيه بل يتماثلان عليه.

- (١) في التقديم والتقديم د، س، ع، ع، م، ن، هـ || (٣) للافرس والافرس ب، ي ||
 (٤) ولا رائحة: ساقطة من م، ي || (٤ - ٥) ويكون شيء... برائحة: ساقطة من س ||
 (٦) وليس فيه رائحة: ساقطة من م، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة: ساقطة من س، هـ || (٧) ليس فيه رائحة: ساقطة من س || (٨) أن: ساقطة من د، س، س، ع، ع، م، ن، هـ || (٩) ولا تحمل الرائحة: والرائحة لا يحمل س || (١٠) لا: ساقطة من ب || محولة:
 محالة هـ؛ وموجودة نج، س || (١٢) تنقل: يقابل د، م || (١٣) بذات: فالتشكلات هي د، س، ع، م؛ بفعل حال الأفرس هـ || (١٤) تقابلا: متقابلا ع، تقابل هـ || فبعضه: ساقطة من ن ||
 (١٥) حكم: كم ع || الذي: الذين س، ي؛ الذين هـ || موضوعها: موضوعها ع، ن، هـ، ي ||
 (١٦ - ١٨) فيه... فيه: ساقطة من س || (١٨) كلا: كل س، هـ.

فالمقالات قال على هنالمالي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالتقسيم لأقسام له كالأقسام ، إما أقسام حقيقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبدي ، وتكون أسهل على متعلم فاطينورياس .

- ٥ فلتقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذي في فاطينورياس ، وهو غير المصطلح عليه في العلوم ، ومن تجشم أن يجمع بين الأمرين فقد عني نفسه . أما القسمة التي في فاطينورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجري مجراها ، تشترك لا محالة في موضوع ، وإليه اعطى كالمإنسانية بل والجوهرية بل كالأوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يميزاً لزيد ثم يصير شمالاً له . وأما أنه مع التقابل ، مقول المساهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحاً للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ؛ فيسمى انقسم الأول تقابل المدم والقنية ، وتعني بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأولى ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو قدما سميانه قنية ، فينبذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل
- ١٥
- ٢٠

(٥) طبه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التي : ساقطة من ن ||
 (٨) مقولة : مقولة من سا ، ه || حر : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة :
 ساقطة من سا || (١٠) مجراها : مجراداب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية :
 كالجوهرية من سا ، ه ، ي || بل كالأوجود : أو كالأوجود من سا ، ه || (١١) كذا : لظاد ، سا ، م ||
 (١٢) مقول : مقول من سا ، ه || مقولة : مقولة من سا ، ه || (١٣) اللزمن : ساقطة من د ||
 (١٤) واحد : ساقطة من سا || (١٥) ولا : لا سا ، م ، ن ، ه ، ي || أو ولا : ولا د ||
 (١٦) مثل : مثال ن || (١٨ — ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من سا || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .

عنى لا يعود الموضوع معه إلى الإبرار مرة أخرى . فالعدم الذى هو ، ليس هو
العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل اتينية ، فإن العدم يقال على
وجوه ، ولما نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعيننا فى هذا الموضوع ، فنقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما لئلا فى كونها خالية من الشيء الذى
يخيلها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خالف ذلك الشيء الوجودى ،
أو لم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خالف
السواد فى موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشغاف مثلا نقط ولا لون ألبنة . فأنه إذا
كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا
متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد ؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابلة .
والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يلقه شيء ، كالمسكون .
فإن الذى يتزل ، إنما يقال له فى وقت آخر أنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس
يتزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبنة ، فهذا
العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطقة . وقد يقال عدم ،
بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفاقد ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى
من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبي
عدم الميلاد إذ ليس وتة .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الحياة فى وقت الإنبات
بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصالح ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : سابقة من س (٤) لشيء : + أنه س ،
ع ، ه ، عى || حال : خلاق ن || (٥) يخيلها : يعلما ، ع ، ع ، ه ، عى || والشيء : الشيء د ،
س ، س ، م ، ن ، ه ، عى || الذى يخيلها والشيء : سابقة من س || كان : سابقة من س ||
ما : سابقة من د ، س ، س ، م ، ن ، ه ، عى || خالف : خالفها د ؛ خالف س ، ه ، عى خالف ن ||
ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، عى || (٦) الراد : السواد ، س ، ن ، ه ، عى ||
(٧) لا يكون : لا يكن ع ، ع ، م ، ن ، ه ، عى || بل يكون : بل كان س ، ه ، عى || ولا لون : ولولا
لون د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، عى || (١١) إنما : سابقة من س || ليس : سابقة
من ن || (١٢) مكانية : زمانية س || (١٣) ههنا : + ودوع || (١٥) النطفة : النطفة د ، م ||
بهذه السبيل : سابقة من س || (١٨) كالمصالح : + ونحو السرما ؛ ونحو النعم ما ؛ + القى ع ، ه ،

الوقور ، والنعم ؛ ومنه ما هو باقياض إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل المعجمة بلزاء .
الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو
بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها في هذا الكتاب . إنما المدم
المقصود فيه ، هو المدم الذي هو فقدان القنية في وقتها ، أى فقدان القوة التى بها يمكن
الفعل إذ صار الموضوع عادما للقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول المدم ، كالعمى ؛
وأما القنية فستزول إلى المدم . فهذا هو التقابل العدمى المذكور في قاطيغورياس .

وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، فجميعه سمي
في قاطيغورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عديما بالوجوه المذكورة
للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما
إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كاليابض للبيض . وسواء كان
الموضوع واحدا بيه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى تاميا ، مثل العدد الفردية
والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد
معين . ودو من حيث هو عدد معين ، لا يصحب إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد
غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشيطان بينهما واسطة ،
فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن
كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الشئ ،
كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || إل : عدا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا
س ، ن ، هـ || عاذما : عديم هـ || (٦) فتزول : قزول ع ، هـ || التنايل : التايل
د ، م ، ن ، هـ || (٧ - ٦) وأما القسم قاطيغورياس : ساقطة من ع ||
(٧) أولا : ساقطة من ي || وما : أرمأى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقطة من ن ||
سمى : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقطة
من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ينتقل : ينتقل د ، م || (١٠) أركان : وكان هـ ||
أحدهما : ساقطة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فلأنها ب || عددا : ساقطة من ن ||
ودو عدد من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداها : إحداهما . (١٤) لا يجب :
ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ،
م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي
(١٧) نسبيا : نسبيا ع ، نسي س ، هـ || الموضع : الموضع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ،
أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما ذو معنى وجودى ، والآخر معنى عدمى ، وعلى أى
أنحاء الأضداد كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

- فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب ناطينور ياس بأن يجعل عدم غير الضد ، قائلا :
إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودى فى الموضوع ، وإن عدم ليس بذات ،
بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودى ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذى
يقال فى هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير
متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر
ما ذكر ههنا . ولا يجب للتكف أن يتعزز للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،
فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التى للضد ، وغير التى
للعدم المذكور ، بل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،
إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال عدم المذكور فى هذا الكتاب . ويعلم
هذا المتكف : أن التضاد الذى يذكره فى كتاب ناطينور ياس ، ليس هو ذلك الذى ذهب
إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،
ويعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يصدق من الفروق بين المعانى المتقاربة ، فإنه يكتفى منه
فى تعليم المقابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأسماء ، وإن كان التصور منه أبعدها
على نحو التصور العامى ، ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم
الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور المعنى . ولا أيضا قول هذا المتكف ، فى بعض
ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذى بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة
والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

- (١) نفسى : نفسى د ، م || (٢) أزدادا : أزدادسا ؛ ساقطة من د ، م || بأن : أن ه ||
أحدهما : ساقطة من ن || حر : ساقطة من ص || وجودى : وجودياس ، ن ، ه || عدمى : عدمياس ، ن ، ه ||
(٤) العلم : العلمس ، ه ، م || (٥) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + بكرتان س ، ه ||
(٩) للاستدراك : الاستدراكسا ؛ بالاستدراكى || الناقضين : الناقضين ه || (١٠) مقابلة : +
غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ه ، ن ، ه ، م ، ي ||
(١٤) وأنه : فإن ن ؛ فانه ع ؛ وإن د ؛ إذ أنه س ، ه ، ع ، م ، ه ، م ، ي || لم يخف : لم يخف د ||
ولينظر : ونظر ن || دون : لا إلى س || (١٥) لا يكف : يكف م || فإنه : فإنه س ، ه ، ع ، م ، ي ||
(٢٠) عا : وما ه .

ونعلم أنه ليس معنى بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل إما الأهل
من التقابل فهو تقابل الإيس والإيس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ، فإن
الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فنشرط المتقابلين أن يكونا
في موضوع واحد جلي أو نوعي ، على أنهما فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين
الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما الملاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ،
فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين وانضح ،
أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم
التقابل المذكور ههنا .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

١٠

١٥

ثم ههنا مشكلات يجب أن توردهنحل ، وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها
لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة ، وهي إذا
أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، وإنما وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من
المضاف ، فليست أيضا بمضادة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة
وضدا ، صارت أيضا مضافا ، نهى من حيث هي ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى
غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي
من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

(٢) تقابل : سافقة من ي || (٧) أو تلزم : وتلزم س ، م || (٨) ههنا : + وباقه الترميزي ||
(١٥) ثابت : ثابت د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه ||
(١٦) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، س ، ه ، ع ، م ، ن ، ه || بالقياس :
سافقة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، س ، ع ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هي ، ومن
حيث ع ، ي . || ماهيتها : ماهية د ، س ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها هي من س ، م ، ه ||
هي من : فن ي || (١٨) من : سافقة من س .

أو يكون انضاد شيئاً داخلًا تحت المضاف ، فلا يكون كالقسيم له تحت التنازل .
وهنا مشكل آخر ، وهو أن التنازل ، من حيث هو تنازل ، من الملفف ، ثم المضاف
تحت التنازل ، وأخص منه ؛ وهذا حال ، سواء كان دخولاً كما تحت المجلس أو دخولاً
كما يكون تحت معانٍ ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، دل التنازل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً
فهل هو جنس أتل ، أو ليس بجنس أتل ؛ فهذه المباحث مما يلحق أن يبحث عنها المنطقي ،
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم ألبق . فتقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضدًا للبرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة
ضدًا للبرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرةً أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،
فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد وهو أنها كذا وكذا ،
ولا يصح عليهما معنى التضاييف ، إذ ليس أحدهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر ،
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة الماهية
بالقياس إلى الأخرى . فاذن الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل
الإضافة شيء ، هو إما نفس الموصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع الموصول الأول

- (١) تحت التنازل : ساقطة من ما || (٢) تحت : ساقطة من م || (٥) بل : ساقطة من ب ||
(٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من ما || ينتقل أن : ساقطة من عا || منها :
هـ د ، ما ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ، قد يتكلف هـ ، يكلف ما ، م ،
+ إلى د ، م || فيها : في هـ || من العلم : ساقطة من عا || أبقى : ساقطة من م || (٨) توجد :
+ صاب || (٨ - ٩) حرارة ضدًا للبرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، م ، ما ، ع ،
عا ، ن ، هـ ، ي || (١٠) يصح : تصح د ، ما ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : طليهما عا || وكذا :
فكذلك م || (١١) يصح : تصح د ، ما ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصح ع ||
(١٢ - ١٣) فصحيح ... موضوعه : ساقطة من م || (١٣) منازع : ينازع هـ ، ي || الآخر : الآخر ع
+ في ع || مشتركاً : موضوعا م || صحيحاً : صحيح ع || تقول : تمثل ما || إن : ساقطة من د ، م ||
(١٤) واحدة : واحد ب ، م ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || مقولة : مقول ب ، م ، ما ، ع ، عا ،
ن ، هـ ، ي || الأخرى : الآخر ب ، م ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || (١٥) موضوعها :
موضوعان || (١٧) مع الموصول الأول : مع الموصول الآخر .

طموحاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس تضاد
موضوع للمضاف ..

- ولك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك
مضافة ، وإيس لك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وإيس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تمرض لما الإضافة ، وإيست في هويتها
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وإيس كل تقابل بمضاف ، وفرق
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .
وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك
ليست الأمور المتضادة مقولة الماهية بالقياس إلا أن يقال من حيث هي متضادة ، ولا
الملكة والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقابل قولاً مطلقاً ،
لكان كل متقابلين فهما متضايقان مطلقاً ، لا بشرط إلحاق أنهما كذلك من حيث هما
بمحال كذا ، لكن كل متضاياف فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وإيس
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضاياف أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

- (١) المتضادة : المضادة ب د د م ، ن ، ي || (٢) التضاد : التضاد د م ||
(٣) ونفس التضاد : مضافة من د م || (٤) للضادة : لادة ن || متضادة : مضادة ب د د م ،
ع ، ط ، م ، ه ، ي || (٥ - ٤) إذا مضادة : مضافة من ه || (٥) مضادة :
مضادة ط || مضادة : مضادة ما || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد
ب د د م ، م ، ن || فهذا : وهذا ع || (٨) فيجب : يجب ب د د م ، م ، ن || في :
مضافة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل تقابل من حيث هو متقابل ع || (١٠) وبين
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب د د م ، ع ، ط ، م ، ن ، ي || (١١) التقابل : المتقابل ع ||
(١٢) هو : مضافة من ب د د م ، م ، ط ، م ، ن ، ه || بصير : مائرنا || موضوعاً للمضاف :
موضوعاً للمضاف ه || فذلك : فذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات ه || (١٤) والعدم :
ولا العدم ه || (١٥) لكان مطلقاً : مضافة من ع (١٦) متقابل : متقابلين هاش ه .

التقابل ، ومع هذا فإن الذى هو خاص قد يمرض لكل ماله لطبيعة العام ، بأنه بارشروط
يصير العام به أخص ، ودعوهنا النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهذا النظر
يخصه ، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحرم حمله عليه . ولذلك لا نقول به إن المتضادات
هى مقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تقول : إن المتضادات
متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هى متقابلات اشتراطا ، أخذها
بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من
حيث هى حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف . فينبئذ يلزم الحيوانية
مالا تحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها
أن تكون عديمة النطق ، وليس كل حيوان عديم النطق . وكأخذها لاقى مادة ، إذا
نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وليس كل حيوانية كذلك .

وأما التقابل ، فليس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضاد ،
ماهية أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه الماهية أن تكون مقابلا ليس أنها تقوم
بهذا . فإنه ليس هذا من المعاني التى يجب أن تتقدم فى الذهن أولا ، حتى يتقرر فى الذهن ،
إن الشئ ماهية مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشئ مضائقا ، لزم فى الذهن أن
يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء إلى
هى كالأشياء لتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلية بقررة أو بفعل فى حدود هذه
كلها . والقوانين المفيدة فى هذه الأعراض نستشرح لك فى مواضع أخرى .

والآن ، فينبئ أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد
والمضاف ، نوب و أن المضاف مقول المادية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ،
ولذلك لا نقول : إن الخير إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشر ، كما نقول : إن الضعف

(١) شرط : شرطه د ، م || (٣) ويحرم : ويخص ما ن ، ويخص به ما || حمله : جملة د ،
ما ، ع ، ع ، م ، ن ، د ، م || (٤) هى متقابلات : ساقطة من ما || (٥) كونها : لكونها ما ||
اشتراط : اشتراط ما ، ع ، م ، ن ، د ، م || (٨) منه : ساقطة من ن || (٩) وكأخذها :
وأخذها د ، ما ، م || (١١) التقابل : المتقابل ما || (١٢) مذكول : ساقطة من د ، ما ، ع ، ن ،
ن ، د ، م || ثم يلحق : فليحق ما || (١٣) التى : الذى ع || (١٦) هى : ساقطة من د ، ع ،
ما ، م ، ن || متقابلات : متضادة ما || فعل : فعل ع || (١٨) فينبئ : فينبئ ع ||
(١٩) والمضاف : المضاف ما || ليست : ليس ما || (٢٠) وذلك : فذلك س ، د .

- ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . وبما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لا يتخلو إما أن لا يتعمى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعمى منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذى يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكون أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يتخلو الموضوع عنهما البتة ، فكذلك الفردية والزوجية . والذى ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية ، فإنما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التى ينبى أن تراعى في حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يتخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التى تتم بذلك العضو أو الأعضاء سابعة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لا بد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثاني السواد الصفر ، والبياض الصفر ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يتخلو الموضوع من

(١) لشر : لشرير ، سا ، م ، ن ، || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفترق ه || المضاد : المضاد ه ؛ المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضاد ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعمى : يتعمى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : من س ، ه || أحد : آخرد ، م || وقد : أو قدس ، عا || (٤) منها : عنهما س ؛ منها سا ؛ عنها ه || وهي : حالة أو س || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعة : الطبيعة حا || مؤوفة : موفرة س ؛ [من آفة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذلك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : كان س || فاما : ودوع || (١٠) التى : التى ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحد واعتبر : إنسان واعتبرد ، سا ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل ع || (١٦) الأعضاء : الأعضاء ه || لا يكون : لا ليس ع || هناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + أدب ، ع ، ي || قد : وقدس .

كليهما إلى اوساط ، وربما خلا إلى الدم بأن يصير مشفا ، تتكون الواسطة ، سلب
الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، وربما
كان لها اسم محل كقولك الأذن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل
عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل
يراد به إثبات ، كقولهم : لا خادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى
إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ،
والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ،
تقابل الدم والملكة ، لأن المتقابلين بالدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل
واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه الدم ، ولكن ليس كيف
اتفق ، بل إنما يكون فيه الدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون
موجودة فيه للوضوع ، كما يعدم البصر فى الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة
البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما
عمى ، والآخر درداً ، فإن الجرو الذى لم يَفْقَح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً سانة
يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى
وأدرد . وهذا أشرط غير موجود فى قسمي تقابل التضاد ، لأن الموضوع المشترك للضدين
الذين لا واسطة بينهما ، يجوز فى كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون
طبيعياً لا يفارق ، كيباض نقس .

١٠

١٥

(١) كليهما : كلاهما سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل :
ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لتولم س || وإذا : فإذا ب ، ن || (٥-٦) لا عادل . . .
كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا خفيفة
ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . .
والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ع ، || (١٠) من موضوع :
فى الموضوع س ، ه || من . . . وقتاً : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الإنسان د ،
سا ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفقح : بمعنى
يفتح عينيه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أدرد : بمعنى ليس فيه أسنان || سنان : جازع ،
ما ، ن ، ه ، ع || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذى ع :

والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد يخلو عنهما جميعاً إلى الواسطة ،
 إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين العدم والملكية ، ولا انتقال من العدم إلى
 الملكية ، بل من الملكية إلى العدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكية أو غير
 ذلك من المتقابلات ، فلنا نشير من العدم والملكية ومن سائر المتقابلات إلا إلى
 طبيعتهما ، لا إليها ، من حيث وجودها للوضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس
 العمى ، "وأن يعنى" . والبصر ، "وأن يبصر" ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد
 يعنى . ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى
 زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر
 إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هى المتقابلات الأولى ، بل أمور تعلق المتقابلات .
 فيعرض لها أن تكون متقابلة .

١٠

وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى
 لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس
 بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول فى القول ،
 كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ،
 هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجباً وسالباً . فإن أخذناه إيجاباً وسلباً ،
 كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضماً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى
 والبصر ، دو اتفضية . لأنها هى التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

١٥

- (٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له : أحدهما بل ، أخذ ذلك كهـ ، ساء ع ، ما ،
 م ، ن ، هـ ، ي || (٣) بل من الملكية : ساعدة من ر ، م || (٤) المتقابلات : المتقابلات د ، م ، هـ ، ي ||
 (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متضافها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، هـ ، ي ، وذلك ع ،
 ما ، ي || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما السى : + فهو لزيد وأما السى د ،
 م ، ن ، هـ ، ي || (٩) فإن ما : فاما د ، س ، ساء م || أمر أو معنى : أمر أو معنى د ، س ، م ||
 (١٢) الموضوع : موضوع ن || بقول : مقول ما || (١٤) يجالس : + أو مثل محمول ع ||
 الشيء : د ، س ، م || (١٦) الإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، ساء ما ، م ، ن ، هـ ، ي ||
 (١٥) سلباً : أو سلب ع || (١٦) فذلك : كذلك ع (١٧) الإيجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سلبية ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجاباً .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكية ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فيفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكية فنقول : أما العدم والملكية فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكية فليست مفتقرة في تصورهما إلى العدم البتة ، فإنها قد تصور ما هيتهما في نفسها ؛ وأما العدم كالعنى ، فإنها وإن كانت لا تصور إلا بتصور الملكية ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكية ، فإنها غير صائرة عنى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العنى إنمّا هو عنى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العنى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن العنى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العنى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العنى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكية ، فإن العدم ليس إنمّا هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بلزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العنى عنى لأن الملكية ملكة ، كما يكون الأب أباً لأن الابن ابن ، فيتمكس القول من الجانين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بلزائته ، وأما قول بلزائته من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بلزائته . وليس حال الملكية عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : فكون ع ، عا || المتقابلان : المتقابلتي || في الإيجاب : بالإيجاب ع || (٢) لذلك : كذلك ب ، فذلك عا ، ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ، فإذع ؛ إذا ع || (٣) المضاف : بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٤) أما الملكية : أما العدم س || (٥) لا يتصور : ساقطة من س || (٦) وكذلك : فذلك س ، ع ، عا ، عا ، عا ، وكذلك (٧) جنسه أو : ساقطة من س || (٨) وليس : فليس ب || (٩) مقول : بمقول ع || (١٠) لها ، له ب ، س || عدم ملكة عا || (١١) موجود : موجود ب || وأما عا : وأما عا ب || وأما عا : بلزائته : ساقطة من ع || (١٢) لنفس : كلف ع || الملكية : العدم س .

العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن يقال ما هياتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بوزاء الملكة .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما يقول : إن العمى عمى البصر . فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايفين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكيمين : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفرديّة للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما أبنة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكة ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذي من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذي لم ينفق ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكى التضاد الذي لا واسطة فيه . وأما ١٥ التضاد الذي فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يغلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يغلو في وقت صلوحه لهما عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذي له ملكة الرذالة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل ٢٠ إلى عاداتهم ولو يسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام

(١) العدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساطعة من ع || إليها : إليه د ، سا ع ، م ، ن ، ي || (٣) ولذلك : ولهذا ع || (٤) بالضاف : المضاف ع || (٥) ولا أن : ولأن ن ، ه || موجباً لأجل : مؤلاً لن || (٦) متضايفين : متضايفين س ، ع ، ط ، ه ، ي || (٧) وكان قد : وقد كان ن || (٨) الدم : الملكة س || والملكة : والدم س || (٩) ما : لا ه || يقال : + من ع || (١٠) الرذالة : [جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد] || (١١) إلى : على د ، سا ع ، ط ، م ، ن ، ي || أن : ساطعة من د ، م .

إن لم ينقرم . ولا كذلك حال الدم والملكة ، فإن الملكة تنقل إلى الدم ، والدم لا ينقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذي يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر شيئاً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكه حكم محجوب أو مغموم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال المانع وينحى . فالمملكة التي هي القوة البصرة نابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بمعنى ، فقد افرق التقابل الذي للدم والملكة ، والذي للتضادات .

فأما التقابل الذي هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس في العمى ومقابله ، ولا في الحرارة ومقابلها ، ولا في الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن ألف مما سواهما قضاياء ، حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح أحد الأضداد التي لا وسائط بينها . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً فصيل : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا ينبغي أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأي موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ، فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

١٠

١٥

(٣) يبرأ بيرا : يبرأ د ع م ي || (٤) فالمملكة : والملكة د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || البصرة : البصرة د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || فأما إذا : فإذا ن || حجت : احتجبت س || (٦) افرق : افرق ع || الذي : الذي د ، ن || للدم والملكة : بين الملكة والدم م || (١١) إن : ساقطة من س || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها س || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضع شئ ع || (١٦) منها : وكذب الوجه حاش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ع ، ع ، م ، ي || (١٨) وكذلك : وأيضا س .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ،
لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى : أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما
ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السلب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من التضاد
يفارق المتناقض ، فكيف اللواتي بينها متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معا جميعاً
في الموضوع الموجود القابل لهما ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد الشهوة ، أو فاجر . وبين
بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجب التناقض ،
وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ،
لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل المدم والملكة ، فإن
الموضوع الغريب كالحجر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من المدم
والمملكة ، كقولنا : الحجر بصير ، الحجر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد
المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الحجر أو زيد المعدوم بصير ، الحجر
أو زيد المعدوم ليس ببصير . وأيضاً فإن الموضوع الذى ليس بغريب ، قد يكذب المدم
والمملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذى من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للحجر الذى لم يَفْقَعْ
بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

١٥

(١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ يكذب عليها س || العاني الموجودة : ساقطة
من عـ | يكذب : ويكذب بـ لا يكذب ع || العاني ... بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط ...
بيانه : ساقطة من عـ || بيانه : + وذلك سـ || (٣) يوجد : يوجب عـ || فإذا : وإذ بـ ،
عـ ؟ فإذا : سـ ، سـ ، مـ ، هـ ، عـ || يتوسط : متوسط بـ ، دـ ، مـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ،
هـ ، عـ || التضاد : التضاد عـ || (٤) المتناقض : التناقض عـ || بينها : فيها بـ ، دـ ، مـ ، سـ ،
عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، عـ || (٥) لها : + جميعاً دـ ، مـ || اللغيف : اللغيف نـ || أو فاجر : وفاجر عـ ||
(٦) إلى التضاد : للتضاد هـ || (٧) له : ساقطة من بـ ، دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، عـ ||
(٩) وتقابل : وبين تقابل || (١٠) والمدم : أو المعدوم سـ ، عـ ، مـ || (١٢) إذا : إذا
دـ ، سـ ، مـ || (١٢-١٣) بصير الحجر أو زيد : بصير أو زيد دـ ، سـ ، مـ || (١٤) الوقت :

الوقت عـ || (١٤) لجزء ما .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد واحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرق الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل الواثية هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة ، وتكون هي الفضائل ، والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والخمود ، والفجور ، والجريزة والغباء ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردىء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، د ، ي || الشر ... جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض د || (٦-٧) والفجور للخير : ساقطة من ي || (٦) الشر : الخسیرس || للخير : للشرس || (٧) شرط آخر للشر : الشر شر آخر بخ ، د || الملكات : الملكة ن || (٨) طرق : ساقطة من س || والتفريط : والتقصير د ، س ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، س || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل ع || (١١) والخمود : والجورم : ساقطة من د || رذائل : ورذائل س ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذا س || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط س || ردىء : كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥-١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، ه ، ي + الذي يبينه شرح قولهم ع || يسير : اليسير ع + في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردى ، وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يمينه فقط هو الردى .

وليس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير

- ٥ يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسر من الأمور . وليس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام لادم الأول ، إليه ذهب ، ولم ينتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضمين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرينا أن الشر ليس الذى يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرينا هذا ، بل غرضه أن يرينا أن الشر الذى يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس في الذى أوردوه من أمر المتوسط ذلك .

- ١٥ وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس مبالا حسنا في ذلك ، لأن قتل من ينبغى حين يبنى على الوجه الذى ينبغى ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغى قتله على الوجه الذى ينبغى وحين ينبغى ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغى أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : شرما || وليس : ليس عا ، ن || يمينه : ساقطة من س ، عا ، ه || قط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ، ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمراض ، م || (٩) وسط : متوسط ، ساقطة من س ، ه ، ي || هو : ودوسا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذى : ساقطة من عا (١٣) الشر : الشرور عا || (١٥) حديث : حيث ساقط ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ، + الأمر ساقط || حين : حين ساقط من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، ع || ترك : ساقطة من عا || وحين : حين ساقط من عا || (١٨) التعقب : التعقب عا || بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن اتهور . وذلك لأنه رذيلة غصة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الضد بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر في هذه المملكات هو ذل وجهين . نظر في طبائها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيد حلا لا يلزم موضوعاتها لأجلها محمداً أو مذمة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن واتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فحينئذ لا نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ، والثاني ، نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لآثاره ، وهذا اعتبار أمر يعرض للكيفيات ، من جهة إضافات لما وليس في ذاتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه وانقاً وصحة ، وكون الجسم في طبيعته شال ، غير كونه دواء نافعا أو سماً نائلاً ، فتكون الخيرية والثرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستهما إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستهما إلى أبدان حيوانات أخرى .

وإذ قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي يقال لها شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جبن ، لا يتضادان في جوهريةما ، بل قد دلت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما سبب أحدهما شجاعة والآخر جبن ، وإنما لا تضاد ذلك من حيث طبيعتهما نفسهما شيئاً ، بل طبيعتهما وسط ، ولكن لما كان ناء هذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتعارنة ، خير مردودة إلى الشروط التي بها صير حقيقة ، فذلك لا يجب أن يثبت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وإدلم أن ههنا

(٢) للواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ || (٦) نجد : تكون س ، هـ ||
 أمراً : إجاب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || متوسطاً : متوسطة ب ، د ، س ، سا ،
 ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) الضدان : الضدين س ، هـ || ظرفية : ظرفيةما س ، م ، هـ
 | تحصل : تلاح س ، سا ، ع ، م ، ي || (٩) باعتبار : اعتبار ، سا ، ع ، ع ،
 م ، ي || أنها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || قص : ساقطة من ب ||
 (١٢) أوساً : وسماً || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانها ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || يلزمانها : هـ ||
 (١٤) يقال لها شجاعة : يقال لها شجاعة م (١٥) يقال لها جبن : يقال جبن س || قد . . . الجبن :
 ساقطة من عا || (١٦) بها : بهب ، س ، هـ ، بها ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك
 ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || شونا : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

- أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاًهما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيها يظن ليس بكمال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خلط بين الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأني في تقابل التضاد ، ولا تتأني في تقابل العدم والملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه بإيجاب المتضايفات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض ألبنة ، وإن عتبنا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .
- والمتضايفات : إما مطمات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب دو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للتضادين أن عليهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعانه ؛ فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والياض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب ، أي جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وأيس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس ككل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقسمانه من غير تنازع ، كالعبد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهرى والخير الكفى والخير الكينى

(١) يوجد : يؤخذ || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من ساء ، م ، ي (٥) التضاد : الأنداد ساء || (٧) فإنه : نان ساء || ساء : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجوب || المرض : المرضى عاء || (١١) دو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (١٤) مركب مركب : ساقطة من ساء || أى مركب : ساقطة من ب || (١٦) المودوع : المودوع ساء ، ع ، م || (١٧) فيقسمانه : فيقسمانه ساء ، ع ، م ، د ، ي || (١٩) بأقسامهما : في أقسامهما ساء ، ه || (٢٠ - ٢١) جنسان . . . والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جانبياً ، بل من حيث هو مقول دلى الملكات فيكون متواطفاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لازماً لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد ترصع في هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما تامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يمرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للخبث ، قريب من كون الصارم مضاداً للددان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جاسين ، هما الحاد والكليل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الخبث ، وكذلك الحق ، ولتألا تناقض في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متعيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالإبيض والسود ، ليس كالمسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

- (٢) باشتراك : بالاشتراك د || طا : ساقطة من س ، ساء ه || لازماً : + أى س ، ع ، ه ||
 (٣) أو الشرية : والشرية ساء ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز ساء || (٥) مطرداً : مطرداً م ||
 (٦) تامان : عالمان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : يبال س ، ع ، ع ، م || بما :
 مان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ي || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ،
 ع ، م || (٩) للددان : للدوان ع ، م ، للفروا د || الددان : بمعنى السيف الكليل ||
 والدندان : والدوان د ، والدذان ع ، الددان ع ، والدوان م || (١٠) متضادين : متضادين
 د ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي || ثم : بل ب || (١٢) في ذلك : ومع ذلك ع ، + ومع ذلك س ، ه ، ي ||
 (١٥) والدورة : والدورة س ، ساء || المشهور : الزهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة
 من س || منها : منهاى || معنى : + واحداً || كالأبيض : كالوادس || والسود : والياض ||
 (١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ، فلا م ، ن .

- ويبينها غاية الخلاف ليس كالفاتر والمار . وأما العدم والملكة ، فالحققي من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان الـعدم ماسميته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وبسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ، ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالتخرس الأصلي ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرضى أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أني من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اقتصرت به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . وانقصر الآن على هذا المبلغ .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في المتقدم والمتأخر

وقد جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالمال في المتقابلات ، أعني أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

- (١) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما سا || وأما العدم : والعدم د || (٢) شيء : أشياء ن || (٣) جنسه : جنسه ها ، م || (٤) والشر : أو الشر م ، + أو س ، م || (٥) إذا : كاع || والسكون : فالكون (٦) هو مزاج : دوسو مزاج س || أو ألم : سافعة من ها || هي : هوس || مأخوذة : مأخوذا س ، ه || سلب : سلب س || (٧) بمتساويين : متساويين ع ، م || هنا : ههنا د || (٨) فرداً : فرد س || (٩) ما : سافعة ها ، م .

فالوجه الأول من التقدم هو الذى يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أئدم من الأحدث .
والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع، وقد حُدد أنه هو الذى لا يرجع بالتكاثف في لزوم
الوجود، كحال الواحد، عند الاثنين، فإنه إن كانت الانثوية موجودة فالوحدة موجودة،
ولا يتمكس مكفته، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالانثوية لا شألة موجودة .
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرائط
وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق؛ ودوالىء الذى تنسب إليه أشياء
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع
السافل في حكم النوعية. وأما بعد المطلق فذلك ما هو أقرب المنسوين إلى هذا المنسوب إليه
منه، فإن ما هو أقرب الاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أئدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى، والحيوان أئدم من الجسم، إن اعتبرت
ذلك من النوع الأسفل . والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً، بل بحسب
اعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً. وكما أن الترتيب قد يوجد
في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب
أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى
مبدأ بالوضع، كالبلد الفلاني مثلاً أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون
في أمور طبيعية، وقد يكون في أمور وضعية .

-
- (١) التقدم : المتقدم د، ع، هـ، ن || (هـ) له : ساقطة من س || (٧) المتقدم :
التقدم س || المرتبة : الرتبة عا || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩—١٠) المنسوين...أقرب :
ساقطة من ي || (١٠) منه : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ من الأفريقين عا || (١١) إن :
فإن د، م || الجسم : الجنس د، عا، م، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د، عا ||
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د، ع، عا، ن || (١٦) أو كدار :
وكدار س، ع || (١٨) وضعية : وضعية م، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة تد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالتار المستقرة في مكانها بالقياس إلى الهواء .

- وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والنتائج والحروف قبل الهجاء ، والصدور في الخطبة قبل الاتصاف ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأمثلة المذكورة في هذا الموضع داخلية في الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهجاء ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدما في المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إياها في التعاليم . ونحن نتناول المقدمات مرة ١٠ حل طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التعاليل بأن فرضنا أولا النتيجة وطلبنا وسطا ، كما ستعرف بعد ، انمقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المتقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولا ما يتبنا ثم يتدرج ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالما . وكذلك الأمر في الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعا لتركيب والتعليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التعليل ، وكون المتقدم بحسب التعليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وتقد || صفوف : الصفوف || (٢) المقدمات : المتقدم م || التباسات : التباس || (٤) الهجاء : ساقطة من م ، ن ، ه ، ي || (٥) داخلية : داخل د || (٦) في الطبع : بالطبع ي || (٧) إن : ساقطة من م || كانت : كان س || وليس إن كنت المقدمات : ساقطة من م || (٨) يمنع : يمنع س ، ع ، ن ، ي || (٩) المتقدم : التقدم م || المرتبة : الرتبة س ، ما || لأن : أن س || (١٠) قدما ولكن بحسب : س ، م || (١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كنت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصصه ع || وتخصيصه : وتخصصه ع || (١٥) بالأخرى : بآخرس ؛ بالآخر د ، س ، ع ، ن ، ه ، ي || ثم : ويحضرن ع . (١٦) مقدمة مقدمة ما : مقدمة ماب ، د ؛ مقدمة ومقدمة ما ع || (١٧ - ١٨) ويكون... التعليل : ساقطة من س || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ، فهي وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث استعمالنا إليها بالتحليل . بل أن النتيجة قد يجوز أن تكون من مقدمات أخرى ، وعلى أنا في اختيار التقدم في المرتبة لا نلتفت إلى حال الشيء في نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبه إلى طرف ينتهي إليه . والمقدمات المتطابقة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصود المقصودة متطابقة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدمتان في القرب من جانب والبعيد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالقياس إلى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أحدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وهنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجه وتحقيقه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر ، وليس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالاية وبالذات . وهذا الشتم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود ، فإنه كذا كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ، وكلما كان موجوداً فأنقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولاً

(٢-٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٢) ابتهازة : ابتهايا ، د ، سا ، ع ، م ، ن ||
 (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأناويل د ، ن ||
 (٩) أو يكون : ويكون سا ، ع ؛ إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآترب ، ع ، ي ،
 الطرف هذا س ، ه || (١١) أبا بكر : رضى الله عنه س ، ه (١٢) عمر : رضى الله عنه
 س ، ه || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا ||
 (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م ||
 وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ بالذات ع || وهذا : وهذا د ، ه ؛ هذا د ،
 ع ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) قول : قولاً ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || فإنه :
 فإن ي || (١٨) لا يتحاشون : من س ، ه .

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقا ؛ أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقا ويحاشون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقا أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان هو موجوداً . وكذلك الحركة التي ليست زائدة إذا اختارها فحرك لا عمالة ما يلاقيه وحرك القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتجرك ما يلاقيه أو تحرك بالقلم معنى يتنون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقيه يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى هو التقدم البلي ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلوما ذات لا تتقدم ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي علة ، لزمها الإضافة ، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر بالنسبة له إلى الوجود إلا ١٠ ومتوسط فيها وجود الأول . ومتجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل بحسبه .

وإذ قد وقف على التقدم والتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل امرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم أحدهما فيه ولا يتأخر ؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا يتقدم ولا يتأخر فيه بالطبع ؛ فهما ١٥ إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للآخ ، وإما متباينان فيب فلا يلزم أحدهما الآخر كالأصناف تحت جنس واحد ؛ ليس لأنهما معاً في الطبع فقط ، بل لأنهما معاً في المرتبة أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

- (١) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول م || (٢) ويحاشون ... ماددا : سابقة من م ||
 أنه : + إن ع || (٣ - ٢) أوجى كان هو بوجوده : سابقة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||
 (٣) وحرك : أو حرك د ، ع || (٤) يتصورون : متصورون م || (٥) مدته : مدته ؛ مدتهم م ،
 م ، م || (٦) وإن : إن م || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، م ، ع ، ع ، م ، م ،
 ن ، م ، ع || (٧ - ٨) والتأخر : الإضافة : سابقة من م || لا يتقدم : فلا يتقدم م ||
 (٨) فإن الأول : فإنه م ، م ، ع ، م ، م || (٩) الآخر : للآخر ع || هو : هو ، ع ، م ، ع ، م ، م ،
 م ، ع ، م ، ع ، م ، م ، م ، م || (١٠) له : سابقة من م || (١١) القدم : القديم
 م ، المتقدم م || (١٢) التقدم والتأخر : المتقدم والتأخر م || كل : سابقة من م ، ع ، م ||
 (١٤) فيقال م : سابقة من م || (١٥) للأمر : الأمر م || (١٦) للأخ : والآخ م ||
 متباينان : متباين م || (١٧) المرتبة : المرتبة ع || (١٨) أيضاً : وأيضا م || متأخرة : ومتأخرة م ، م .
 (٢٠)

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، دل أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائهما لا تتقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع؛ إذ كل واحد منهما باقتياس إلى الآخر توجد حاله مخالفة للحال الذي لطبعه عند طبع الجنس واطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع. وإذا نُدبَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائهما متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر، بل "المعاً" في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذاتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كلُّ يلزم كالتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفي الحالين يكون "معاً" كالتبانيين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفي الحالين يكون "معاً" وهما متضايقان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معية فيما بينها بإزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس، وأما معية في المرتبة فلائها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التي هي "معاً" في المرتبة أيضاً فإما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأنواع تحت جنس واحد.

(٢) فيها : فيهى || (٣) منها : منها ، ن ، ه ، ي || مخالفة : مخالفاً ، س ، ع ، س ، ع ||
 (٤) الذى : التى س || فيكون : يكون ب ، س ، ع ، س ، ع ، ط ، م ، ه ، ي ||
 (٥) تأخر : تأخرها || عن : من م || مشتركة : + ه ، ع ، م || (٦) وليس ...
 الطبع : ساقطة من د || (٩) لا متقدمة ... هي : ساقطة من د || (١١) عنها : ع ، د ،
 س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || هو : ه ، ط ، ساقطة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد ط || ولا يلزم :
 وأنه لا يلزم س ، س ، ع ، ط || والمتكافئ : والتكافؤ : والمتكافئ ط || (١٣) كالتجاورين : ساقطة
 من د ، ط ، ن || (١٣ — ١٤) كالتبانيين ... معاً : ساقطة من ط || كالتبانيين ... وجهين :
 ساقطة من ع || (١٤) فإنها معاً : ساقطة من س || وهو : في د ، ه ، ط + في س || (١٥) بينها :
 بينها س || بإزاء : بأن س ، م || (١٦) المرتبة : الزنية || متساوية : متساوية ع || (١٧) إذا : إذا ||
 والأشياء : بالأشياء س ، ه ، وإما بالأشياء ط ، والأشياء س ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال ما في الشرف وأما "ما" في العلية لتحقيق الأمر فيه صير .

وند تذكر في هذا الموضع ، الحركة ، فيقال : إن الحركة لها أنواع ستة ، سواء كانت أنواعاً في الحقيقة إن كانت الحركة جلياً ، أو كانت تنبئ الأنواع ، وهي في أنفسها معان مختلفة ، يقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما تحققة لك في العلم الطبيعي .
وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع التقسيمية تحت جنس واحد ، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها ، فبعضها ملاصق ، وبعضها متأخر ، والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام ، فترك وأخذ نوعاه المسميان مكانه ، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك ، بل مكانه العلم الطبيعي .

- ١٠ فالأشياء الستة : التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر ، مثل تكوّن الجنين ، وفساد هو حركة إلى فساد جوهر ، وهو مثل موت الحيوان . وهذان يسميهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم ، ويعلم هناك أيضاً أنها ليستا بحركتين عند التحقيق . والثالث النمو ، مثل نشوء الصبي وتزايد الشجرة . والرابع الذبول ، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه . والخامس الاستحالة ، وهو التغير من كيف إلى كيف ، وهو بالحقيقة ثالث ، فإن الأول من هذه ، تغير من جوهر إلى جوهر ، وهو كون لما إليه ، وفساد لما عنه ، والثاني ، هو تغير من كم إلى كم إما من قصصان إلى زيادة ، أو من زيادة إلى قصصان ، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً .
والسادس من المذكورة وهو من الثقل ، وهو تغير من مكان إلى مكان ، وهو بالحقيقة

(١) ولك : ولكن ع || (٢) صير : صرح ، ع || (٣) في الحقيقة : بالحقيقة ع ||
أر : وس || (٤) عل : وعلى ع ، ع || (٥) تختلف : تختلف ع || (٦) فالأشياء : فالأنواع ع ، ع ||
التكوّن : الكون م || (٧) هو حركة : وهو حركة س ، ن ، ع ، ع || الحيوان : ورد الشجرة س ؛
وتزايد الشجرة س ، ع ، ع ، ع || (٨) يتحقق : يحقق م || أيضاً : ساقطة من ب ، د ، ن ، ع ، ع ||
أنهما : ساقطة من ج ، م || الوسا : لواء س ، س ، م ، ن ، ع ، ع || (٩) وتزايد الشجرة : ساقطة
من د ، س ، س ، ع ، ع ، ن ، ع ، ع || الهرم : الهرم ن || (١٠) معنى : ساقطة من س || (١١) وهو :
مورد || هو : ساقطة من س || (١٢) والسادس ... الفقه : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س ||
وهو من الثقل : وهو الفقه س ، ع .

زاج ، ونهنا الأربعة حبابية تباينة ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستعالة ، إذا كانت الاستعالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها قلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا قصد ، وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفية بماله ، والمرج يضاف إليه أقلم فيندو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التبريع لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون إتيه ، فربما لم يكن له أين تتغير إتيه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه أقلم يتبدل عليه بحركته ، ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يغني الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فليكون الفساد والنمو الذبول ، لكن الاستعالة قد أخذت منوعة ، فيعسر إصابة للضد لها من حيث هي استعالة ، لا استعالة ولا سكون في ظاهر الأمر إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ، وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا نوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستعالة ضد ، إلا أن بقسرتن بالظاهر تأمل ومقايضة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للثقل السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) . متباينة : متباينان || إذا : إذا ، هـ ، ي || (٣) لونه : كونه ||
أو مزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، ما ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، ط ||
يتحرك : ساقطة من س || بحالة : بحالها س || فيندو : فينان || (٥) وتكون : أو تكون د ،
س ، م ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من س || النمو : للنوم هـ ،
رمي : وهود ، س ، ن ، هـ ، ي || (٧) فتغير : فيغيرس ، ع ؛ تغيرد || (٧-٨) فتغير ...
أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || ظم : ولم ع || (١٠) لما : لهاد ، س ، م ؛
له ع ، ما ، ن || (١١) أنها : أنه س || والكيفية : وفي الكيفية س ، هـ || والحركات :
الحركات د ، س ، م ، ن || (١٢) أيضاً : ساقطة من ع || والنمو : وانمود (١٣) أخذت : +
يمرب ، س ، هـ ، ي || منوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إننا هـ || (١٥) نوعين : + والنمو
لوالقول لو لم يذكرنا نوعين ب ، س ، ع ؛ وفي النمو والقبول أول يذكرنا نوعين د ؛ وفي النمو والقبول
لو لم يذكرنا نوعين س ، هـ ، ي || (١٦) يقرن : يقرن د ، ع ، هـ ، ي || (١٨) أو يكون : ويكون س ، هـ ، ي

فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستمالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المتنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يتناوب السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

لكن الفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والماع ، والحركة ، كانت الفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعادف تخيل للتعلم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر في حال الاتناق والتواطؤ، وما على موضوع، وغير ذلك فكان محتاجاً لتقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فليكتفنا ما قلناه في أمر ناطينورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

(آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق)

(١) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || (٣ - ٤) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || (٤) وأن : فز ن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة س || (٥) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || (٦) المنوعة : الوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ ع || (٩) والمقابل : ساقطة من ه || والماع : والمع س || والحركة : والحركات ع ، ي (١٠) لتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ؛ ساقطة من سا || (١١) فحسن : يحسن م || (١٣) إذ : إذان || (١٤) مطبوعة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل سا || (١٦) فضلاً : تحت المائة السابقة وتم النص الثاني من الجملة الأولى من المنطق س ؛ تحت المائة السابقة من الفن الثاني ه ؛ تم النص الثاني من الجملة الأولى من المنطق بمداقه وتوفيقه ع ؛ آخر النص الثاني من الجملة الأولى من المنطق ع || (١٧) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + وقه الله سا ، + واحد قه وب العالمين وسلواته على محمد النبي وآله الطاهرين .

فهرس المصطلحات^(١)

ubi	٢٢٨	أين
ubi générique	١٠٢٢٩	أين جنسى
ubi spécifique	١٠٢٢٩	أين نوعى
ubi individuel	٢٠٢٢٩	أين شخصى
l'avoir	٧٠٢٣٥	الجدة
particulier	٢٥	جزئى
generalitas	٨٠٥	جانبية
genres suprémes	١٥٠٦	أجناس عالية
substance	١٠٩١	الجوهر
substances premières, secondes et troisièmes	{	٥٠٩١	الجواهر الأول والثانية والثالثة
	{	١٤٠٩٥	الجواهر الأول والثانى والثالث
substances individuelles	١٠٩٦	الجواهر الشخصية
les substances intellectuelles ou intelligibles	٨٠١٠٠	الجواهر العلية
Le substantiel per se	١٢٠٥٠	الجوهرى الذاتى
La substantialité	٦٠٤٩	الجوهرية
la disposition, le mode	١١٠١٨٣	الحال
définition	٣٠٤	حد (ج) حدود
la ligne	٧٠١٢٨	الخط

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء. والمتصلة اتصالاً وثيقاً بنظرية المقولات وأشرنا
إلى كل مصطلح إلى درجته أو رتبة نقط من أرقام الصفحات التى ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل الفرنسى
لكل مصطلح .

signification	دلالة ١٥٤٤
description	رسم (ج) رسوم ٢٦٤
le pair et l'impair	الزوجية والفردية ٥٦١٢٦
la surface	السطح ٩٦١١٩
noms distincts	أسماء متباينة ١٨٦١٥
noms synonymes	أسماء مترادفة ٣٦١٦
nom douteux, obscur, vague	اسم منشابه ٤٦١٢
les noms ambigus	المتشابهات ١٣٦١٥
communauté du nom	الاشتراك في الاسم ١٦١٣
nom homonyme	اسم مشترك
nom équivoque	مشكك
nom univoque, synonyme	متواطئ ٥٦٧
nom absolu	اسم مطلق
(1) nom transporté, transféré	اسم منقول ٤٦١٢
(2) nom propre, devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad	
(3) qui a perdu sa signification primitive	
l'égalité	المساواة ٢٦١٤٣
l'inégalité	اللامساواة ٧٦١٤٣
l'individu	الشخص ٢٦٩٩
communitas	المشاركة ١٧٦٢٦
avoir la même définition	المشاركة في الحد ١٩٦٢٦
paronymes	المشتقة أسماؤها
figure	شكل (ج) أشكال ١٤٦١٧٢

équivocité,	٣٠٢٦	تسبب
attribut constitutif intrinsèque	١٠٢٠	صفة مقومة و غير خارجة
attribut extrinsèque non constitutif	١٠٢٠	» خارجة و غير مقومة
le contraire	١٦١٠٥	الضد
les contraires	٣٠٢٥٢	المتضادات
les relatifs	١٠١٤٤	المضافات
le relatif	١٢٠٦٤	المضاف
corrélatifs	١٠٠٢٦٣	متضادات
l'adéquation	٢٠١٤٣	المطابقة
l' opinion	١٩١٠٩	الظن
le nombre	١٦١٢٩	العدد
l'accident	١١٠٢٧	العرض
l'accidentalité	١٠٢٣	العرضية
différences constitutives	٨٠٥٥	فصول مقومة
différences divisives	١٢٠٥٥	» مقسمة
différences essentielles (spécifiques)	٥٠٥٧	الفصول الذاتية
les différences abstraites (-formes)	٥٠١٠٢	الفصول المجردة
مفصل انظر : كم		
passion	١٦٠٦٩	أن يفعل
action		أن يفعل
passions	٢٠٠٨٢	أفعالات
catégories	٢١٠٤	قاطيغورياس

انظر "مقولات"

l'opposition	١٢٠٢٤٤	التقابل
les opposés	٢٤١	المتقابلات
opposition du contradictoire	١٤٠٢٥٨	تقابل الضيق
opposition de contrariété	٥٠٢٦٣	التضاد
opposition de contradiction	١٤٠٢٥٩	التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		العدم والملكية
per prius et posterius	١٢٠١٠	تقدم . طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité	١٥٠٦٢	التقدم والتأخر
la division	٧٠٤	القسمه
la division différentielle		القسمه الفاصلة
investigation, recherche	١٥٠٦	استقصاء
Les catégories	١٣٠٥٨	المقولات
dire de	٩٠٣٨	قول على
ce qui se dit de plusieurs	١٨٠٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet	١٩٠٢١	ما يقال على موضوع
constitutif	٣٠٨٠	مقوم
les éléments constitutifs	١١٠٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance	٧٠١٨٠	القوة واللاقوة
la puissance active	٧٠١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive	٨٠١٨٨	القوة الانفعالية
puissance passive... ..	٩٠١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance		قوة مقاومة

puissance active	قوة فعل	١٣٦١٩٠
puissance naturelle	قوة طبيعية	٣٦٤
sylogismes	قياسات	١٨٦١٤٨
l'égalité l'équivalence	التكافؤ	٩٠٢٣
l'universel	الكل	٤٠١٣٠
les quantités véritables	الكميات بالحقيقة	١٣٦٦٢
la quantité discrète, discontinue	الكم المتفصل	
la quantité continue	و المتصل	
qualité	كيفية	٤٠٧
les êtres qui possèdent des qualités	ذوات الكيفية	١٠٠٢١٨
qualification	تكييف	١٢٦٦٩
qualité affective passive	الكيفية الإضمايية	٣٠١٩٢
qualités naturelles	كيفيات طبيعية	٤٠١٧٣
qualités acquises	مكتسبة	
la concomitance	الملازمة	٥٠٢٤٩
les inséparables	اللاوازم	٦٠٥٧
le nom incomplexe, dictio incomplexa	اللفظ المفرد	٨٠٣
le nom complexe	اللفظ المركب	٨٠٣
quando	متى	٤٠٢٣١
la similitude	المماثلة	١٢٠١٦١
le lieu	المكان	١٤٠١١٩
les habitus et les dispositions	الملاكات والحالات	٢٠٠٨٢

le rapport ٣٠١٤٤	النسبة
spécificité, specialitas ٨٠٥	نوعية
être dans, esse in ٩٠٣٨	« وجود في »
l'être qui est dans un sujet ١٥٠٢٢	الموجود في موضوع
l'unité ٧٠٧٠	الوحدة
un secundum intentionem ١١٠٩	واحد بالمعنى
un secundum rem ٢٢٠٩	واحد بالاستحقاق
sujet ١٠١٩	موضوع
la continuité ١٦٠١٧	الاتصال
متصل أنظر: كم		
sujet ٤٠٢٢	موضوع
la position ٨٠٢٣٣	الوضع
l'univocité absolue ١٨٠١٠	التواطؤ المطلق
l'univocité, la synonymie ٦٠٩	التواطؤ
l'univocité ١٣٠٩	المواطاة
univoque ٢٣٠٩	متواطئ
la concordance, ١١٠١٦١ في (الكيف)	الموافقة
à la fois homonyme et synonyme ١٥٠١٤	بالاتفاق وبالتواطؤ معا
état ou disposition de l'esprit ٣٠٢٢٧	الهيئة الضمانية
الهيئة ٨٠١٧٨ :		
la figure ٨٠١٧٨	= شكل
la forme ٩٠١٧٨	= هيئة غير الشكل

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٣- العبارة

تصدير ومراجعة

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

محمود الخضيرى

بمناسبة الذكرى الالفية لاشيخ الرئيس

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ

الفهرس

صفحة	
مقدمة للدكتور إبراهيم مذكور	ز - س
رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق	ع

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول — فصل في معرفة التسبب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف الفرد والركب فيما يختلها من ذلك	١
الفصل الثاني — فصل في تحقيق الاسم	٧
الفصل الثالث — فصل في الكلمة	١٧
الفصل الرابع — فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمعرفة وغير المعرفة	٢٥
الفصل الخامس — فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر	٣٠
الفصل السادس — فصل في تعريف القول الجازم البسيط الأول والذى ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط في تقابلها	٣٧
الفصل السابع — فصل في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة وتعريف التقابل الذى على سبيل التناقض والتقابل على سبيل التضاد وتعريف التداخل ولم يراد أحكام للقضايا من جهة ذلك	٤٥
الفصل الثامن — فصل في المنحركات الشخصية	٥٤
الفصل التاسع — فصل في صدق المحصورات وكذبها	٥٩
الفصل العاشر — فصل في تحقيق حالة التناقض ومراتب أصنافها في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين	٦٦

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق

صفحة

٧٦	الفصل الأول — فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمدولة والبسطة والمدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه الثلاثة في المحصورات والمهمات . . .
٨٨	الفصل الثاني — فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المناقضات المحصورة وإتمام القول في المدول والباطلة والإشارة إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا
٩٦	الفصل الثالث — فصل في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة واللاقي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاقي لا يختلف فيها وبيان ظنون غالبة وقمت للناس في بعض ذلك
١١٢	الفصل الرابع — فصل في القضايا المتنوعة وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاينها
١٢٤	الفصل الخامس — فصل في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل بين موجبتين محولاً متضادان
١٣٣	فهرس المصطلحات

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولاً ليميز بين فكرتين ، ثم يركّب ثانياً ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا في أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن تصدرها جميعها عن يقين دائماً ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن تصدر أحكاماً ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبني عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم ينع علم النفس قديماً بالحكم عنايته به اليوم ، عرض له أرسطو في إشارات طابرة ، وأدججه من ناحية في الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى^(١) . وشغل المدرسيون بجانبه المنطق أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجي .

والحكم في الواقع أحد أقسام المنطق التقليدي الثلاثة ، وهي : منطق المعنى الكلي ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيراً ما تطنى على ما تضمنه من سمل ذهني . وقد عني القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جل وعبارات ، أو كما اصطلاحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو في ذلك سنة سار عليها المناطق في التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعول عليها المناطق المحدثون . ففصل القول في القضية مبيناً حدودها ، وعلاقتها ، وكما ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءاً من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

(١) كتاب العبارة الأرسطي

هو الجزء الثاني من منطق أرسطو ، وينصب على منطق الحكم أو منطق القضايا ، في حين ينصب الجزء الأول على منطق المعنى الكلي أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان

للجزء الثالث الذى ينصبّ على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخرين دائماً ، وعُرفت هذه الصلة من قديم فى الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت فى الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة «كتاب المقولات» إلى أرسطو^(١) ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة «لكتاب العبارة»^(٢) ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين مما من وضع العلم الأول .

وقد ترجم «كتاب العبارة» إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس فى المدارس الشرقية القديمة التى ورثت مدرسة أثينا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التى أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول^(٣) ، وليس يعيد أن يكون قد سرى شئ منه إلى العالم العربى فى عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقتنوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق (٨٧٧) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق (٩١٠) إلى العربية^(٤) . وحرص المسلمون ، كداهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه للقديسة ، وبخاصة شرح فورفوريوس الصورى (٣٠٤) ويحيى النحوى (٦٤٣)^(٥) . ثم أخذوا هم أنفسهم بشرحونه ويختصرونه ، ومن شروحه أبو بشر متى بن يونس (٩٤٠) ، والفارابى (٩٥٠) ؛ ومن لخصوه الكندى (٨٦٥) ، وثابت بن قرّة (٩٠١) ، والرازى الطيب (٩٢٥)^(٦) . ويبدو من كل هذا أن «كتاب العبارة» الأرسطى كان معروفاً فى العالم العربى منذ أخريات القرن الثانى للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم فى تكوين علم النحو العربى^(٧) . وهو على كل حال عماد منطق القضايا فى العالم العربى ، وعليه عول ابن سينا (١٠٣٧) التعميل كله . وترجمته العربية التى بين أيدينا ، والتى قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقى منذ ذلك التاريخ^(٨) .

(١) إبراهيم مذكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢ .

(٢) J. Tricot, *Organon*, Paris 1966, P. II.

(٣) N. Rescher, *The Development of arabic Logic*, Pittsburgh 1964, p. 15 — 18.

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء . ليونج ١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

(٧) Madkour, *L' Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1984, p. 17 — 19.

١ . مذكور ، منطق أرسطو والنحو العربى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٧ ، ص ٢٢٨ — ٢٤٦ .

(٨) هيد الرحن بدوى ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

(ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه في مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطاني (القسم الشرقي رقم ٧٥٠٠) ، والآخر بالمسكنب الهندي (رقم ٤٧٥) ، وعرضنا لأهم ما جاء فيه من آراء ونظريات^(١) . ولا شك في أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التي قام بها مفكرو الإسلام في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفي القرن الرابع بوجه خاص منطقة متعددون ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابي ، ويحيى بن عدي (٩٧٤) ، مهتدون لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرسهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له في منطق القضايا ، جاري فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطي ، وليس شرحاً له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرف الحكم في إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم (*logos apoPhantikos*) يثبت أمراً الأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التمني^(٢) . ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطق لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها^(٣) . وتكاد تكون دراسته للقضايا في جملتها لفظية لغوية . فيعرض أولاً لذلك الخلاف المشهور حول أصل الالة : هل هي توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن اللغة استمدت من موقف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها^(٤) . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق^(٥) . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم ينفلها^(٦) ، وتلك هي أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة في أغلبها لفظية ، وهو لمن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية في ضوء تمكنه من العربية والفارسية^(٧) . ويقف طويلاً عند

Madkour, *L' Organon*, n. 158 — 160.

(١)

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ . (٥) المصدر السابق ، ص ٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٩ . (٧) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

العلاقة في القضية ، مم يعرض لكيفها وكها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن تناهيه في كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفي بأن نشير إلى بعض نقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بذل من جهد في الملاءمة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

١ — العلاقة :

لم يمن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطقة الرياضيين به اليوم ، ويقف الأمر في نظره عند العلاقة المحلية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كملاقة التلازم ، أو علاقة التساوي وعدم التساوي ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم في رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة المحلية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق المحلي ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه^(١) .

ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو في هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضريين : محلية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة في القضية المحلية ، فيبين أجزاءها من موضوع وبحمول ورابطة ، وهي تواجه أركان الحل الثلاثة ، وهي الطرفان والنسبة بينهما . ويلاحظ أن الرابطة محذوفة غالباً في الصيغة العربية للقضية المحلية ، شأنها في ذلك شأن الجملة الاسمية الخالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل منطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص في الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكر الرابطة صراحة في اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيهما تجرد عن الزمان^(٢) . أما القضية الشرطية فتلقي صيغتها في العربية مع نظائرها في اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود^(٣) .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها في دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقة المحلية ، في حين أن الشيخ الرئيس عنى بعلاقة التلازم ، وتوسع في القضايا والأقيسة الشرطية^(٤) . وهو دون نزاع لم ينكرها ، فقد سبقه إليها

Goblot, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur la syllogisme*, (١)

Paris 1907, P. 89 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب البشارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٩ — ٣٨٥ .

أوديم (٣٠٠ ق م) وتاوفرسطس (٢٨٧ ق م .) ، متأثرين في الغالب بالمنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم^(١).

٢ — الكيف : يجلل ابن سينا النفي والإيجاب تحليلًا يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكلوجية الحديثة . فبرى أن الإيجاب إيجاب النسبة أو إيقاع شئ على شئ وأن النفي انتزاع النسبة أو انتزاع شئ عن شئ^(٢) ، فالإيجاب سابق على النفي ، أو بعبارة أخرى الإيجاب وجود ، والنفي سلب ذلك الوجود . وفي الإيجاب بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفي مجرد هدم وإنكار^(٣) . ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »^(٤).

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى انصب النفي على محمولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطلق الحديث فيها ، مبينا الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفي فيها على النسبة^(٥) . والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاءون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهرًا من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة^(٦) . وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ بضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجود ، أو الامكان ، أو الامتناع^(٧).

Brochard, la logique d u des Stoiciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne, (١)
Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

(٦) Rondolet, Théorie logique des propositions modales, Paris, 1881, p. 48. (٧)

(٧) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويعنى ابن سينا عناية كبرى بالفرقة بين الواجب والممكن^(١)، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تمد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألقى بالميتافيزيقى منه بالمنطق. ثم يحاول أن يحصص القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به المعلم الأول، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها ببحث نقر منها الباحثون وأهملها كغير من المناطق. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كمنطق « النجاة »، ومنطق « الإشارات »^(٢)، فإن مناطقه العرب المتأخرين أهملوها إهمالاً تاماً.

٤ — تقابل القضايا: يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى « كتاب العبارة »، كما عرض له فى « كتاب التحليلات الأولى » وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجازاة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلية تحت التضاد والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها^(٣)، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر ما أطلق مناطقه العرب جميعاً على هذا الباب اسم « تناقض القضايا ».

والتناقض تقابل تام بين النفي والإثبات، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة^(٤). فينبغى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين ببدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جاد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإثبات والنفي، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كلمتين مختلفتى الكيف، مثل: كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معا، وقد تكذبان معا، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان^(٥). وبلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتحقق

(١) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(٢) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣، الإشارات، ليدن، ١٨٩٢،

ص ٣٢ — ٤٣.

(٣) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦. (٥) المصدر السابق، ص ٦٩.

في الجزئيتين المختلفي الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب^(١). وأخيراً القضيتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان في الكم فقط ، مثل : كل الناس يفنون ، وبعض الناس يفنون^(٢). وهذا في الواقع ليس من التقابل في شيء ، لأن القضيتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف في الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن الشاظر وحده هو الذي أدى إليه ، وللتشاظر شأن في بعض التفسيرات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلاً . وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعم بالداخلتين تحت التضاد ، وعدهما ضرباً من التقابل اللفظي لا المنطقي^(٣). ويلتقي معه في هذا تمام الالتقاء هملتون (١٨٥٦) بين المناطق المحدمين^(٤). أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو . مطلقاً ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفرق عنه ابن سينا في هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط في الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا في « كتاب العبارة » إلا عرضاً^(٥) ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجه في « كتاب القياس »^(٦) ، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالاً لمنطق القضايا ، لاسيما وقد التزم هو ذلك في دراساته المنطقية الأخرى^(٧). والعكس جمل محمول القضية موضوعاً ، وموضوعها محمولاً ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحالهما^(٨). وتعكس الكلية السالبة مثل نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ج ب . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس لينبت صحة إنتاج الشكل الثالث^(٩) ، وعيناً حاول أوديم وثاوفرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

(٣) Aristotle, *Hermeneia*, 10, 20 a, 13. *Prem. analyt.*, 11, 15.

(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 281.

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسي (٢١١) فقد وفق في ذلك، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة، ويعرب ابن سينا عن اغتباطه بهذا الحل (١).

وتعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، مثل كل ج ب، وبض ب ج، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهن على صحة عكس الكلية السالبة. وتعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها، فمكس بعض ج ب هو بعض ب ج (٢).

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها، وأيده ابن سينا في ذلك، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسي من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية، فلمكس بعض ج ليس ب، يمكن أن يقال. بعض ب هو لا ج، وإذن بعض لا ج هو ب (٣).

وما قلناه عن القضايا المحلية يصدق تماماً على القضايا الشرطية، فهي لا تختلف عنها في طريقة عكسها.

ولا يقنع ابن سينا بهذا، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة (٤).

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التي عرفت عند المدرسين، فبرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تعكسان عكساً بسيطاً (Conversio simplex) وتعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتعكس الجزئية السالبة عكس نقيض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين في المعادلة الرياضية متساويان كمثلاً وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط. ولعل هذا هو الذي وجه هملتون نحو إدخال فكرة السكم على المحمول، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع، وحمل العكس آلياً. على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل، وافق فيها المدرسيون.

ويعرض لما ابن سينا في تفصيل، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون. وعنده أن تطبيق السكم على المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتنافى مع فكرة الحل الأرسطية، وينتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوقة. لهذا يرى أنه «لا ينبغي

(١) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٥ — ١٠٥.

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرر هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول « (١) . فلقضاي التي يسور محمولها « منحرفات » في رأيه ، و « لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يعني اضطراباً إلى الموافقة (٢) » .

* * *

هذه بعض جوانب من منطق النقضاي كما صوره ابن سينا في « كتاب العبارة » ، وهي لا تخلو من طرافة وجدّة إذا قيست بمصرها . وفيها ما يؤذن بشيء من التحرر واستقلال الرأي ، في ميدان ألف فيه المناطق القديمة أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن تقدّم للقارئ العربي « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الحنصيري ، فقدناه على عجل قبل أن يمدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلاً . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله في ذلك . ففي نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم صدكور

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- | | |
|------------------------------------|--------------------------------|
| (١) ب = بجيت ٣٣١ خصوصية ، | (٧) ط = على أميري باستانبول |
| ٣٤١٥ بجيت بالجامع الأزهر . | رقم ١٥٠٤ . |
| (٢) ج = هامش المخطوط السابق . | (٨) م = متحف بريطاني بلندن رقم |
| (٣) د = دار الكتب بالقاهرة | ٧٥٠٠ شرق . |
| رقم ٨٩٤ . | (٩) ن = نور عثمانية باستانبول |
| (٤) س = سليمانية (داماد) باستانبول | رقم ٢٧٠٨ . |
| رقم ٨٢٤ . | (١٠) ه = مكتب هندي بلندن |
| (٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ . | رقم ٤٧٥ . |
| (٦) ع = طائر باستانبول رقم ٢٠٧ . | (١١) ي = يني جامع باستانبول |
| | رقم ٧٧٢ . |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

إن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترسم فيه أصور الأمور الخارجية ، وتتأدى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غلب عن الحس . ثم ربما ارتسم بهد ذلك في النفس أمور على نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هي المرسمات في الحس ، ولكنها

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + وب يسر وأعني // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام في باري ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهي عشرة فصول س ، هـ [ثم تذكر هذه النسخة هنا بين الفصول العشرة] ؛ الفن الثالث من الجلة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول د . (٣) وهي عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ي . (٧) فيما يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجية س . (٩) فترسم : وترسم ي // ثانياً : تاما ع ؛ ساقطة من ي // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س . (١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن د .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسنت من جَبَّةٍ أخرى لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فللأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة ، انبعت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت ، وخصوصاً بالصوت لا ينبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه ، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلالته بعده ، فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها ممّا ليُدلّ بها على ما في النفس من أثر .

- ١٠ ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم ، إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء للتأخر بالمتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم يحتج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فإخرج بالصوت يدل ١٥

-
- (١) جنبه : جهة س ، ه // أخرى : آخر د . (٢) حاجة : + لنا ها // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المجاورة : الإقضاء بالمجاورة ج ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمجاورة د ، س ، ها . (٥-٤) ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د . (٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ي . (٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلالته : دلالة ب ، ع . (٨) قالت : فإزالت س . (٩) بتدوين : بتدوين ع // لينضاف : لينضاف سا . (١٠) إعلاماً : . . . المستقبل : ساقطة من ي // لي : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١١) بالتشارك : لتشارك د . (١٢) بالتقدم : بالتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ، ه // بعد : بعده سا . (١٣) النطق : النطق ع ، م ، ي .

على ما في النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيب اللفظ ؛ واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُحاذَى بها اللفظ وأجزاؤه صبيلاً ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

- وسواء كان اللفظ أمراً ملهماً وموحى به عُلمه من عند الله تعالى معلّم أول ، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو ألبق به ، كما كُتبت القطا قطعاً بصوتها ؛ أو كان قوم اجتمعوا فاصطاحوا اصطلاحاً ، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحمّلهم عليه ، بل قد واطأ تاليفهم أولهم على ذلك وسأله عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفاق له أن يستعمل بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقنه الثاني ، لكان حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ، وحتى لو كان معلّم أول علم الناس هذه الألفاظ ؛ وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضع منه أو على وجه آخر ، كيف شئت ، لكان يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الفناء هذا الفناء .

-
- (١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسبها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملهما : ما بهما ع // وموحى : أو موحى ع ، ي // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
 (٨) (أو الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شيء : الشيء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيراً س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس : للناس سا ، عا ، م ، ن // تحمّلهم : تحمّلهم س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تاليفهم : تاليفهم هـ .
 (١٣) مخترعاً : مخترعاً م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلّم : ساقطة من س .
 (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا ج .
 (١٧) هذا : هو س // هذا الفناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضرورى حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يودى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بمعينه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا للمسموع لهذا المفهوم ؛ فكلمة أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه . ١٥

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلاثوسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللشكل كتابة وللسماء كتابة وللأرض كتابة أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان مَمْنُوءاً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة ١٥

-
- (١) من : بين سا ، عا ، هـ ؛ ساقطة من ي // المتخاطبين : المتخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً س .
(٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فتعند د ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفتت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ي .
(١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) وللسماء أخرى : ساقطة من ي .
(١٢) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : لز د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .
ي ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كُنْ يُلزم تَلُمُّ لُنة من رأس . فوجد الأخفُّ في ذلك أنْ بقصدَ إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مقنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حُوذِي بتأليفها رَقَمَّا تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

- فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذي يمرض للصور وهي في النفس ، وما الذي يمرض لها وهي من خارج ، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأي كتابة هي موضوع دالة على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب ، ولا يتكلم فيها للمنطقي إلا بالعرض ، بل الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة وللؤلؤة ليتوصل بذلك إلى حال للمعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١-٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظها د . س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذي : وحوذي ع ؛ جوزي ن // تأليف : تألف م . (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن . (٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا . (٨) التي : ساقطة من ن ، هـ ، ي // بين : من ي . (٩) عليه : ساقطة من م . (١٠) وهي : التي عا ، م // وما : وأساسا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليوصل م . (١٧) بمجهول : بشيء مجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر
فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ
المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن مقول
آخر وحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلاً ، فكذلك
اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه ، ف قيل إنه كذا أو ليس كذا ، كان
صدقا أو كذبا . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضا
سنوضحه . فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير للمقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا
تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده ، ولم يكن تصور حده
أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير
موجود اقترانا في الذهن أو في اللفظ ، مثلا بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إما مطلقا
بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه أو يكون موجودا فيه أو زمان
حاضر . والذي يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان
حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو في زمان » أنه في زمان ماض
أو مستقبل ، دون الذي في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أومأت إليه
أقرب إلى الصواب . فلتنظر الآن في الاسم والكلمة .

- (١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها عا و منها ن . (٢) فيهما : فيها ع // فإنه :
ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٣) فكذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م .
(٤) والكلم : والكلمة عا ، م ، ن // فيها : لها سا . (٥) وحده : واحدة سا ، ي .
(٦) مثلا : ساقطة من سا . (٧) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجودا
فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : زمان عا . (٨) إلى : من ع ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في تحقيق الاسم

- فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا نقصد في دالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبنة ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبنة بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان بجملته ؛

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد س . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .
(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا :
أنه ي . (٩) على شيء ألبنة : دالاً على انفراده س . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .
(١٢) لفظة : لفظ من // لفظ : لفظة ي . (١٣) بجملته : لجلته ي . (١٤) هو : ساقطة
من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .

فهناك لا توجد له دلالة ألبنة بوجه من الوجوه . وقد كنا أو مانا إلى هذا في مواضع أخرى .

وليس هذا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسوع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » ، إذا لم يرد أن يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جعل هذا اسماً لذاته ، فهناك لا يوجد لللفظة «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شيء ألبنة ، فإنه تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن نفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً ، لا من حيث هي جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لاحق ما يوجد جزءاً من جملة المركب مدلولاً بالمركب على مادل به عليه كقولك « عبد الملك » ، فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتم به كمال اللفظ فيلتم كمال الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد توم أنه هنر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

(١) فهناك : فهناك هـ . (٣) بل في : بل وفي س ، ن ، هـ ، ي ، وفي م . (٥) يرد : + به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد الملك هـ // فهناك : فكذلك ع (٩) هي : هوس ، ع هـ . (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبداً هـ . (١٢) ليلتم : الجسم ع // هـ : ساقطة من م . (١٣) فيلتم : فيلتم هـ // بل : + يدل ها // آخر : + هذا ها . (١٤) قد : قد ب ، ع ، ي // هنر من : هنا ومن ع . (١٥) وكذلك : وكذلك س ، ع ، هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، س ، ع ، ها ، م ، هـ ، ي . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ، أو الجهل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سينبئ لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ماقلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فنتحققه في العلم الطبيعي .

- بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دال ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شتقنقتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « النقاء » .
- فكون اللفظ غير دالّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً . فكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخ » فيدلّ على الوجد ويقول « أح أح » عند السعال فيدلّ على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً ألفاظ ، لأنها مرگبات من حروف يركبها الإنسان ، وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالتها بالتواطؤ

-
- (١) والكرسى : والكرسى ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما : + في هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٢) ولكنه : لكنه ع // سببين : سببين عا ، م ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ي ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٩-٨) كقول . . . النفس : ساقطة من سا . (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرج : يخرج ن .
- (١١) نوع : نحو عا . (١٢) فليس : وليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ . // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتصين سا // لفهم : لفهم س ؛ لفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركبها : يركبها عا . (١٥-١٦) من حروف . . . كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدل : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظاً شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلاً ، كانت ألفاظاً ؛ لأنها مؤلفة تأليفاً
اختيارياً عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعاً عن أن يكون لفظاً .
فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك
ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون
غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق
الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على للصوت .
فإن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ
بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون
واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نعمة الطائر وصياح البهيمة أيضاً باشتراك الاسم .
فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُعنى عن تمثّل الفصل
بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب للمعانى ،
لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجعل بدل اللفظ الصوت ، وإن لم يكن ذلك
مغنياً ، فإننا نحتاج إلى إيراد الفصل بين الدالّتين ، إذ كنّا لما أخذنا اللفظ وكان
يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدالّتين بعينها ،
بل قرنا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندل على إحدى الخاصيتين .
فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلِمَ أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلاح عليه
الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدل على زمان
أو لا يدل وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا .
(٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : لا في ع . (٧) التواطؤ : الدال س .
(٩) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على : ساقطة من ع . (١٢) والحال : فالحال
س ، هـ // وإن : فإن ع . (١٣) الدالّتين : الدالّتين م . (١٤) نقرن : نقرن س ؛ بقترن م // دالا :
إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) افظ دال : للفظ الدال م .
(١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به :
ساقطة من س ، ن // إنما : لما ب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك في الموضوعين جميعا عن ذكر التواطؤ ؛
إذ ليس ولا في أحد الموضوعين مستفادا من نفس كونه لفظا أو صوتا ولا من نفس كونه
دالا مطلقا أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من
خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الداليتين . فإن ظنَّ ظان
أن المحجَّجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ،
وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظنٍّ بالأمر وخديعةٌ
لنفس ؛ وما الذي أمن هذا الظان أن الحاجة قد قُضيت ، فمضى أن يكون قد بقي بعد
ذلك أيضا اشتباه وتشكُّك آخر من جنس ما أوردناه مُحجَّجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد
اقتصارا على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتا إليه لقل في حد الإنسان
إنه حيوان ضحاك واقنُصير عليه واستحسن ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون
ناطقا ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون
الالتفات في الحدود موجهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما شتمله في موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاها معنى ، وإن كان المأخوذ في الحد لفظاً
لا صوتاً ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أى ليس شيء منها دالا لدلالة الاسم ،
بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالين بها . فلا تلك الدلالة

(١) وكما : كاع ، ن ؛ فكاه // ولا : أولا ع // الموضوعين : الموضوعين س // عن :
على س . (٣) أو على : وطى م // له : عليه نج (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ،
عا ، م ، هـ ، ي . (٥) أن : ساقطة من م // الموج : المخرج م // إيراد : إدخال نج
// مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشك ب ؛ يشككه
س // وينتبه : وينتبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصلت ع . (٨) وتشكك
وتشكك م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقبل : ليقبل م . (١١) ضحاك : بحال عا .
(١٣) شتمله : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ي . (١٥) الأسماء : الأشباه ن // أى ليس
شيء منها دالا : لشيء منها أى دالا عا // الاسم : ساقطة من ي . (١٦) الدالين : الداليتين
ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعي يلزم الاسم ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبثق الطبائع إلى استعمالها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتمنح وكاستغاثة المصفور عند القبض عليه .

فالاسم ليس اسماً في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسماً إذا جعل اسماً ؛ وذلك عندما يراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جعله اسماً ، أي جعله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلتَ حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ؛ وكيف وقرولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم نجد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظة البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ؛ فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ للثؤلفة التي في قوة الردة كالحدود ، وكما يقال : راعى الشاة وراعى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فتظن أن فيها سلباً ؛

-
- (١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .
 (٢) التي : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ي // الشأن : البيان ع .
 (٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : بشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .
 // تملح : تملح س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .
 (٥) القبض : القبض س . (٦) إذا جعل اسماً : ساقطة من م // عندما : عندما س . (٨) جعلت : قلت في سا . (٩) وكيف : لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .
 (١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يتعرب ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب وللـسلب . فإذا كانت قريبة المجانسة للأسماء فلتنسم أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها كحكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيدا موضوع « وفي الدار » محمول ، وليس هو بالحقبة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفاً عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسماً ولا أيضاً قولاً مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى التأويلات التي يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التي تسمى مُصَرَّفة فإنها قد اقترن بالاسم منها شيء وزائد على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسَمَّعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم ١٠ والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان للمعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطوعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥ للمسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

(٢) للإيجاب والطلب : الإيجاب والطلب م ، ي // فإذا : د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسبة عا . (١٠) الأعراب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

(١٢) وبالجملة : - قد ع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران جنس : الاقتران وبعض عا // يقترن : يقترن م . (١٤) ما تشير : ساقطة من ع // حكم : علم سا . (١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطوعاً : أو مقطوعاً هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ع // صار : صار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم
المجرد شيء صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شغل الموضوع
ببعض الأعراض ، فحينئذ يكون الجملة معنى غير الذي يكون للموضوع وحده ، وذلك
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذي ينصب
أو يُجَرَّ أو يُغَيَّر تغيراً بمنع عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون
بالحقيقة اسماً مجرداً ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسوع قرن به . وكما أن حدّ
الموضوع للبياض ، وليسكن إنساناً ما ، هو حدّ واحد كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدّ
الإنسان الذي لحقه البياض في نفسه هو بالحد الذي يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،
إلا أن يُحدّد من حيث هو أبيض ، فكذلك حدّ الاسم الذي هو على فطرته وحدّ
الاسم الذي لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحدّد من حيث هو
مصرف ، فحينئذ يلحق بحدّ الاسم زيادة ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيد بالرفع لا يلحقه
« في » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك
« زيد » بالجرّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم للمصرف هو الذي إذا ألحق
به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » و « كان الآن » لم يصدق ولم
يكذب . والاسم للغير المصرف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب .
نم كما أن الخشب المدور خشب قرن به التدوير ، فهو خشب فيه عوّض هو التدوير ،
وهو في نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أغنى كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : + واحد ن
// منها : منها عا . (٥) واحد : + منها سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // يجوز . من
من المسوع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : بحقه ع // بالحد : الحد ، س ، سا ، ع ، عا ،
م ، ن ، هـ ، ي . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرف : متصرف ع ، ي
// أما : وأما سا ، ع ، ي // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى) : يقرن ن // من :
ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ .
(١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدوير س // فيه : في د ، س ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي .

المتخذ من خشب ومثال ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحد الجزئين ، فكذلك إذا أُخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو في التصريف ، كان اسماً مصرفاً ، وإذا نظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرف والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع أنه في السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصروف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدل .

- وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوع من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه ١٠ ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجموع منها ومن الستة التي هي السبعة ولكن على حد الاسم شكوكاً ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التقديم اسم ويدل على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك : أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجود ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفس ١٥

(٢) أخذ : جمل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا اسماً : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظاً لفظه عا ، م . (٧) ولا نقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لاس ؛ إذا لا ه // لشيء غير : بالشيء وغير س ، ه ؛ لشيء من م // التي : الذي د ، ع ، ها ، م ، ن ، ي // نحصل : نجمل سا ، م . (١١) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ي // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقديم : وكذلك التقديم وأمس عا // أمس : أمر ه . (١٤) التقديم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) الشيء : لاشيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي // ثلاثة : ساقطة من ي // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثانى أن يكون الزمان جزءاً من المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقترانا يدل عليه التصريف

ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعنى أن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جرّد فلان عن الثوب ، عنى به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له ، لا ذاته ولا جزءه حدّاً له ، فإن الشيء لا يقال إنه مجرد عن ذاته أو عن جزء حدّاً له ، فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جرّدت عن الإنسانية . فينبذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان يتجرد عن الحيوانية كان محالاً ، إلا أن يعنى الوجه المذكور . ١٠

فمعنى قولهم « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كلن لحوقه به صدقاً أو كذباً . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قبل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ، فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة . ١٥

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، هـ . (٦) بين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ي . (٨) قد (الأولى) : ساقطة من س ، عا . (٩) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٠) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١١) اللفظة : اللفظ هـ // ولفظ : وأيضاً // المتقدم : المقدم ط . (١٢) إياه : ساقطة من ن . (١٣) متقدم : تقدم س ، مقدم م . (١٤) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٥) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في الكلمة

- وأما الكلمة فإنها تدل مع ما تدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ما تدل عليه على زمان وسائر ما قبل . فنأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقول : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي ما يسميها أصحاب النظر في لغة العرب فعلاً ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم ينجز لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشى أى في الحال ويمشى أى في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ي ، و قيل في التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : لا إذا د // وإذا : فإذا س ، ع ، ها ، م ، ن ، و فإذا سا ، فإن هـ ، ي // مالا يدل : لا ما يدل ع . (٨) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي . (٩) النظر : النطق ن . (١٠) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي . (١١) التي : ساقطة من سا . (١٢) أى (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقضى الحال ، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقضى الاستقبال ، ويكون ذلك بالحق يلحق به .

- وربما استعاروا له من الماضي فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيها سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشى للاستقبال .
 وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل احتمالاً مشتقاً .
 فيها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم للموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع البتة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .
 مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك في المستقبل . وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك البناء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى ومشيت . وكأن ذلك في حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

- (١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د ، // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س .
 (٢) بالحق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .
 (٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، ه ، ي . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيها : ساقطة من د ، د // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .
 (٥) وأنه : وأما أنه هـ . (٦) فيها هنا : فيها س // فالاسم : والاسم ع ، ي .
 (٧) على (الأولى) : + ما م // مشتق : يشق ه ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .
 (٩) المشى : مشى د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : أن ب .
 (١٤) أو كذبا : وكذباً م . (١٥) وأنت : أو أنت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن الألفاظ المفردة لاصدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشي دلت على معنى والتاء من تمشى دلت على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البنية إن كان حقا ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد أن يظن أنه إن كان أمشي مركبا أو في حكم المركب فسكون يمشي أيضا الذي لاصدق فيه ولا كذب ، مركبا ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعين بشرط في أن يكون الدال دالا ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشي وبين قولك شيء ما يمشي فستكون الكلمات المستقبلية كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظا بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضا مركبة أو في حكم المركبة ، فإنها محصلة من مادة هي حروف المشي ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معنى وهو المادة ، وجزء يدل على آخر وهو الصورة .

١٥

فالذي يجب أن تقول في ذلك كله أولا فإنه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون

-
- (١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقي : فالباقي س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من ها . (٦) من (الأولى) : ساقطة من س ، عا // أو يكون : وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا .
(٨—٧) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ي // أمشي : يمشي س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التبيين : التبيين د ، سا ، هـ .
(١٠) الدال : الدال م // فإنك : وإنك س // وإن لم : ولم هـ . (١١—١٢) كلها ... يقول : ساقطة من م . (١٣) محصلة : في حكم المحصلة ي // من : ومن د // هي : وهي ب // به ، ساقطة من س ، هـ . (١٤) آخر : الآخر ب . (١٥) فالد : والد ي // كذا : كذا د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .

بحسب لغة لغة ودرضع وضع ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العسم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات في لغة العرب ، فإن الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البنية كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال « بكنند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبنة وفي بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث تقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلية بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلية مؤلفة وليست كلمة مستقبلية مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد . وإذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، ها ، ه ، ي // المؤلف : المركب سا ، المفرد ع ، ها ، م ، ي // ولا يدل : فلا يدل س ، ه . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ي // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ، الحامل ي . (٥) لفظ : بلفظ س ، ه ، ي ، لفظ ع // لفظين : لفظتين ب . (٦) وما أشبهه : وما أشبهه د ، سا ، ع ، ها ، م . (٨) فكذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرها م // جزء : بجزء ه . (١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) نقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ : مستقبلية : ساقطة من م . (١٦) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذا : وإذا د ، س ، ه ، ي ، وإن ع // المنطقي : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ي .

تدل على الحاضر ضر المنطقين ذلك في الدلالة على أقسام الكلمات الثلاث فكذلك لا يضر المنطقين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطق ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب • فلا حرج .

وأما حديث الهبة التي اقترنت بمادة حروف المشي في مشي أو في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعني بالجزء ما هنا جزء من جملة أجزاء ترتب فتلتزم منها الجملة فهي أجزاء السموع : لفظا أو مقاطع أو حروفا مصوطة أو غير مصوطة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من ١٠ وجود الصدق في قولنا « يمشي » وأنه في قوة قولنا إن شيئا ما يمشي فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشي » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أي واحد اتفق من أمور هي تحت كل من الكلمات على الوجه الذي ذكر في تمثيل الإنسان بل يعني به أن الياء تدل على أن له موضوعا متبينا في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتبين ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتبين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشي » ليس يريد بهذا أن للشيء موجود في واحد من أمور العالم ، أي شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

(٢) المنطقين : المنطقى عا // اللغة : لافس ، سا ، عا ، م // كلمة بل يكون لها : ساقطة من د .
(٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن ه // المشي : المسى ي // أو في ماش : أو ماش
ي // فكان : وكان عا . (٩) ترتب : ترتب ي // فتلتزم : قلتأم ي (١٠) ما ادعوه : مما ادعوه م .
(١١) وجود : وجوب ع . (١٢) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر
ذكره م : ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متبينا .
معيناب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : لا كان س .

الأشياء التي في العالم موجود له للشيء أى شيء كان . فإنه إن عني بمشي هذا للمعنى كان قوله بمشي يكون صادقا إن كان في العالم شيء بمشي ويكون كاذبا إن لم يكن في العالم شيء بمشي إذا أخذ بمشي على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم بمشي ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم بمشي . وذلك أن قولك : شيء من العالم بمشي يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم للوصف بأن له مشيا في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه بمشي . وأولها لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ بمشي وذلك لأن الشيء من العالم للوصف بأنه بمشي إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسماً ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى بمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالة على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تمييز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يبين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمر ، حتى إن كان ذلك المضمر معنى عاما أو شخصا أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

(١) إن : + كان هـ . (٢-٣) معنى ويكون كاذبا.... معنى : ساقطة من م . (٣) إذا : وإذا ع ، ي . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ي // قولك : قولنا هـ . (٥) يحتمل : يحمل م // الشيء : لشيء م // بأن : فإن عا // له مشيا : لا معنى ن . (٦) في : ساقطة من س // كذا : ما عا // تقييد : تقييد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) في : ساقطة من ع ، هـ // إن : ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر : والآخر عا // فقد يدخل : يدخل هـ . (٩) بأنه : أنه سا . (١٠) الوجه : المعنى ع . (١١) فليس : وليس د . (١٢) أو يكذب : ويكذب س . (١٣) شخصا : شخصاً م // العام : العالم س // وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ، لا يبين ع .

في جزئياته ، فإنه متعين في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى مقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحتها غير متعين ، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجواهر والسكم وأموار أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً ، وإن كان بعضها يقال عليها ، ففي صرح بذلك المضر المنوى في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، إذ ليس يجوز أن نعى بقولنا يمشي الوجه الذي كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشي أو يمشي . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عامي بأنه هو الموضوع من غير النفات إلى جزئياته لكان يكون صدقاً أو كذباً ؛ فكيف إذا كانت دلالة على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قولك « أمشي » بسبب أن الجزء الثاني لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولاً فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدل جزاؤها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انتمل الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانياً فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءاً لم يدل من حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هي جزء ، ثم إذا

-
- (١) الأمور : أموره . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : تكون د .
 (٣) تحتها : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، ه .
 (٤) إذا : إذ س ، ي // ليس : ساقطة من ع // مقولاً : مقولة س ؛ ساقطة من عا .
 // المضر : + الذي د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، ه ؛ قبله م . (٦) يمشي : اللبي عا .
 (٨) إلى : ساقطة من م // تعينا : تعييناً د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) ولو : فلو س . (١٢) في : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه . (١٤—١٣) على شيء : من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل : ساقطة من : سا ، م ، ه ، فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع .
 (١٥) كلمة : + كلمة ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه : فلائحه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .

افردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشي دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقى بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شىء وهو أن للملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتى ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف همهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشىء وحقيقته بكاملها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قدميزت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صورياً أو مادياً وراءها ، لم يقنعوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتيكم لهذا فى موضعه شرح بالغ . فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تنقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكاملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة ١

-
- (١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // قيل : قلنا س ، ع ، ه ، ي .
(٢) القائل : المتقابل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل :
+ به س ، ع ، ه ، ي // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب .
// خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، ه . (٨) أما من : أما ما ه
// على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة ه . (١٠) ذلك :
هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت القاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع
عا ، ن ، ه ، ي ، مرت بالقاتيات م // فصلا : فصلا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :
ساقطة من د // ولم : أو لم س و إذ لم ه . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : لأحدى م .
(١٤) تنقوم : يقوم ه // لحال : كحال ج ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتياج ه .
(١٦) وهى : وهى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ع ، ي ، أول ما لم ه // تكن نسبة : تكن نسبته ه .

الفصل الرابع

(د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف

- والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجيء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعاً وضعاً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثاني هو أن يصرف الاسم المطلق تصريحاً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والابيضاض والتحريك والتبييض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صبح ، بصح ، صحة ، وهو الذي يجيء على الوجه الأول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم للمطلق الذي لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم للمطلق للشيء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر
- ١٠

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر ، هـ (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأول) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، هـ // والابيضاض : والابيض هـ . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن للمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن التبييض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعاني ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد في الجواهر .

فكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى . فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا حي فلان إذا صار ذا حياة ، بل نجوهر فلان أي صار جوهرًا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالة الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

-
- (١) مكانه : مقامه ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي // معنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ - ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظت // أولى : ساقطة من س ، عا . (٣) والابيضاض : والابيض ه . (٥) هو أنه : ساقطة من س ، ع ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعاني : والمعاني س . (٩ - ١٠) وكذلك المعنى المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعاني : ومعنى ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأول : الجوهر عا ، م ، ن . (١٢) الجواهر : الجوهر س . (١٤) حي : حي عا // إذا : أي د ، س ، س ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ - ١٦) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

- ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهرًا حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيها سلف ذكره ، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولاً عليه فيها سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيها سلف. فليس يدل على قوله عليه ، بل على حدوثه فيه ، فيدل عليه من حيث هو حادث أصراً لأمر موضوع له في وجوده له . فلفظة العرب مضايقة ٥ في هذا الباب . ولا يمتنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضابق في ذلك ، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيها سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التغات إلى الحمل على البتة . وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل ، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة ، كقولنا لا صح . وقد قيل ١٠ في التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يحمل موضوعاً للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمتنع عنه في مباحث أخرى . وإن عني بذلك لا الموضوع ١٥ ولكن ما هو في قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلاً آخر غير الصحة كلمة يدخل تحت ما صح كان سديداً ،

(٣) أنه (الأول): أي ب (٣-٤) بل معنى... فيها سلف : ساقطة من م . (٤) فيها سلف : ساقطة من عا // فيه فيدل : مقول عا . (٥) حدوث أمر : حدوثا ع // لأمر موضوع : لا موضوع س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // في : ساقطة من س // له (الثانية) : ساقطة من س ، هـ . (٨) على (الثانية) : ساقطة من ع ، ي // الجوهرية : الجوهر عا . (٩) الحمل : حمل // أنه : + قد ، س ، سا ، هـ . (١٠) في : من ع ، ي . (١١) وذلك : ولكن ع . (١٣) ما يحمل : ما يحصل س . (١٤) فيكون : ويكون س ، هـ // لا صح : الأصح هـ . (١٥) وإن : فإن ب . (١٦) لفظة : + كلمة بخ ، س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // ما صح : لا صح س . (١٧) خير : ساقطة من عا // ما صح : ما يصح م ، هـ .

بل عدى أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط
 وعلى المعنى العدمى الذى لا تحصل له في نفسه . فقولنا ما اسود يصدق على الشيء إذا كان
 قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال
 صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها
 إذا أُلحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل في التعليم
 الأول تأويل آخر ليس يحضرني الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهي أن القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل
 على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا
 وبيننا أنه لا وجود لذلك في لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ
 جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائل لو سأل
 ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ،
 ويحصل له منها الدلالة التي للخبر ، كما إذا سئل فليل من في الدار فقال زيد ، وإن
 كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ،
 والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار بصير وكان يكون لا الدال على الكون
 مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعاني

(١) والمتوسط : والمتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ، عا // إذا : إنما عا .
 (٣) عادماً : ساقطة من م // عاماً : على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .
 (٥) حرف : حروف ه // كان السلب : ساقطة من د // لما : كاج . (٦) تأويل : تأليف
 س // ليس : فليس عا ، ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٨) والكلمة : والكلم د ،
 س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (٩) فقال : فليل س . (١٠) له منها : لها منه س ، سا ،
 عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ . (١١) ويمشى : ويمشى ع . (١٢) كقولنا : فكقولنا هـ .
 (١٣) فإنها . . . الوجودية هي : ساقطة من م . (١٤) على : ساقطة من م // هي :
 ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهى أعنى الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات نسبها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هى نسب بينها .

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدئ فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو بخبر إلا أن يقرن بها لفظ آخر يتم تقصاتها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجب على هذه إمدادها على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كثير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فمن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة وما يشاكلهما .

-
- (١) موضوع : الموضوع م ، ي // ولي : فى س . (٢) خبر معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه .
 // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، ه ، ي // الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .
 (٥) وهى : وهو ب ، ع . (٦) فى أنها : فى أنه ع ؛ فى أنها ه . (٧) نسب : نسبة عا ؛
 (٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فذلك س ، سا ، ع ، ه .
 // شيئاً : زيداع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدئ : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .
 (١١) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع ؛ ثوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح س ، ع ، ه ، م ، ي ؛ ولا يصح ن // مبتدأ : مبتدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // بخبر : بخبر د ، سا ، م .
 (١٢) يقرن : يقرن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // نسبة : لانسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .
 ه ، ي النسبة س . (١٤) الوضع : الوضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

الفصل الخامس

(٥) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد
 ٥ دلالة اللفظ ؛ أي اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب
 وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسان
 كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدلّ ، وليس كالمقطع من لفظة
 الإنسان ، فإنه لا يدلّ أصلاً ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ للركب في المسموع كعبد الله فلا يدلّ جزء منه أيضاً بذاته ، من حيث هو
 ١٠ جزء منه ، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالمرض .

والقول أيضاً حكمه حكم الألفاظ المفردة في أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،
 إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة
 في تخصيصها بما تدلّ عليه ، ولا تخصّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف يتيها على هيئة
 مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجب المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً . وذلك
 ١٥ لأن للمفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للركب

(٤) جزؤه : بجزئته ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أي اللفظة : ساقطة من ي // الانفراد : دلالة
 اللفظ أي اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .
 (٧) الإنسان : إنسان ع // كالمقطع : كالمقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا .
 // له : وله عا . (١٣) ولا تخصّص : ولا تخصّص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛
 التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه . (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذ ب ، ع
 // المركب : المركب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير ألبنة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغةٍ لغةٍ ؛ فإن للضاف إليه مثلاً يؤخر في لغةٍ ويقدم في لغةٍ ؛ وكذلك للموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب بعينه في الطبع .

والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيّدةً ٥ لبعض ، وهي التي تصلح أن تُورد بين أجزائها لفظة الذي كقولنا : الحيوان الناطق للمات ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميت .

وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي الدلالة على ما في النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتوقع من المخاطب ليكون منه ، والتي تُراد لذاتها هي الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرفة كتحريف التمني والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتي تُراد لشيء يوجد من المخاطب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلاً غير الدلالة . فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعمالاً واستفهاماً ، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوي التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهى ، ومن الأدون ١٠ تضرعٌ ومسألةٌ .

لكن النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو التقييد ، وذلك في اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها ، والتركيب الذي على سبيل

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .

(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) لبعض :

بعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // لدى : التي س . (٧) المات : الميت

ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) هي : هو ، ع ، ي . (٩) لذاتها : لنفسها س .

(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، ع ، م ، ي . (١١) كلها : كلمة سا ، ساقطة من ع

// يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوي ، التماسي

// الأدون : الأدنى ع ، ي . (١٦) في : من ب ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // هو : ساقطة من د .

(١٧) بالحدود والرسوم : بمحدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها . وهذا النحو من التركيب يبحث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأناويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجلة ، بل من حيث يُعتبر تفصيله ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حلي ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكِمَ ها هنا بإيجاب نسبة الانصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب ثلوثانها للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلاً ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلاً .

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيها أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، ها ، م ، د ، هـ ، ي . (٥) والشر : ساقطة من ع .
(٦) يحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، ها ، م ، د ، هـ ، ي .
(١٠) وقولنا : وبين قولنا س ، هـ . (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، د .
ومن م . (١٣) أعني جازماً : ساقطة من ط . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، د ؛
ساقطة من س ، هـ . (١٨ - ١٩) لا تركيب معنيين : ساقطة من ي .
(١٩) تركيب : ساقطة من ط .

ويمكن أن يقوم بدله مفرد ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدق أو كذب ولكن أخذ ، من حيث هي جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظ مفرد ، واعتبرت وحدته لا تفصيله ، كقولنا : إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى عليه ، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعت أنه رأى عبد الله زيدا ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التي لا يراد أن يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق في بعضها أن يكون في الجزء منها إيجاب وسلب ، فيجعل التأليف الإيجابي والسلبي كشيء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يدل عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حلي ، وخاصته أن المنسوب إليه يقال في إيجابه : إنه هو ما جعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حي ، وفي السلب خلافه . وأما في الشرطية فإنما يقال في إيجابه إن هذا لازم تالي لذلك أو معانده له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول في الشرطيات ، فإننا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبداً بالكلام في القول الجازم البسيط ، وهو الحلي ، وأبسطه الموجب ، ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدّم من فصيلتها أو فصلها حرّفه ، فجعله

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .

(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

(٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .

(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبهه : أو ما أشبهه ع // لا يراد : يراد ع .

(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلتفت سا . (١٠) فهو حلي وخاصته : بهذه حلية

وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س

// القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .

(١٧) لما لحق : ما ألحق م ؛ ما ألحق ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُتَعرف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر فتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الخلقية ، وأولها الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوبٍ يسمّى محمولا على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

- ١٠ وكل عدم فإنه يتحدد. ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ؛ لأنه عدمه؛ وأما الإيجاب فهو وجودى مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعنى بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذى لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العمى ، ليس مضاه أن البصر موجود في العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحدَ جزأى البيان ، وإن كان ليس

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ، ع ، م (٢) وكذب : أو كذب ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، س ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي . (٤) فتم : فتم س . (٥) وكذبها : + حال ج . (٦) فأول : فأول م . (٨) نسبة : نفسه ج ، هـ . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : محدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٢) في السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : الشيء م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ي .

جزءاً من نفس المعنى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة
لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

- والمعنى الذى يَسلب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن
موجوداً في ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلا بد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء
لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخل في السلب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً
في السلب فإنه هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيب
بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حياً » هو الذى
لولا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهه يُحقّق
أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف
يجتمع معه ؟ ومن وجهه يحقّق أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى
هو الإيجاب ، فإن الدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه .
والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخل في السلب ؛
والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخل في السلب بالقوة وبالفعل
وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين
معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت
الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء
الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحداً بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

- (١-٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .
(٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي
// عنه : ضاع // شيئاً : + ماد ، عا ، ه // فلا بد : فلا شك سا .
(٥) السلب : التسوب ي // جعل : + في م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان
عا // فرغ : ورفع د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ي //
أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن الدم : والدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .
(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع //
يجعل الإيجاب : يجعل الإيجاب ه + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .
(١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءاً من حد السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوب موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب جزؤه إلا في الذهن .

• وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حق قال بعضهم : إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

(٢) أو الملوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، ح ، م ، ن ، هـ ، ي .
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، ح ، ي .
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول
والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب
وإعطاء الشرائط في تقابلهما

•

وكل قول جازم ، كان حلياً أو شرطياً ، فإنه مفقود في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى للنسب إلى الموضوع الغير للمعين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .

- أما الشرطيات فذلك فيها مستمرٌ في لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فانك تقول : إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فنضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية في الأمرين دائماً .

- وأما الحليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب . فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحلية تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم

(٧) وهي الكلمات : ساقطة من هـ . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عا ، ن // الأصل بعينه كلمة : الأصول بعينه كلمة ب ، الأصول نفسه كل هـ ، سا ، ع ، م ، ي ؛ المحمول نفس كلمة نحو زيد قام هـ . (١٠) كان (الرابعة) : ساقطة من م . (١٢) فكانوا : فكان س ؛ وكانوا هـ . (١٤) كذا (الأول) : ساقطة من د // ويكون كذا : ساقطة من س // وكأنه : فكانه ع ، ي // يجب ساقطة : من س .

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما . وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

- فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذي به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :
- ٥ دلالة على للمعنى الذي للموضوع ، وأخرى على المعنى الذي للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتماداً على الذهن أو تعويلاً على حال من الأحوال اللفظية التي تلتحق أحدهما أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ في زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذي في الحدود أيضاً لولا شيء زائد يفترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فنصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيّد بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التالى ما كان التالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء
- ١٠
- ١٥

(١) ونسبة : ونسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٣) دلالات : إدراكات س . (٤) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى ي . (٥) الذى : الذى د ، س ، ع ، ها ، م ، ي . (٦) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٧) تركت : تركت م . (٨) ترك : ترك م . (٩) ترك : ترك م . (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١١) بلفظة : لفظ ب // بها : لها د // لفظ : ساقطة من سا // للفظ : اللفظ د ، سا ، م ، بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذا ع . (١٦) الجملة : بالجملة ي // وتقيّد : تقيّد ع . (١٧) التالى : التالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتالى أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

- فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذف الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هوى ، فإن لفظة هوى جاءت لالتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء . وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب لحل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

(١) بالتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ، المقترنين عا // أو ارتباط : ارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، ه // بالتكلف : بالتكليف ه // البعيد : الذى ع // يحاولونه : + نهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٥) حقه : حقه عا . (٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س . (١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذى : التى ع // الكلمة : الكلم س ، عا ، ه . (١١-١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : علت ن // لغة : + من ع . (١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي . (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، ه ، ي // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به أو المضرر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإن إنما يكون القول الجازم واحداً ، أما فى الحل فإن يكون الرابط المصرح به أو المضرر يدل على ربط واحد ، والربط فى الحل هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

٥ فإن إنما يكون واحداً إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لافى الاسم وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نبتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نويت واحداً من المعانى ودلت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم الموضوع أو المحمول مكثر المعانى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثيرين ، إذ دل به المنجكم على كلها . وأما إذا نما واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما اشتبه على السامع .

١٥ وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركاً لمعنى يسنم الصدق فى الحكم المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحملة الواحدة هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

(٢) أو المضرر : والمضرع . (٣) أما : إنما ؛ فأما // الحل : الحل د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإن : بأن سا ، م // المضرر : + إنما د ، ن ؛ + هو ع // ربط : رابط ع . (٣ — ٥) أما فى الحل ... يكون واحداً : ساقطة من سا . (٤) الحل د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) لافى : فى . (٦) العين : العين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، ه // حقاً : حقه س ، عا ، ه . (٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودلت : دلت س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ي // فالحملة : والحملة ب . (١٧) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالمة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالمة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالمة وسكت ولم تزد ، بل نحتاج في الأول • أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولاً جازماً . فإن قولك أيضاً : فالنهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالها من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولاً جازماً واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبهما ذلك وأحدث منهما قولاً جازماً واحداً ١٠ فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر ١٥ أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ، كذا قيل في التعليم الأول . وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للحمل فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسى ، ويصلح أن يعنى به

(١) منها : منها ع ، ي // بأن : أن س // يقرن : يقرن س ، عا . ه // كليهما : بكليهما ه .
(٢) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسيهما ي . (٩) بالجملة :
الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزع : نفيه ع
// القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي والقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحمل :
ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسى : القياس ب ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثانى أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والنلو ، كقولك فى الإيجاب الحلى
زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه
تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،
فأما فى الحلى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس
كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن
يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجه محتمل دخول هذا أيضاً . مما ذكر أمكن على
أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل
داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حلى ما موجب ، وأنت تعلم هذا
فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .
والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم
البسيط هو الذى يدل على أن شيئا موجودا لشيء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة
اليونانية فلا بد من أن يقترب بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم
بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما يرجم

(٣) التالى : الثانى س ، ي // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) :
ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العناد
من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٦) زيد : ساقطة من ب // العناد : العناد
عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فباد ، ع ، ن ، ه ، ي . (٨) هنا : هذه ب // الإيقاع :
ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع :
اتباع سا ، م ، ه ، ي ، ب لاتباع عا // بحمل : لخل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ،
عا ، م ، ن ، ه ، ي // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم :
لزم دس . (١٤) أوليس : إذليس م // له : ساقطة من ع (١٥-١٥) اللفظ اليونانية : لفظ اليونانيين ع .
(١٥) من أن : وأن ع // يقترب : يقترب د ، س ، عا ، ه . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر :
ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من ه // شيء لشيء آخر : ساقطة من
ه // وليس : فليس ع ، ي // ما يرجم : ما يرجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول فليل إن السلب حكم بنى شئ عن شئ بشئ فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شئ عن شئ ، أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى منفى عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العام بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شئ لشئ .

- ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا أو غير زمانى ، فبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض ، أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقاربا إذا كان المعنى فى الإيجاب محصلا من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعنى أن يكون الموضوع ١٠ معنى واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذى يتوجه إليه القصد فى الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلا له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلا . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر ١٥ محرم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعنى ما فى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلا وأن يكون المسكان إن كان مكان ،

(١) بنى : بقاء م // بنى : شئنا س ، ي : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ : سلب والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // سلب : سلب ع ، عا : سلب ، هـ ، ي . (٣) نسبة : كنسبه هـ . (٤) وهو الحكم ... شئ : ساقطة من د ، عا ، ن ، ي . (٥) وما سلبه : وكلما سلبه ع ، وما يسلبه هـ ، ي . (٦) تناول : يتناول ب . (٧) وأن يكون : وإن كان د ، وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ي / الجزء : الجزء عا . (٨) إذا : ساقطة من س . (٩) أى (الاولى) : ساقطة من ع ، ي . (١٠) فى (الاولى) : ساقطة من د ، هـ // هناك تقابلا : هذا تقابل يخ // وإن : فإن ع ، ي . (١١) كقول : كقولك م . (١٢) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي . (١٣) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا . مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره . ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للسنة ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلمة ولا منسكرة بل ولا منصورة فضلا عن أن تكون متقابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ما سنذكر فى تعليمتنا تبكى المغالطين .

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، ن ، ي // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٤) إذا : إذس // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ي ؛ ساقطة من م . (٥) سلبه : سالبه ب . (٦) يقابله : يقابل ع ، ي . (٧) مابعد : مابعد س . (٨) على : وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // ما سنذكر : ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل

وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

- ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلي وإما على الجزئي . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ماذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أي يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما نحتـه ١٠ أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما نحتـه ، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحملات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤ - ٥) والتقابل الذي : والذي س . (٥) سبيل : ساقطة من ع ، م ، ي . (٦) للقضايا : والقضايا ع ، هـ . (٧) موضوع : ساقطة من س . (٨) وإما : أو ع ، ن ، ي // كقولك : فكقولك س . (٩) بين : + فيه س ، ع ، هـ . (١٠) أو أن : وأن د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي // واحد : + واحد س // منه : مامنه د ، س ، ع ، ي // ألبنة بما : ألبنة سا ، ع ، ها ، م ، هـ . (١١) ذلك : ساقطة من س ، م . (١٢) الإيجاب : للإيجاب س ، ع ، ها ، ن // التعميم : + به د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ .

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تنعيم القول في فهم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس ، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضوع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بمحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بمحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصيا . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولا أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بمحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بمحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن نحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا ١٠
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذا نـ ليس هذا مقابله بالتناقض ، ١٥
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضادا

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع : الموضوع د ؛ المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من ها // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعنى د ، ها ، م ، ن ، هـ // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا . // بمحجر : محي د ، عا ، ن . (٧) بمحجر : حجرا س ، ن ، هـ ، ي ؛ محي م . (٨) اللفظة : لفظ ب ، د ، سا ، ع ، ن ، هـ // يحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطة من م . (٩) يكذبان : يكون س . (١٠) وإذا : فإذا س . (١١) كقولك : قولك سا . (١٢) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س . (١٣) بكاتب : كاتب ع .

- إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألبتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .
- واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لادوامها نسي مادة .
- فإذا أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسي مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ، وإن لم يكن أوجب ، والسكّلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط للعدودة أن السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون للوجب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكلّيين . وأما في الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرها أنهما قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للبتيدي ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

(٢) ترتفع : ترتفع ع ، ي . (٣) عند : غير س . (٤) في كل : لكل د . (٥) بالنسبة :
 + إلى ع // نسي : فيسي سا . (٦) فيسي : ويسمى د . (١٠) مستحقا : مستحقه د ،
 سا ، عا ، م ، ن ، هـ // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منها : منها س
 // وحده : ساقطة من عا . (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ،
 م ، د ، ي // وفي : وأما س // فكلاما : وكلاما د . (١٤) الجزئيان : الجزئيان سا ،
 الجزئيات ع // حكمهما : حكمها د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // الكلّيين : الكلّيتين س .
 (١٥) تصدقا : + مما سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوباً : وجوديان // لا يبين :
 لا يبين د ، س ، ن ، هـ .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدئ لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

- والذي يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقي
- ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان .
- وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقيني يقوم للتعلم المنطقي عليه .
- وعلى أن المنطقي لا يحتاج في صناعته أن يعتد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرتاً في ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان في الكم
- دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان في الواجب ١٠ والمتداخلتين في السلب تصدقان في الممتنع وكلاهما يقسم الصدق والكذب في الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . ولبس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكك بذلك كلياً عليه ما لم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعية للعموم فقط .
- وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى . ١٥
- وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لاتصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التي تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممكن : ممكن ع ، ممكن الوجودي // الموضوع : المدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // في بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، هـ . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فا : فبا د ، ع ، عا ، م ، ن ، فلا هـ . (١٠) الواجب : الإيجاب ج (١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهي : وهو س ، ن // في : من عا // للخصوص : + لكن سا // تسكن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي ، ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقاً ليس لنا معه أن نقول إنها تلتحق بها في عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة بها خصوصها فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصها فالحق العام لحق إلحاقاً ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يتبرأ عنها • ويكذب عليها فيصدق لاحتمال في خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصها فهي مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كشء واحد يصدق

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها ، د ، س ، ن ، ي ، إلحاق ذلك ع ، إلحاق ذلك به ع ، م ، هـ // إلحاق : ساقطة من س // إنها تلتحق بها : إنه يلتحق به س ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ ، ي . (٢) عمومها : عمومها سا ، ع ، م // خصوصها : خصوصها سا ، ع ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، ع ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، ع ، م // كانت ملحقة : كانت يلتحقها ع ؛ كان ملحقة ع ، م . (٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، هـ ، ي ؛ عمومها ع ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة في خصوصها فقد ألحقت في خصوصها دون عمومها ع ، ي [وتعريف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصها وإن كان محتاجاً به في خصوصها فقد ألحق به في خصوصها دون عمومها ع // صادقة : صادقة د ، سا ، ع ، هـ ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عمومها د ، سا ، ع ، ع ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، ع ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، هـ // تصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، ع ، م // ملحقة بها : ملحقة بها س ، ي ؛ ملحقة به سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحبة إياها د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن // خصوصها : خصوصها د ، سا ، ع ، ع ، م // فالحق : فلما لحق ي // يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، ع ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، هـ ، م ، ي . (٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، ع ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصها د ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ // خصوصها (الثانية) : خصوصها د ، سا ، ع ، ع ، م // فهي : فهو د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، ع ، م ، ي ؛ بقولتان // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن . (٨) ما يعمها : ما يعمها سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ي .

عليه ما لا يتهدى إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كلى ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ما تحتها .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عمومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما يبينه من أن الحكم على الكل من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس بوجوب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة انظرية على التخصيص . ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لأنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن الكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعني بالهمل موضوعه كلى قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس بمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به . فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصحبه في عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما يبينه : بما يبينه ن // من (الأولى) : ساقطة من د ن .
 (٥) ليس : وليس د . ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، هـ ، ي // فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعلمه ي . (٨) المتخالفتان : المتخالفتان ع // ليستا : لياع // ما : بما ي . هو د . (٩) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ي .
 (١٠-١١) وأعني بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .
 (١٢) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادتين د ، سا ، م ، ن ، هـ // لم : ساقطة من ي // هذا الحكم : ساقطة من ي . (١٣) بل : ساقطة من ع // معنى الإنسان : معنى كالإنسان ، عا . (١٤) (الثانية) : ساقطة من ع // للمتضادتين : المتضادتين م ، ي .

لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يتمتع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجبه . والأمر الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تتفق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا للوضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن تحياناً أن يكونا متضادين . والذي قيل إنه إنما عني بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذي ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التي لا متوسط بينهما ، فهو أيضاً وجه . ١٠ لكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعني بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلاحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فينتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية .

والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي ، فإذن لا مهمل إلا وهو كلي ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، ١٥ فمسي أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبته . والثاني أن الألف واللام في لغة العرب

-
- (١) نفس : بعض ع . (٢) كما إذا حمل . . . لا محالة : ساقطة من سا
 // الخاص : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يتمتع : لا يتمتع ع ،
 ع ، ه . (٥) المتناقضين : المتناقضين ع . (٧) المعنيين اللذين : للمنى الذى س ، سا ، ع ،
 ط ، م ، ن ، ه // عليهما : عليهما س . (٨) يكونا : يكون د // متضادين : متضادين
 س ، م ، ن // بهذا : هذا سا . (٩) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان :
 إذا الإنسان د ، سا . (١٠) بصحيح : ساقطة من ع // من : لى س // بينهما : بينهما ن
 // فهو : فهذا س . (١١) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي .
 (١٢) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١٥) دون : ساقطة من سا
 // لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٦) العرب . . . لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبته كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحدلق بصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما ينلظ في كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بأن كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلفظ كل ، وأما في السلب فبلفظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه في طبعه كلي . والسور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لـكلية بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تكن أن الحيوان بـكلية الإنسان ، بل إن الحيوان لـكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

-
- (٢) إن : ساقطة من م ، هـ ، ي . (٣) بصحيح : يصحح ع . (٦) قبولا : قولام // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
(٦ — ٧) فتقبله بالضرورة . ساقطة من ح .
(٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // كذبه : كذب س .
(٨) جملة : ساقطة من ي // الحكم : الحل س .
(٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س وتدلح // فبلفظ : فبلفظة س ، هـ .
(١٠) جهة : ساقطة من ح .
(١١) الحكم بحسب : ساقطة من ح ، ي . (١١ — ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د
(١٢) فإن : وأن ي // لكلية : والكلية ح .
(١٣) كلية : كلية ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل نحتاج أن نورد لفظا آخر يدل على الكم ، كما قول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفت هذا السور قتلت الإنسان كل حيوان لم يكن هذا اللفظ المذكور شيئا في الدلالة على كلية الحكم . وأمثلة هذه القضايا منحرفات ، وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن المادة جرت بذكرها فلنأملها ونعرف أحوالها .

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .
(٤) فلنأملها : فلنأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

الفصل الثامن

(ح) فصل

في المنحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهملة ومحصورة أى مذكورة الدور ، وهذا اللفظ الذى يدل على الكمية إما بإيجاب كلى أو صاب كلى أو إيجاب فى البعض ٥ كقولك : بعض الناس كاتب ، أو صاب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب أو ليس بعض الناس بكاتب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتباً بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضاً فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ، ١٠ ثم قرنا لفظة التدبير بمحمولة فأما أن تكون لفظة كل أو لا شيء أو بعض أو لا كل ، والمحمول إما أن يكون معنى كلياً أو معنى شخصياً فإن كان معنى شخصياً فن البين أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هدر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلاً : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والمضد ، أو يقال هذه اليد

-
- (٣) المنحرفات : المتحركات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : سلب د ، سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانيه) : الإنسان ب // بكاتب : كاتب ب ، ع ، ي . (٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد فقولك : ساقطة من م . (١٠) فنقول : + أناع ، ي . (١١) بمحمولة : + لمحمولة س // لفظة : لفظ ع // كل : + شيء ، ي . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م . (١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // فى الإيجاب : والإيجاب سا . (١٤) فيقال : فنقول سا .

هى بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذى هو السور . وفى مثله كلامنا على هذا الوجه .

- فإننا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألينة بوجه من الوجوه ، بل نغنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونغنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه فى الحد . فقولنا بعض الإنسان إنما نغنى به بعضا من جملة الناس الذى مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع مايسى بإنسان ويمجد بمجده .
- فإذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخصى قلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص ، وإذا لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فتنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فتنقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صادق ويوم كذبا . أما إيهامه الكذب فلا أنه يوم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥ صالبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

(١) بعض : + هـ س ، // البدن : البدن ع . (٢) فإننا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإننا لا نذهب هـ . (٣) إنسان : إنسان ع . (٤) استعمال : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورين س ، ي // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٥) ذلك الشخص : + الآخر س ، هـ . (٦) وإذا : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (٧) زيد (الأو) : أن زيدا س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (٨ — ٩) بعض هذا زيد : ساقطة من س ، هـ . (١٠) تنقيضه : تنقيضه د ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + هو ع . (١١) فلانه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، غا ، م ، ن ، ي . (١٢) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // ولذلك : ولكن ب . (١٣) إذا : إن س // الخاص : الحاضر ع ، هـ . (١٤) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أوم كذبا ، أى أوم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن
زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن للمدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون
الموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو
عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول
كلها قلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ، وإن كانت
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،
بل أمكن أن يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من
الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحدا من
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجمله فإن حل الممكنات
على الأشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفى مادة
المتنع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد
ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن نقول : زيد ليس كل حيوان وليس
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شيء من المعانى الكلية .

- (١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذبا أى أوم : ساقطة من د .
(٢) وإنما . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .
(٣) كل واحد . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //
لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح سا ، ع ، ه // فأما : وأما س .
(٨) كذبا : كاذبا ع // يجب : يكن ع ، ي . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ي //
ليس ولا واحد : ولا واحد وليس ع . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيدا أو لا واحدا :
زيدا ولا واحدا د ، سا ، ع ، ن ، ي ، زيدا ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما
ع ، م ، ي // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) قضاياها : قضايا م
// وأما : فأما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د .
(١٥) كل كذا . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :
فإنه ع .

- وأما المهلات فالمقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولها الإنسان بمعنى به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك بمعنى به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عني بكل ضحاك كل الضحاكين أى جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسانا نذهب إليه في استعمال الأسوار ، لكننا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين . ولناخذ هذا أخذاً كان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما زريده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة . ١٥

وأما في المتنوع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب في الواجب الذى هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للواضع : للواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤-٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : كذا ع ، ي . (٩) ولناخذ : بل نأخذ هـ // فكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤-١٥) فإن ... لكل : ساقطة من عا . (١٦) في : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ي . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للإنسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما في الواجب المساوي فإنك إذا قلت إن الإنسان هو ولا واحد من الضحاك ، كان لك أن تعني بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية . فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن معنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية . وأما في الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشئ من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئياً موحجاً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الإنسان هو بعض الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سلباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في الممتنع فإن الإنسان ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن في المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

١٠

١٥

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع . (٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألينة س ، ع ، ه ، ي // وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ي // كذب : كذبت س ؛ ساقطة من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // كان شخصاً لفظة : ساقطة من ي . (٧) (الأولى) في : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) الإنسان : أي د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجياً : ساقطة من ي . (١٠) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إنعان . (١١) الواجب : الموجب سا // كقولنا : كقولك ب ، ع ؛ قولنا ه . (١٢) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره : ساقطة من عا . (١٣) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، ه // كذب : ذكر سا . (١٤) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

في صدق المحصورات وكذبها

- أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبيه في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من السكابين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضحاكين حق ، أي جملة الناس جملة الضحاكين . وقد علمت ماق هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب في الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضحاك .
- ١٠

- وأما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما صاف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من السكابين قولاً كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين أولئك هم الذين هم ولا شيء من الكاتبين ، وأما البعض الكاتبون فليسوا ولا واحد من السكابين والإنسان يعم ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أو مانا إليه فيما سلف إن
- ١٥

(٣) في صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٤) أما : وأما هـ . (هـ) أو هو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) فوانا : قوتك ن // الضحاكين : الضحاكين هـ .
(٨) أي : أن ع // الضحاكين : الضحاكين هـ ، ي . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضحاك : والضحاك س ، هـ . (١٣) م : ساقطة من س .
(١٥) يتفق أن : ساقطة من ها // القضية : للقضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يتف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول في ذلك فإلى صناعة غير المنطق .

و يصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل إنسان بعض الحيون أو بعض الضحاك ، ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكن كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب ١٠ كلّي ثم قرن بالمحمول سور كلّي موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك ، وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحاك ، وكذب في الممكن فإنه يكذب أنه ليس ولا واحد من الناس ليس ١٥

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .
(٢) ولا واحد : لا واحد ع . (٤) كذا (الأولى) : هذا ه // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الواجب : + في ع . (٥) المساوي : والمساوي د ، س ، ع ، ن ، ي . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ي // لا كل ... كقولك : ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضاحك س // لا كل حجر : لا حجر ع ، ي . (٩-٨) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ي . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١٠-١١) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١١-١٢) حيوان وكل ضاحك وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولك : كقولنا س . (١٣-١٤) فإن جعل ... من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس (الثانية) : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن . .

- ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور المقرن بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرن بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرن بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرن بموضوعه سوراً جزئياً موجباً ، ويكذب حيث صدق إذا تساوى فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من ساء ، ع ، م ، ن ، هـ . (٣-٢) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .
(٣) كاذب : صادق ساء ، م ، ي . (٥) الحجارة : الحجر س ، ها ، ن ؛ الحيوان د ، ساء ، م ، هـ ، ي // كذب : صادق ساء ، ع ، م ، هـ ، ي . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : صدقت هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من ها ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .
(١٢-١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، ساء ، ع ، ها ، م ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأمل ليس ولا واحد من الكتاب ، وهو بمض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي إذا وافقه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب إذا ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن هذه كلها مردولة ، فلا تستعمل البينة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصواب فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع بإيجاب أو سلب ، فإن انتفت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها سور البينة . والذي قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني لأن بعضها يصدق في المواد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات خوالص أو ليست موالب خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولاً فإن المحمولات إذا جزئت أجزاً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهناك تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للمحمول بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

- (١) فإن (الأولى) : فإذا ب // الأمل : الأمرع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ي . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن . (٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله هـ // الكاذبات : الكاذب س . (٩) بشيء : + منها د ، ن . (١٠) والذي : فالتى ي . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا . (١٢) خوالص : خاصة من ، هـ // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة : النسب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) القضايا : القضاء من : القضية ها . (١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ي // هي : ساقطة من ي . (١٦) وإن : فإن س ، هـ ، ي . (١٧) ومتأخرة عن : ومتأخرة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء : الشيء ن .

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلذت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أي سبب كان يؤديك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني ، فإن عني بالمعنى المقول من الإيجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب في الصادق منها صادق وفي الكاذب كاذب ، وإن عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق في المواد الثلاثة أو في مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فليس صادقاً في المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه في المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ومطابقة أو خلافاً في مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خوالص ولا سوابخوالص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أي معنى جعلته محمولا فحكت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأي معنى جعلته محمولا فحكت بـلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شيء من الحيوان ، أو لا كل حيوان كعني واحد أمكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلمناه كان

(١) فإن: وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا . عا ، م ، ن . (٢) إذا : ولذا م .

(٣) تستعمله : + فيه س ، ع ، ي // قول : ساقطة من ع // المعاني : المعنى س ، هـ

// بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من س .

(٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : في الوجود هـ . (١١) خلافاً :

كلاماً عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سوابخ : ساليات س

// لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جعلناه عا // بوجوده للموضوع : بلا وجوده للموضوع

ع وبوجود الموضوع عا // لإيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : لإيجاب ع .

(١٦) أمكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، لا يمكن هـ // بجملة : بجملة ع .

(١٧) بالحقيقة : بالحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .
ومع ذلك فلا يظن أن هذه للواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،
فإن قولنا : كل إنسان هو لاشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو للمتبع وإن كان
مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون
لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد
أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع
إليها التفات .

وأما الذي قال إن السور الكلى إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :
كل إنسان قابل لكل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول
في المنحرفات ليس قولاً حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر
محمولاً ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محمولاً ولم يدخل السور . وأما إذا
دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فلك الجملة هي المحمول .
فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا
الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل
إنه لا ينبغي أن يشتمل ببيان كذنية المحمول ، فإن الفرض ليس أن يدل على أن
المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت
موجودة في شيء . فن حاولت أن تقرر هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار
المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .

(٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ي . (١٠) السور : السور س

// آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا . عا // ولم : ولو لم يكن عا

// وأما : فاما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //

لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الجزء م . (١٥) كلية : الكلية م .

(١٧) شيء : + ما س ، م .

التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما لا يعني اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التكثير . وأما : قولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولا ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ، إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولا لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١-٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثير د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي ؛ للتكثير ه . (٣) لا يعني : لم يعد س // يحبطون : يحبطون د ، سا ، ن ، ه ، ي // ف : أي ب // التكثير : التكثير د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كال يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ي // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(ى) فصل

فى تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

فى أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

٥ إن وقوعنا إلى للنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية للموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية وأنها فى حكم المحصورات الجزئية ، وهى الأولى بها أن نسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق فى الممكنة معاً ولا تكذب ألبنة فى موضع معاً . وتأمل ذلك فى المواد الثلاث .
١٠ فلما تمادى بنا الكلام فى بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع فى الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى للنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذى يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بيمينها أو بنير عينها لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين فى الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،
١٥

(٤) وهى بالمتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهى : + التى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // المتضادة : المضادة سا ، ع ، هـ ، م . (٨) موضع : موضوع د ، ي . (٩) فلما : فـ كما د ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م . (١١) بين : ساقطة من د . (١٢) منهما : بهما هـ // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تتناقضان : ولا تتناقضان .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاما محصلا يختلفان أيضاً في السكينة إن كان موضوعهما كلياً . وأما ذات الموضوع الشخصي فيكتفي فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع .

وأما المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذا المهمل • لا تناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى السكينة فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال في جميع ذلك ، فإذا تناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين الخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالسكينة والكيف هو التناقض فقولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لا بعض ، إذ هما واحد في القوة ، وقولنا : لا شيء ، يناقضه ١٠ بعض . فإن كانت السكينة موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والمنتهى ، ومقابلها يسكنب في الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت السكينة سالبة صدقت في المنتهى وكذبت في الممكن والواجب ، ومقابلها يسكنب في المنتهى ويصدق فيهما .

وعليك أن تجرب . فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي ، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي ، فإنها تقسم الصدق ١٥ والكذب في كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن نقول : إن الإنسان لفي خسر وإن الإنسان ليس في خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلاً ، وكذلك عندما

-
- (١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) أو : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .
(٣) وأما : فأما سا عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) لا تناقض : لا تضاد سا // والإهمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .
(٨) فيبقى : فيبقى ب . (٩) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .
(١١—١٢) موجبة السكينة : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكلن .
(١٦) موضع : مواضع عا ، موضوع ه ، ي . (١٧) لفي : في عا // في : لفي س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو في التسكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلاً ثم يكون لا جميلاً عندما هو قبيح وعندما هو في التسكون قبيحاً . أو قيل إن كان جميلاً فال موضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك في شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله ، فإن كل واحد منهما إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فالـم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلاً في وقت من الأوقات فصديق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أى مطلقاً . لست أعنى بالـمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنـما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

١٠ لكن لتأمل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إننا لا نمنع أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

(١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جميلاً : جميلاً ع ، ي . (٢) أو قيل : وقبل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ يختلفان عا . (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فإ : فباع . (٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // مالا لشرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س . (١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ي // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع . (١٨) واختصار : في اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

- فنهذف الأسوار ونستعمل المملات واثمين بأن المخاطبين يتفون على الغرض ،
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة
وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن تقول إن
المهملتين في الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال
المهل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .
فإن المهمة في مادة الواجب من حيث هي مهمة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة
يصدق فيها الكلى . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به
بالفعل ، وبين حكم توجيه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب
صورته . والذي ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عني شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،
لا يشيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا
مختلفين تمييزاً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها .
وإن عني شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعله في الواحد بالحد ، بل لا يبالى
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحيدها فيه كالفردية والزوجية معا
في العدد الذي هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء
مما لا يجدي ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو في تحقيق التناقض ،
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + ن ع . (٨) بالفعل :
الفعل ي // تريده : تريده س . (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن . (١٠) وذلك (الأولى) :
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة
من ع ، ي // لفي : في س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .
(١٣) تمييزاً : تمييزاً ع ، م ، ه . (١٤) أول : أولى د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي
// ما يعله : ما يتمده س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) في الحد : بالحد س .
(١٧) هو : ساقطة من ع ، ها ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن للمشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ،
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فالإيجاب
الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن
سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، قلنا : إن الثوب
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس
بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسع
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات في اقتسامها الصدق
والكذب حالا واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،
فإن الزمان الذي حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا
المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تعين أحدهما فيه بمحصول
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شيء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

(١) للمشكك : لتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د . س // للإيجاب :
الإيجاب ع . (١ — ٢) ما يمنع فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان :
مقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : ممتنع ع . (٥) حيوان : + إن ع .
(٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .
(٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .
(١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقاً : لاحق س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلية :
+ فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التعيين : المتعين ع . (١٨) لما : بماع .

بمحصل السبب الذي يوجبه ، ولو كان في القضية التي نحن في ذكرها تعيين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكان كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قلنا : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صادق . فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق ١٠ والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعني التالي من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥ بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

-
- (١) بمحصل : لمحصله د ، سا ، لمحصل س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س // وإما كاذباً : أو كاذباً ي // لكان : لكن ع . (٣) وكان : كان ع . (٤) حتى : حينئذ ع . (٥) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي // حينئذ : حتى ع ، هـ . (٦) — (٧) أو ليكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من عا // القول : + فيه سا // فان : لأن عا . (٨) إن : إذا س . (٩ — ١٠) أو غير . . . غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع . (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا // كان : ساقطة من ب . (١٢) بما : لما ب ، س ؛ كاع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) من : في د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // إن : ساقطة من م . (١٥) جائزاً : وجائزاً ع ، ي .

الكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذي أوجب هذا النحو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذي وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يُقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تمين واحد منهما عرض هذا الذي سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتمين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنها يشتركان في الصدق، والثاني ١٠ أنها يشتركان في الكذب ، والثالث أنها ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتها معاً فيخرج عنها الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقيقين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما ١٥ أيضاً كاذباً فكانا حقيقين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقيقين والحق هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد ببيض ولا ببيض ، بل يسود معاً في زمان واحد . وكذلك القسم الثاني وهو أنها جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ، ي . (٩) والكذب : أو الكذبها . (١٣) وأنه : وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو الكذب : والكذب ع ، د ، ي . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضاً ي . (١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) معاً : ساقطة من ع ، م ، ن ، د ، ي . (١٧) وهو : وماد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديماً ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ثبت الصدق موجوداً في أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه الحالات وأن لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم أولاً وهذا الذي لزم الآن محال .
- أما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذي لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا أموراً تحدث بالاتفاق وأموراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستمد معتقدين أنا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن قصرنا ، ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعمله مما يكون بالضرورة أولاً لا يكون بالضرورة ، كأن قائلًا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ١٠ فلا نشك فيها ، فإذا ما يرفعها ويبطلها محال . فإذا كان بعض الأمور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذا هذا التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن في طباعه أن يبقى إلى أن يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين . ١٥
- فهكذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلنفت إلى التكلف الذي يتكلمه بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

(٣) الصدق : الصدق س . (٣) اتفاق : اتفاق // وإثبات : إثبات : ع و ساقطة من ي .
 (٤) لكن ذلك : ذلك ب // لزم : يلزم ع . (٥ - ٤) محال . . . الآن : ساقطة من س .
 (٥) فظاهرة : فظاهر عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) تفكر : تقدرى // أو نستمد :
 نستمد س و فستمدى // إن (الثانية) : إذا س و ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ //
 أمرا : أم س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،
 س ، م ، ن ، هـ ، ي ، ولا شك عا // فإذا : فإذا ي . (١٢) لم يكن : وما يكون ب و ولم
 يكن ، س د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يتعين : يتعين ب ، س و لا يتغير ب ، عا و
 ولا معين ع // فإذا : فإذا ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل
المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو
أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر فى طبيعة الضرورى
والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يبنى به المنطقى من حيث هو منطقى، بل ذلك
لصناعة أخرى. إنما غرض المنطقى أن يعلم حال الصدق والكذب، وأنه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وأن التعيين فى بعض الأمور يوجب محالاً معانداً لما كان ظاهراً
مشهوراً. فبين أن من الأمور ما ليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور
الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى، لست أعنى مادام موجوداً وبشرط أنه
موجود، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع آخر من
الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضرورياً،
بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء
إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة؛ وقولك زيد ماش
بالضرورة، مادام ماشياً، وكذلك تقول: زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا
أخذناه مطلقاً ولم نمن وقت مشيه ولا تقول: زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً
مادام ماشياً، وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لازماً
فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل
فى مثلها صار واجباً، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

(١) ثم يرجع: فترجع ه // ونفى الضرورة: وهى الضرورة س؛ وهى بالضرورة م.

(٢) النسق: السابق م // علم: على م. (٣) فإن: وإن د، س، سا، عا، ه؛ + ما
س، ع، عا، ن، ه، ي. (٦) معانداً لما كان: فإنه لما كان عا. (٧) فبين أن: من أن د،
سا، عا، ه، أن ي. (٨) وجوده: ساقطة من ع // وبشرط: وبشرط س، أو بشرط
سا، ي. (٩) ستعلمه: ستعلم عا. (١٠) الشرائط التى: شرائط س // بها: به ب.

(١١) وجوده: وجود ن. (١٢) وقولك: ساقطة من ن // زيد: وزيد ن.

(١٣) يمكن أن: ساقطة من ن. (١٤-١٣) إذا أخذناه... ماشياً: ساقطة من د، ن.

(١٤) أخذناه: عيننا س، ه. (١٦) اشترط: بشرط د؛ اشترطت س، عا، ه؛ اشترط ع

// محترق: محترق ع. (١٧) الأقوال: + فى ذلك ع.

- بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير نقيضه ، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً ، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق ، وكما أن الأمر واجب أن يكون مادام كائناً وأن لا يكون مادام غير كائن . وكذلك القول الذي لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ، فإنه يصدق إذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : أن زيداً لا يوجد فإنه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد مادام لا يوجد . وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالي بنقض ما قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة مادام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس ١٠ يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كموافاة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

(١) يفيد : يمدد ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١-٢) صدقا ولا كذباً : صادقا ولا كاذباً . (٣-٤) كذلك . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : س ، ع ، عا ، ي . (٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه : وإذا عا . (١٠) ماشياً : ماش سا // ليجتمع : س ، سا ، عا ، ه ، ي . (١١) في بعضها أولى : أولى في بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كموافاة : موافاة ع // دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق س ؛ + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق وهو بارير مينياس ولواهب العقل احمد بلا نهاية ؛ + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق ي .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

الفصل الأول

(١) فصل

في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة
والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه
الثلاثة في المخصوصات والمهمات

القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ،
وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية .
والثنائيات فإنها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محولاتها كلًّا ، فلا يبعد
أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها ، والرابطة إنما يُحتاج إليها
لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسما هو في نفسه منفرد . وإذا وجدت
الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب بارير مينياس
ومى خمسة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات :
متناقضات عا . (٨) مصرحا : قد صرح ع // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع .
(٩) فإن صرح : قد صرح ع // به (الأولى والثانية) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ؛
م ، هـ ، (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلما : كلما سا ؛ كلما ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، هـ ، ي .
(١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ أو وإذا .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هي إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تنقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتقدها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد ، فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضماراً ، ومعناه كان هو حياً . ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فتراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الشئى النام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثى تام ، والثانى ثلاثى لم تتم ثلاثيته . وبالجملـة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فللتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة هو فللتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور يدل على كية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن ها // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : لفظة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تنقد : لا تنقد س . (٤) وتقدها : وتسقدها س . (٥) إضماراً : إختصاراً عا ؛ ضميراً . (٦ - ٩) تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // الآخران : الآخران ه // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ي . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محولة س ، ه . (١٤) وأما (الأولى) : أماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال
الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني : قولنا زيد زيد يوجد لا عادلاً . فإن
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت
الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده
محمولاً ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب
كأنه قال زيد . ووصف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كره أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض
هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلاً يقابل قولنا : زيد ليس يوجد
عادلاً ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلاً يقابله
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلاً ، وهما الموجبة للمعدولية والسالبة للمعدولية . فإن القضية
التي محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية . وإذا لم تكن
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف
السلب داخل على أنه رافع للمحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

(١) معدوداً في جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلوع . (٣) ومثال : مثال
د ، س ، عا ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيد عا ، عا // لا عادلاً : لا عادلاً ب و عادلاً ع .
(٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
// دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصلح س // بحرف : الحرف د .
(٨) كره : كره د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن //
يفترض : يفترض د ، س ، سا ، ه ، ي و فيعرض ع . (٩) زيد (الأول) : ساقطة من ب ،
د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابل عا . (٩ — ١) عادلاً يوجد : ساقطة من ع .
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلاً : عادلاً م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي
// المعدولية (الأولى) : المعدولة ع // والسالبة للمعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ي .
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س //
والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

بعض حروف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة
أو في القوة ، فمضى أن يكون النعريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض

- حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول
فبشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل
على أيها كان لفظة ما صار موجبا كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هذا القول
قد يشعر الذهن قريبا مع أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فتقدم الرابطة التي هي
لفظة هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .

- ونحتاج الآن أن تقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولا . فنقول :
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير
الموجود بأن شيئا موجودا له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان
وإما في الذهن . فإنه إذا قل قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعني بذلك أن
كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذى

(١) بعض ... الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، هـ .

(١ - ٤) بعض حروف السلب كما أن : ساقطة من عا .

(٤) والمحمول الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ :

لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // ولفظ : ولفظة د ، سا ، هـ // بالسلب ولفظ غير :

ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، هـ . (٧) على : في ع // آ : + ماد ، س ، سا ،

عا ، هـ . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .

(١٠) حكم : يحكم عا // الظاهر : + كما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) الآن : + إلى

س // لتحقيق : لتحقيق س ، عا ، هـ ، ي // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، هـ ،

ي // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، عا ، ع ، ن //

بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهو : فهي ب ،

د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // كل ذى : ذاب ، د ، سا ، ع ، ن ، ي و ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المعلوم يوجد له في حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً
فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً
فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يهوشون أنفسهم فيجوزون أن يكون للمعدوم صفات
حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا في المفهوم من
الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،
بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول
أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لأن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها
إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا في الذهن ،
فحينئذ من المحال أن نقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه آليس في الذهن ، بل في نفس
الأمر ، وليس هو في نفس الأمر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب ١٠
والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم
لشيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبين من هذا أنه لا إيجاب ألبنة إلا على موضوع حاله
ما ذكرنا . فأما الأشياء التي لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها
حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

- (١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها د ، سا ، ع ، عا ، م ،
ن . ي // عدمه : عدمها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // أنه : أنها د ، سا ، ع ، ها ، م ،
ن ، ي // كذا : كذا ك ع // فإنه : فإنها د ، سا ، ها ، م ، ن ، ي لأنه ي // إذا : إذ ي //
كان : كانت د ، سا ، عا ، م ، ن // معدوماً : معدومة د ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) صفاته : صفاتها
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي صفاته ي // معدوماً وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ،
ن هـ . // كان معدوماً : كانت معدومة د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٣) بأنه : بأنها د ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) الموجود : الوجود ب ، عا ، م ، ن ، هـ // وكلامنا : ساقطة
من ع ، ي . (٥-٤) في المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ي . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ، ي بالمفهوم
عا . (٦) أو أنها ... المحمول : ساقطة من سا . (٧) وقت : ومن ع . (٨) منه : منها د ،
سا ، عا ، م ، ي ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // في : ساقطة من عا ، م ، ن .
(٩) وهذا : هذا ع . (١٠) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .
(١١) ما ذكرناه : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجود ع // فإن : ساقطة من ع .
(١٢) حين : من حيث ع ، حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بأنها : أنها د ، س ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

في الذهن لكان كذا ؛ وهذا كما يقال إن اللامع أبعاد . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم .
 ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعشى ، فسواء قلت غير بصير ٥ أو قلت أعشى ، حتى لا يصح أن يقال لا تخلد عندم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

فأما القول الحق فيبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ؛ كان ما أتجنبناه لازماً . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولفتة غير مأخوذة جزأ من المحمول ، ولذلك تكررت جزأ للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن ١٥

(١) لكان : لكانت عا // يحق : يحقق ذ // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع ، م ، ن // والموجبة : والواجبة ي // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المعدولية : المعدولة ع . (٥-٤) فلا يصح المعدولية : ساقطة من ن . (٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ي . (٧) هادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : وللنفس س ، ع ، ه ، ي . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعشى : عشى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س ؛ [والخلد والخلد ضرب من الفئرة وقيل الخلد الفارة الصبياء (لأن العرب)] // فهذا : هذا ع ، ي . (١٢) فأما : أما ي // فيبين : فيبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود في موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، ه ، ي . (١٤) للموضوع : من الموضوع س .

غير للوجود في موضوع ليس بشيء إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المدلول على عدم ما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المدلول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يجعل محمولا . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المدولية ، في أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا هل أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوجود ، ولا وجود له في الأعيان .

-
- (٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .
(٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .
(٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، هـ . (١١) المدولية : ساقطة من هـ . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٢ - ١٣) والمعدوم... الوجود : ساقطة من هـ . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤ - ١٥) المدولية : الموجبة : ساقطة من س . (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .

وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ،
أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فإما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون .
والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معلوم .
فإن كان موجودا وفرض بايزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ،
أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح •
فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس
للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان
عادلا فقط ويصدق في البواق . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا
كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ،
ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أحسن المتقابلين ١٠
عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضوع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما
كالعمى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجبة المدمية تقع في حيز الموجبة المدولية
والسالبة البسيطة ، فيكون حال المدميتين عند المدولتين أن الموجبة منهما تشارك
الموجبة المدولية ، والسالبة تشارك السالبة المدولية . فإن الموجبة المدولية تصدق
على للموجبة المدمية ، ولا ينعكس ، لأن الموجبة للمدولية أعم من الموجبة المدمية ؛ لكن ١٥
السالبة المدمية تصدق على السالبة للمدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا
إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

(١) فنقول : فإننا نقول س ، هـ . (٥) واسطة : واسطته س ، هـ ، ي // الجرو :
الجزء سا ، م ، د . (٦) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، ي كل لهما عا // لواحد : واحد
ب ، ي الواحد د // منهما : منها س . (٧) إذا : إذا د ، ع ، م ، ي .
(٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ي . (٩) كليهما : كلاما ب ، س ، سا ، عا .
(١٠) عادتهم : العادة ع // أحسن : أحسن عا . (١١) ولي : ولي س // ظاهر : ظاهر + الأمر
س ، ع ، هـ // للمشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من
(١٣) المدميتين : المدمين ي . (١٤ — ١٣) منهما تشارك للموجبة : ساقطة من ع . (١٥) التدمية :
للمدولية س . (١٦) للمدولية : التدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه . فحال العدميتين عند المعدولتين أن الإيجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

- (أ*) زيد يوجد عادلا
(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق في الجميع إلا في واحد
فيصدق إذا كان معدوما وجائرا
ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة
ويكذب فيما سوى ذلك
١٠
- (ج) زيد ليس يوجد لا عادلا
(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا أو معدوما
ويكذب في البواق
١٥
- (هـ) زيد ليس يوجد جائرا
(و) زيد يوجد جائرا
يكذب إذا كان جائرا
ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا
أو مختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة
١٥
- يصدق في واحد فقط إذا كان جائرا
ويكذب في البواق

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : للمقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة من عا .
(*) اعتمادنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مرودة على غير ترتيب القضايا في أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ،
 واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب
 كذبه في واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان
 والمدوليتان .

- واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيضه أعم صدقا من نقيض ذلك الشيء ،
 وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق
 النقيضان حيث يكذب الأولان من المنشاركين ، فإن الذي يكذب أكثر مقابله يصدق
 أكثر ؛ فلذلك نقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص
 من غير انعكاس ؛ وحيث ~~كذب~~ الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث
 صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع للمهمات لوحاً أيضاً :
 ١٠

* الإنسان يوجد عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا

الإنسان ليس يوجد لا عادلا الإنسان يوجد لا عادلا

الإنسان ليس يوجد جائرا الإنسان يوجد جائرا

- فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين
 والباقيون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد
 ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا
 ١٥

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، د // بين : بين د ، م ، ن ، د // أن : ساقطة من م .

(٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .

(٥) من (الأولى) : + نقيض ذلك الشيء ع // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا

(الأولى) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذي : فالذي عا . (٨) الأخص (الأولى) : للأخص د ،

سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، د ، ي . (١٠) الأخص :

الآخر د // أيضاً : آخر س ، + آخر ب . (١١) اعتدنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .

(١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سه // واحد : + كائن س ،

+ كائنا . (١٦) شوبا : شوما م // وأما : فأما د // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبتة ما كانوا أو كان بعضهم لا عادل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالعتان تتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا :
 • الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينمكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبتة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلاً أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة كائناً ما كانوا متفقين وشوباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوماً أو عادلاً ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، هـ . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، هـ ، ن ، ي . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، هـ ، ن . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ي . (١٠) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، هـ . (١١) أو غير : أو كان غير س . (١٣) وشوباً : أو شوباً د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س . (١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ي .

كائنًا ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقًا من قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، لكنه
أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائرًا ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائرًا ،
يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً
إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكنب هناك قولنا : الإنسان
ليس يوجد لا عادلا . فالمضالمات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض
وبعض ليس .

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والمدمية تنتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض
جائراً ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولية تنتفقان إذا كان بعض عادلا والآخر
موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المدمية فتنتفقان إذا لم يكن
فيهم عادل ولا جائر ألبنة أو كان بعض عادلا وبعض جائراً . وأما السالبة البسيطة
والسالبة المعدولية فتنتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير
عادل . وأما الموجبة المدمية والسالبة البسيطة فتنتفقان إذا كان البعض جائراً والبعض
الآخر ما كان . وأما السالبة المدمية والموجبة المعدولية فتنتفقان إذا لم يكن فيهم عادل
ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ما كانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى) : ساقطة من عا// أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع .
(٥) ليس : ساقطة من ن . (٧—٨) وبعض جائراً بعض عادلا : ساقطة من ن ،
٥ . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر س . (١١) للمدولية : للمدولة ي .
(١٢) البسيطة : للمدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ،
٥ : م .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة

وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة

إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

كل إنسان يوجد عادلاً ليس كل إنسان يوجد عادلاً

ليس كل إنسان يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً

ليس كل إنسان يوجد لا عادلاً كل إنسان يوجد لا عادلاً

١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلاً ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب

فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلاً ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين

ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم

جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب

إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من

١٥ السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ي . (٦) فلنفرض : فلنفرض د ، هـ

// كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ي . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

(١١) ليس : ساقطة من هـ // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) يصدق . ويكذب ع .

عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة المدمية .
وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لاعادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا
أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة المدمية ، وجرت
الأمر ها هنا مجرى الشخصيات .

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألينة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا
كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا .
كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب
كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لاعادلا . وأما السوالب
فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات مآ ، ولا تجتمع على الكذب ،
ولا لا تجتمع نقائضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحاً على هذه الصفة :

*
بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس بجائر بعض الناس يوجد جائراً
ليس ولا واحد من الناس لاعادلا بعض الناس يوجد لاعادلا

(١-٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلس . (٣) ليس :
ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣-٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم
عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذا ي . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من
د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، س ، ع ، ه ،
م ، ن . (٩) وكذلك لاعادلا : ساقطة من س . (١٠) الصدق : + من ع
// ولا تجتمع : ولا يجتمعان د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) الكلية سالبة :
السالبة كلية من س . // سالبة : السالبة ع . (١٤) اعتدنا في ذكر هذا اللوح
على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرين كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

وَأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالمدعية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلاً والباقيون كيف كانوا، غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة المدعية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية المدعية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلاً صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

- (١) السالبة : ساقطة من س . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ي .
(٣) يوجد عادلاً : ساقطة من س ، ع ، م ، ن // بعض (الثانية) : ساقطة من ع ، م .
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائراً : ساقطة من ع // كائناً : كان ع .
(٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلاً : ساقطة من ع ، ن . ي // عادلاً : ساقطة من ب ، د // كيف : ما ه . (٩-١٠) والباقيون . . . عادلين : ساقطة من د ، س ، ع ، ع ، م ، ن . (١٠) المدعية : الجزئية س // وكذلك : وكذبت من س ، س ، وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .
(١٠-١٣) وإذا كان . السالبة البسيطة : ساقطة من س . (١١) قابلين : قابل د ، س ، م ، ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // المدعية : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) الجزئية : المدعية ب ، ع ، ع ، ي // وكذبت : وكذلك ع // فإذا : فإذا س // لا تلازم : لا تلزم س // بين (الأولى والثانية) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) نقيضها : نقيضها س ، ع ، ه ، ه .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصدق إذا كانوا غير قابلين أو متوسطين أو خلطاً ليس فيهم جائر . فهي أعم منها ، أى من السالبة المدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المدولية ، فيجب أن تكون السالبة المدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق ممّا إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب ممّا في ذلك ، وتكذب الموجبات ممّا إذا كان الكل معدومين ، وتصدق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان ممّا إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، ١٠ فتصدق مقابلتهما حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

* كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا
فلا نجد المضالعات تتفق ألبتة لكنها قد تتفق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكنب جميعاً كما قد علمت .

(٣) ونصدق : + أيضاً س ، هـ . (٤) فهي : ساقطة من د // أى من : ولى عا .
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتهما : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ي // للمضادات : للمضادات س ، سا . (*) اعتدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // وكذلك : وكذاب . (١٦) لكنها : ولكنها هـ // إذا : إذ س .

وأما الدواخل فمحت للضادة فهي في حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع إذا جمعت للموضوع مثلاً لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل ٥
 اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسي ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول .
 فكذلك إذا كان في جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله ١٠
 جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك : ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في انسك واخلقنا في الكيف وفي العدول ١٥
 والنحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم الوجود ، فهما متلازمان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

(٣) مثلاً : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفوت س ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فلمن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .
 (٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، هـ . (٨) أوجب : أوجب ع .
 (١٠ - ١١) سور الموضوع : ساقطة من ي . (١١) من : + المحمول س // السور : السورة م // واقترن : فاقترن ع . (١٢) صار : وصادف عا ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أو اختلفا ع ؛ وأخفا عا . (١٥) متلازمان : متلازمان ع . (١٦) عدلاً : عادلان // لا عدلاً : عدلاً ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم الوجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد لا عدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا ، يلزم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، ولكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا : • ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق تقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة . وهذا الشرط الذي نوردته من كون الموضوع في حكم الوجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، ١٠ ولا يمتنع .

واعلم أن للموضوع الشخص إذا سلمت عليه السالبة من طرفي النقيض ، جاز أن تبقى سالبة بمحالتها ، وراز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ قفيل : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيدا هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، قفيل : ١٥

(١ — ٦) إذا كان ... لا عدلا : ساقطة من م . (١ — ٣) إذا كان ... لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا هـ ؛ — إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا : عدلا عا // بد : — هذا د ، ن // الشرط : الشرائط ع ، ي . (٣) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ي . (٣ — ٤) وقولنا ... عدلا : ساقطة من ع ، ي . (٤) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن . (٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لاعدلا (الثانية) : عدلان . (٧) إنسان : الناس د ، م // عدلا : لاعدلا سا // وهذا : هذا ع // بقى : ساقطة من س . (١٠) لأن السوالب ... الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٠) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٠ — ١١) لأن السوالب ... ولا يمتنع : ولا يمتنع س ، ع . (١١) ولا يمتنع : ولا يمتنع يخ ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٢) سلمت : سلمت يخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٣) معدولية : معدولة ي . (١٤) أن يأخذ أنه ليس : أن يقول فاذن ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فاذن ليس زيد بادل يخ . (١٥) لاعدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم. وذلك لأن قوله: لا، معناه ليس كل إنسان حكيمًا. وهذه كما علمت لا يلزمها: فكل إنسان إذن لا حكيم، وليست في قوة تقيض تلك، بل في قوة ضدها. وإنما لم يكن قولنا: كل إنسان هو لا حكيم، تقيضا، إذ النقيض إنما يكون تقيضا إذا سلب عما أوجب، كما أوجب. فأما إذا سلب من حيث هو محمول، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية ما معلومة، لم يكن السلب سلبا لما أوجب من حيث أوجب. فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه، بل بجهة حمله، فإذا تركت الجهة بمحالتها لم تدر ما يكون. فإذا كان الحل للحكم كذبا بشرط عموم، فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب.

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا. أما السور فقد يبدل مكانه، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرا، فيؤخر السور، ويفرق بينه وبين الموضوع؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع. وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان عادلا يوجد؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع. ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز. وسيأتي لك في باب الجهات بيان آخر. وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلا وقولنا

-
- (١) فكل: وكل ع. (٢) حكيم: حكيم س. (٣) تلك: ذلك عا.
 (٤) كما أوجب: ساقطة من سا، ع، ي // فأما: وأما س // فأما إذا: فإذا ن.
 (٥) لم: ولم س. هـ. (٦) للحكم: للحكيم ب، س، ع، عا، م، هـ، ي // كذبا: كاذبا سا.
 (٨) يرفع: ترتفع ي // فيرفع: يرفع ب، يرفع ع، م، ن، ي. (١٠) فإن: كان
 د، س، سا، عا، م، ن، هـ. (١١) يبدل: يبدل ع // فيؤخر السور: ساقطة من سا
 // فيؤخر: فيؤخذ س. (١٢) قد: فقد س، هـ // موضعا: موضوها س، ع، عا، ي.
 (١٣) الإنسان يوجد عادلا وتارة: ساقطة من م. (١٤) وإنما مكانها: وأما مكانه ب؛ وإنما
 مكانه س. (١٦) باب: ساقطة من ع، ي // يوجد: ساقطة من ع.

- يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا الإنسان أولاً يوجد عدلا إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يفنى شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .
- ١٠

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحداً : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللا إنسان (الأول) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها // إنسان : الإنسان د ، لا إنسان سا // اللا إنسان (الثانية) : لا إنسان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ الإنسان س ، ه . (٥) وإما : فإما م . (٦) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٧) السلبين : السالبين د ، ن . (٨) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : لا إنسان ع ، ه ، ي // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : في س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة

واللاقي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب

التفريق والجمع واللاقي لا يختلف فيها

وبيان ظنون غالبة وقمت للناس

في بعض ذلك

إن القضية المحلية إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لا تكون واحدة ، بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان ، والثاني أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

(٣) الحال في : حال س ، هـ // القضايا : قضايا هـ . (٤) واللاقي : والني ع // حال : ساقطة من ي . (٥) والجمع والجمعي ها . (١٠) كقولنا : كقولك ب . (١١) والأخرى : والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية) : ساقطة من ب ، ع ، ي . (١٢) والثاني : والثانية س ، هـ // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن // تكثير : تكثر س ، سا ، ها ، ن ، ي // إن : ساقطة من س ، هـ ، ي .

- الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شئ. هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكننى لأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبتة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحداً من حيث هو جملة فيكون حل ذلك الاسم . ولتكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون جـ الذى هو الشئ الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جـ فهمت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد جـ أو ليس جـ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأنا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى المحل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما سنعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

(١) ميت : مائت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا .
(٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزة سا
// هذا : + أيضاً سا ، عا ، ي . (٦ - ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س .
(٨) ولى : وإلى ع // حل : جملة سا . (٨ - ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة
من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // جـ : جيم ذ ، سا ،
ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهمت : ساقطة من عا . (١١) جـ (الاولى) : جيم سا // كما كنا
قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ع ، ي // من قبل : قبل من سا ،
ع ن ، ه . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // حكم : ساقطة من ع .
(١٤) الجيم : جـ ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقييد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفية سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به
مقدمات تجتمع فنتج خلاف ما ينصرده المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه
أو تسليم تقيضه ضرورة ولا يكون المجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية
واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه
بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن
يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل
يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك
ما يمكن أن يجاب فيه وفي تقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب
واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب
بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك
وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فللمجيب إذا حكمه السائل بين طرفي التقيض
وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالخرى أن نذكر المشهور
منها ثم نتممها . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملة
واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها
فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

(١) بعلم : نعلم ، سا ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ - ١٦) عن
ماهية ... وأجزاؤه : ساقطة من س . (٤) فيه : به ، د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح
ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يفرق عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا
// فيه وفي تقيضه : في معنييه ع ، عا ، فيه وفي معنييه ن ، ي // سلب : بسلب د ، سا ،
ع ، عا ، م : ه ، ي . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا
// جميعاً . (١١) المثل : للمثلين عا // بهما : لها سا ، عا ، ه ، ي // فلمجيب : فالمجيب ع // حكمه :
أحكمه ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ي . (٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح
أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فهو : هو ب ،
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،
 مثل أن يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة أو بصيرا
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح
 أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح
 أن يقال : زيد طبيب بصير ، فإن هذا يكون نعنا إياه بأنه طبيب فاره في الطب .
 أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هديانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل
 فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ؛ ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هديان ،
 وجب أن يصدق من غير هديان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض ، وكذلك
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى
 بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هديان .
 بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن مقراط إنسان
 ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى
 في قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يمرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

(١ — ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .

(٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يصح : فلا يصح سا .

(٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طبيب فاره : وخياط فاره ع . (٤) طبيب :
 طبيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي .

(٧) فصدق : ويصدق ع ، ي . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .

(١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .

(١٥) إنما : + قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٦) وهذا : وهكذا

م // طلبوا : أطلبوا ع .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه
 كاللادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين
 في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض
 وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس
 معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا .
 وكذلك إذا كان بعضه محصورا في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان
 الأبيض صريحا وذو الرجلين في الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق
 فرادى فتبها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم :
 إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ،
 إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك للمناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التي تتخذ
 من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن
 السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فحد السفينة يقتضي مناقضة لما كان حجرا .
 وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا نقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده
 أنه حيوان ناطق . والمئات يقابل الحيوان . وأما الذي لا مقابلة فيه وتكذب أفراد
 مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ،
 وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ،
 كان كذبا وكذلك العناء موجود في التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا
 فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أي إذا اعتبرت
 الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

-
- (١) والطبيب : في الطبيب عا . (١ — ١٩) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .
 (٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هي : + من سا // متباينة : متباينة ع .
 (٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .
 (١٣) ولا نقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .
 (١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أي : ساقطة من عا .
 (١٩) فكان : وكان عا ، هـ .

- فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف ، ونقول فيها ما يوجب الحق .
فنقول : أما إذا تجاوز في الحل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة
ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز
قولا كالحقيقة . ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب
أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . وللعلم
الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة . ومع ذلك
فيخلطه إهمال ظاهر الحال فيه ، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن
لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة ، لم يلزم شيء
من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهديان . فأما أمثلة الطيب والفار ١٠
والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد
الفار لم يحمل عليه الفار كيف اتفق ، بل حمل عليه الفار على أنه فار في شيء محصل
لما كان فاراً في الخياطة ، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف
اتفق بل على أنه بصير بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعينت عند
الجمع ما عينت في التفريق لم يعرض كذب ، فإن زبداً طيب فار في الخياطة وطيب ١٥
بصير بالعين وليس طيباً فاراً في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريق بالفار الفار
في الطب ولا بالبصير البصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفار بلا شرط

(١-١٦) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . (٢) وبإغفال : وما غفلك ه .
(٤) كالحقيقة : بالحقيقة عا . (٥) تصدق : + تفاريق ع . (٦) هذا : ساقطة
من س // إذ : ساقطة من عا . (٧) يشق : يشق ه // المحضة : المخلصة د ، س ، سا ،
عا ، م . (٨) فحذر : ويحذر د ، س ، سا ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س ،
سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . (١٠) في : ساقطة من ع // الطيب :
الطب ي . (١١) حين : ساقطة من ع . (١٣) البصير (الثانية) : بالبصر ع .
(١٧) في الطب : بالطب ع // البصير : للبصير عا .

شئ وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان أولاً ، فإن كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى في شئ ما يحق الآن عند الجمع أنه طيب فاره في شئ ما . وأما فاره في الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره في الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد في التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فهذا كان هو المحمول بمجملته عند الحقيقة ، وهو الذي يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز في حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها في اللفظ ، وعلى ما قيل في شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره في شئ كذا أو فاره في شئ ما لا أنه نفسه فاره في أى شئ اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى في أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فأذلا تناقض ، أو تغير ذلك الشئ وتلفت إليه ،

(١) شئ : بين عا // البصير : + وفي حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن ه . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // في (الأولى) : ساقطة من د . عا ، م ، ن // يحق : فحق س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // في شئ ما : أى في شئ ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // في التفريق : في التفريق ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ي ، وإن لم س ، سا ، ه ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ + به س . (١٠) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١٢) النقيض : التوض ع // ولولا : ولولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // في شئ كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٣) لا أنه : أنه ه // نفسه : ساقطة من ه . (١٤) فيه : في ذلك الأمر ع // تفسير : تعين سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي // ذلك : ساقطة من ع // وتلفت : أو تلفت ن .

- فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجويزاً ، دخولا مميّناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طيب فاره في الخطيطة أو بصير بالعين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثيل بالبصير رديء جداً ، لأن البصير إذا عني به البصير بالعين مرة وعنى به أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك ٥ باشتراك الاسم . ولكن قد عرض ما هنا شيئان مجازيان : أحدهما أن قيل زيد : إنه فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتسكالا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على حاله فقيل : طيب فاره ، وكانت المادة جرت أنه إذا قيل هذا عني به طيب فاره في الطب ، أو هم اجتماع اللفظين مع جريان المادة أن معنى القول أنه يقول طيب فاره في ١٠ الطب وهذا العارض ليس مما يوجب نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهنيان فهو حق ، لكن ما قاله الرجل المحكي ألفاظه أن الهنيان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام أهل المعرفة بشيء ، فإن الالتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك ١٥

(١) لا محالة : + إماب ، د ، س ، ساء ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، ساء ، عا ؛ الأمر المحمول س ، هـ // حذف : حذف ن // تجويزاً : تجوزا س ، ساء ، ن ، هـ . (٢) مميّناً : متعينا عا ، ن // أو مبهماً : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ي // مقصوداً : مقصوداً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، هـ . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا // البصير (الثانية) : المبصر د ، ساء ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) وكانت : فكانت ع ، ي // جرت : ساقطة من س ، هـ // به : + إنه س ، هـ ، ي . (٩) اللفظين : اللفظتين ب . (٩-١٠) أوم . . . الطب : ساقطة من ع . (١٠) للبارات : البادات هـ . (١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٢) الكذب : الكاذب ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، هـ ؛ كذا عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادی البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحكا عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادی البشرة وإن كان يوم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثاني عما له الوصف الأول دون الثاني ، فذلك شيء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس بوجه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمتنع أن يكون الهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطيب ليس معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحي أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

(١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
(٣-٢) أن يفصل أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٤) ولا لازماً : ولا لازماً د ، سا ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له ليس د ، سا ، م ، هـ ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ ما س ، عا .
(٩) ربما : ساقطة من سا . (١٠) يقصد : يصديق س . (١١) بهذا : بها س .
(١٢) غرضه : منه ع . (١٣) بإيهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً و : ساقطة من سا // لكنه : ولكن س ، هـ // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٤) ذاك : ذلك س ، ع ، هـ ، ي .

- وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب انه ليس معناها واحدا
فما الذى يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قولهم : إن الطيب ليس
معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذى
فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير ما ذهبنا
إليه ، فما كان من حق للفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى
وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج في تقويمه إلى مقارنة البصير ،
ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والحى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على
هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به
ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه مع محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات
الوحدانية أسماء لمان مجتمعة بهذه الصفة كما يسى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض
أبلى ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم
بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس
معناها معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس
يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً
طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء
الذى هو طويل وكاتب محمولاً عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

(١) فهب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ي . (٣) ذهبت : ذهبنا ع // ذاك : ذلك
س ، ع ، ي . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا // اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // هـ :
ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحذرون ع . (٧) والناطق :
+ منه ع // لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من
س ، هـ . (١٠) بدنه : يديه ي // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض : ساقطة من د ، س ،
م ، ن . (١١) منها ، فيها د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٢) وليكونا . . . معنى
واحد : ساقطة من س ، ع . (١٣) مجموعها : مجموعها د ، س ، ع ، م // مجموعها :
مجموعها د ، س ، ع ، م ، ن // هى : هو د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ // التى : التى ب ، م .
(١٤) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٥) طويل : طيب د ، س ،
س ، ع ، م ، ن ، هـ // يكون : يكن د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعلى أن يكون عند غيري بيان له بحقيقته . وأما ما قيل في الخصى من حمل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامة صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ عني الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعني به الذي يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد في غيره ، أو الذي له في الطبع هذه الآلة وإن غُصِبها قهراً ، أو الذي يشبه الرجل في بعض أحواله وأعضائه . وأي هذه للمعنى عني به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذي له أن يستعمل آلة الإيلاد في غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع ألبته مع لا رجل الذي هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد في غيره ولا يستعمل معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذي فيه بعض معاني الرجلية وليس فيه كمال معاني الرجلية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عني بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عني باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلاً والذي ليس فيه كمال معاني الرجلية . وإن عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك في

-
- (١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) بحقيقته : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .
 (٢ — ٣) عليه لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س
 // وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛
 المحصلة عا ؛ الخصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (٥) الناس : الناطق ع //
 أو الذي : والذي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) وإن : فإن هـ // أو الذي : والذي
 سا // وأي : فأى ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٩) فإنه : فأنت د ، م .
 (١٠) به : ساقطة من س ، سا . (١١) وليس بالصفة : ساقطة من م // هو :
 بهذه س ، سا . (١٢) الرجلية (الثانية) : السكبة ي // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .
 (١٥) ايضاً : عليه س . (١٧) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وباللارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل في الجملة ومجتمعاً مع غيره قولاً بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخفاش أنه طائر ليس بطائر .

- وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن نحرف ، الألفاظ عن دلالتها المعنوية ١٠ إلى دلالات لها مستعارة . والذي قيل في السفينة أيضاً فهو من المعجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحجر السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينة حجر أنه شيء في شكل السفينة من حجر ، فليتنظر هل السفينة بذلك للمعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولا عليه لأنه شيء في صورة السفينة . ولكن ١٥

(١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : بالارجل س . (٣) ولا رجل : ورجل م . (٤) ثم : لم س ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يفرق ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٦) كان : + ما عا // يصدق : + عليه س // غير : + ما ه . (٧) الواحد : + قد ع // الجمع : + جميع م // التفريق : التفريق م . (٨) سلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩ - ١٠) سلطان ليس لا تصدق : ساقطة من س . (١٠) أمثال نحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالاتها سا . (١١) لها : ساقطة من ها . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عاها عا // مثلها : ساقطة من عا . (١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا الميت إنسانا والحجرى سفينة لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا المعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك للنال المورّد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة وخاصة أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون بل وجبوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول عامى ، والخاص لا يقول ألبتة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ، فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حى ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يحق أيضا أن يقولوا : إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منها أمرا واحدا ، لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنسانا لأنه بدنه ، وهذا لم يكن ألبتة إنسانا ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ، ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع للموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس كادته ، وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

-
- (٢) والحجرى : والحجر ع ، ي . (٣) مركبا : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب . (٦) فإن : وإن ي // القائل : ساقطة من ي // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبتة . (٧-٩) ولا يجوز عنده ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهو ي . (١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآل ن . (١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هى : ساقطة من ي . (١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ي .

هكذا ، بل عني بالإنسان الذي في المركب غير ما يعنى في الإنسان الذي يلحظ إليه مفردا ، فهو زبغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذي ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر في ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شيء ، وكذلك إذا قيل كان وعنى به الرابطة ١٠ كان غير قولهم كان في نفسه ويعنى المحمول السكلى .

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلما أننا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذي من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

-
- (١) بالإنسان : الإنسان ع // في الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .
(٢) زبغ : رفع عا // الظلم : الكلام س . (٣) وموجود : موجود س ، م ، ي // مأخوذة : مأخوذ ب ، د ، ها ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .
(٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // في : ساقطة من ع .
(٥) إن ، ساقطة من س . (٦) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .
(٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .
(٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويعنى : وكفى م .
(١٣) إن : ساقطة من ع // شاعرا : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ي .
(١٤) شاعرا : ساعدا س // الذى : - كان ع ، ي // خيال : جبال س ومثال ن .
(١٥) أن : أنه ع // يقرن : يقرن ي // شاعرا : ساعدا س // أى هو : أو هو س // هو : مح ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذي أوردوه
 بقولهم : إن العنقاء موجود في النوم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من
 قولنا الموجود في النوم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو
 حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ في التركيب . وإن دل فإما أن يدل
 على معنى يعم للموجود في النوم وللوجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ،
 فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود في النوم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ،
 فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العنقاء موجود نوعا من الوجود ،
 فإن النوم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجودا في الأعيان الخارجة ،
 وهذا شيء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذي
 يصدق في الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق
 على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان
 له في الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذي
 في النوم لا يشارك الموجود في الأعيان بمعنى من المعاني فأخذ الموجود مفردا على أنه
 موجود في الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبنة مذكورا في التركيب إلا من طريق الاسم .
 ومن الذي يمنع أن يكون بعض الأسماء التي في التركيب إذا أريد به غير معناه في الأفراد
 جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأيي وما يدركه عقلي ، ويشبه أن يكون عند غيري لهذا
 بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك
 الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

(١) الشاعر : الساعدس . (٢) في النوم : بالتومع // لأن : أدع // لفظة : لفظ ه .
 (٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ي . (٦) فلون دل : ساقطة من م // والموجود :
 والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ي : (٨) النوم :
 للنوم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ماع // بشرط : ساقطة
 من ع . (١٣) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التي : الاسم ع // التي : الذي عا ؛ ساقطة من ي
 // التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ي // وما يدركه :
 وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا
 // ويعلمون : ساقطة من ح // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ي ؛ إلا إلى ن

فبينهم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أوردته ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد ما أوردته أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن يقال • بجمعة ، فتوم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق منفردا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق مجتمعا يصدق منفردا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .

١٠

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : القى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .
 // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحترز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فأنما ع ، ي
 // فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي // لإيراد : لإيراده عا .
 (٧) فيكذب : فكذب سا ، ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .
 (٨) أو أن : وأن ه . (١٠) به : أنه س .

الفصل الرابع

(د) فصل

في القضايا المتنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاينها

- ٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتبين أنها نسبة ضرورة أو لازورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة للمكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به
- ١٠
- ١٥

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٦) قد : ساقطة من ح // تقرن : يقترن ي . (٧) جواز : جوز نس ، م . (٨) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهي الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعني س ، ح ، ه ، ي . (١٢) بالقياس : + إل ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابي : ساقطة من ح // يدل : يذكر ع . (١٤) وكما : كما سا .

- الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحدا أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً . وأما في السلب الكلى فلا نجد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، ولا نجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
- وأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جميعاً ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً . وقبل أن نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ماقرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلاً ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ؛ فكيف وتأنك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .
 (٧) وهو : وهى : س ، هـ . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من ها ، م .
 (١٢) ما قرن : + به ع ، د // فيه : ساقطة من ي // واحد : واحداً د . (١٣) ليسا : ليس هـ ، هـ . (١٥) تقرر : تعرف هـ // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، هـ .
 (١٥—١٦) تقرر أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) تكذبان : بصدق سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتباً ، فسلبه ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعني ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ، بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه يجب أن لا يكون كاتباً ، فكلاهما يتسالمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، يسالمه في الكذب ، بل سلب قولك : يمتنع أن يكون زيد كاتباً ؛ هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعني به ماهو عندنا كذلك . وللممكن ماهو في نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعني به معنى آخر ، وهو أن المحتمل مايعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوماً ، وللممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم يكن . وقال قوم إن الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر في اللفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرن بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

(١) لا بعض ما تأخر : لا بعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فذلك : فكذلك ع // فسلبه : فليس عا . (٢-٣) بل سلب بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ي (٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإنما ع . (٩) يمتنع : يمتنع ع . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عا ، ي . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥-١٦) وقال قوم ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، هـ // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور معين أو مخصص ، فالسور مبين لكيفية حل
مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فهو الطبيعي ، ومعناه : أن
كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع
الطبيعي على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور ،
لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ، وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون
كل واحد من الناس كافتهم كاتباً ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه
عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام
كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً ، على أن الإمكان
جهة السكوية والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون
كل الناس كاتبين أى محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون انفق أن
لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذا بين المعنيين فرقان .

وأما في الجزئيات فإن الأمرين فيها مجريان مجرى واحداً في الظهور والاختفاء .
ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافاً إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستمع فيه
باعتبار السكوية . وأما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب
الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن

-
- (١) للمحمول : بالمحمول ع // السكوية : للسكوية س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ي
// فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضع : الموضوع س .
(٤) موضعها : موضعها عا // الطبيعي : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من
سا // التعميم : التعميم ي // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ي ؛
أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // ممكن : ممكناً د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛
(٦ — ٧) كافتهم . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه
// لا يجب له في : ساقطة من سا // طبيعته : طبيعة سا . (٧ — ٨) له . . . يمكن : ساقطة
من ي . (٩) والسور : أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن يصدق بحصول الأمر س ،
سا ، عا ، ه ، هاشب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد :
لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ي // فيها : فيها ع (١٣) إذا : فإذا ع .
(١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ي .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً . فلنقائل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض لا محالة . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذي قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذي لا يقع فيه شك والذي يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتباً ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتباً ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثاني أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن نكتشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذي

(١) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ // والذي يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد د ، ن . (٦) لا يكون : يكون ع .. (٨) فيدل كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الغرض م . (١٢) يمكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، هـ // كاتب : كاتباً س ، هـ . (١٥) فلن : فليس سا ، فكيف ع // فيها : ساقطة من هـ . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

- ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون ، أى ليست ممتنعة أن تكون وليست ممتنعة أن لا تكون ، وأمر أخرى يعرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليست ممكنة أن لا تكون . فلما وجد الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أغنى الإمكان العامى ، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذى يصح فيه الإمكانان جميعا أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان ، وهو الشيء الذى لا ضرورة فيه .
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسروا الأمر الذى لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع عدم ، وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى عدم ، وما ليس بضرورى الوجود وعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به موجود الذات ، على ما سنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا غنى به المعنى العامى كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا ، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا غنى به المعنى الخاص كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا إما فى الوجود وإما فى عدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيها بينهم اصطلاح آخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم ، لكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

(١) يمتنع : س ، ع ، م ، ي // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي . (٣) ممتنعة (الأولى والثانية) : بمتنعة ه . (٦) جعلوا : لخصوا م // الشيء : ساقطة من س ، ع ، ي . (٧) فى : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م . (١١) والعدم : ولا الدم ع . (١٢) طى : وطى د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا ه . (١٥) ممتنعا بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع . (١٦) قد : فقد ه . (١٨) أو غير : أى غيرس // غير ضرورى الوجود : ضرورى اللاوجود سا ؛ أو غير ضرورى الوجود ه .

وسياتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيما سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئاً حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . ٥ وللمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكناً أو لا يكون فإن كل ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا ١٠ خلف . وإن لم يكن ممكناً ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلاف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكناً أن يكون وممكن أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذن ليس كل ١٥ ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضاً كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعاً ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

(١) استقصاء : اقتضاء . س . (٤) فالمعنى : والمعنى س ، ع ، م ، ي .

(٦) ضرورى غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .

(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) ممكن : ممكن عا ، م // فالواجب ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤-١٥) مما لا يكون : ساقطة من ع . (١٥) فإذن : فإذن ع . (١٨) عن : على سا .

به الضروري على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يكن به الضروري ، بل على إن كان ولا بد معنى أعم من الضروري ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعاً بمعنى واحد يعمهما جميعاً ، فيكون وقوعه عليها بالتواطؤ لا بالاشتراك الذى ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التى أومأنا إليها . ثم ها هنا شيء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذى نحن فى ذكره ، فإن الشيء الذى فى القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذى ليس بضرورى هو الذى ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً فى الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد فى الحال صار واجباً فى وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجباً فى عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذى كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك للمتنع ١٠ الذى كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، وللمتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أى دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فليس ما قالوه هؤلاء بشيء .

١٥ لكن المعلم الأول قد أومأ إلى للمعنى الذى ذهبنا إليه ولنعتبر عنه كما ينبغي حتى نفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كلما يقال له ممكن أن يوجد أو يمتنع فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التى تكون

(١) به (الثانية) : منه ب ، م // الضرورى (الثانية) : بالضرورى ع ، م . (٢) بالتواطؤ : ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التى : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) المتن : + فى امتناعه س ، عا . (١١) الذى : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هنا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، هـ . (١٥) ولتعتبر : والمعتبر // كما ينبغي : ساقطة من سا // حتى : كما س . (١٦) قال : فقال . هـ // ليس : ليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٧) لما : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد : هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتمين لها فى نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التى فى جهة الفاعل تفعل المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تسكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانا وحال المستند للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك فى الاسم إذا كان يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى ، فالأول يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذى بالفعل تشترك فيه الأزيات واللتغيرات ؛ والآخر يختص باللتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ، كن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له بل أنه محمول عليه . فالممكن الذى يقال فى اللتغيرات أى الذى يليق بها من حيث هى متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ، ثم قال : ولكن الكلى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب ١٥ والواجب جزئى فتحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع .

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، ع ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها س ؛ لا نظر فيه ع //

ولا اختيار : بالاختيار س . (٢) وإمكانا : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .

(٤) المتقابلين : المتقابلين ه // معا : ساقطة من ي // فى : ه . (٥) يكن : يمكن س //

نسكن : ساقطة من س ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي // تفعل : + وإن لم تسكن ه .

(٧) حين بمعنى : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .

(٩) والآخر يختص باللتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نظن : نظنه عا // معنى قوله : ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .

(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٥) وأهم : أو أهم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س // ممتنع (الأولى) : ممتنع س ، ع ، م ، ه ، ي // والواجب بممتنع : ساقطة من س .

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن تدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله في الاوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفي كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل في أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً في تساهله إيانا فينتق أن يبادر الناظر في كتبه إلى اعتقاد ما تساهل فيه ويفتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضلل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد في كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له منة الوصول إليه عن كتب .

فلنتكلم الآن في المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتعاكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر ، والتي لا تتعاكس ١٠ فهي التي إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس بممكن أن لا يوجد ، أعنى العامى . وتناقض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس بممكن أن يوجد العامى . وتقيضها يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن . من باب ١٥ الممكن الخاصى شئ . يلزم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، هـ . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإناع // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // في (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن . (٦) ويفتر : ويمبرع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، هـ // فيكون قد : ساقطة من سا // ضلل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منها عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) وتناقض : وتعارض // قولنا : كقولنا بخ . (١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

* طبقة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
		ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
		ليس بممكن أن لا يوجد العامي	ممکن أن لا يوجد العامي

طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
		ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
		ليس بممكن أن يوجد العامي	ممکن أن يوجد العامي

- وأما الممكن الخاص فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابہ . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم نقيضه نقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاص ١٠ قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاص . فطبقات للتلازمات إذن ست ، ولكل واحد منها لوازم غير متماكسة ، ولندكرها في كل طبقة .

(أ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها .

(ب) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(ج) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها : ١٥

*
ليس بممتنع أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد
ممکن أن يوجد العامي ممکن أن لا يوجد العامي

(١) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) نقيضه نقيضه : نقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س .
(١٥) ج : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس بممكن أن يوجد الخاصى ليس ممكناً أن يوجد الخاصى
 ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(دَ) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هَ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

* ليس بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون
 ليس بممتنع أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون
 ممكن أن يكون العامى ممكن أن لا يكون العامى

(وَ) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

(٣) دَ : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس بممكن ان لا يوجد الخاص م // عليها : ساقطة من م . (٤) هَ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٨) وَ : السادس سا .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل

بين موجبتين محمولاهما متضادان

- ٥ وقد اعتيد أن ينتخم هذا الفن من للنطق بشيء ليس للمنطقي من حيث هو منطقي إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع - ولذلك المحمول ضد - فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذي هو نقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؟ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف ، ١٠ والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصديق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه ١٥ للتمائذات من حيث هي معتقدة .

(٣) أن : ساقطة ع // أ م : من عا . (٥) ينتخم : ينتخم ساع ، عا .
(٦) حاجة : خاصة س ؛ ساقطة من سا // وذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // نقيضه : النقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (١٢) بعادل : بجائز م // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م هـ . (١٥) التمائذات : التمائذات ي .

- فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم أن كون العقد منسوباً إلى ضدّين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أي الاعتقادين في نفسه أشدّ عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون للعقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التناقض الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ١٠

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متفرقة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح عليه أنه ليس بخير كان مبانياً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مبين بنفسه وإن

(٢) ضدّين : الضدين ن // شر : شريع . (٣) أو إلى : وإلى .
 (٧) هو شيئاً : شيء ب و شيئاً س ، هـ ؛ شيئاً ما كان عا و ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ س ، عا ، هـ // مما ليس : ليس ع و ما ليس عا . (٩) فبين : فبين ب . (١٠) الحكمين : الحكمين ع . (١٢) لإيجابات : لإيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : سـ وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .
 (١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // أو سلب : وسلب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشئ الذى لا يحتاج فى أن يكون مبيّناً إلى غيره والآخر لا يباين دونه فباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعنده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج ألينة ، ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافى الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالاً على تضادها ، فإنها هنا أدورا لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعدل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بسماه فيكذب إيجابها ، وأمور يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوقة عنه فبغير نهاية ، فلا ينبغي أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تنتهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

(٢) فعنده : فتعاند عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هى الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقادات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٩) بسماه : يسمى م . (١١) المسلوقة : المسلوب س // فبغير نهاية : بغير نهاية هـ : ساقطة من س ، سا ، عا . (١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعقد : للعقد ، ن . (١٣) فإنها لا تنتهى : فإن هذا لا ينتهى هـ . (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، هـ // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن . (١٦) والشرير : فالشرير ع ، وأن الشرير هـ // فأحدهما : فإن أحدهما س ، هـ .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هي في المقابل كالشرير والجائر . وتلك الشبهة أن العقْد فيه أنه عادل ، هل يضاد العقْد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها على أنه ليس كل عقد مناف مقابلاً بالتضاد ، وإلا لسكان الشبهة تدخل في أن العقْد في زيد أنه عادل سيضاد العقْد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية .

- فيشبه أن يكون غرض المعلم الأول ما أومأنا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتدأ بحتج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافي العقدين يوجب تنافي الأمرين ، فيجب أن ينظر في ذلك نظراً أخص من النظيرين ، فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، ١٠ صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته مبين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وصلب إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء لا من الدواخل ١٥ في الذات . وبإزاء هذين الصديقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

- (٢) العقْد : العقل س . (٣) موافق : + جداس ، عا ، هـ . (٦) فيشبه : ويشبه س ؛ فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، ساء ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // إنما : ساقطة من س ، ساء ع ، هـ ، ي . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ي . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، ساء . (٩) يوجب تنافي الأمرين : ساقطة من د ، ساء عا ، م ، ن . (١١-١٢) خير إنه : ساقطة من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، ساء عا ، م ، ن ، هـ ، ي + له هـ // ليس (الأولى) : ساقطة من س // بشر : بشر بع // في : ساقطة من هـ . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشر بع // غير : ساقطة من ساء . (١٥) لا من : إلا من س .

في ذاته ، وكذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير صدقا في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا في أمر عرضي كان اعتقاد أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر الذاتي أشد معاندة للصدق في الأمر الذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون ليس بأدوم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي ؛ والذي هو كذب في أمر ذاتي أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أي إذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج في إخطار الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتي إنما ينعقد بإخطار للوضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا العقد بعقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب للقابل للصدق العرضي لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي ، فإنه إن لم أخطر ببالي أن العدل الذي عرفته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكنني أن أقضي عليه بأنه شر . وذلك لأنني علمت واعتقدت أن العدل

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد بـ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي ؛ وكان اعتقاد ن // بشر . بشرير ع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٤) أمر ذاتي : + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشرير ع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن // أمر ذاتي والكذب في : ساقطة من ي . (٥) وأما : أما س ، عا // بأن : هـ . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة من س ، هـ . (٧) في أمر ذاتي وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أي : آي س ، عا ، هـ . (٩) وتحققته : وتحققته م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشرير ع . (١١) أمر : + آخر ع ، هـ ، ي . (١٢) شر (الأولى والثانية) : شرير ع . (١٤) لي : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // بالبال : ببالي ب // القاني : ساقطة من هـ // فإنه إن : فاني د ، ن ، فاني إن س ، عا ، م ، ي ؛ فإن ع // ببالي أن ، بالبال ي // عرفة : نحن فيه ب . (١٥—١٦) القى العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكنني : يمكنني ب ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // شر : شرير ع .

- خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفى قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد ، فإننا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فهائنا للعائد هو السالب دون الموجب للضاد المحمول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هى موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة .

١٠

- لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضدى المحمول ، فبل يتخصص بازائه ضد هو أشد ضدية له ، كما تخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من السكون . لكن الشأن فى للفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

١٥

(١) شرا : شرير أع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شرير ع // فهكذا : كذا ع ؛ وهكذا : بهذا س ، ع ، هـ . (٤) ولى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ي . (٦) المعاند : المربع ع . (٨) للقضية : القضية عا // فالسالب : والسالب سا ، م // فكل : وكل ع ؛ فتكون هـ . (٩) السلب : السالب عا . (١٠) لها من : لا من سا ، ع ، ي . (١١) لكن : ولكن سا . (١٢-١١) كنناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (١٢) مطلقا : مطلقة عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : + كنناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، هـ ، + للحركة ع . (١٣) ضدى المحمول : ضديا للمحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، هـ ؛ ساقطة من سا ، م ، ي // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

- فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في هذه المقدمة ، وللمطلوب موجب . فإن جعله حداً أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلًا في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا لأن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حداً أكبر . وأما إذا اعتبرنا للمقدمة الأخرى فإننا نجد ما تشارك به هذه للمقدمة حال الوجود في الكل فإن جملناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل والموجود في الكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى إذا أخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لأن كذا ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تفتج ولم تؤخذ مهلة . وإن لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بل محمولاً وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصدق أمراً موجوداً في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فانتج من موجبتين في الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذباً صراحاً . وتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخير أنه ليس بخير ، لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . (١-٢) في الكل موجوداً : ساقطة من سا .
 (٢) إذا : إذ س ، عا ، ي . (٦) المقدمة : القضية س // موجب :
 موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي . (٩) اعتبرنا : اعتبر ع . (١٠) جملناه :
 جملنا هـ . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ي . (١٣) أخذت :
 أحداث م . (١٥) هو . ساقطة من ع ، م ، ي // للعقد : العقد س ، عا ، سا ، هـ // موجبتين :
 الموجبتين س ، هـ . (١٦) وكل : كل ع .

شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإننا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيراً ولا شراً ، وكذلك للنوسط فبقى أن يكون معانده أنه خير . فاذن عقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فإذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، فضع قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ٥
ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخبر عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصى والكل واحد . وأما المهملات فكيف تنضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معاً ، وتكذب معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً . ١٠

تم الفن الثالث من كتاب الشفاء

وهو من الجملة الأولى في المنطق

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ي . (٤) فبقى : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س ؛ فاذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ي . (٧) فإذا : وإذا س . (٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ي // شر : شرير ع ؛ شرعاً : ع ، ي . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ - ١٥) تم الفن ١٠٠ في المنطق : تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق بمود الله وحسن توفيقه د ؛ والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله حق حمده ها ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ي ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى د ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب بلزير ميباس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .

فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ١٣ ، ٢٩
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقية : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	الفاط : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	انسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شرطيات : ٣٣	تجريد : ٢
صبح : ١٧	تحديد : ١١
صحة : ١٧	تداخل : ٤٥
صدق : ٦	ترتسم / ارتسام : ١
صوت : ٢ ، ٨	تركيب : ٢٢ ، ٣١
صورة : ٨	تركيب تقييد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة انسانية : ٢	تصريف : ١٥
على الانفراد : ٣٠	تصورات : ١
قضايا محصورة : ٤٥	تصويت : ٢
قضايا مهمة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثية : ٧٦	التعليم الاول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سالبة : ٦٠
قضايا مخصوصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

مرتسمات فى الحس : ١
 مركب : ١
 مسموع : ٤ ، ١٣
 مشاركة : ٢
 معنى : ٣
 معنى عدمى : ٢٨
 معنى مطلق : ١٣
 معنى وجودى : ٢٨
 مفرد : ١
 مفهوم : ٤
 مقطع : ٣٠
 منحرفات : ٥٤
 منحرفات الشخصية : ٥٤
 منفصلات : ٣٧
 موضوع : ٢٥
 ناطق : ١١
 نسبة الاتصال : ٣٢
 نفس : ١
 ميئتها المحسوسة : ٢
 وجود فى الأعيان : ٢
 وجود فى النفس : ٢
 يدل على انفراده : ١٧

قول : ٣٠
 قول جازم : ٣٢
 قول جازم بسيط : ٣٧
 قول جازم حملى : ٣٣
 قوة حسية : ١
 كتابات : ١
 كذب : ٦
 كلمة : ١٧
 كلمة - كلم : ٦
 كلية الحكم : ٥٠
 كلية الموضوع : ٥٠
 لفظ دال : ١٥
 لفظ مركب : ٨
 لفظ مؤلف : ٣٠
 مادة : ٨
 متصلات : ٣٧
 محصورات : ٥٩
 مجاز : ٨
 مجاورة : ٢
 مجرد من الزمان : ٧ ، ١٦
 محاورة : ٢

